

نَبِيَّ الْبَاحِثِ السَّيِّ

إِلَى مَا فِي رَسَائِلِ وَقَعْلِيَّ الْكُورِي

تأليف

العالم العلامة

محمد العربي بن التبان بن الحسين المغربي
المدرس بمدرسة الفلاح والمسجد الحرام

الطبعة الأولى

١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م

جميع الحقوق محفوظة

فتاوى الباجي الشيرازي

إلى ما في رسائل وقعاين الكورى

تأليف

العالم العلامة

محمد العربي بن التبانى بن الحسين المغربي

المدرس بمدرسة الفلاح والمسجد الحرام

الطبعة الأولى

١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م

جميع الحقوق محفوظة

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله مولى عباده جلائل النعم ، وملهمهم الصواب ودقائق الحكم ، والصلاة والسلام على محمد المبعوث رحمة لكل الأمم ، وعلى آله وأصحابه الرافعين بالبرهان والسنان مجد صرح الإسلام فوق هامات العرب والعجم ، وأئمنه وأتباعه ماذب عن السنة ورجالها لسان وقلم

وبعد فقد اطلعت على ثلاث رسائل للشيخ محمد زاهد الكوثري نزيل مصر الآن إحداها : [التأنيب في رد أ كاذيب الخطيب] يعنى الخطيب البغدادي فيما ذكره في تاريخ بغداد في ترجمة الإمام أبي حنيفة رضى الله عنه ، من طعن بعض الناس فيه . والثانية : [إحقاق الحق في الرد على رسالة مغيث الخلق] المراجعة لمذهب الإمام الشافعي على سائر المذاهب المنسوبة لإمام الحرمين .

والثالثة [بلوغ الأمانى في ترجمة الإمام محمد بن الحسن الشيباني] تليد الإمامين أبي حنيفة ثم أبي يوسف

ثم اطلعت أيضا على مقدمة جعلها لكتاب « نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية » للمحدث الزيلعي ، فوجدت الغاية التي يرمى إليها في رسائله الأربع واحدة ، هي التعصب للإمام أبي حنيفة وأتباعه ؛ ومن لازم ذلك عند حضرته ، الغض من أئمة الإسلام وعلمائه ، وإن اختلفت العناوين فيرى المطلع عنوان الرد على الخطيب ، فيظن أنه اقتصر في نقده على الردود عليه ، حسبما هو النهج السلوكي لجملة العلم ، فإذا تصفح صفحاته يجده ضرب يمينا وشمالا ، تناول فيه الشافعية وغيرهم ، وهكذا في إحقاق الحق ، لم يقتصر في رده على الجويني ، بل ترقى إلى الطعن في نسب الشافعي وفي مذهبه ، وفي أعيان أتباعه ، من محدثين وفقهاء ، وفي غيرهم ، ويرى دعائم ترجمة محمد بن الحسن أقيمت على التصريح بغاوة مالك وتصغير مذهبه ،

ولمز كبار أصحابه ، والمبالغة في رفع مقام محمد بن الحسن على جميع الأئمة المصنفين والمتبوعين ، بأساليب من الترهيبات . وإذا نظر المطلاع إلى مقدمة نصب الراية ، يجد أنه أفرغ أقصى جهد تمصيه في موضوعها ، الذي هو مناقب فقهاء الكوفة ، وخاصة النعمان بن ثابت رحمهم الله تعالى . فصرحها لم يرفع إلا على دعائم التحقير لمذهب الإمامين مالك والشافعي وأتباعهما إلى أقصى درجة مزرية ، بل ترقى فيها عن هؤلاء نجاء بالدهيم المفضل تناول سادات التابعين من علماء الحجاز طاووسا ومجاهدا وناظرا وربيعة شيوخ مالك وقتادة بن دعامة البصري تعيينا بطريق الحكاية عمن تكلم فيهم وغيرهم بطريق العموم ليرفع بذلك من شأن الإمام أبي حنيفة ومشايخه ، وعقبها بقائمة لحفاظ أتباعه أدرج فيهم الإمام الليث بن سعد المصري تعصبا ، وحشر فيها من ليس من أهل الرواية فضلا عن كونه حافظا ، ومع هذا كله ختمها بقائمة أخرى تحت « كلمة في كتب الجرح والتعديل » غمز فيها فتاة جماعة من أئمة الحديث أجلهم الإمام عبد الرحمن بن مهدي وشيخ حفاظ الأئمة محمد بن اسماعيل البخاري ؛ وحيث إن كثيرا من الأبحاث يكوورها فيذكرها هنا وهناك وأن الفروع التي ذكرها وجلها في [إحقاق الحق] ظنية تتجاوزها أنظار المجتهدين - فالخطب فيها سهل والتعصب لها ضرب من الجنون

لم أكتب إلا على أهم المباحث في الرسائل الأربع وعلى بعض تعاليقه ، وقد سقت كلامه برمته في كل بحث تعقبته فيه ليظهر للقارئ جليلة أمره فيعذرني ، وبعد كتابتي جل التعقب اطلعت على كتاب [الانتقاء في مناقب الأئمة الثلاثة أبي حنيفة ومالك والشافعي] للحافظ ابن عبد البر فوجدت ناشره القدسي كتب كلمة في أوله عن الكوثرى خلاصتها : أنه لا يؤمن على العلم وأنه متعصب جدا لكل دم جركسي وذكر لذلك أمثلة وأنه كان مغرما به وبتعاليقه جدا ثم أوقفه عن التعليق على كتاب الانتقاء عند صفحة ٨٨ لما انكشفت له حقيقة

ولقد كان مفتوحا أمامه أبواب كثيرة من نواحي الإصلاح تغنيه عن التسكلم في الماضين يجب أن تستخدم فيها الأقلام ، ولا أضمن للقراء عدم خطئي في هذا التعقب فإنني قليل البضاعة فقير من مادة الكتب ، فرحم الله من تأمله بإنصاف وأصلح ما فيه من الخطأ بدون اعتكاف ، ومميته :

تنبيه الباحث السري إلى ما في مسائل وتعاليق الكوثرى

والله أعلم بقصدي ، وهو حسي ومعتمد

المراجع التي نقل منها معظم هذه الرسالة

- (١) الإنصاف في أسباب الخلاف لشاه ولي الله الدهلوى .
- (٢) جامع بيان العلم وفضله للحافظ ابن عبد البر .
- (٣) تذكرة الحفاظ للذهبي .
- (٤) الفوائد البهية في تراجم الفقهاء الحنفية للعلامة المحدث عبد الحى الاكنوى .
- (٥) الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون .
- (٦) معالم الايمان في تراجم علماء القيروان .
- (٧) خلاصة أسماء الرجال للخزرجى .

وما نقلته من غير هذه عزوته لمحله ، والله أعلم

مبالغته في إطراء الزيلعي وتحامله على أعيان من الشافعية ومناقشته في ذلك

قال في صدر مقدمة [نصب الرأية] مشنبا على المحدث الزيلعي ثناء بليغا راميا غيره من الحفاظ بالجهل والتقصير في البحث والتعصب المذهبي مانصه فإذا وجد المتفقه من هو واسع العلم غواص لا يتغلب عليه الهوى بين حفاظ الحديث فليعض عليه بالنواجذ فان ذلك الكبريت الأحمر بينهم، والحفاظ الزيلعي هذا جامع لتلك الأوصاف حقا ولذلك أصبحت أصحاب التخاريج بعدء عالة عليه فدونك كتب البدر الزركشى وابن الملقن وابن حجر وغيرهم من الذين يظن بهم أنهم يخلقون في سماء الإعجاب ويناطحون السحاب، وقارنها بكتب الزيلعي حتى تتيقن صدق ماقلنا، بل إذا فعلت ذلك ربما تزيد وتقول إن سدى تلك الكتب ولحمها كتب الزيلعي إلا في التعصب المذهبي اهـ. قلت: إن صح ماقله في أن أصحاب التخاريج الذين ذكرهم من الشافعية عالة على الزيلعي فكيف هذا، والزيلعي نفسه كثير من مشايخه الذين استفاد منهم شافعية وغيرهم وكتابه هذا منقول عن الشافعية والمالكية والحنابلة، ولا زال الناس ينقل المعاصر عن معاصره والمتأخر عن المتقدم، ولا ينقص ذلك من قيمة وقدر الناقل؟ فان طرزه بالعزو إلى المنقول عنه كما فعل الزيلعي في تخريجه فقد أدى أمانة العلم كاملة ثم إن هذه دعوى وما المانع أن يكون الزيلعي قد استمد في تخريجه من الزركشى وابن الملقن والحافظ العراقي وهم معاصروه وإن تأخروا عنه في الوفاة قليلا؟ أو يكونوا على أقل تقدير استفادوا منه واستفاد منهم كما هو شأن الأقران الأفاضل، وكل واحد منهم في الشهرة والتفنن في العلوم وكثرة التأليف أكثر من الزيلعي رحمه الله عند من أنصف، ويدل لهذا وذاك تراجع الكوثرى بعد كلامه هذا بأسطر وقربه من الاعتدال قال ولا أريد بهذا الثناء على كتابه تشبيط العزائم وتخدير الهمم ولا إنكار أنه لانهائية لما يفيض الله سبحانه على أهل العزيمة الصادقة من خبايا العلوم ولا تنفى أن في كتب من بعده بعض فوائد يشكر مؤلفوها عليها ويزداد استقاء أمثالها من ينابيعها الصافية عند مضاعفة السعى وصدق العزيمة وإنما قلت ما قلت إعطاء لكل ذي حق حقه وإجلالا للعلم واستنهاضا للهمم نحو محاولة الاستدراك على مثل هذا العالم الجليل اهـ كلامه، والتعليق عليه موكول الى الناظر اللبيب

ترجمة البنوري للزبلي ونقله لكلامي الكوثري واللكنوي

قال محمد بن يوسف البنوري الهندي في مقدمة نصب الراية مترجما المحدث الزبلي مانصه : قال البجاعة الكبير الأستاذ المحقق الشيخ محمد زاهد الكوثري طال بقاؤه في حواشيه على ذيل ابن فهد : واستمد ابن حجر نفسه في تخاريج كذا قال الفاضل المحقق عبد الحى اللكنوي في الفوائد البهية به استمد من جاء بعده من شراح الهداية بل به استمد كثيرا الحافظ ابن حجر في تخاريج كتخريج أحاديث [شرح الوجيز] للرافعي وغيره اه .

وقال أيضا قال الأستاذ الكوثري : والزبلي أعلى طبقة من العراقي وعمله هذا معه أى مرافقته في التخاريج يدل على ما كان عليه من الأخلاق الجميلة والتواضع ، وتجاريج شهود صدق على تبجره وسعة اطلاعه في علوم الحديث من معانيه وأسماء رجاله ومتونه وطرقه ، وقد رزقها الله الانتفاع بها والتداول بأيدي أهل العلم بالحديث على مدى القرون ، وكان بعيدا عن التعصب المذهبي يحشد الروايات وقد لا يتكلم فيما له كبير مجال اه كلامه

شرح البنوري لبعض كلام الكوثري هذا وبغنيهما على الحافظ ابن حجر

قال الراقم : وكان الأستاذ الكوثري يعرض إلى كثير من الحفاظ الشافعية ولا سيما حامل لوائهم في المتأخرين الحافظ ابن حجر فانه بضد الحافظ الزبلي يبجس الحنفية حقهم في أمثال هذه المواضع ، ويتكلم فيما لا يكون للكلام فيه مجال ، ومن دأبه في كتبه ولا سيما [فتح الباري] أنه يغادر حديثا في بابه يكون مؤيدا للحنفية مع علمه ثم يذكره في غير مظانه لئلا ينتفع به الحنفية اه .

الموازنة بين كلام اللكنوي والبنوري والكوثري

قلت : فليوازن القارئ اللبيب بين كلام هؤلاء الأخاف الثلاثة اللكنوي والبنوري والكوثري أيهم أقرب إلى جادة الصواب وأبعد عن مهامه التعصب ؟ ولا شك أنه يجد فارسم الحلى اللكنوي ثم البنوري فقد اعترف هذا على كل حال بأن ابن حجر حافظ حامل لواء أهل مذهبه المتأخرين ، ولم يتعرض الهنديان ولا غيرهما من فضلاء الهند للزركشي وابن الملقن والحافظين العراقي وتلميذه ابن حجر وغيرهم من فضلاء الشافعية المعاصرين للزبلي والمتقدمين والمتأخرين عنه بسوء ، وما نبشوا قبور قوم قد أفضوا إلى ما قدموا منذ دهر

لأفائدة ولامصلحة تعود على الإسلام والمسلمين اليوم من هذا الهراء

ولآخر ولأفائدة ولامصلحة تعود على الأمة الإسلامية وعلى السنة الغراء اليوم من هذا الهراء؛ فالإسلام لا تزال رايته قائمة إلى قيام الساعة برغم ضعفه وقلة المتمسكين به كما نص على ذلك صلى الله عليه وسلم، والأئمة محترمون محفوظ مكانهم في قلب كل مسلم سلم من نزغات الشيطان.

حاجة المسلمين اليوم إلى زعماء علماء ذوي إخلاص ودين يجمعون رابطتهم والمسلمون اليوم في حاجة شديدة إلى زعماء وعلماء ذوي دين متين وإخلاص يجمعون رابطتهم ويوحدون صفوفهم، فقد ظهر مصداق قوله عليه السلام « يقل العلم ويكثر الجهل » فأين العلم والعلماء اليوم؟ فقد أفقرت منهم الديار، وانتشرت الفوضى في المسلمين في كل شيء، فلا حول ولا قوة إلا بالله. والسنة الغراء قد سلمها إلينا جيلا بعد جيل وطبقة بعد طبقة أئمتنا وعلمائنا الذين لانحترمهم كما يجب لهم ديناً ومروءة بيضاء نقية، وهيأتها لنا المطابع، فاعلينا إلا العمل بها (وقل أعمالوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون، وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون) ومن تتبع تاريخ الإسلام يجد من جملة المصائب على المسلمين النزعات المذهبية من المتغالين في متبوعهم والأئمة رضى الله عنهم يبرءون من كل من يتعالى فيهم فوق ما أعطاهم الشرع الشريف من الاحترام، وكانوا يحفظون بعضهم بعضاً بظهر الغيب بالثناء والاعتراف بالفضيلة قولاً وفعلاً كما هو مسطر في مناقبهم، وهكذا العلماء بعدم من جميع المذاهب يستفيد بعضهم من بعض ويعترف بعضهم لبعض ويتلمذ هذا لهذا، ويتناصفون عند المناظرة والمذاكرة غيباً ومشهداً، ولعلنا لم نعدم هذا الطراز في زمننا هذا وإن قل، فان الأمة الإسلامية على خير إن شاء الله تعالى
رجوعاً إلى تمام البحث.

ادعائه أن الزيلعي أعلى طبقة من العراقي والجواب عن ذلك

قال فيما نقله عنه البنوري (والزيلعي أعلى طبقة من العراقي الخ كلامه الذي ذكرناه) هذا الحكم عنده هو فقط، وفضلاء الحنفية لم يدعوا هذا بل يعترفون بمكانة العراقي في الحديث حتى بعض المتعصبين منهم ممن أدرك الزيلعي وتلمذ للحافظ العراقي كالبدري العيني، فما كان يعبر عن شيخه العراقي إلا بشيخ الإسلام ومارفع راية إسناده في صدر عمده إلى البخاري إلا بشيخه العراقي الشافعي، فإن كان يريد أعلى طبقة منه في الإسناد

والقرب من مقام النبوة فممكن من بعض الطرق أو بالوفاة فصحيح، فإن العراقي توفي في أول المائة التاسعة، وإن كان يريد في الفن والاستفادة منه فغير صحيح والمسألة بالعكس فقد تخرج على العراقي أعيان من الفضلاء مشارقة ومغاربة مترجمون في كتب الطبقات ولم يعلم ذلك للزيلي وعلى التنزل والتسامح يكونان متقاربين يستفيد كل منهما من صاحبه شأن الأقران عادة

تهكمه بالإمام الشافعي في عدم قوله بالاستحسان وسوقه حكاية سخيفة قال أيضا في مقدمة نصب الراجية صفحة ٣٤ متهمًا بالإمام الشافعي رضى الله عنه في عدم قوله بالاستحسان : ومن الحكايات الطريفة في هذا الباب ما يروى عن إبراهيم بن جابر أنه لما سأله أحد كبار القضاة في عهد المتقي لله العباسي عن سبب انتقاله من مذهب الشافعي إلى مذهب أهل الظاهر جاوبه قائلا إني قرأت إبطال الاستحسان للشافعي فرأيت أنه صحيحا في معناه إلا أن جميع ما احتج به في إبطال الاستحسان هو بعينه يبطل القياس فصح عندي بطلانه اه قال الكوثري معلقا عليه كأنه لم يرد أن يبقى في مذهب يهد بعضه بعضا فانتقل إلى مذهب يبطلهما معا اه. قلت: نلفت نظر القارئ إلى قوله من الحكايات الطريفة وإلى قوله ما يروى بدون إسناد الرواية إلى ذاكرها أو روايتها حتى ينظر في ذلك .

كلام شاه ولي الله الدهلوي في مدح مذهب الإمام الشافعي وترجيحه على سائر المذاهب

قال الإمام الحنفى المحقق المحدث المحترم عند جميع أهل الهند على اختلاف أهوائهم وغيرهم مجدد القرن الثانى عشر الشيخ شاه ولي الله الدهلوي المتوفى سنة ١١٨٠ في رسالته السبحة بالإنيصاف في أسباب الخلاف صفحة ٩ مانصه : ونشأ الشافعي رحمه الله تعالى في أوائل ظهور المذهبين وترتيب أصولهما وفروعهما فنظر في صنيع الأوائل فوجد فيه أمورا كبحت عنانه عن الجريان في طريقهم وقد ذكرها في أوائل كتابه [الأم] منها أنه وجدهم يأخذون بالمرسل والنقطع فيدخل فيهما الحل فإنه إذا جمع طرق الحديث يظهر أنه كم من مرسل لا أصل له وكم من مرسل يخالف مسندا فقرر أن لا يأخذ بالمرسل إلا عند وجود شروط وهي مذكورة في كتب الأصول. ومنها أنه لم تكن قواعد الجمع بين الاختلافات مضبوطة عندهم فتطرق بذلك خلل في مجتهداتهم

فوضع لها أصولاً ودونها في كتاب وهذا أوّل تدوين كان في أصول الفقه . مثاله ما بلغنا أنه دخل على محمد بن الحسن وهو يطعن على أهل المدينة في قضائهم بالشاهد الواحد مع اليمين ويقول هذا زيادة على كتاب الله ، فقال الشافعي أثبت عندك أنه لا يجوز الزيادة على كتاب الله نخب الواحد؟ قال : نعم ، قال فلم قلت إن الوصية للوارث لا تجوز لقوله صلى الله عليه وسلم « ألا لأوصية لوارث » وقد قال الله تعالى (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت) الآية وأورد عليه أشياء من هذا القبيل ، فانقطع كلام محمد بن الحسن . ومنها أن بعض الأحاديث الصحيحة لم تبلغ علماء التابعين ممن وسد إليهم الفتوى فاجتهدوا بآرائهم واتبعوا العمومات واقتدوا بمن قضى من الصحابة فأفتوا حسب ذلك ثم ظهرت بعد ذلك في الطبقة الثالثة فلم يعملوا بها ظناً منهم أنها تخالف عمل أهل مدينتهم ومستهم التي لا اختلاف لهم فيها وذلك قاذح في الحديث أوعلة مسقطه له ؛ أولم تظهر في الثالثة وإنما ظهرت بعد ذلك عند ما أمعن أهل الحديث في جمع طرق الحديث ورحلوا إلى أقطار الأرض ومخثوا عن حملة العلم ، فكثير من الأحاديث لا يرويه من الصحابة إلا رجل أو رجلان ولا يرويه عنه أو عنهما إلا رجل أو رجلان وهلم جرا ، خفي على أهل الفقه وظهر في عصر الحفاظ الجامعين لطرق الحديث ، وكثير من الأحاديث رواه أهل البصرة مثلاً وسائر الأقطار في غفلة منه ، فبين الشافعي رحمه الله أن العلماء من الصحابة والتابعين لم يزل شأنهم أنهم يطلبون الحديث في المسألة ، فإذا لم يجدوا تمسكوا بنوع آخر من الاستدلال ثم إذا ظهر عليهم الحديث بعد رجوعوا عن اجتهادهم إلى الحديث ، فإذا كان الأمر على ذلك لا يكون عدم تمسكهم بالحديث قدحا فيه ، اللهم إلا إذا بينوا العلة القادحة ، مثاله حديث القلتين فإنه حديث صحيح روى بطرق كثيرة معظمها ترجع إلى الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير أو محمد بن عباد بن جعفر عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عمر ثم تشعبت الطرق بعد ذلك ، وهذان وإن كانا من الثقات لكنهما ليسا ممن وسد إليهم الفتوى وعول الناس عليهم ، فلم يظهر الحديث في عصر سعيد بن المسيب ولا في عصر الزهري ولم يش عليه المالكية ولا الحنفية فلم يعملوا به وعمل به الشافعي ، وحديث خيار المجلس فإنه حديث صحيح روى بطرق كثيرة وعمل به ابن عمر وأبو برزة من الصحابة ولم يظهر على الفقهاء السبعة ومعاصريهم فلم يكونوا يقولون به ، فرأى مالك وأبو حنيفة هذا علة قاذحة

في الحديث وعمل به الشافعي. ومنها أقوال الصحابة جمعت في عصر الشافعي فتكررت واختلفت وتشعبت، ورأى كثيرا منها يخالف الحديث الصحيح حيث لم يبلغهم، ورأى السلف لم يزالوا يرجعون في مثل ذلك إلى الحديث فترك التمسك بأقوالهم ما لم يتفقوا وقال هم رجال ونحن رجال. ومنها أنه رأى قوما من الفقهاء مخلطون الرأي الذي لم يسوغه الشرع بالقياس الذي أثبتته فلا يرون واحدا منهما من الآخر ويسمونه تارة بالاستحسان وأعى بالرأى أن يصب بظنة حرج أو مصلحة علة للحكم وإنما القياس أن يخرج العلة من الحكم المنصوص ويدار عليها الحكم فأبطل هذا النوع أتم إبطال وقال من استحسّن فانه أراد أن يكون شارعا حكاه العضد في شرح مختصر الأصول. مثاله رشد اليتيم أمر خفي فأقاموا مظنة الرشد وهو بلوغ خمس وعشرين سنة مقامه وقالوا إذا بلغ اليتيم هذا العمر سلم إليه ماله قال هذا استحسان والقياس أن لا يسلم إليه. وبالجملة فلما رأى في صنيع الأوائل مثل هذه الأمور أخذ الفقه من الرأس فأسس الأصول وفرّع الفروع وصنف الكتب فأجاد وأفاد واجتمع عليها الفقهاء وتصرفوا اختصارا وشرحا واستدلالا وتخريجا ثم تفرقوا في البلدان فكان هذا مذهب الشافعي رحمه الله اه كلام ولي الله الدهلوي وهو كما يرى القارى يقضى على جميع ما شغب به الكوثرى في مقدمة نصب الراية وغيرها من رسائله على الامام الشافعي رضى الله عنه، والامام الدهلوى هذا أعلم وأحق بمذهب الامام أبى حنيفة رضى الله عنه وأدرى أيضا بعلوم الكتاب والسنة وأعلى إسنادا وأقرب إلى عصور الخير من الكوثرى، وبعد هذا نقول إن ذلك الجاهل الطاعن في مذهب الشافعي المنتقل إلى مذهب أهل الظاهر لم يتعزز به الشافعية من ذلة ولم يتكثروا به من قلة وكم من علماء خول انتقلوا من مذهب إلى مذهب آخر ولم يستطرف الناس حكاياتهم

إطراؤه للشعبي لشأنه على النخعي شيخ شيخ أبى حنيفة

قال في صفحة ٢٢ من مقدمة نصب الراية أيضا مانصه: وعامر بن سراحيل الشعبي الذي يقول عنه ابن عمر لما رآه يحدث بالمغازي لهو أحفظ لها منى وإن كنت قد شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يفضل أبا عمران إبراهيم النخعي هذا على علماء الأمصار كلها إلى أن قال كما أخرجه أبو نعيم بسنده إليه اه. أقول: أمثاء ابن عمر على الشعبي فهو من بواضعه رضى الله عنه وهو شأن أحبار الأمة ولا سيما سادات السلف

الصالح ولا يعرف الفضل لأهل الفضل إلا ذوقوه ، وقد أثنى ابن عمر أيضا على سعيد بن المسيب ، وقال مجاهد: أخذ ابن عمر بركاى وقال وددت أن ابني سالما وغلماى نافعا يحفظان الحسن حفظك ، وسئل أنس بن مالك رضى الله عنه عن مسألة فقال سلوا عنها مولانا الحسن فانه سمع وسمعنا حفظ ونسنا. وقال أنس أيضا إني لأعبط أهل البصرة بهذين الشيخين الحسن وابن سيرين ، وأثنى جابر بن عبد الله رضى الله عنه على التابعي المشهور أبي الشعثاء جابر بن زيد ، وهو شيء كثير يجده من يتتبع كتب الطبقات. وأما تفضيل الشعبي لإبراهيم على علماء الأمصار كلها فهو مجازفة بعيدة من الصحة إسنادا ومن ورع السلف وتحريم سيرة وبدل له أنه قد ثبت أن كلا منهما كان يطعن في صاحبه وقد تعود حضرته ركوب طريق الإبهام في عدم عزو المسألة إلى محلها تعيينا وعدم الاستقصاء في البحث عنها وقد قال هما كما أخرجه أبو نعيم بسند إليه فلم يبين في أى كتاب أخرجه أبو نعيم في كتبه والظاهر إن صح إخراج أى نعيم له أنه في كتابه الحلية وقد يقال المناقب يتسامح فيها فنقول ليس على إطلاقه ومعلوم من سيرة السلف الاعتدال في الثناء ، وكيف اعتمد حضرته على أى نعيم وصح سنده عنده وهو شافعى لاقية له من عادته رواية الأخبار الكاذبة ؟

أبو نعيم يروى الأخبار الكاذبة فلا يقبل هو وجميع حفاظ الشافعية

ما لم يرووا شيئا يوافق حضرته

قال في التائب على الخطيب صفحة ١٨ (ومن المعروف أن عادة أبى نعيم سوق الأخبار الكاذبة بأسانيد بدون تنبيه على كذبها اه) ولكن السر في ارتياحه لرواية أبى نعيم هنا ظاهر وهو أنه روى منقبة منحها الشعبي لبلديه بعد موته والثنى عليه شيخ شيخ الإمام أبى حنيفة رضى الله عن الجميع وهكذا دأب حضرته مع أعيان الشافعية عموما فتراه ينقل في رسائله وتعاليقه مثالا عن الساجى وأبى نعيم والخطيب والبيهقى وعن المتأخرين كالذهبي والعسقلانى ما يوافق هواه فان ضعف واحد مهم حنفيا أو ذكر منقبة للإمام الشافعى أو غلط في تاريخ أو كان غير محدث فنسب الحديث إلى غير محله فهناك ثور حفيظته فلا عليك عان قلبه فيجمل المنتقد كله سيئات وهذا من كفران النعم التى ينتقد بها الشافعية ولا يقتصر حيثئذ في انتقامه والأخذ بثأره إن كان له ثأر على ذلك المغضوب عليه فقط بل يأخذ الجار بذنب جاره فيحشر جميع من ذكرنا

مع إمامهم ويتجاوزهم إلى غيرهم من أئمة التابعين وغيرهم .
أمثلة من تناول حضرته لبعض سادات التابعين

وإلى القارىء أمثلة من ذلك طعنه في قتادة وطاووس ومجاهد انظر صفحة ٢٥
من مقدمته ، ولا يقال إنه لم يطعن في هؤلاء السادة وإنما حكي طعنهم عن حماد شيخ أبي
حنيفة نقول كما في المثل : ما سبك إلا من بلغك ، وهو قد نشره مفسرا له بتفسير مرضى
عنده . ومها طعنه في ربيعة ونافع شيخى مالك الأول نقله عن الحلية لأبي نعيم عن الليث ،
وأبو نعيم لا قيمة له عنده ولكنه في مثل هذه المواقف ثقة مقبول وعند مراجعة
القارىء ترجمة ربيعة في الحلية يجد الأمر دون ما حسبه وأنه جعل الحجة قبة ، وابن
أبي العوام الذى نقل عنه طعن أبي حنيفة في نافع متغال في تعصبه للإمام أبي حنيفة كما
يظهر ذلك لمن تأمل جميع ما نقله عنه الكوثرى ، وأبو حنيفة رحمه الله معروف
في زهده وتقواه وكان من أملاك الناس لسانه من الوقعة في أعراض المسلمين عموما
فضلا عن أعيانهم وإن صح عنه ذلك فلا يسوغ لنا نحن التبجح بما صدر من بعضهم
في حق بعض فانهم بشر ليسوا بمعصومين

طعنه في بعض سادات علماء الحجاز من التابعين
وفي قتادة بن دعامة البصرى

قال في رأس صفحة ٢٥ من مقدمة نصب الراية مانصه (قال حماد بن أبي سليمان :
لقيت قتادة وطاووسا ومجاهدا فصبيانكم أعلم منهم بل صبيانكم أعلم منهم اه)
ساق حضرته طعن حماد هذا في مساق التبجح به وتعداد مناقبه يدل عليه أيضا تفسيره
بتفسير عجيب مرضى عنده قال (إنما قال حماد هذا تحدينا بالنعمة وردا على بعض شيوخ
الرواية ممن لم يؤت نصيبا من الفقه حيث كان يفتى في مسجد الكوفة غلطا) ثم ساق
حضرته بعد ذلك إسنادين يقتضيان رفعة حماد أحدهما رواه ابن عدى في كامله والآخر
رواه العقيلي ، وسيأتى إدراج ابن عدى والعقيلي في قائمة المجروحين وتصديره القائمة
بهما وطعنه فيهما طعنا فاحشا لم يقله فيهما أحد من علماء الرواية وهما هنا عنده إمامان
ثقتان حيث روى ما يقتضى رفعة حماد شيخ أبي حنيفة ولو كان خنا أو طعنا في المسلمين
أو كذبا ، هكذا ثقته وأمانته وحفظه لكرامة العلماء ، وهكذا الغرض التزيه محله عاما
ويخرمه آخر ، وهكذا يجب أن تداس كرامة أى عالم كان في سبيل تشييد صرح مناقب

علماء الكوفة وخاصة النعمان وشيخه حماد ، أو هكذا يفسر الطعن المحض والتزكية للنفس والتحقيق لزمرة من سادات العلماء بالتحدث بالنعمة وسقط الكلام . فانا لله وإنا إليه راجعون .

لا يقبل كلام العلماء بعضهم في بعض فيمن ثبتت إمامته
وعدالته من كلام ابن عبد البر

ثم إن كلام حماد هذا ذكره الحافظ ابن عبد البر في كتابه جامع بيان العلم وفضله في باب حكم قول العلماء بعضهم في بعض وذكر عطاء بدل قتادة وصدر الباب محدث قوله عليه الصلاة والسلام «دب إليكم داء الأمم قبلكم: الحسد والبغضاء، والبغضاء هي الحالقة لا أقول تحلق الشعر ولكن تحلق الدين؛ والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا» إلى آخر الحديث، ثم ساق بإسناده إلى ابن عباس أنه قال : استمعوا علم العلماء ولا تصدقوا بعضهم على بعض، فوالذي نفسى بيده لهم أشد تغايرا من التيوس في زربها ثم قال هذا باب قد غلط فيه كثير من الناس وضلت به نابتة جاهلة لا تدري ما عليها في ذلك، والصحيح في هذا الباب أن من صحت عدالته وثبتت في العلم أمانته وبانت ثقته وعنايته بالعلم لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحته ببينة تصح بها جرحته إلى آخر كلامه . وهو نفيس جدا وقد قرره أحسن تقرير ووضع قاعدة الجرح العلامة التاج السبكي في طبقاته الكبرى في ترجمة أحمد بن صالح المصري ثم ساق ابن عبد البر بإسناده إلى مغيرة عن حماد أنه ذكر أهل الحجاز فقال قد سألهم فلم يكن عندهم شيء والله لصبيانكم أعلم منهم بل صبيان صبيانكم ثم ساق أيضا إسنادا آخر عن مغيرة قال قال حماد : لقيت عطاء وطاووسا ومجاهدا فصبيانكم أعلم منهم بل صبيان صبيانكم قال مغيرة هذا بغى منه قال ابن عبد البر صدق مغيرة ؛ وليعلم القارىء أن قتادة من تابعي البصرة فلا أدري من أين أتى به حضرته فدمه مع أهل الحجاز تلاميذ ابن عباس . قال أبو عمر وقد كان أبو حنيفة وهو أقعد الناس بحمد يفضل عطاء عليه ، ثم ساق إسنادا إلى الضحاك بن مخلد قال سمعت أبا حنيفة يقول : مارأيت أفضل من عطاء بن أبي رباح ثم ساق إسنادا ثانيا إلى يحيى الحماني يقول سمعت أبا حنيفة يقول : مارأيت أحدا أفضل من عطاء بن أبي رباح ولا أحدا أكذب من جابر الجعفي ، ثم ذكر تكلم الزهري في أهل مكة وطعن الشعبي في إبراهيم النخعي وإبراهيم في الشعبي

وتكذيبه له . قال أبو عمر معاذ الله أن يكون الشعبي كذابا بل هو إمام جليل والنخعي مثله جلالة وعلمنا وديننا وأظن الشعبي عوقب بقوله في الحارث الحمداني - حدثني الحارث وكان أحد الكذابين ولم يبين من الحارث كذب وإنما تغم عليه إفراطه في حب عليّ وتفضيله له على غيره ، وقد كان بين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجملة العلماء كلام عند الغضب هو أكثر من هذا ولكن أهل الفهم والمير لا يلتفتون إلى ذلك لأنهم بشر يغضبون ويرضون والقول في الرضا غير القول في الغضب قل ومن أشنع شيء روى في هذا الباب وأشدّه نوكا وساق بإسناده إلى الضحاك بن مزاحم أنه كان يكره المسك فقيل له إن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يتطيّبون به فقال نحن أعلم مهمم ، وذكر تكلم عكرمة في الحسن البصري وعروة بن الزبير في ابن عباس والحسن بن علي في ابن عمر وابن الزبير وعكرمة أيضا في سعيد بن المسيب وسعيد بن المسيب في عكرمة ومالك في ابن إسحاق وابن إسحاق وابن أبي ذئب وإبراهيم بن سعد الزهري وعبد العزيز بن أبي سلمة وغيرهم في مالك والأعمش في أبي حنيفة وأبو حنيفة في الأعمش وربيعة في الزهري والزهري في ربيعة وأبي الزناد وقتادة في يحيى بن أبي كثير ويحيى في قتادة ويحيى بن معين في الشافعي إلى أن قال فمن أراد أن يقبل قول العلماء الثقات الأئمة الأثبات بعضهم في بعض فليقبل قول من ذكرنا قوله من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين بعضهم في بعض فإن فعل ذلك ضل ضلالا بعيدا وخسر خسرانا مبينا وكذلك إن قيل في سعيد ابن المسيب قول عكرمة وفي الشعبي والنخعي وأهل الحجاز وأهل مكة وأهل الكوفة وأهل الشام على الجملة وفي مالك والشافعي وسائر من ذكرنا في هذا الباب ما ذكرنا عن بعضهم في بعض فإن لم يفعل ولن يفعل ان هداه الله وألهمه رشده فليقف عند ما شرطنا في أن لا يقبل فيمن صحت عدالته وعلمت بالعلم عنايته وسلم من الكِبائر ولزم المروءة والتعاون وكان خيره غالبا وشره أقل عمله فهذا لا يقبل فيه قول قائل لا برهان له به فهذا هو الحق الذي لا يصح غيره إن شاء الله اه . وقال أبو عمر أيضا في آخر الباب الذي قبل هذا مانصه : وكان يقال يستدل على نباهة الرجل من الماضين بتيابن الناس فيه قالوا ألا ترى إلى علي بن أبي طالب رضى الله عنه أنه هلك فيه فتیان محب أفرط ومبغض أفرط وقد جاء في الحديث أنه يهلك فيه رجلا ن محب مطر ومبغض مفتر وهذه صفة أهل النباهة ومن بلغ في الدين والفضل الغاية ، والله أعلم .

طعنه في ربيعة ونافع شيخى مالك

قال حضرته طاعنا في ربيعة شيخ مالك والليث وغيرها من الأئمة مانصه (وقول الليث في ربيعة تجده) في الحلية اهو بتبيين ما قاله الليث لشيخه ربيعة يظهر للقارىء أن حضرته جعل الحجة قبة. قال الليث لشيخه ربيعة يا أبا عثمان لو أصلحت من لسانك فقال ربيعة يا أبا الحارث لأن الحن كذا وكذا لحنة أحب إلى من أن ألس مثل جيتك هذه وإن صح هذا فأى شيء يخط من مقدار ربيعة رضى الله عنه وقد أجاب تلميذه بجواب محكم عند من يفهم ورفع شأن الإمام أبى حنيفة لا يتوقف على الطعن في أئمة الدين قال وقول أبى حنيفة في نافع تجده في كتاب ابن أبى العوام اه. قلت: إن صح قول أبى حنيفة في نافع لا يلتفت إليه كما لا يلتفت إلى قول من تكلم في أبى حنيفة وغيره من أئمة الدين كائننا من كان

ادعاؤه تلمذة الإمام الليث لأبى حنيفة وإبطال ذلك

ومما هو لاحق بالطعن وإن كان ناعم اللبس جعله الإمام الليث بن سعد رضى الله عنه تلميذا للإمام أبى حنيفة رحمه الله وثالثا في قائمة الحفاظ من أصحابه قال في صفحة ٤ من مقدمته: الإمام الليث بن سعد المتوفى سنة ١٧٥ عده كثير من أهل العلم حنفيا وبه جزم القاضى زكريا في شرح البخارى وأخرج ابن أبى العوام بسنده عن الليث أنه شهد مجلس أبى حنيفة بمكة وقد سئل في ابن يزوجه أبوه بصرف مال كثير فيطلقها ويشتري له جارية فيعتقها فأوصى أبو حنيفة السائل أن يشتري لنفسه جارية تقع عليها عين الابن ثم يزوجه أباه فانطلقها رجعت مملوكة له وإن أعتقها لم يحز عتقه قال الليث فوالله ما أعجبنى صوابه كما أعجبنى سرعة جوابه وكان الليث من الأئمة المجتهدين اه. نلفت نظر الناظر في كلامه هذا إلى قوله عده كثير من أهل العلم حنفيا ولم يذكر ذلك الحنفية في طبقات فقهاءهم ولا غيرهم من فقهاء الطوائف ولا المؤرخون فأين هذا الكثير وإلى قوله وبه جزم القاضى زكريا في شرح البخارى .

توسعه في هذه الدعوى

قال في تعليقه له على كتاب تبين كذب المفتري صفحة ٣٦٠ مانصه (تفقه على ربيعة وأبى حنيفة وجمع بين الطريقتين الحجازية والعراقية وأنه لم يكن له مسائل انفرد بها في الفقه ولعل هذا من أسباب الاستغناء عن تدوين مذهبه وجزم القاضى

زكريا في شرح البخارى بأنه حنفى ، ونقل ابن خلكان في وفياته مثل ذلك عن مجموعة ، وذكر ابن أبى العوام قبلها أنه ممن أخذ عن أبى حنيفة ، والحق أنه استقل في الاجتهاد (اه) قلت لمتنبه القراء هنا إلى جزم حضرته بأنه تفقه على ربيعة وأبى حنيفة وجمع بين الطريقتين وأنه لم يكن له مسائل انفرد بها وأن القاضى زكريا في شرحه على البخارى جزم بأنه حنفى وأن ابن خلكان في وفياته نقل مثل ذلك عن مجموعة وابن أبى العوام قبلهما ذكر أنه ممن أخذ عن أبى حنيفة وأن الحق أنه استقل في الاجتهاد فان هذه كلها دعاو باطلة لجميع من ترجمه من أهل الطبقات والمؤرخين لم يذكروا أنه تفقه على أبى حنيفة وأنه جمع بين الطريقتين الخ دعاويه بل أثنوا عليه بالسعة في العلم والإمامة العظمى ولم يعين حضرته موضع جزم القاضى زكريا بأنه حنفى من شرح البخارى في هذه الدعوى أيضا حتى تمت إلى الصحة بصلة بل أردفها بأخرى أشد بوغلا في الإيهام منها فقال ونقل ابن خلكان في وفياته مثل ذلك عن مجموعة ، ونقل كلام ابن خلكان يظهر الإيهام للقارى قال في حرف الأم بعد نقله ثناء الأئمة على الإمام الليث (ورأيت في بعض المجاميع أن الليث كان حنفى المذهب وأنه ولى القضاء بمصر) فظهر جليا أن المثلية لجزم القاضى زكريا في كلام ابن خلكان هي قوله ورأيت في بعض المجاميع الخ ، وظهر أيضا أن أس هذه دعاوى كلها هو ابن أبى العوام وهذا الرجل متعصب للإمام أبى حنيفة يظهر ذلك للقارى في كل ما نقله عنه السكوتى معجبا به ثم هو مجهول غير معروف بين الدهماء في العلماء فضلا عن خواص أهل الرواية وقوله والحق أنه استقل في الاجتهاد يقتضى أن المقابل له قول من قال إنه لازال منتسبا للإمام أبى حنيفة وكلاهما باطل من أصله ، ونحن نجزم بأن شيخ الإسلام زكريا الأنصارى لا يجهل إمامة الليث وأنه ليس من أصحاب أبى حنيفة بل هو مثله في الإمامة وهو بحر في العلم كما هو بحر في السخاء فإن قيل اعتراف السكوتى في آخر كلامه بقوله وكان الليث من الأئمة المجتهدين يدل على اعتباره مثل إمامه لانه هذا له أو حافظا من حفاظه قلت ينقض هذا نص الترجمة (وهى بعض الحفاظ وكبار الحديثين من أصحابه وأهل مذهبه) فإدراجه في قائمة كبار الحديثين من أصحابه وأهل مذهبه تدل دلالة صريحة على أنه جعله على أكبر تقدير مجتهدا منتسبا كالأصحابين ولا يصح جعل الاضافة في أصحابه وأهل مذهبه لأدنى ملابسة أى صحة

لغوية أى جالس ولو مرة واحدة كحكاية ابن أبي العوام التى قصها فانه ممنوع عرفا فان الإضافة المطلقة إنما تنصرف للخصوص وخصوصا هنا، ولعله أراد أن الإمام الليث روى عن أبي حنيفة وهو غير صحيح أيضا فان أهل الطبقات لم يذكروا أنه روى عنه ولو حديثا واحدا ولو صح ذلك لازم أن تكون رواية الأقران المتعاصرين بل رواية الأكابر عن الأصاغر عن بعضهم بعضا تلمذة خاصة ، ولا يقول بهذا من حصل طرفا من العلم . وأما المسألة المحكية التى أجاب أبو حنيفة عنها سريعا فأعجبت الليث فهى لاتدل على شئ من دعواه إن صحت وليست من دقائق الفقه حتى تستدعى الإعجاب ومقام الإمام أبي حنيفة أجل من ذلك والعرض من سوقها التنبيه على رفعة مقام الإمام أبي حنيفة . فان قيل قد ترجم للمالكية الإمام الشافعى فى طبقات أصحاب مالك ، والشافعية الإمام أحمد بن حنبل فى طبقات أصحاب إمامهم فقد حطوا مقام الإمامين بذلك قلت مثنان ما بين المقامين فان تلمذة الشافعى لمالك وأحمد للشافعى أشهر من الغزاة ومع ذلك فقد ترجموهما ترجمتين حافظتين يليقان بمقامهما السامى مع اعتراف المالكية للإمام الشافعى بمقامه الرفيع واحترام أتباعه وكذلك الشافعية مع الإمام أحمد وتصانيفهم شاهد صدق على ذلك؛ والإمام الليث مصرى لاصلة له بالإمام العراقى ومجالسته له مرة أو مرات فى الحج لاتسجل عليه التلمذة الخاصة ولا تبرر لحضرته إدراجه فى أصحاب أبي حنيفة بكلام ضائع وقصة واحدة الله أعلم بصحتها بترجمة لاتزيد عن ستة أسطر .

الحكم على حضرته بما حكم به على ابن السبكي خصوصا وأهل الطبقات عموما

وعليه فنحكم عليه بكلامه الذى حمل به على ابن السبكي خصوصا وأهل الطبقات عموما . قال فى رسالته « إحقاق الحق » صفحة ٤٢ مانصه (على أن طريقة التاج السبكي فى طبقاته حشد كل من سلم على شافعى أو تلقى كلمة من شافعى فى عداد الشافعية كما لا يخفى على الباحث فليكن ذكره لابن سبكتكين لادنى مناسبة من هذا القبيل . هذا ثم عد الرجل فى مذهب لجرد تلقيه بعض العلوم من بعض شيوخ ذلك المذهب تصرف قبيح لأنه مامن عالم إلا وقد تلقى العلم عن تقدمه كائنا ما كان مذهبه، فما جرى بعض أصحاب كتب الطبقات عليه من حشد مثله فى عداد أهل مذهبه تخليط شنيع اه كلامه) وهو حكم صائب وكلام نفيس ، وقد أنصف القارة من رماها

هضم حضرته لمقام الامام أبي يوسف في مراتب الحفاظ من أصحاب أبي حنيفة

صدر حضرته قائمة الحفاظ من أصحاب أبي حنيفة بزفر ، وهذا وإن كان ثقة عند أئمة الحديث يتمسك بالأثر ما وجد إليه سبيلا إلا أنه أشد أصحاب الإمام أبي حنيفة توغلا في القياس ، وقد ناظره عبدالله بن فروخ الفارسي القيرواني صاحب الإمامين أبي حنيفة ومالك في مجلس أبي حنيفة فازدراه زفر للمغربية فلم يزل ابن فروخ يناظره حتى قطعه بالحجة ، فقال أبو حنيفة لزفر لاخفف الله مابك ، معاتبه له لكونه ازدري ابن فروخ وجعل الإمام في الأثر حقا أبا يوسف خامسا في القائمة ، وكان الواجب عليه أن يصدر به لأنه أعلم أصحاب الإمام أبي حنيفة رحمه الله بالأثر .

توثيق الخطيب لابن قانع الحنفي وهو دليل على اعتراف الحفاظ من الشافعية لكل فاضل حنفي

قال في صفحة ٤٤ من مقدمته نمرة ٣٤ من قائمة حفاظ أصحاب الإمام أبي حنيفة رضى الله عنه « الحافظ أبو الحسين عبد الباقي بن قانع القاضي صاحب التصانيف المتوفى سنة ٣٥١ قال الخطيب عامة شيوخنا يوثقونه قال الحسين بن الفرات حدث به اختلاط قبل وفاته بستين اهـ » ليس غرضنا الطعن في هذا الإمام القاضي نحن مؤمنون بتوثيق الخطيب وبالأصل في المسلمين ولكن كيف أعوزت مسألة توثيق هذا القاضي الكوثري الذي جاب كثيرا من نواحي الأرض واطلع على كثير من مكنتات العالم الإسلامي إلى شافعي ، أما وجد فيها حافظا حنفيا مبرزا يوثق به ابن قانع الحنفي حتى اضطر إلى الخطيب الذي عفت آثاره من الوجود سهام عيسى بن أيوب وابن فرغلي وأبو المؤيد الخوازمي وجاء حضرته في الرابع عشر رابعة الأثافي وهذا يدل كل منصف يعترف بالجمل على أن راية الحديث في ذلك العصر بالشرق كانت بأيدي الشافعية ، كما أنها بالمغرب بأيدي المالكية ، كما يدلنا أيضا على اعتراف حفاظ الشافعية بالفضيلة لكل فاضل من الحنفية وعلى انقطاع رواية السنة والاعتناء بها في أتباع الإمام أبي حنيفة من بعد الثلاثمائة كما نص على ذلك شاه ولي الله الدهلوي في عقد الجيد وكتب الطبقات والتاريخ شاهدة بذلك .

بيان أن الجصاص ليس بمحدث بل هو معتزلي مناوئ لأهل الحديث متقول على الأئمة في أحكامه

قال في الصفحة نفسها نمرة ٣٥ « من الحفاظ الإمام الحافظ أبو بكر بن علي الرازي الجصاص المتوفى سنة ٣٧٠ كان إماما في الأصول والفقه والحديث ، كان جيد الاستحضار لأحاديث أبي داود وابن أبي شيبة وعبد الرزاق والطيالسي يسوق سنده ماشاء منها في أي موضع شاء ، وكتابه الفصول في الأصول وشروحه على مختصر الطحاوي والجامع الكبير وكتابه في أحكام القرآن مما يقضى له بالبراعة التي لا تلحق ، وقوة معرفته بالرجال تظهر من كلامه في أدلة الخلاف اه » .

قلت: قوله كان إماما في الأصول والفقه الخ، إن سلم له ذلك في الأصول والفقه فلا يسلم له في الحديث فلم يكن محدثا فضلا عن كونه حافظا، ومجرد استحضاره لأحاديث من ذكره لا يصيره حافظا، وقوله وقوة معرفته بالرجال تظهر من كلامه نعم يعرفهم بثلب أعراضهم بألوان التحقير والتهمك ونبرأئمة الحديث بالحشوية وأحكام القرآن التي نوّه بها شاهد عدل على ما قلناه فليتأملها من أراد حتى يصدقنا في ذلك أو يكذبنا، فتراه يصحح أحاديث ضعيفة لموافقها لهواه ويطن في أحاديث صحيحة أو يحملها على محامل بعيدة ويتقول على أئمة الدين ما لم يقولوه ولا يقبل قول الخاصة الثقات من أصحابهم ثم هو معتزلي في العقيدة ولا يخفى أن المعتزلة أبعد فرق المسلمين بعد الخوارج عن السنة وأشدهم احتقاراً لأهل الحديث، وإلى القاري نماذج من ذلك . ذكر في الجزء الثاني من أحكامه صفحة ١١٦ في سورة النساء مناظرة وقعت لبعض الناس مع الإمام الشافعي على زعمه الله أعلم بصحتها ، وكيف كانت فعبث قلمه بأنواع من التجهيل والتهمك للسائل والمسئول وأطال في ذلك ، وأخيرا قال ولو كلم بذلك المبتدئون من أحداث أصحابنا لما خفي عليهم عوار هذا الحجاج وضعف السائل والمسئول فيه اه . وقال أيضا في سورة البقرة عند قوله تعالى « نساؤكم حرث لكم » المشهور عن مالك إباحة ذلك ، يعني وطء الزوجة في دبرها ، وأصحابه ينفون عنه هذه المقالة لقبجها وشناعتها وهي عنه أشهر من أن تندفع بنفيهم عنه اه

فلينظر القاري إلى قول الباهت وأصحابه ينفون عنه الخ فقد طعن طعنا صريحا لا يقبل المواربة في طائفة كبيرة من حملة الشريعة مالك وثقات أصحابه بكتمهم ونفيهم عن

شيخهم ماصح عند الجصاص الذى بينه وبين مالك مائتا سنة تقريبا
غمز السكوثرى لحديث الأئمة من قریش، وطعنه فى الامامين
مالك وإبراهيم بن سعد بحكاية مكذوبة

وقريب منه ما قال حضرته فى حديث «الأئمة من قریش» فى صفحة ١٨، ١٩ من
رسالته [إحقاق الحق] «أمثل أسانيد رواية إبراهيم بن سعد الزهرى عن أبيه عن أنس
مرفوعا» ثم استدرك عليها برواية قصة مجنونة مطولة مكذوبة ذكرها الخطيب
البغدادى فى تاريخه «٦ - ٨٣» لا يلىق بمن يحمل وقار العلم والورع والتحرى
فى صدره أن يشير إليها فضلا عن سوقها كلها مستحسنا ومعتمداها على الخطيب
وإثاقه وبرجال إسناده بدون بحث عن عدالتهم، نعم مادام أسّ الموضوع إحقاق الحق
والرد على أمم الحرمين فكل مصيبة فيه مغتفرة عند حضرته، فالحديث لا بأس بتضعيفه
وإبراهيم بن سعد لا بأس بغمزه وقبول طعنه فى مالك بلديه وعصريه والخطيب مرضى
عنه مقبولة روايته مهما كانت فى مثل هذه المواقف، وبعد تمام سوقه القصة الهوجا
أراد أن يرى القارئ تورّعه وأمانته وثقته بأئمة الدين فوكل شأنه إليه متعاصا بقوله
(فأنت وشأنك فى مثله). ونحن نقول له شأننا وعقيدتنا فى إبراهيم بن سعد أنه إمام
من أئمة الدين وحملته السنة روى عنه أئمة فحول منهم عبد الصمد بن عبد الوارث
وزيد بن هرون ويحيى بن يحيى وخلق غيرهم، ووثقه أئمة السنة أحمد بن حنبل ويحيى
ابن معين وأبو حاتم والعجلي، وطعنه فى مالك بلديه مشهور لم يلتفت إليه العلماء وقد
قررناه أحسن تقرير نقلا عن الحافظ ابن عبد البر فى غير هذا الموضع من رسالتنا هذه،
نوفى إبراهيم بن سعد رحمه الله ببغداد سنة ١٨٣ انظر ترجمته فى التذكرة والخلاصة
وغيرهما. ومن ذلك أيضا إنكار الجصاص رؤية الله تعالى فى الآخرة على قاعدة المعتزلة
فى سورة الأنعام عند قوله تعالى « لا تدركه الأبصار » وفى سورة الأعراف أيضا، قال
والأخبار لو صحت لحملت على العلم الضرورى الذى لا تشوبه شبهة اه. وشيخه السكوثرى
قال ابن كثير فى بدايته كان رأسا فى الاعتزال .

انتشار مذهب الاعتزال فى العراق والمعتزلة فى الحنفية أكثر

وأقدم منهم فى الشافعية وهم أصل كل بلية فى الدين

وكتب التاريخ والطبقات ناطقة بأن مذهب الاعتزال انتشر فى العراق وانقلب

من حرب الضرب والقتل والسجن إلى حرب تصانيف ومناظرات ، ومعتزلة البصرة ومعتزلة بغداد مسطرة تراجمهم وآراؤهم في دواوين الكتب وقد ظهر منهم أعيان فضلاء من الفريقين الشافعية والحنفية كالقاضي عبد الجبار الهمداني من الشافعية ومحمد ابن شجاع الثلجي وأبي عبد الله البصري ومحمود الزمخشري وغيرهم من الحنفية تراجمهم في الفوائد البهية في تراجم الحنفية ، والمعتزلة في الحنفية أكثر وأقدم منهم في الشافعية وهم أصل كل بلية جدل في الدين وأهله أصولا وفروعا وطعنا في أئمتهم الصحابة فمن بعدهم ، وقد اعترف الكوثري بشيء من ذلك على دعوى النزاع بينهم وبين أهل الرواية قال في صفحة ٦ من تأنيبه : ومما زاد في الشقاق بين الفريقين انتداب قضاة في تلك البرهة لامتحانهم في مسألة القرآن وغالب هؤلاء القضاة كانوا يرون رأي أبي حنيفة وأصحابه في الفقه ويميلون إلى المعتزلة في مسائل الامتحان ثم علق هنا بقوله من المعتزلة طائفة يتابعون أحد الأئمة المتبوعين في الفروع على شذوذهم في المعتقد ، ومنهم طائفة يستقلون في الفروع وفي المعتقد كما أشرت إلى ذلك فيما علق على مراتب الإجماع لابن حزم .

يذمه شيخه أبو يوسف ويتفق العلماء على الطعن فيه

ويدافع عنه الكوثري

وهذا بشر المريسى المتوفى سنة ٢١٨ الذي ناظره الإمام الشافعي من خواص تلامذة الإمام أبي يوسف قالوا كان أبو يوسف رحمه الله يذمه بعد ما ظهر له خبثه وهو الذي وسع دائرة عقيدة الاعتزال عموما والقول بخلق القرآن خصوصا ، وقد دافع الكوثري عن هذا الضال المضل في تعليق له على تبين كذب المفتري صفحة ٣٤٥ زعم أن محله في الفقه كبير وأن أقوال العلماء فيه لا تخلو عن اضطراب يحتاج إلى تمحيص مترجم في الفوائد البهية أيضا ، وهل كان أحمد بن أبي دؤاد رئيس محنة العلماء ببغداد بالقول بخلق القرآن إلا جذوة من نار فتنته وذنباً من أذنبه ، ولم تخب فتنهم ويكبج جماعهم إلا في أواخر المائة الرابعة على أيدي أعيان المالكية والشافعية كالقاضي أبي بكر الباقلاني والأستاذ أبي إسحاق الاسفراييني وابن فورك وأبي سهل الصعلوكي وتلامذة هؤلاء كالأستاذ أبي القاسم القشيري وأبنائه وإمام الحرميين وتلامذته الكثيرين كالحوافي والأنصاري والغزالي وهم من حماة الإسلام الذين سحق الكوثري

شأنهم بكل ما يمكنه ومشايخ ماوراء النهر وعامة أهل خراسان من الحنفية والشافعية كانوا سنية لم تعلق بهم سموم الاعتزال .

تسكلمه في الباقلاني وابن الجويني والغزالي والفخر الرازي

قال في صفحة ١٧ من رسالته إحقاق الحق مانصه (لكن من كان غالب أحواله الرد على فرق الزيغ إذا كتب في الفقه ساء كلامه في مخالفته في الفقه ، وهذا مما يجب التوق منه رغم ماسلكه الباقلاني وابن الجويني والغزالي والفخر الرازي في ردودهم على مخالفهم في الفقه مع قلة بضاعتهم في معرفة الأخبار الصحيحة حاشا الباقلاني واكتفائهم بأنظار عقلية تعودوها في محوثرهم مع أهل الزيغ اه)
ترك التعليق على هذا الكلام للقارئ اللبيب

الطعن في زكريا الساجي وإبطاله وإثبات أنه إمام من أئمة السنة

قال في التأنيب صفحة ١٨ في حق زكريا الساجي (إنه شيخ المتعصبين ، ونضال الذهبي عنه من تجاهل العارف) وقال أيضا قال أبو الحسن بن القطان مختلف فيه في الحديث وثقه قوم وضعفه آخرون قال أبو بكر الرازي لم يكن مأمونا وقال أيضا في تعليقه على رسالة إحقاق الحق صفحة ٦ ولم تر أحدا قبل زكريا الساجي رفع نسب شافع إلى عبد مناف والساجي ممن تسكلم فيهم الناس كما ذكره الجصاص وابن القطان اه .
قوله : إنه شيخ المتعصبين دعوى مبنية على أخرى لا أساس لها معا وذلك لأن حضرته لم يبرهن على قواعد أهل الفن على إثبات كونه من أفراد المتعصبين فضلا عن كونه شيخا لهم إلا دعوى أن نضال الذهبي عنه من تجاهل العارف وهي ثلاثة الأثافي ، والذهبي خبير في فنه فنضاله هنا معتبر ، قال في ميزان الاعتدال في حق الساجي مانصه :
قال أبو الحسن : ابن القطان مختلف فيه وثقه قوم وضعفه آخرون اه قال الذهبي وما علمت فيه جرحا أصلا اه قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان مانصه : ولا يفتّر أحد بقول ابن القطان فقد جازف بهذه المقالة وما ضعف زكريا الساجي هذا أحد كما أشار إليه المؤلف اه يعني به الذهبي في ميزانه اه . قلت : وكلام الحافظين الذهبي وابن حجر في المدافعة عن الساجي ظاهر لا غبار عليه لأن كلام ابن القطان متوغل في الإبهام مرتين كما لا يخفى لم يبين فيه من الذي ضعفه وكيفيه ضعفه ولا يقبل الجرح المبهم عند أئمة الحديث وقوله قال أبو بكر الرازي لم يكن مأمونا جرح مبهم أيضا

والرازي هذا هو الجصاص المتقدم، وقوله ولم تر أحدا قبل زكريا الساجي رفع نسب شافع إلى عبد مناف حجة واهية فعدم رؤية حضرته لا يستلزم العدم المطلق وسند كر من أثبت نسب شافع إلى عبد مناف من النسابين قبل وجود الساجي في محله، وقوله والساجي ممن تكلم فيهم الناس كما ذكره الجصاص وابن القطان، من هم هؤلاء الناس ألا سميت لنا منهم ولو واحدا حتى ينظر في كلامه . أما عزوه إلى الجصاص المعتزلي فالله أعلم بصحته ولو صح لاعتبر به ، فليس هو من أهل هذا الشأن حتى يعتبر بتجريحه . وأما عزوه إلى ابن القطان فقد تقدم تزييفه؛ والساجي إمام من أئمة السنة له ترجمة حافلة في العاشرة من تذكرة الحفاظ، والسر الذي من أجله حنق عليه الكوثرى هو تكلمه في محمد بن الحسن وإثباته نسب الشافعي في بني عبد مناف وهذان الأمران ذنب لا يغفر عند حضرته. فإن قال قائل قد تكلم في محمد رحمه الله جمهور أئمة الرواية كما في ترجمته في لسان الميزان وتوارد الناس على إثبات نسب الشافعي في بني عبد مناف كما سيترف به حضرته بعد هذا ، فمن الحيف إذا تخصيص الساجي بالحنق على هذا الذنب فيحنق حضرته على عامة العلماء الذين نسبوا الشافعي إلى المطلب بن عبد مناف وجعلوا القرشية من مناقبه . قلت نعم هو كذلك فمن يتبع رسائله وتعالقه يجد ذلك

تحقيق نفيس للدهلوي في أصول ومسائل مخرجة على مذهب الإمام
أبي حنيفة، وبيان أن المحاورات الجدلية المذكورة في الكتب
المشهورة كالمبسوط والهداية والتبيين من توليد المعتزلة وليس
عليها بناء مذهب أبي حنيفة

قال الإمام حكيم الهند مجدد القرن الثاني عشر شاه ولي الله الدهلوي أيضا في رسالته المذكورة سابقا صفة ٢٥ (باب حكاية ما حدث في الناس بعد المائة الرابعة) ثم بعد هذه القرون كان ناس آخرون ذهبوا يميننا وشمالا وحدث فيهم أمور منها الجدل والخلاف في علم الفقه . وتفصيله على ما ذكره الغزالي أنه لما انقضى عهد الخلفاء الراشدين المهديين أفضت الخلافة إلى قوم تولوها بغير استحقاق ولا استقلال بعلم الفتوى والأحكام فاضطروا إلى الاستعانة بالفقهاء وإلى استصحابهم في جميع أحوالهم، وقد كان بقى من العلماء من هو مستمر على الطراز الأول وملازم صف الدين فكانوا

إذا طلبوا هربوا وأعرضوا، فرأى أهل تلك الأعصار غير العلماء اقبال الأئمة عليهم مع إعراضهم فاشتروا طلب العلم توصيلاً إلى نيل العز ودرك الجاه، فأصبح الفقهاء بعد أن كانوا مطلوبين طالبين، وبعد أن كانوا أعزة بالإعراض عن السلاطين أذلة بالاقبال عليهم إلا من وفقه الله، وقد كان من قبلهم قد صنف ناس في علم الكلام وأكثروا القال والقليل والإيراد والجواب وتمهيد طريق الجدال وقع ذلك منهم بموقع من قبل أن كان من الصدور والملوك من مالت نفسه إلى المناظرة في الفقه وبيان الأولى من مذهب الشافعي وأبي حنيفة فترك الناس الكلام وفنون العلم وأقبلوا على المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة على الخصوص وتساهلوا في الخلاف مع مالك وسفيان وأحمد بن حنبل وغيرهم، وزعموا أن غرضهم استنباط دقائق الشرع وتقرير علل المذاهب ومهيد أصول الفتاوى وأكثروا فيها التصانيف في الاستنباطات ورتبوا فيها أنواع المجادلات والتصنيفات وهم مستمررون عليه إلى الآن لسنا ندرى ما الذي قدر الله تعالى فما بعدها من الأعصار اه حاصله. ثم قال العلامة الشاه من عنده واعلم أني وجدت أكثرهم يزعمون أن بناء الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي على هذه الأصول المذكورة في كتاب البرزوى ونحوه وإنما الحق أن أكثرها أصول مخرجة على قولهم. وعندي أن المسألة القائلة بأن الخاص مبين لا يلحقه البيان وأن الزيادة نسخ وأن العام قطعي كالخاص وأن لا ترجيح بكثرة الرواة وأنه لا يجب العمل بحديث غير الفقيه إذا انسد باب الرأي ولا عبرة بمفهوم الشرط والوصف أصلاً، وأن موجب الأمر هو الوجوب البتة وأمثال ذلك أصول مخرجة على كلام الأئمة وأنها لا تصححها رواية عن أبي حنيفة وصاحبيه، وأنه ليست المحافظة عليها والتكلف في جواب ما يرد عليها من صنائع المتقدمين في استنباطهم كما يفعله البرزوى وغيره أحق بالمحافظة على خلافه. والجواب عما يرد عليه مثاله أنهم أصلوا أن الخاص مبين ولا يلحقه البيان وخرجوه من صنيع الأوائل في قوله تعالى (اركعوا واسجدوا) وقوله صلى الله عليه وسلم « لا تجزئ صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود » وحيث لم يقولوا بفرضية الاطمئنان ولم يجعلوا الحديث بيانا للآية فورد عليهم صنيعهم في قوله (وامسحوا برءوسكم) ومسحه صلى الله عليه وسلم على ناصيته حيث جعلوه بيانا وقوله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا) الآية وقوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا) الآية وقوله تعالى (حتى تنكح زوجا

غيره) وما لحقه من البيان بعد ذلك فتكفوا للجواب كما هو مذکور في كتبهم وأنهم
أصلوا أن العام قطعى كالخاص وخرجوا من صنيع الأوائل في قوله تعالى (فاقراءوا
ما تيسر من القرآن) وقوله صلى الله عليه وسلم « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » حيث
لم يجعلوه مخصصا وفي قوله صلى الله عليه وسلم « فيما سقت السماء العشر » الحديث وقوله
صلى الله عليه وسلم « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » حيث لم يخصصه به ونحو
ذلك في المواد ثم ورد عليهم قوله تعالى (فما استيسر من الهدى) وإنما هو الشاة فما
فوقه ببيان النبي صلى الله عليه وسلم فتكفوا في الجواب وكذلك أصلوا أن لا عبرة
بمفهوم الشرط والوصف وخرجوا من صنيعهم في قوله تعالى (ومن لم يستطع منكم
طولا) الآية ثم ورد عليهم كثير من صنائعهم كقوله صلى الله عليه وسلم « في الغنم
السائحة الزكاة » فتكفوا في الجواب وأصلوا أنه لا يجب العمل بحديث غير الفقيه
إذا انسد باب الرأى وخرجوه من صنيعهم في ترك حديث المصراة ثم ورد عليهم حديث
القهيقة وحديث عدم فساد الصوم بالأكل ناسيا فتكفوا في الجواب وأمثال ما ذكرنا
كثير لا يخفى على المتتبع ومن لم يتتبع لا تكفيه الإطالة فضلا عن الإشارة ، ويكفيك
دليلا على هذا قول المحققين في مسألة لا يجب العمل بحديث من اشتهر بالضبط والعدالة
دون الفقه إن انسد باب الرأى كحديث المصراة إن هذا مذهب عيسى بن أبان
واختاره كثير من المتأخرين: وذهب الكرخي وتبعه كثير من العلماء إلى عدم اشتراط
فقه الراوى لتقدم الخبر على القياس وقالوا لم ينقل هذا القول عن أصحابنا بل المنقول
عنهم أن خبر الواحد مقدم على القياس؛ ألا ترى أنهم عملوا بخبر أبى هريرة رضى الله
عنه في الصائم إذا أكل أو شرب ناسيا وإن كان مخالفا للقياس حتى قال أبو حنيفة
رحمه الله تعالى لولا الرواية لقلت بالقياس ، ويرشدك أيضا اختلافهم في كثير من
التخريجات أخذوا من صنائعهم ورد بعضهم على بعض ووجدت بعضهم يزعم أن جميع
ما يوجد في هذه الشروح الطويلة وكتب الفتاوى الضخمة فهو قول أبى حنيفة رحمه
الله تعالى وصاحبيه ولا يفرق بين القول المجروح وبين ما هو قول في الحقيقة ولا يحصل
معنى قولهم على تخريج الكرخي كذا وعلى تخريج الطحاوى كذا ولا يميز بين
قولهم قال أبو حنيفة كذا وبين قولهم جواب المسألة على قول أبى حنيفة وعلى أصل
أبى حنيفة كذا ولا يصغى إلى مقاله المحققون كابن الهمام وابن نجيم في مسألة العشر

في العشر، ومسألة اشتراط البعد من الماء ميلا في التيمم وأمثالهما أن ذلك من تخريجات الأصحاب وليس مذهبا في الحقيقة، ووجدت بعضهم يزعم أن بناء المذهب على هذه المحاورات الجدلية المذكورة في مبسوط السرخسي والهداية والتبيين ونحو ذلك ولا يعلم أن أول من أظهر ذلك فيهم المعتزلة وليس عليه بناء مذهبهم ثم استطاب ذلك المتأخرون توسعا وتشجيذا لأذهان الطالبين أو لغير ذلك والله أعلم. وهذه الشبهات والشكوك ينحل كثير منها بما مهدناه في هذا الكتاب، ووجدت بعضهم يزعم أن هناك فرقتين لثالث لهما الظاهرية وأهل الرأي وأن كل من قاس واستنبط فهو من أهل الرأي، كلا بل ليس المراد نفس الفهم والعقل فإن ذلك لا ينفك عن أحد من العلماء، ولا الرأي الذي لا يعتمد على سنة أصلا فإنه لا ينتحله مسلم البتة ولا القدرة على الاستنباط والقياس، فإن أحمد وإسحاق بل الشافعي أيضا ليسوا من أهل الرأي بالاتفاق وهم يستنبطون ويقيسون، بل المراد من أهل الرأي قوم توجهوا بعد المسائل المجمع عليها بين المسلمين أو بين جمهورهم إلى التخريج على أصل رجل من المتقدمين وكان أكثر أمرهم حمل النظر على النظر، والرأي أصل من الأصول دون تتبع الأحاديث والآثار، والظاهري من لا يقول بالقياس ولا بآثار الصحابة والتابعين كداود وابن حزم وبينهما المحققون من أهل السنة كأحمد وإسحاق؛ ومنها أنهم اطمأنوا بالتقليد ودب التقليد في صدورهم ديب النمل وهم لا يشعرون، وكان سبب ذلك تراحم الفقهاء وتجادلهم فيما بينهم فأنهم لما وقعت فيهم المزاخرة في الفتوى كان كل من أفتى بشيء نوقض في فتواه ورد عليه فلم ينقطع الكلام إلا بالمصير إلى تصريح رجل من المتقدمين في المسألة؛ وأيضا جور القضاة فإن القضاة لما جازأ أكثرهم ولم يكونوا أمناء لم يقبل منهم إلا ما لا يريب العامة فيه ويكون شيئا قد قيل من قبل؛ وأيضا جهل رؤوس الناس واستفتاء الناس من لا علم له بالحديث ولا بطريق التخريج كما ترى ذلك ظاهرا في أكثر المتأخرين وقد نبه عليه ابن الهمام وغيره، وفي ذلك الوقت يسمى غير المجتهد فقيها، وفي ذلك الوقت ثبتوا على التعصب. والحق أن أكثر صور الخلاف بين الفقهاء لاسيما في المسائل التي ظهر فيها أقوال الصحابة في الجانبين كتكبيرات التشريق وتكبيرات العيدين ونكاح المحرم وتشهد ابن عباس وابن مسعود والإخفاء بالبسملة وبآمين والإشفاع والإيتار في الإقامة ونحو ذلك إنما هو في ترجيح أحد القولين.

وكان السلف لا يختلفون في أصل المشروعية وإنما كان اختلافهم في أولى الأمرين؛ ونظيره اختلاف الفراء في وجوه القراءات، وقد عللوا كثيرا من هذا الباب بأن الصحابة يختلفون وأنهم جميعا على الهدى ولذلك لم يزل العلماء يجوزون فتاوى المفتين في المسائل الاجتهادية ويسلمون قضاء القضاة ويعملون في بعض الأحيان بخلاف مذهبهم، ولا ترى أئمة المذاهب في هذه المواضع إلا وهم يصححون القول ويبينون الخلاف يقول أحدهم هذا أحوط وهذا هو المختار وهذا أحب إلى ويقول ما بلغنا إلا ذلك وهذا أكثر في البسوط وآثار محمد رحمه الله تعالى وكلام الشافعي ثم خلف من بعدهم خلف اختصروا كلام القوم فتأولوا الخلاف وثبتوا على مختار أئمتهم والذي يروى عن السلف من تأكيد الأخذ بمذهب أصحابهم وأن لا يخرج منها محال، فإن ذلك الأمر جلي فإن كل إنسان يحب ما هو مختار أصحابه وقومه حتى في الزى والمطاعم أو لصولة ناشئة من ملاحظة الدليل ونحو ذلك من الأسباب فظن البعض تعصبا دينيا حاشاهم من ذلك. وقد كان في الصحابة والتابعين ومن بعدهم من يقرأ البسملة ومنهم من لا يقرؤها ومنهم من يجهر بها ومنهم من لا يجهر بها ومنهم من كان يقرأ في الفجر ومنهم من لا يقرأ في الفجر ومنهم من يتوضأ من الحجامة والرعاف والقيء ومنهم من لا يتوضأ من ذلك ومنهم من يتوضأ من مس الذكر ومس النساء بشهوة ومنهم من لا يتوضأ من ذلك ومنهم من يتوضأ مما مسته النار ومنهم من يتوضأ من أكل لحم الإبل ومنهم من لا يتوضأ من ذلك، ومع هذا فكان بعضهم يصلي خلف بعض مثل ما كان أبو حنيفة وأصحابه والشافعي وغيرهم رضي الله عنهم يصلون خلف أئمة المدينة من المالكية وغيرهم وإن كانوا لا يقرءون البسملة لاسرراً ولا جهرا وصلى الرشيد إماما وقد احتجهم فصرى الإمام أبو يوسف خلفه ولم يعد وكان أفتاه الإمام مالك بأنه لا وضوء عليه؛ وكان الإمام أحمد بن حنبل يرى الوضوء من الرعاف والحجامة قليل له فإن كان الإمام قد خرج منه الدم ولم يتوضأ هل تصلي خلفه؟ فقال كيف لأصلي خلف الإمام مالك وسعيد بن المسيب وروى أن أبا يوسف ومحمدا كانا يكبران في العيدين تكبير ابن عباس لأن هرون الرشيد كان يحب تكبير جده، وصلى الشافعي رحمه الله تعالى الصبح قريبا من مقبرة أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلم يقف تأديبا معه وقال أيضا ربما انحدرنا إلى مذهب أهل العراق وقال مالك رحمه الله تعالى للمنصور وهرون الرشيد ما ذكرنا عنه سابقا؛ وفي

البزازية عن الإمام الثانى وهو أبو يوسف رحمه الله تعالى أنه صلى يوم الجمعة مغتسلا من الحمام وصلى بالناس وتفرقوا ثم أخبر بوجود فأرة ميتة فى بئر الحمام فقال إذا نأخذ بقول اخواننا من أهل المدينة إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا هـ . ومنها أن أقبل أكثرهم على التعمقات فى كل فن ؛ فمنهم من زعم أنه يؤسس علم أسماء الرجال ومعرفة مراتب الجرح والتعديل ثم خرج من ذلك إلى التاريخ قديمه وحديثه ؛ ومنهم من تفحص عن نوادر الأخبار وغرائبها وإن دخلت فى حد الموضوع ، ومنهم من أكثر القيل والقال فى أصول الفقه واستنبط كل لأصحابه قواعد جدلية وأورد فاستقصى وأجاب فتقصى وعرف وقسم فخر وطول الكلام تارة وتارة أخرى اختصر ؛ ومنهم من ذهب بفرض الصور المستبعدة التى من حقها أن لا يتعرض لها عاقل وسحب العمومات والإيماءات من كلام المخرجين فمن دونهم مما لا يرتضى استماعه عالم ولا جاهل ، وفتنة هذا الجدل والخلاف والتعمق قريبة من الفتنة الأولى حين تشاجروا فى الملك وانتصر كل رجل لصاحبه ، فكما أعقت تلك ملكا عضوضا وقائع صما عميا فكذلك أعقت هذه جهلا واختلاطا وشكوكا ووها مالها من أرجاء فنشأت بعدهم قرون على التقليد الصرف لا يميزون الحق من الباطل ولا الجدل من الاستنباط فالفقيه يومئذ هو الثرثار المتشدد الذى حفظ أقوال الفقهاء قويها وضعيفها من غير تمييز وسردها بشقشقة شذوية ، والمحدث من عدد الأحاديث صحيحها وسقيمها وهرأها كهراء الأسماء بقوة لحية ، ولا أقول ذلك كليا طرديا فان لله طائفة من عباده لا يضرهم من خذلهم وهم حجة الله فى أرضه وإن قلوا ، ولم يأت قرن بعهد ذلك إلا وهو أكثر فتنة وأوفر تقليدا وأشد انتزاعا للأمانة من صدور الناس حتى اطمأنوا بترك الخوض فى أمر الدين وبأن يقولوا إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون . وإلى الله المشتكى وهو المستعان انتهى كلام شاه ولي الله الدهلوى وهو آخر رسالته نقلته كله مع طوله لتحقيقه وحسنه ، وهو كلام حنفى محقق محدث منور ، سيد النهضة الإصلاحية العلمية فى الهند ينهار به جعجة كل متعصب غال كائنا من كان .

طعنه في أعيان من المحدثين في القائمة التي جعلها للجرح والتعديل
والجواب عن ذلك إجمالاً وتفصيلاً وذكر مقدمة في الجرح والتعديل
ملخصة من كلام المحققين

ثم إن حضرته رأى أنه لم يكتف بمن تناوله في هذه المقدمة وفي غيرها من رسائله
مفرقاً، فنصب نفسه في منصب أئمة الحفظ والدين الذين يعرفون مراتب الحفاظ الأثبات
والضعفاء المتروكين، فجعل في صفحة ٥٧ من مقدمته قائمتين قائمتي لحفاظ الحنفية وأخرى
للذين لم يتناولهم في متفرقاته : الأصل في المسلمين العدالة وقولهم الجرح مقدم على
التعديل في الشخص المختلف فيه بين أئمة الحديث البرزين ليس على إطلاقه عند
المحققين من أهل هذا الشأن كما سيأتي في تحقيق كلام الحافظ ابن عبد البر، وحققه
التأخرون أيضاً منهم العلامة تاج الدين السبكي في طبقاته الكبرى وغيره. وخلاصته
أن الجرح إذا لم يفصل ويبين جهة التجريح بل أجملها لا يلتفت إلى تجريحه وقد
كانت الضرورة في صدر الإسلام دعت حتماً إلى حماية السنة الصحيحة بتفحص أحوال
الرواة حينما كان جمهور الناس إذ ذاك نهضوا لملها بمجد ونشاط وهم متفاوتون في الذكاء
وقوة الدين ، فدخل فيهم الصالح المغفل الذي ربما يمر عليه الكذب فيرويه ولا
يشعر به ، ودخل فيهم الضعفة والكذبة وهم أصناف أشدهم ضرراً طائفة الزنادقة الذين
أرادوا محو الدولة الإسلامية بضروب من الكيد فظهروا في مظاهر صالحة مقبولة
عند عامة المسلمين ، فمنهم من تجرد لأخذ العلم وحمل الرواية ودس في السنة من الأباطيل
ما قد يروج على أهل العلم فضلاً عن العامة ، ومنهم من تظاهر بالزهد في الدنيا
والتقشف وكثرة العبادة حتى إذا اعتقد فيسه العامة ووثقوا به شرع يبت لهم أنواع
التشكيك في دينهم شيئاً فشيئاً ؛ وما جمعية إخوان الصفا التي تأسست في المائة
الرابعة تقريباً إلا مظهر من مظاهر تلك الطائفة الخبيثة إذ ذاك في آخر عصر
التابعين ابتداء حملة الرواية المبرزون جمع الآثار والنظر في تخليصها وفي أحوال
رواتها للمصلحة العامة الواجبة وهي الذب عن السنة الصحيحة لئلا يدخل فيها ما ليس
منها فهضت طائفة ذو خبرة تامة فقدوا الأخبار والرجال بمعرفة وثبتت وميزوا الجيد
من الزائف ، وما جاء رأس المائة الثالثة تقريباً إلا وقد فرغوا منها فلم يتركوا مقالا

لقائل وخلصوها وتقحوها وسلموها إلينا بضاء نقية فتلقيناها عنهم جيلا بعد جيل جزاهم الله عنا خيرا .

طعنه في العقيلي وابن عدى ، والجواب عن ذلك تفصيلا

صدر حضرته قائمة تجريحه بالعقلي وابن عدى ورمى الأول بفساد معتقده على طريقة الحشوية والثاني لتعصبه المذهبي عن جهل مع سوء معتقده أيضا وزاد حضرته فقال وسار من بعدهما سيرهما إما جهلا أو تعصبا ، وهو مؤاخذ من وجوه : الأول أن السنة قد فرغ من تنقيحها والذب عنها كما قررنا ذلك منذ قرون فلا خوف عليها اليوم ومن قبل فالطعن في هذين الرجلين أو غيرها اليوم عبث وشتم محض لا مبرر لهما . الثاني على فرض أنه بقي شيء من السنة يحتاج إلى التنقيح هل وثق حضرته من نفسه ووثق أهل العلم الموجودون بأنه وصل إلى منزلة أولئك الأئمة دينا وورعا وتبرزا حتى ينافح عن السنة . الثالث على التنزل في ذلك وتسوره على منزلة أولئك كيف ساغ له تجريحهما استقلالاً بدون استناد إلى كلام إمام من أئمة الحديث السابقين فيهما مع أنه لم يكن معاصرا لهما حتى يتحقق مواضع الضعف فيهما وبينه وبينهما نحو ألف سنة كما سذكه في تاريخ وفاتهما . الرابع على غض النظر عن ذلك كله جرحه مبهم لا يلتفت إليه ، فقله في العقيلي لفساد معتقده على طريقة الحشوية لم يبين كيفية فساد عقيدته إلا كونه على طريقة الحشوية وهو مبهم نبر قديم لأئمة الحديث من رؤوس الاعتزال ورثه عنهم أتباعهم على أن البدعي عند المحققين تقبل روايته إذا كان مبرزاً ما لم يكن داعية إلى مذهبه أو يستحل الكذب على غيره كما قالوا ذلك في عمران بن حطان الخارجي لأنه لاملزمة بين عقيدته وبين صدقه أو كذبه كما لا يخفى . وقال في ابن عدى لتعصبه المذهبي عن جهل مع سوء معتقده أيضا ولم يبين أيضا كيفية تعصبه المذهبي ولا لمن يتعصب على أنه كما قيل في المثل « رمتي بدائها وانسلت » والجواب عن سوء معتقد هذا هو الجواب عن سوء معتقد العقيلي ، على أن حضرته ليس في استطاعته أن يضمن للناس بقاء عقيدته سالمة إلى وفاته والقلوب بيد الله يقبلها كيف شاء ، فكيف يهيمن على عقائد الناس بدون برهان ، وإذا فرض أنهما كانا كما يقول فمن يكفل له أنهما استمرا على ذلك إلى وفاتهما ، وإذا كان أئمة الدين وأهل النقد من السلف الصالح على تقواهم وورعهم وإخلاصهم في أعمالهم ونصحهم

لإخوانهم المسلمين يلحقهم ما يلحق البشر وقت الغضب وربما يقول بعضهم في بعض فلا يلتفت العقلاء الى ذلك لأنهم ليسوا بمعصومين من الخطأ كما سيأتى لنا الإفاضة في هذا الموضوع عند المناسبة بنقل كلام الحافظ ابن عبد البر فكيف بغيرهم من أهل القرون الوسطى والمتأخرين ، وقد صار الناس من القرن الخامس تقريبا فما بعده الى وقتنا هذا يطعن بعضهم في بعض لمجرد الهوى وهذه كتب التاريخ مشحونة بذلك فإننا لله وإنا إليه راجعون . ظهر مصداق قوله عليه السلام « وسألته أن لا يجعل بأس أمتي بينها فمنعنيها » وقوله « مامن يوم يمضى إلا والذي بعده شر منه » ومن أجل ذلك عاب الحافظ المحدث ابن الرابط الأندلسي على الذهبي وهو من المتأخرين تكلمه في الناس . ثم إن طعنه في العقيلي وابن عدى لكونهما شافعيين صنف كل واحد منهما كتابا كبيرا في الضعفاء والمتروكين ولكونهما أيضا ضعفا محمد بن الحسن رحمه الله تعالى وتضعيفه في الرواية ذنب لا يغفر عنده ، ولتضعيف ابن عدى أيضا للإمام أبي حنيفة رحمه الله ولابنه حماد وحفيده إسماعيل قال المحدث عبد الحى السكندوي في الفوائد البهية في راجم الحنفية في رجة إسماعيل بن حماد حفيد الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه مانصه : وفي ميزان الاعتدال للذهبي : إسماعيل بن حماد بن النعمان بن ثابت السكوفي عن أبيه عن جده قال ابن عدى ثلاثهم ضعفاء ، ثم قال عبد الحى بعد أسطر قلت قول ابن عدى إن كان مقبولا في إسماعيل وحماد إذا بين سبب الضعف لعدم اعتبار الجرح المبهم فهو غير مقبول قطعا في أبي حنيفة وكذا كلام غيره ممن ضعفه كالدارقطني وابن القطان كما حققه العيني في مواضع من البناية شرح الهداية وابن الهمام في فتح القدير وغيرهما من المحققين اهـ . قلت هو كلام بالغ في التحقيق فلاجل تضعيف ابن عدى للإمام أبي حنيفة وابنه وحفيده ومحمد بن الحسن والعقيلي لمحمد بن الحسن حنق حضرته عليهما فرماها بما أملة عليه نفسه وسلبهما كل فضيلة بغيا ولا يخفى أنه لا يضمن لهما الصواب في كل من تكلمما فيه فإذا تناولا من هو مشهور بالإمامة كأبي حنيفة رحمه الله أو جرحا شخصا تجريحا غير مضر فلا يلتفت لقولهما ، وخطوئهما في تضعيف بعض الثقات مغتفر في جانب أصابتهما في الكثير فلا يسلبهما ذلك إمامتهما وتبريزهما في هذا الفن كالم يسلب خطأ يحيى بن معين في طعنه في بعض الأئمة الثقات كالإمام الشافعي إمامته وتبريزه فيه

ترجمة العقيلي من تذكرة الحفاظ

والعقيلي هو الحافظ أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي صاحب كتاب الضعفاء الكبير. قال مسلمة بن القاسم كان العقيلي جليل القدر عظيم الخطر مارأيت مثله كان كثير التصانيف وقال فيه الحافظ أبو الحسن بن سهل القطان : أبو جعفر ثقة جليل القدر عالم بالحديث مقدم في الحفاظ اه توفي سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة ، انظر ترجمته في حرف العين

ترجمة ابن عدي من تذكرة الحفاظ

هو الحافظ الكبير أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني ويعرف أيضا بابن القطان صاحب كتاب الكامل في الجرح والتعديل، ولد سنة ٢٧٧ وسمع سنة تسعين وكان عارفا بالعلل. قال الحافظ ابن عساكر فيه : كان ثقة على لحن فيه. وقال السهمي : سألت الدارقطني أن يصنف كتابا في الضعفاء فقال أليس عندك كتاب ابن عدي ؟ فقلت بلى قال فيه كفاية لايزاد عليه. وقال حمزة السهمي أيضا فيه : كان حافظا متقنا لم يكن في زمانه أحد مثله . وقال الخليلي : كان عديم النظير حفظا وجلالة سألت عبد الله بن محمد الحافظ أيهما أحفظ ابن عدي أو ابن قانع ؟ فقال زرقيص ابن عدي أحفظ من عبد الباقي بن قانع وقال الخليلي أيضا. سمعت أحمد بن أبي مسلم الحافظ يقول : لم أر أحدا مثل أبي أحمد بن عدي فكيف بمن فوقه في الحفاظ اه. توفي سنة خمس وستين وثلاثمائة انظر ترجمته في حرف الهمزة

طعنه في الامام البخاري وشيخه الامام الحميدي وفي نعيم

ابن حماد والجواب عن ذلك

ثم ترقى الى الإمام المجمع على جلالته وإتقانه حافظ الأمة محمد بن إسماعيل البخاري قال في آخر الصفحة نفسها (وأما كتب البخاري في الرجال فليس ثبوتها منه كثبوت الجامع الصحيح) على أن النظر في أسانيدها هو الطريق الوحيد لتعرف دخالها فإذا رأيته يروي عن نعيم بن حماد تذكر قول الدولابي وأبي الفتح الأزدي فيه وإذا رأيته يروي عن الحميدي تذكر كلمة محمد بن عبد الله بن عبد الحكم الى أن قال وهكذا تفعل في باقي الكتب اه . قوله (وأما كتب البخاري في الرجال فليس

ثبوتها منه كثبوت الجامع الصحيح) كلام معمى وطعن ملفوف ، فإن كان يعنى بقوله فليس ثبوتها منه كثبوت الجامع الصحيح الثبوت الذى يفيد العلم أى الظن القوى والتقديم فى الاحتجاج عند العلماء به فى الجملة عليها فهو من الواضحات ولا معنى لتخصيص كتبه على هذا الوجه بل كونه أصح كتاب على الإطلاق بعد كتاب الله محل اتفاق عند جمهور الأمة الإسلامية التى تلقت به بالقبول، وإن كان يعنى بقوله فليس ثبوتها منه كثبوت الجامع الصحيح ثبوت كثرة يعنى به أن الرواة الذين تلقوا عنه الجامع الصحيح أكثر من الذين تلقوا عنه بقية كتبه فصحيح ممكن ولكن هذه الكثرة نسبية لا تدفع صحة نسبة بقية كتبه اليه فلا معنى لإرادة هذا الوجه أيضاً، وإن كان يعنى بقوله فليس ثبوتها منه كثبوت الجامع الصحيح رجاله فى جميع كتبه فيكون على حذف مضاف يعنى فليس ثبوت أحوال رجال بقية كتبه كثبوت أحوال رجال الجامع الصحيح من حيث العدالة والضبط وضدهما ويدل لهذا الوجه بقية كلامه وهو قوله معبرا بصيغة الترقى فى الطعن (على أن النظر فى أسانيدنا هو الطريق الوحيد لتعرف دخالها) وهذا الوجه لا حاصل له أيضاً لأن أئمة الحديث خدموا كتب الرواية كلها صحاحاً ومسانيد ومعاجم وغيرها من حيث الرجال وغيرها فما ركوا فيها نظراً لناظر فتخصيصه كتب البخارى فى الرجال الآن لا فائدة فيه ولا معنى له ولا مبرر له إلا مجرد الطعن فيه ولا ينفعه صوغه فى هذا الكلام الموهوم الوجه فإدراجه تحت قائمة (كتب فى الجرح والتعديل) قد كشف الغطاء ولا يلام حضرة على تجريحه لحفاظ الأمة وقتها فى عصره فقد ورث ذلك عن مشايخه أعداء حفاظ السنة غلاة المتعصبة والأسطورة المصقة بهذا الإمام فى نشر الحرمة برضاع البهائم التى تناقلها بعض من لاحظ له فى الرواية من فقهاء الحنفية مقلدين لمن افتعلها ونسبها لأبى حفص الكبير ولم يتنبه لها أحد من فضلائهم حتى جاء المحدث المحقق عبد الحى السكونى فاستبعدها ودافع عن حافظ الأمة شاهدة على ذلك فهل ترك أئمة الرواية فنا من فنونها لم يقتلوه بحثاً ولم يفرغوا منه حتى يأتى آخر الزمان من يتكلم فى ذلك ويجرح محمد بن إسماعيل البخارى ولا يقيم وزناً للأئمة الإسلامية التى أجمعت على إمامته والثناء عليه مشايخه الأئمة أحمد بن حنبل وابن المدينى وابن راهويه وقتيبة بن سعيد وابن نمير وغيرهم ويكتب اليه أهل بغداد

المسلمون بخير ماحييت لهم وليس بعدك خير حين تفتقد

وأقرانه فمن بعدهم كأبوى حاتم وزرعة الرازيين والدارمي ومسلم بن الحجاج ،
والترمذى وابن خزيمة والعجلى وهلم جرا . ولو تتبععت ماقالوا فيه من الثناء البليغ
لطال الكلام ، فتلك ترجمته ينفج شذاها من كتب الطبقات والتاريخ الإسلامى وقوله :
(فاذا رأيته يروى عن نعيم بن حماد تذكر قول الدولابى وأبى الفتح الأزدى فيه)
يعنى البخارى قالوا لم يرو رحمه الله عن نعيم استقلالاً لم يرو عنه إلا مقرونا بغيره ،
وعليه فإطلاقه فى الرواية عنه تدليس . وأما نعيم بن حماد فوثقه الإمامان أحمد بن
حنبل ويحيى بن معين والعجلى أيضاً ، وضعفه النسائى . وقال ابن يونس روى
أحاديث مناكير عن الثقات . وقال الأزدى : كان يضع الحديث فى تقوية السنة ،
وحكايات مزورة فى ثلب النعمان وطعن فيه الدولابى بنحو ذلك ، هذا خلاصة ما قيل
فيه وهو طرفان وواسطة : الموثقون له ثلاثة ، والواسطة المضعفان له النسائى وابن يونس ،
والطرف الثانى المجازفان فى الطعن فيه وهما الدولابى والأزدى ، ولاشك أن كل
واحد من أحمد ويحيى أجل من النسائى وابن يونس ، فكيف وقد انضم إليهما
فى توثيقه العجلى وكل واحد من النسائى وابن يونس أجل من الدولابى والأزدى ،
وعليه فلا يلتفت لقول هذين ، وغاية أمره بعد ثبوت إمامته عند أئمة الحديث أنه لين
لايحتاج به . انظر ترجمته فى الثامنة من تذكرة الحفاظ ، ومن أقبح الظلم لهذا الإمام
والغش للقراء الاقتصار على ذكر من طعن فيه دون ذكر من وثقه ، ومن الغش
أيضاً الطعن فيه بهذا الأسلوب المبهم وهو (تذكر قول فلان فيه) وقد ظهر أن
الأزدى والدولابى إنما طعنا فيه للمخالفة فى المذهب وهما حنفيان ، وقد وضع نعيم
كتبا فى الرد على الحنفية ، كما وضع كتباً فى الرد على الجهمية قاله العباس بن مصعب
فى تاريخه وهما متكلم فيهما أيضاً . قال ابن عدى فى الدولابى إنه متهم فيما قاله فى نعيم
ابن حماد لصلابته فى رأى . وقال ابن يونس كان يضعف . وقال الدارقطنى تكلموا
فيه لما تبين من أمره الأخيراه وأبو الفتح الأزدى له كتاب كبير فى الجرح والضعفاء
قالوا عليه فيه مؤاخذات وضعفه البرقانى ووهنه أهل بلده الموصل ولم يعدوه شيئاً .
وقال الخطيب فى حديثه مناكير اه هذا ما قالوه فيهما والله أعلم بهما ، والدولابى
فى العاشرة من تذكرة الحفاظ ، وأبو الفتح الأزدى فى الثانية عشرة ، وقد أنشئ الحفاظ

الذهبي على هذا فقال له : وصنف كبير في الضعفاء وهو قوى النفس في الجرح ، وهام جماعة بلا مستند طائل اه قال (وإذا رأيته يروى عن الحميدي تذكر كلمة محمد بن عبد الله بن عبد الحكم) قلت الحميدي متفق على إمامته لم يجرحه أحد أثنى عليه الإمام أحمد وأبو حاتم وغيرهما وكلمة ابن عبد الحكم وقعت منه في مشاجرة بينهما كما يقع بين البشر فلا عبرة بها عند كل من له أدنى إلمام بالعلم فضلا عن العقلاء . وذلك أن الإمام الشافعي رضى الله عنه لما مرض جلس في محله تلميذه البويطي فنارعه محمد بن عبد الله بن عبد الحكم وقال أنا أحق بهذا المجلس منك ، فقام الحميدي وقال : قال الشافعي ليس أحد أحق بمجلسي من البويطي ، وليس أحد من أصحابي أعلم منه . فقال له ابن عبد الحكم كذبت ، فقال له الحميدي كذبت أنت وأبوك وأمك ، فهذه هي الكلمة التي أشار إليها حضرته ، وقد كذب كل منهما صاحبه في حال الغضب ، ولا يترتب على ما قالوا لبعضهما شيء ، فكل واحد منهما إمام ثقة عند أئمة الحديث ؛ انظر ترجمة الإمام الحميدي مصدرا به الثامنة من تذكرة الحفاظ ، وذب هذا الإمام الذي استحق به التخرج عند حضرته فقط كونه قرشيا ومن خواص أصحاب الإمام الشافعي رضى الله عنه ، وابن عبد الحكم روى عنه الأئمة النسائي وابن خزيمة وابن أبي حاتم وخلق وأثنوا عليه . قال ابن خزيمة فيه : ما رأيت في فقهاء الإسلام أعلم بأقوال الصحابة والتابعين منه ؛ انظر ترجمته أيضا في التاسعة منها ، وبعد أن تمخض حضرته في نقد كتب الإمام البخاري عن مثاليين حث القاري على النسخ على منواله في باقي كتب الحديث فقال (وهكذا تفعل في باقي الكتب) فكتب الرواية على هذا عند حضرته لم يفتح غلقها بعد ولم تزل أرضا بورا حتى يأتي قراء رسائله فينقدونها ، ويبينون دخالها ، فياويح كتب أهل نقدها مئات من السنين حتى وسدت إلى أهل هذا العصر .

الطعن في ابن حبان وبيان تلويح حضرته في النقل عن العلماء

قال في صفحة ٥٨ من مقدمته (وأما كتاب ابن حبان فتتظر حال مؤلفه في معجم البلدان) وقال أيضا وقد قال الذهبي عن ابن حبان في ترجمة أيوب بن عبد السلام من الميزان (إنه صاحب تشنيع وتشغيب) اه حضرته ؛ كثيرا ما يرشد قراء رسائله إلى مواضع النقل من الكتب ليؤدي أمانة العلم في ظنه ويعظم قدره عند الناس ، ولكن

يا للأسف إذا اطلع اللبيب على مواضع التحويل يجده في بعضها جعل الحبة قبة ، وفي بعضها بتر الكلام المرتبط بعضه ببعض ، فنقل منه ما يوافق هواه ، وفي بعضها اقتصر على ذكر المثالب وسكت عن المناقب ، وفي بعضها وثق من اتفق الناس على تجريحه كالحسن بن زياد ، وفي بعضها مدح من اتفق الناس على ذمه كبشر المريسي ، وفي بعضها جرح ، ونال ممن وثقه الناس كالإمام الساجي لكونه نسب الشافعي إلى الساجي وتكلم في محمد بن الحسن ولم يقبل مدافعة الذهبي عنه كما تقدم في قوله ونضال الذهبي عنه من تجاهل العارف ، وهنا قبل كلام الذهبي في ابن حبان فقال ، وقد قال الذهبي عن ابن حبان إلى آخر كلامه فقوله (إنه صاحب تشنيع وتشغيب) جرح مبهم غير مفسر كما هو ظاهر ، وقد نقل الذهبي في ترجمة ابن حبان هذا في الميزان طعنا فيه لاعلاقة له بصناعة الحديث وناقش الطاعن فيه ، وعقب عليه الحافظ ابن حجر أيضا في لسان الميزان فدافع عنه وأثبت إمامته ، ولما لم يجد حضرته مغمزا في قناة ابن حبان في ترجمته في الكتابين عدل إلى هذه الجملة التي في ترجمة أيوب بن عبد السلام تطويحا بالقراء ولا حجة فيها كما قررنا ؛ ويسر جدا بطعن ابن الجوزي وحكاياته المجونية في الخطيب ولا يقبله إذا روى ما يخالف هواه بل يقول إنه متعصب للإمام أحمد ، ويقبل الخطيب في جميع ما يرويه فيما يتعلق بوصف إمام غير أبي حنيفة كمالك أو بتوثيق حنفي ، وهكذا يرتاح لطن يحيى بن معين في الإمام الشافعي ، ولا يصدق طعنه في أصحاب الإمام أبي حنيفة

لإثبات أن يحيى بن معين ليس بحنفي ولم يرمه أحد بالتعصب

وطعنه في جماعة من أصحاب أبي حنيفة ثابت

قال في كتابه التأنيب صفحة ١٥٧ (وابن معين حنفي تلقى الجامع الصغير من محمد ابن الحسن يرمى بالتعصب للحنفية إذا تكلم في الشافعي ثم ينسب الرواة إليه ماشاءوا من الأقوال في أبي حنيفة وأصحابه وهو من ذلك براء وهذا هو العجب العجيب) اه أقول : ليس يحيى بن معين بحنفي ، والدليل على ذلك أن الحنفية لم يترجموه في طبقاتهم وعلى فرض صحة حنفيته ماذا ينفعه ؟ والعذر له أنه لم يجد محدثا مبرزا من تلامذة محمد رحمه الله أمثال عبد الرحمن بن مهدي أحد تلامذة مالك الكثيرين البرزين الدين سيأتي إدراجه في قائمة المجروحين وأحمد بن حنبل وابن المديني وأشكالهم فتجمل

يحيي والناس كلهم يعلمون أن يحيى لاناقة له في الفقه ولا جمل ، وأنه مبرز في نوع من أنواع الحديث وهو معرفة الرجال كما قالوا على ما في ذلك من انتقادهم له في كثير من تحامله ، وقوله تلقى الجامع الصغير من محمد بن الحسن دعوى ؛ وفي لسان الميزان في ترجمة محمد بن الحسن مانعه : وقال عباس الدوري عن ابن معين كتبت الجامع الصغير عن محمد بن الحسن اه وهذا إن صح فالفرق بين تلقيه عنه وكتابته عنه يعرفه صغار الطلبة ، وكيف صح عند حضرته طعنه في الشافعي ويزيد فيقول يرمى بالتعصب للحنفية وإثبات تعصبه للحنفية فرع عن إثبات حنفيته وهذه لم تثبت ، ومن الذي رماء بذلك فلميبينه لنا حضرته إن كان الأمر حقاً ، وكيف لم يصح عنده ما نسب إليه الرواة من الطعن في أبي حنيفة وأصحابه وصح عنده طعنه في الشافعي ، وما جاز على أحد المثليين جاز على الآخر وكيف أبهم الأصحاب ولم يذكر أعيانهم ؟ وقد ثبت طعنه في جماعة من أصحاب أبي حنيفة منهم نوح الجامع الذي جمع كما قل ابن حبان كل شيء إلا الصدق والحسن بن زياد اللؤلؤي ويوسف بن خالد السحقي وأبو مطيع البلخي انظر تراجمهم في الفوائد البهية في تراجم الحنفية ، وقد نقله الحنفية وأقروه ، وطعن أيضاً في محمد بن الحسن ، انظر ترجمة محمد في لسان الميزان أما عقيدتنا نحن فان صح طعنه فيمن ثبتت إمامته في الرواية من أصحاب أبي حنيفة كوكيع وأبي يوسف فطعنه مردود وطعنه في الإمامين أبي حنيفة والشافعي من باب أولى ، وما مثل طعنه في الإمامين إلا

* كناطح صخرة يوماً ليوهيا *

انتقاد العلماء لابن معين في تكلمه في الأئمة الثقات من كلام ابن عبد البر

قال الإمام الحافظ أبو عمر بن عبد البر في كتابه جامع بيان العلم وفضله في باب حكم قول العلماء بعضهم في بعض مانعه (وقد كان ابن معين عفا الله عنه يطلق في أعراض الثقات الأئمة لسانه بأشياء أنكر عليه منها قوله عبد الملك بن مروان أبخر الفم وكان رجلاً سوء ، ومنها قوله كاث أبو عثمان النهدي شريطاً ، ومنها قوله في الزهري إنه ولي الخراج لبعض بني أمية ، وأنه قد مر ما لا فاتهم به غلاماً له فضربه فسات من ضربه وذكر كلاماً خشناً في قتله على ذلك غلامه تركت ذكره لأنه لا يليق بمثله ، ومنها قوله في الأوزاعي إنه من الجند ولا كرامة ، وقال حديث الأوزاعي عن الزهري ويحيى بن أبي كثير ليس يثبت ، ومنها قوله في طاووس إنه

كان شيعيا ، ذكر ذلك كله الأزدي محمد بن الحسين الموصلى الحافظ فى الأخبار التى فى آخر كتابه فى الضعفاء عن الغلابى عن ابن معين وقد رواه مفترقا جماعة عن ابن معين منهم عباس الدورى وغيره ، ومما نقم على ابن معين وعيب به أيضا قوله فى الشافعى إنه ليس بثقة ، وقيل لأحمد بن حنبل إن يحيى بن معين يتكلم فى الشافعى فقال أحمد ومن أين يعرف يحيى الشافعى ؟ هو لا يعرف الشافعى ، ولا يقول ما يقول الشافعى أو نحو هذا ، ومن جهل شيئا عاداه . قال أبو عمر بن عبد البر صدق أحمد ابن حنبل رحمه الله إن ابن معين كان لا يعرف ما يقول الشافعى ، وقد حكى عن ابن معين أنه سئل عن مسألة من التيمم فلم يعرفها ، ولقد أحسن أكرم بن صيفى فى قوله : ويل لعالم أمر من جاهله ، من جهل شيئا عاداه ، ومن أحب شيئا استعبده (اهـ) .

رجاء ورجوع إلى إتمام المدافعة عن ابن حبان

وبعد هذه الجولة نرجو القارئ أن يراجع « بست » فى معجم البلدان حتى يجد ياقوتا أطنب فى ترجمة ابن حبان فذكر نسبه مطولا ، وذكر محاسنه وثناء العلماء عليه ، وسرد تأليفه الكثيرة البليغة فى نحو ثلاثة أوراق ، ثم ذكر من طعن فيه فى نحو صفحة ليحكم بما شاء على ياقوت والكوترى أيهما أقرب فى ابن حبان إلى جادة الاعتدال

طعنه فى الإمام أبى الحسن على بن المدينى

ثم ترقى حضرته إلى جبل من جبال الحديث وهو على بن المدينى شيخ الإمام البخارى وغيره من حفاظ الأمة قال فى صفحة ٥٨ من مقدمة نصب الراية أيضا يوصيك أيها القارئ ويحثك على عدم نسيان الطعن فى هذا الإمام الجليل بقوله « ولا تنس كلمة ابن الجوزى فى مناقب أحمد فى ابن المدينى » اهـ . أقول : قد صرح حضرته بأن ابن الجوزى متعصب فى كتابه مناقب أحمد أى لا يقبل قوله قال فى صفحة ٤ من تأنيبه (ولو سلكنا فى تفضيل الإمام أبى حنيفة هنا ما سلكه صاحب « المدارك » القاضى عياض فى تفضيل إمامه أو ما سلكه صاحب « مغيث الخلق » فى تفضيل الشافعى أو ابن الجوزى فى « مناقب الإمام أحمد » فى تفضيل قدوته ، لكان مجال الكلام فى ذلك متسعا جدا لكن لا نبتعد عن الحكمة مع المتعدين ،

ولا نخوض في المفاضلة مع الحائضين) قلت ابن الجوزي قلّ من سلم منه من العلماء على اختلاف طوائفهم حتى أهل مذهبه وتليسه الذي نقل عنه الكوثري في صفحة ٥٩ من مقدمته شاهد صدق لما قلنا .

ترجمة الإمام علي بن المديني ملخصة من تذكرة الحفاظ وغيرها

وابن المديني إمام من حملة راية السنة شهد له مشايخه بالبراعة . قل شيخه بن عيينة يلومونني على حب علي بن المديني والله لما أتعلّم منه أكثر مما يتعلّم مني ، وكان ابن عيينة أيضا يسميه حية الوادي ، وقال يحيى القطان كنّا نستفيد منه أكثر مما نستفيد منا ، وقد روى عنه وأثنى عليه أئمة كبار البخاري قال : ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني ، وقال أبو حاتم : كان ابن المديني علما في الناس في معرفة الحديث والعالم وما سمعت أحمد بن حنبل سماء قط إنما كان يكفيه تبجيلا له وأبو داود وقال فيه ابن المديني أعلم من أحمد باختلاف الحديث ، وقال النسائي كأنّ علي بن المديني خلق لهذا الشأن والقاضي إسماعيل وأبو يعلى والبعوى وخلق كثيرون ، وقال أبو داود أيضا : ابن المديني خير من عشرة آلاف مثل الشاذكوني قالوا وهو أعلم أقرانه : أحمد وابن معين وزهير بن حرب وأضرابهم بعالم الحديث وهي أدق شيء في علم الرواية كانوا يعترفون له بذلك ، وعلاوة على ذلك عنده فقه ، وكان أحمد يتناظر معه كثيرا ويتحاوران ويحترمه جدا وكلامه فيه بعد الحنة إن صح لا يضره والمسألة غامضة بينهما الله أعلم كيف كانت من القيل والقال ، ومع ذلك فقد قالوا قد تاب وأتاب وقال من قال إن القرآن مخلوق فهو كافر وباب التوبة مفتوح ، وقد اتفق أهل الحديث على قبول رواية ما تحمله الشخص في حال كفره وأداه بعد إسلامه كحديث جبير بن مطعم رضى الله عنه فكيف بهذا

محنة العلماء بفتنة القول بخلق القرآن في بغداد وعجزهم عن إيقافها
بالبرهان وقطعها بسيف حجة فارس الإسلام

أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الأزرمي

وطوفان تلك الفتنة تملهما كما شمل أهل العراق وغيرهم فقهاء ومحدثين ، وقد عجز أعيان الناس ببغداد إذ ذاك وهم المحدثون عن إيقاف تيار تلك الفتنة عند حده

بالحجيج الحاسمة لها ، وقد مات أئمة في الحبس كالبيوطى صاحب الشافعى ونعيم بن حماد الخزاعى ، ومحمد بن نوح المروزى رفيق أحمد بن حنبل وقتل آخرون كأحمد ابن نصر الخزاعى المحدث الذى قتله الواثق بيده ، وبقى المعتزلة يحولون فى الميدان بقية حياة المأمون ومدة خلافة المعتصم ، وفى أيام الواثق برز لهم ذلك الامام فارس الإسلام أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الأزرقى من أهل أذنة ، وليس بمشهور عند العامة فى العلماء أتى به إلى بغداد مكبلا فى الحديد ، فصرع باطلهم ، وقطع ألسنتهم بمنظرة مختصرة فى ثوان بثبات جأش وشجاعة فائقة .

فأدر كهن ثانيا من عنانه يمر كمر الرائح المتحلب

لون آخر من الطعن فى الامام ابن المدينى

قال فى التأنيب صفحة ١٧٠ ما نصه (وقال الخطيب فى ٤٢٣ و ٤٥٤) أخبرنا ابن الفضل أخبرنا عبد الله بن جعفر ، حدثنا يعقوب بن سفيان حدثنا عبد الرحمن قال سمعت على بن المدينى قال : قال لى بشر بن أبى الأزهر النيسابورى رأيت فى المنام جنازة عليها ثوب أسود وحولها قسيسون ، فقات جنازة من هذه ؟ فقالوا جنازة أبى حنيفة ، فحدثت به أبا يوسف فقال لا تحدث به أحدا (أقول به ختم الخطيب ترجمة أبى حنيفة بدون أن يتهيب الحاتمة ، وعبد الله بن جعفر فى سندها هو ابن درستويه الذى ضعفه اليرقانى والالكائى وهو متهم برواية ما لم يسمعه إذا دفع إليه درهم ، والخطيب يختار أن يشتم الناس على لسانه بعد أن سعى فى تبرئته مما رمى به ، لكن أكتاف الخطيب تضعف عن حمل التهم الموجهة إليه بحق ، وليس بقليل ما ذكره الخطيب عن ابن المدينى فى تاريخه ، ومن جملة ذلك صلته الوثيقة بأحمد بن أبى دؤاد فى محنة أهل الحديث ومما قيل فيه

يا بن المدينى الذى شرعت له دينا فجاد بدينه لينالها

ماذا دعاك إلى اعتقاد مقالة قد كان عندك كافرا من قالها

إلى آخر الآيات المذكورة فى (١١ — ٤٦٩) وقد ترك أبو زرعة وأحمد الرواية عنه بعد الحنة ، وبشر بن أبى الأزهر من أخص أصحاب أبى يوسف وكان إمام الفقهاء الحنفية بنيسابور فى عصره ومن أتبع أهل العلم لأبى حنيفة وأرعاهم لجانبه فلا أشك فى أن هذه الرؤيا مختلفة على لسان بشر بن أبى الأزهر كما اختلقوا أشياء على لسان

أصحاب أبي حنيفة مباشرة ، فلا نشتغل بأكثر من ذلك في الكلام على رجال السند) اه رأى القارىء رجال السند سبعة بالخطيب فانتقد حضرته ابن جعفر الذى يرتشى بدرهم واحد في رواية مالم يسمعه ثم وقع في الخطيب ثم حمل على ابن المدينى حملة خارجية فقال : وليس بقليل ما قاله الخطيب فيه في تاريخه وقد تقدم في ترجمته أنه تاب وأناب ، والله جل جلاله يقبل إسلام الكافر وتوبة العاصي من عباده ويأبى حضرته إلا التشيع بهذا الإمام بذكر ما في تاريخ الخطيب من الهراء ، ثم كال الاطراء لابن أبي الأزهري حتى جعله كأنه معصوم من الزلل ، وقد آمن بسيد الرسل قوم ثم ارتدوا وطعنوا في الوحي ، وتشيع بعض العرب لبعض الصحابة ، ثم انقلبت محبتهم إلى عداوة ، والقلوب بيد الله يهلها كيف شاء ، ثم جزم بأن هذه الرؤيا مختلفة على لسان ابن أبي الأزهري ونحن نوافقه على اختلافها ، ولكن حصر ذلك على لسان ابن أبي الأزهري لادليل عليه ، وما المانع أن تكون مختلفة على لسان ابن المدينى وهو أشهر وأعلم من ابن أبي الأزهري ، ولم يعلم من سيرته أنه كان يتال من الأئمة حتى يجعل التبعة في اختلاف هذه الرؤيا عليه بغيا أو مختلفة من غيرها من بقية رجال السند ونسبت إليهما لشهرتهما كل ذلك محتمل ، وقوله كما اختلفوا أشياء على لسان أصحاب أبي حنيفة مباشرة دعوى ، وكان على حضرته أن يذكر الأشياء التي اختلفت على لسان أصحاب أبي حنيفة ثم كأنه سُم فقال فلا نشتغل بأكثر من ذلك في الكلام على رجال السند ، ثم نشط فكر على الخطيب بعد ذلك بألوان الوصم ، هكذا النقد الفنى الزيه ثلاثة من رجال السند منتقدون الخطيب الساقط وابن جعفر المرتشى بدرهم وابن المدينى الذى تركه أحمد وأبو زرعة والأخير مقدس ، والثلاثة الباقون من رجال السند مسكوت عنهم ، ولا ندرى أهم عنده من أهل الأعراف أم من الأحناف ، وبعد فانها رؤيا لو فرض صحتها لا يثبت بها دليل ولا حكم شرعى ، والشيطان يجوز أن يتمثل بغير الأنبياء فحملها على تقدير صحتها على الشياطين : القائل والمحمول ، والمشييع هو المنيقن عندنا لاعلى الإمام رضى الله عنه .

طعنه في الامام عبد الرحمن بن مهدي

وفي صحيفة ٥٨ طعن في إمام كبير من أئمة الحديث وهو الإمام عبد الرحمن بن مهدي شيخ ابن المدينى وأحد تلامذة الإمام مالك ، فأراد أن يصك الجبل برأسه

بهراء أبي طالب المكي في قوته ونكتفي بتزكية إمامين من تلامذته وهما ابن
المديني وأحمد بن حنبل قال علي بن المديني مرات أحلف بالله بين الركن والمقام إنني لم
أر أحدا قط أعلم بالحديث من ابن مهدي وقال هو أعلم الناس ، وقال الإمام أحمد
ابن مهدي من معادن الصدق ، وكان الإمام الشافعي يقول له ولأحمد بن حنبل ماصح
عندكما من الحديث فأعلماني به لأتبعه لأنكما أعلم بالحديث مني .

ختم قائمة الجرح والتعديل بالمسكيال الآوفي من الثلب
للحافظ ابن حجر العسقلاني

وختم مقدمته بالعسقلاني فكال له الجرح بالمسكيال الآوفي ولم يساعه في غلطاته
لأجل النقبة التي اعترف له بها وهي التنبيه على اختلاق رحلة الإمام الشافعي المطولة .
ولقد كان عصره البدر العيني رحمه الله على تعصبه الذي اعترف به له أهل مذهبه
أحسن أدبا واعترافا بفضل ابن حجر من الكوثري حتى في مناقشاته له لا يعبر عنه
إلا بقال بعضهم وإذا لم يكن لابن حجر عنده كرامة يحفظه بها في قبره ولا قيمة
فليمثل أمر السنة التي ينتسب إليها وهي الإمساك عن الماضين « تلك أمة قد خلت
لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسئلون عما كانوا يعملون » وما هي الفائدة التي
يجنيها المسلمون الآن من هذه البعثة وقد حفظت الشريعة كتابا وسنة ، وانقطعت
سلسلة الحفاظ فضلا عن المجرحين ، وبقي العلم في بطون الكتب ، فان كان حضرته
لا يستطيع إمساك عنان قلمه ، ولا بد له من نهش أعراض الماضين ، فلا يبعد كثيرا
عن جادة الإنصاف وفضلاء الحنفية حتى لا يسجل على نفسه التعصب المفرط الذي
رمى به علماء المسلمين (وحتى لا يبتعد عن الحكمة مع المبتعدين ولا يخوض في المفاضلة
مع الخائضين) كما قال في كلامه السابق المنقول من تأنيبه في نقد القاضي عياض وابن
الجوزي وإمام الحرمين

وقوعه في المتفق على صلاحه وعلمه الشيخ النووي رحمه الله

ثم لمز الشيخ الصالح المتفق على علمه وصلاحه بين جميع الطوائف من الفقهاء
وهو الإمام أبو زكريا النووي . قال في صفحة ١٢ من رسالته إحقاق الحق ما نصه
(وللنوى أغلاط مكشوفة في المجموع وفي تهذيب الأسماء ليس هذا موضع
شرحها) اهـ (وغلطه أيضا في صفحة ٢١ منها أيضا) في استطاعة كل ذرب اللسان

أن يقول في كل فاضل (له أغلاط مكشوفة في كذا وكذا ليس هذا موضع شرحها) ولكن ليس في استطاعته أن يضمن الصواب لكل مايقوله هو ، والنووى رحمه الله توفي قبل أن يصل إلى سن الكهولة ، وقد ترك آثارا خالدة من تأليفه النفيسة ، ولو لم يكن له إلا المجموع الذى ليس للفقهاء المعاصرين له على اختلاف مذاهبهم مثله فيما علمناه لكنى كتاب جمع فنونا كثيرة دعم مسائل الفقه بالحديث واحتوى على مذاهب أئمة السلف ، وعلى قسط عظيم من اللغة والأنساب وأسماء الرجال ، فاذا وجدت فيه أغلاط كثيرة فهى مغمورة في سعة بحره وكثرة صوابه ، ومن الذى يسلم من الغلط إلا المعصوم ، وقد كتب حضرته تعاليق على ذيول طبقات ابن فهد ، فجاءت مملوءة بالأغلاط في التاريخ والأنساب وأسماء الرجال ، وقد تعقبه فيها كلها العلامة المحدث السيد أحمد رافع الطهطاوى بأدب ، وكتب حضرته كلة في مقدمة تعقب السيد ليشكره على ذلك ، فما باله يبصر القذاة في أعين أخيه ولا يبصر الجذع في عينه .

طعنه في الإمام أبي عوانة الوضاح وبهته بما لم يقله فيه أئمة الجرح والتعديل

كما وقع في الإمام الحافظ أبي عوانة الوضاح بن خالد قبله في الصفحة نفسها ، وبهته بما لم يقله فيه أئمة الجرح والتعديل قال (ثم أبو عوانة وإن كان ممن ينتقى الصحيح من أحاديثه ، إلا أنه كان أميا يستعين بمن يكتب له كما يقول ابن معين وكان لا يصلح إلا أن يكون راعى غنم في نظر سليمان بن حرب ويقولون كتابه صحيح ، وربما يقرأ من كتاب غيره ، فلا يحتج به وما يكتب عنه بعد سنة (١٧٠هـ) إلى وفاته سنة (١٧٦هـ) ، فليس بشيء ، ومن هذا شأنه تكون غرلة مروياته متعبة جدا) اهـ . فخل كلامه في هذا الإمام من عندياته لم يقله أئمة الجرح ولم يذكر في كتب الطبقات بعضه قاله فيه أئمة النقد على سبيل الإخبار ، ولكن حضرته ساقه مساق الطعن ، فقله إلا أنه كان أميا يستعين بمن يكتب له كما يقول ابن معين صحيح قاله ابن معين لكن على سبيل الإخبار بدليل أنه أثنى عليه وإلى القارئ الثناء على هذا الإمام قال الذهبي في الميزان الوضاح أبو عوانة الواسطي صاحب فتاة مجمع على ثقته وكتابه متقن بالمرّة قال أبو حاتم ثقة يغلط كثيرا إذا حدث من حفظه اهـ . وقال

أيضاً في الخامسة من تذكرة الحفاظ ما نصه أبو عوانة الوضاح بن خالد مولى يزيد ابن عطاء اليشكري الواسطي البراز الحافظ أحد الثقات رأى الحسن وابن سيرين ، وحدث عن قتادة والحكم بن عيينة وزيد بن علاقة وأبي بشر وسماك وطبقتهم وأكثر وأطاب ، حدث عنه حبان بن هلال وعفان وسعيد بن منصور ومسدد ومحمد بن أبي بكر المقدمي وقتيبة وشيبان بن فروخ وخلق ، قال عفان هو أصح حديثاً عندنا من شعبة ، وقال أحمد بن حنبل هو صحيح الكتاب وإن حدث من حفظه ربما هم . وقال عفان أيضاً كان كثير الضبط واليقظ . وقال يحيى القطان ما أشبه حديثه بحديث شعبة وسفيان . وقال عفان أيضاً قال لنا شعبة إن حدثكم أبو عوانة عن أبي هريرة فصدقوه ، وقال تمام سمعت ابن معين يقول كان أبو عوانة أمياً يستعين بمن يكتب له ، وكان يقرأ الحديث . وقال حجاج بن محمد قال لى شعبة الزم أبا عوانة . وقال جعفر بن أبي عثمان سئل ابن معين من لأهل البصرة مثل سفيان قال شعبة قيل من لهم مثل زائدة . قال أبو عوانة قيل من لهم مثل زهير بن معاوية . قال وهيب وقال ابن مهدي أبو عوانة وهشام كابن أبي عروبة وهمام . وقال يحيى بن سعيد أبو عوانة من كتابه أحب إلى من شعبة من حفظه . اه كلام الذهبي . ونقل الحزر جى في خلاصته نحوه أنه هذا أقصى ما قال أئمة الجرح والتعديل في هذا الإمام ، وليتنبه القارىء إلى كلام ابن معين فيه ، فإن الكوثرى بتره وساق القدر الذى أبقاه منه مساق الطعن وحملته كما يرى (قال تمام سمعت ابن معين يقول كان أبو عوانة أمياً يستعين بمن يكتب له وكان يقرأ الحديث) أى كان يقرأ ولا يكتب فحذف حضرته الشق الثانى من كلام ابن معين كما حذف كلامه الثانى فى الثناء عليه حين سئل من لأهل البصرة مثل زائدة فقال أبو عوانة وباقى طعنه فيه وتفصيلاته العجيبة من حضرته ليعجب القارىء من هذا المغربل الطعان يقول بملء شذقيه ، ومن هذا شأنه تكون غرلة مروياته متعبة جداً حنقاً عليه وما ذنب أبى عوانة هذا عنده الذى تستحق به مروياته الغرلة إلا كونه روى حديث «الأئمة من قريش» وحضرته لا يرضى أن يجعل الله الأئمة من قريش وعليه فيطعن فى الحديث نفسه بكل لون وتارة يتناقض فيعترف به ، ولكن يحمله على أئمة الخلافة ويطعن فى كل من يذكره من العلماء محتجاً به لمنقبة عالم من علماء قريش ولأجل ذلك يطعن فى نسب الشافعى وفى علمه ، والله لو فرض أن هذه

الحديث ضعيف وفرض شخص يؤمن بالنبي القرشي إيماناً صادقاً ولكنه يقف من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن حملة شريعته موقف المناوئ إلى هذه الدرجة لحكم عليه كل من شاد طرفاً من العلم بأنه شعوبي يكيد للإسلام وأهله ، فكيف به وهو يدعى أنه في الذروة من حملة الرواية والمدافعين عن الإسلام وأى شيء يضره الآن ومن قبل في ثبوت هذا الحديث حتى حمّله على ارتكاب البهتان في أبي عوانة .

التعصب المكشوف

اتفق أئمة الجرح والتعديل على توهين الحسن بن زياد اللؤلؤي صاحب الامام أبي حنيفة رحمه الله ونقل ذلك فضلاء الحنفية في ترجمته وأقروه ، يخالف حضرته فيه الناس جميعاً ويتكلف تربيعة قال في آخر كتابه التأنيب على الخطيب في ترجمة الحسن ابن زياد هذا صفحة (١٨٧) مانصه (أخرج عنه الحافظ أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الاسفراييني في الصحيح المسند المستخرج على صحيح مسلم وهذا توثيق منه اه) ، فمجرد إخراج أبي عوانة هذا المتأخر المتوفى سنة ٣١٦ يكون توثيقاً للحسن بن زياد عند حضرته مهزلة لم يقلها مبتدئ في طلب الحديث فيما غبر فضلاً عن محدث وكيف يكون مجرد إخراج أبي عوانة عن اللؤلؤي توثيقاً له وأبو عوانة هذا شافعي المذهب وهو أول من أدخل مذهب الشافعي وكتبه إلى بلده اسفراين قالوا أخذ ذلك عن الربيع والمزني وحضرته لا يقيم للشافعية وزناً فكيف يوثق به صاحبه الواهي ، فالإمام أبو عوانة المتقدم ساقط عنده وغريلة مروياته ضعيفة جداً أجل روايته حديث الأئمة من قريش واللؤلؤي المتفق على سقوطه عدل (تعصب مكشوف)

بيان تواتر حديث « الأئمة من قريش » وسرد بعض الأحاديث في مناقبهم

وقد روى حديث الأئمة من قريش من عدة طرق نص الحافظ ابن حجر في فتح الباري في كتاب العلم في شرح قوله صلى الله عليه وسلم « من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » على أنه متواتر كأحاديث المسح على الخفين ورفع اليدين في الصلاة والحوض ورؤية الله في الآخرة ومن بنى لله مسجداً وغيرها ، وهذه عدة أحاديث تدل على فضل قريش ، وسند ذكر في محل آخر أيضاً طائفة منها: فمنها ما أخرجه الحاكم والبيهقي بإسناد حسن عن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

«الأئمة من قريش أبرارها أمراء أبرارها وفجارها أمراء فجارها ، وإن أمرت عليكم قريش عبداً حبشياً مجدداً فاسمعوا له وأطيعوا ما لم يخير أحدكم بين إسلامه وضرب عنقه فإن خير بين إسلامه وضرب عنقه فليقدم عنقه » وأخرج الحاكم أيضاً عن أنس رضى الله عنه بإسناد حسن عنه عليه السلام أنه قال «الأمراء من قريش ما عملوا فيكم بثلاث ما رحموا إذا استرحموا وقسطوا إذا قسموا وعدلوا إذا حكموا» ، وأخرج الحاكم أيضاً في الكنى بإسناد حسن عن كعب بن عجرة رضى الله عنه عنه عليه السلام أنه قال «الأمراء من قريش من ناوهم أو أراد أن يستفزهم تحت تحت الورق» ، وأخرج الشيخان عن أبي هريرة بإسناد صحيح عنه عليه السلام أنه قال «قريش والأنصار وجهينة ومزينة وأسلم وأشجع وغفار موالى ليس لهم مولى دون الله ورسوله» ، وأخرج الإمام أحمد في المسند والترمذي بإسناد صحيح أيضاً عن عمرو بن العاص رضى الله عنه ، عنه عليه السلام أنه قال «قريش ولادة الناس في الخير والشر إلى يوم القيامة» وأخرج الإمام أحمد في مسنده أيضاً عن أبي بكر وسعد رضى الله عنهما بإسناد صحيح عنه عليه السلام أنه قال « قريش ولادة هذا الأمر فبر الناس تبع لبرهم وفاجرهم تبع لفاجرهم » وأخرج ابن عدى بإسناد ضعيف عن جابر رضى الله عنه ، عنه عليه السلام أنه قال « قريش على مقدمة الناس يوم القيامة ، ولولا أن تبطر قريش لأخبرتها بما لحسنها عند الله تعالى من الثواب »

تحامله على إمام الحرمين وتلميذه الغزالي

قال في أول صحيفة من رسالته إحقاق الحق ما نصه (أردبها على كتيب يعزى إلى أبي المعالي عبد الملك الجويني ويسمى «مغيث الخلق في ترجيح القول الحق» كان مشارفتين في منتصف القرن الخامس في خراسان وما والاها إلى أن اضطر مؤلفه إلى مغادرة تلك الجهات لينجو بنفسه من عاقبة ما زرعه من الفتن في بلاد آمنة مطمئنة حتى أقام مدة طويلة في الحرمين الشريفين إلى أن قال لكن لم يخل تلميذه الخاص أبو حامد الغزالي من التأثير من منهج شيخه في مبدأ أمره فأساء إلى نفسه في مستقبل عمره حيث دوّن في هذا الصدد ما هو سبة دهره) اهـ . أقول : تلفت نظر القارىء إلى قوله أردبها على كتيب يعزى إلى أبي المعالي وإلى قوله كان مشارفتين في منتصف القرن الخامس في خراسان وما والاها إلى أن اضطر مؤلفه إلى مغادرة تلك الجهات

لينجو بنفسه من عاقبة مازرعه من الفتن في بلاد آمنة مطمئنة قال أولا أرد بها على
 كتيب يعزى لأبي المعالي ومجرد العزو إليه لا يدل عند الألباء على إثباته له ثم ناقض
 نفسه فحقق نسبته إليه بقوله كان مشار فتن الخ ونحن لا يهمننا ذلك الكتيب سواء
 ثبتت نسبته أم لم تثبت فإنه لم يتحرك له الدهماء من المسلمين فضلا عن عقلائهم ، وإنما
 يؤاخذ حضرته بدعواه أن ذلك الكتيب كان مشار فتن في منتصف القرن الخامس
 في خراسان وما والاها وسببا لمغادرة ابن الجويني تلك البلاد خوفا على نفسه فلا يليق
 بمثله وهو الراوية الرحالة الباحثة أن يرسل هذه الدعوى بلا خطام ولا زمام بدون
 أن يعكزها ولو بالنقل عن مؤرخ واحد ، ونحن نقول : إن هذه الدعوى ربما تمت
 إلى الصحة بحبل رث لو انفرد أبو المعالي بمغادرة خراسان ، ولكن أظهر التاريخ
 أن هناك جماعة كبيرة من أعيان علماء الشافعية بخراسان غادروها مهاجرين إلى
 العراق والحرمين بسبب لاصلة بينه وبين ما ادعاه حضرته . قال الإمام الحافظ ابن
 الأثير في كامله مانعه : في سنة ٥٦٠ قتل عميد الملك الكندري وزير السلطان طغرليك
 السلجوقي ، وكان شديد التعصب على الشافعية كثير الوقعة في الإمام الشافعي رضى الله
 عنه ، وكان حمل السلطان المذكور على لعن الرافضة على منابر خراسان وأضاف إليهم
 الأشعرية ، فأنف من ذلك كثير من أئمة خراسان ففارقوها منهم الإمام أبو القاسم
 النقشيري والإمام أبو المعالي الجويني والحافظ أبو بكر البيهقي وغيرهم ، فلما قتل وجاءت
 الدولة النظامية أحضر نظام الملك جميع من نزع منهم وأكرمهم اه . وقوله ولكن
 لم يخل تلميذه الخاص أبو حامد الغزالي من التأثر من منهج شيخه في مبدأ أمره
 فأساء إلى نفسه في مقتبل عمره حيث دوّن في هذا الصدد ما هو سبة دهره ،
 وكتب هنا تعليقه قال وكان ذلك في عهد شبابه ولقي جزاء عمله هذا حيث اتهمه أهل
 مذهبه بالزندقة فكاد أن يقتل لولا سعى بعض الحنفية عند الأمير منبجر السلجوقي
 وإلى خراسان بعهد والده ملكشاه في تخليصه كما ذكره شمس الأئمة الكردري ثم
 تاب وأتاب وحسن رأيه في أبي حنيفة عند تأليفه الإحياء عفا الله عما سلف اه
 قوله ولقي جزاء عمله حيث اتهمه أهل مذهبه إلى آخر القصة مفتعل من الكردري
 وليس هذا من أهل الرواية الأمانة بل هو من المتفقهة متغاليا في تعصبه على الشافعي
 والشافعية وغيرهم ، وإذا كان الغزالي تاب وأتاب وحسن رأيه في أبي حنيفة باعترافيه

وقد صنف ذلك في عنفوان شبابه كما أن شيخه باعترافك أيضاً ربحاً ندم على ما قدم كما يستفاد مما ألفه من الكتب فيما بعد فما هي الفائدة التي تعود على المسلمين اليوم ديناً وإصلاحاً من ذكر ما تاب منه وندم على الناس ، ألا نتأدّب بآداب كتاب الله وسنة رسوله عليه السلام والله سبحانه العفار لعباده الستار لذنوبهم يقول لنبيه عليه السلام « قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد ساف » وقد نهى عليه السلام عن سب أبي جهل مع كونه فرعون هذه الأمة وأشدّ المشركين عداوة لله ولرسوله لتأذى ولده عكرمة بذلك فقال يا أيها الناس لا تسبوا الأموات فتؤذوا الأحياء وقال لابن أبي لهب لما شكّا إليه أن بعض المسلمين يعيرونه بأبيه سب من سبك فهل تعد زلة الغزالي في حق الإمام أبي حنيفة مثلاً تاب منها أو لم يتب أشد من كفر الكافر حتى يعير ويشمت فيه بقوله ولقي جزاء عمله هذا حيث اتهمه أهل مذهبه إلى آخر الشين والمين وعلى فرض صحة ما ذكره الكردرى من محنته فهي منقبة له تدل على أنه من أهل النباهة والفضل وشأن الأخيار الابتلاء بالحسدة والأشرار وهى عادة الله فى الأكابر ، وهؤلاء الأئمة الأربعة والإمام سفيان الثورى وزمرة كبيرة من الأئمة الأخيار مسطرة محنهم فى التاريخ الصحيح .

تشنيع الكردرى فى رده على الغزالي بمذهب الإمام الشافعى برواية خيالية مفتعلة ومنزلة الغزالي عند أهل الإسلام

وقد قابل الكردرى هذا السيئة التى فعلها الغزالي فى حق الإمام أبى حنيفة وتاب منها بأسوأ منها فى حق الإمام الشافعى وأتباعه ، وأوغل فى التعصب إلى أقصى غاية ، ونزل إلى أخط درجة فى العامة وأهل المجون فى رده على الغزالي مما دل على أنه لاحظ له فى رواية العلم وأمانته . قال فى رسالته إحقاق الحق صفحة ٣٣ ناقلاً عنه ما نصه ومن طريف ما يحكى فى هذا الصدد ما ذكره محمد بن عبد الستار الكردرى فى رده على المنحول أن طالباً رحل للتحفة فى مذهب الشافعى وطال أمد تفقهه فى القديم والجديد وفى مسائل يقال فيها - فيها قولان عن الشافعى إلى أن طلبه أهل بلده لحاجتهم إليه فتشوش خاطر الطالب حيث لم يعاق بخاطره شىء ثابت من الفقه فاستشار شيخه فأشار إليه أنهم إذا فاجئوه بالسؤال عن مسألة يجاوبهم بأن فيها قولين عن الشافعى ليمكن من مراجعة كتب المذهب فيما بعد فعاد ففعل لكن

أهل بلده لما رأوا إكثاره من الجواب بقوله (فيها قولان عن الشافعي) ارتانوا في أمره ، فسأله أحدهم أفي الله شك ؟ فأجاب من غير تعقل لما ينطق به (فيها قولان عن .) فافضح وبان جهله اهـ (قلت هكذا يكون الرد العلمي طالب وشيخ وبلد وأهله وأسئلة كثيرة الجميع مجاهيل لا توجد إلا في مخيلة الراد ، والمستطرف لذلك وقبله في رأس الصفحة نقل قريبا من هذه الرواية الخيالية عن مجهول من أصحابهم ، مستشهدا بكلام الجاحظ المتبدع معجبا به ، قال وقد أبدع بعض أصحابنا حيث قال هنا ، وما مثل القائل بالقولين ، إلا كما قال الجاحظ: لا يزال علم الغيب في بيتنا لأنني أقول شيئا وتقول امرأتى ضد ذلك ، فلا بد أن يصح أحدهما) اهـ وعلماء المسلمين قاطبة يعلمون مكانة أبي حامد الغزالي العلمية بتصانيفه العلمية في مختلف الفنون التي بلغت الحافقين ، وقد اعتنوا بإقتنائها والكتابة عليها ، وخاصة علماء العجم والروم ، وقد شرح السيد مرتضى الزبيدي الحنفى الإحياء .

وصمه لإمام الحرمين أيضا بالجهل في الرواية والدراية

قال في رسالته إحقاق الحق صفحة ٤ وهـ ومؤلف الكتاب (يعني إمام الحرمين) على جلالة قدره بين الشافعية وكثرة مؤلفاته في الفقه وأصوله ، لا خبرة له بالحديث مطلقا حتى تراه يقول في « البرهان » إن حديث معاذ في اجتihad الرأي مخرج في الصحاح وهذا خلاف الواقع لأنه لم يخرج في واحد من الصحاح وإن كان الحديث صحيحا عند الفقهاء على الطريقة التي شرحتها فيما علقته على النبد لابن حزم ثم هو لم يذكر في « نهاية المطلب في دراية المذهب » التي هي أضخم مؤلفاته حديثا واحدا ينسبه إلى البخاري إلا حديث الجهر بالبسملة ، وليس هو في البخاري كما أشار إلى هذا وذلك الذهبي تشهيرا له بجهله في الحديث ، بل قال أبو شامة المقدسي الشافعي في « المؤمل » عند ذكره استدلال أهل مذهبه بالأحاديث الضعيفة ، وتصرفهم في الأحاديث نقضا وزيادة (وما أكثره في كتب أبي المعالي وصاحبه أبي حامد) ، وهما كما ترى مضرب مثل عند أبي شامة في الجهل بالحديث ، ويذكرنا هذا ما قاله ابن الجويني حينما غلب عليه غرر الإسلام البرزوي في مناظرة (إن المعالي قد تيسرت لأصحاب أبي حنيفة لكن لا ممارسة لهم بالحديث) كأن له شأن في الحديث وإن أصبح مغلوبا في النظر ، وهذا ما يتسلى به الفلاسون ، فإذا كان حال ابن الجويني والغزالي

هكذا ، فماذا يكون حال الفخر الرازي في ذلك ، فلا يكون هؤلاء من رجال هذا الميدان كما سيظهر ذلك بأجلى من هذا في مناقشاتنا معه ، ولسنا ننكر أن لإمام الحرمين فضلا جسيما في مؤلفاته في علم أصول الدين وهو إمام من أئمة هذا العلم ثم قال ومع ذلك له وهلة فظيعة أتعبت مدافعيه في الجواب عنها ، وهي مسألة علم الله بالمحدثات المتجددة وصيغته مما لا يصدر ممن يعرف الله سبحانه ، وقد أطال التاج السبكي في الإجابة عنها بما لم يقنع هو به فضلا عن أن يقنع الآخرين ، وعلى كل حال هي غلظة خطيرة نسأل الله الصون (اهـ) . قات يتلخص هذا الكلام الطويل في أمرين وهما أن إمام الحرمين لا نصيب له في الرواية ولا في الدراية ، أما عيبه له من الناحية الأولى فإن كان يتصد أنه ليس بمحدث ، وأنه لا يحسن عزو الحديث إلى مخرجه من أئمة الحديث كالبخاري فتلك شكاة ظاهر عنه عارها وهي سبيل ليس فيها بأوحد ، فخل طوائف الفقهاء الذين صنفوا في الفقه وأصوله من نمطه وهم في الحنفية أكثر وأبعد عنها من غيرهم ، وقل من يجمع الله له بين الفقه والحديث بهذه الطريقة ثم العلم ليس بكثرة الرواية ، ولكن العلم نور يقذفه الله في قلب من يشاء من عباده كما قال الإمام مالك رضي الله عنه ، ولو كانت قلة الرواية في العالم عيبا فيه لكان سادة علماء الصحابة رضي الله عنهم أولى به قبل كل أحد ، ولا خلاف بين عقلاء المسلمين أن الخلفاء الأربعة ومعاذ بن جبل وابن مسعود رضي الله عنهم أعلم من أبي هريرة وأبي سعيد الخدري وعبد الله بن عمرو بن العاص وأنس بن مالك رضي الله عنهم مع قلة رواية أولئك وكثرة رواية هؤلاء ، وهكذا في الغالب يوجد ذلك في طبقات التابعين ، فمن بعدهم من أئمة الاجتهاد وأتباعهم ، وعليه فتبريز الشخص في علم أو علمين كاف في إمامته ونبله * كفى المرء نبلا أن تعد معاليه * وإمامة أبي المعالي في الفقه والأصول لا تحتاج إلى دليل ولا يدفعها عنه إلا مكابر . وأما انتقاد أبي شامة له ولتلميذه أبي حامد إن صح ، فهو يدل على فضل الشافعية حيث ينتقد بعضهم بعضا في التقصير من الانهماك في حفظ السنة لتدعيم مسائل فقههم بحججها ، ومن حفظ الحديث قويت حجته كما قال الإمام الشافعي رضي الله عنه ، ولا يوجد مثل هذا الطراز في الحنفية ، بل فيهم من يجعل المذهب أصلا يرد الأحاديث إذا خالفته إليه بالتأويلات البعيدة ، والذي يجري منهم مجرى فحول المجتهدين الذين لا يراعون المذهب إذا خالف صريح السنة قليل * .

كالإمام المحقق السكّال بن الهمام . على أن أبا شامة قد انتقد جميع طوائف الفقهاء الذين يتعصبون لأئمتهم . قال العلامة شاه ولي الله الدهلوى فى رسالته « عقد الجيد فى أحكام الاجتهاد والتقليد » مانعه : وقال الإمام أبو شامة ينبغى لمن اشتغل بالفقه أن لا يقتصر على مذهب إمام ، ويعتقد فى كل مسألة صحة ما كان أقرب إلى دلالة الكتاب والسنة المحكّمة ، وذلك سهل عليه إذا أتقن معظم العلوم المتقدمة ، وليجنب التعصب والنظر فى طرائق الخلاف فانها مضية للزمان ولصفوه مكدره ، فقد صح عن الشافعى أنه نهى عن تقليده وغيره ، ثم نقل أبو شامة عن المزنى فى أول مختصره كلاماً فى هذا المعنى اه على أن أبا شامة أيضاً معترف بفضل إمام الحرمين والغزالى والرازى ، وأنه مع فضله لا يحسن ما يحسنونه ، وأما إمامة إمام الحرمين فى الدراية فهى أوضح من الغزالة برهن عليها كثرة تلامذته الفحول المتخرجين على يده .

وليس يصح فى الأذهان شىء إذا احتاج النهار إلى دليل

وقول حضرته إن نخر الإسلام البردوى غلبه فى مناظرة متوقف على النقل الصحيح ولم يعزه حضرته لأى كتاب فضلاً عن التدليل على صحته ولو حصل ذلك لنقله فضلاء الحنفية فى طبقاتهم فى ترجمة البردوى لاسيما على القارى . على أنه لو صح لا يخط من قدر إمام الحرمين بل يزيده رفعة لأن العالم إنما يفضل عليه عالم مثله . ألم تر أن السيف ينقص قدره إذا قيل هذا السيف خير من العصا

وقول حضرته فلا يكون هؤلاء من رجال هذا الميدان كما سيظهر ذلك بأجلى من هذا فى مناقشاتنا معه كلام ذهب فى الإعجاب كل مذهب ، فالتعاقب عليه موكل إلى الألباء من القراء ، وقوله له وهلة فظيعة أتعبت مدافعيه فى الجواب عنها إلى آخر كلامه كلام خطابى لم يشرح فيه وجه غلظه فى هذه المسألة ، وما هو الجواب السديد عن هذه المعضلة التى وقع فيها أبو المعالى حتى نستفيد ذلك سوى أنها أتعبت المدافعين عنه فى الجواب ، وأن التاج السبكى أطال فى الإجابة عنها بما لم يقنع هو به فضلاً عن إقناع الناس ، وأنه يسأل الله تعالى أن يصونه

وقوعه في الجويني أيضا و تبرئته للقفال الشاشي وعيه له من جهة حرفته

اعترف حضرته لإمام الحرمين والغزالي والرازي بأنهم لا يتعمدون الكذب ،
ولكن يجهلون أدلة الأحكام في المسائل الخلافية في صفحة ثلاثة من رسالته إحقاق الحق
ثم قال في صفحة ٤٣ من الرسالة المذكورة عند ذكر القصة المنسوبة للقفال المروزي
في المفاضلة بين المذهبين مذهب أبي حنيفة ومذهب الشافعي عند السلطان محمود بن
سبكتكين بصلاته ركعتين بهيئة مزرية على زعم أنها على مذهب الإمام أبي حنيفة ،
وركعتين بهيئة جيدة على مذهب الإمام الشافعي (ولم يرد مطلقاً هذه الحكاية لأحد قبل
ابن الجويني فالآن أسحب كلتي فيما سبق « إني لأظن به أن يعتمد الكذب » وأقول
لعل ابن الجويني هو الذي اصطنع هذه الأقصوصة ثم تناقلتها عصابة التعصب على توالي
القرن ليجعل الله افتضاحهم بها) اه وقد برأ القفال الشاشي من تلك الأسطورة
في صفحة ٤٠ من إحقاق الحق ، قال : (والحكاية كلها مختلقة لا القفال المروزي
رئيس الطريقة الخراسانية في المذهب الشافعي صلى هذه الصلاة ولا السلطان انتقل
من مذهبه بسببها) اه ثم كر على القفال فعابه من جهة حرفته في تعلية صفحة ٤١
ققال : (وهذا القفال أفنى ريعان شبابه في صناعة الأقفال ، وبعد أن بلغ من العمر
ثلاثين سنة ابتدأ التعليم فتفقه على مذهب الشافعي ، فكان شأنه في الطيش والعنف
شأن من يغتنى بعد عدم ، ونشأ بين السندان والمطرقة ، ولم يكن ممن شب في العلم
حتى يشيب على أخلاق أهل العلم من السكينة واللاطف) اه . قلت التعلم في الكبر
والاحتراف ليسا بعيب في الشخص عادة عند عامة الناس فضلا عن عقلائهم ، وكم من
عالم نسب إلى حرفة كان يحترف بها كالجصاص والقُدوري ، وكم من فاضل نبغ بعد
ما طعن في السن ، ولو كان القفال هذا حنفيا لمذهب في إطاره كل مذهب ، وقال
إنه نبغ في الفقه كما نبغ زياد الندياني في الشعر

وقوعه في أبي حامد الإسفرايني وزعمه أنه أثار فتنة المزاحمة على القضاء

واعتماده على كلام المقرئ الحنفي وإبطال ذلك من عدة وجوه

قال في رأس صفحة ٤٢ من إحقاق الحق (إن فتنة المزاحمة على القضاء أثارها
أبو حامد الأسفرايني في أواخر القرن الرابع كما شرحه المقرئ في الخطط) اه . ونقل

كلام المقرئ في ذلك برمته في صفحة ٩ من تأنيبه ملبسا على بسطاء القراء بأن المقرئ شافعي المذهب فقال : وقل المؤرخ تقي الدين المقرئ الشافعي في الخطط (٤ - ١٤٥) إن أبا حامد الاسفرايني لما تمكن من الدولة في أيام الخليفة القادر بالله أبي العباس أحمد قرر معه استخلاف أبي العباس أحمد بن محمد البارزي الشافعي عن أبي محمد بن الأكفاني الحنفي قاضي بغداد فأجيب إليه بغير رضا الأكفاني وكتب أبو حامد إلى السلطان محمود بن سبكتكين وأهل خراسان (إن الخليفة نقل القضاء عن الحنفية إلى الشافعية فاشتهر ذلك بخراسان وصار أهل بغداد حزبين ، وقدم بعد ذلك أبو العلاء صاعد بن محمد قاضي نيسابور ورئيس الحنفية بخراسان فأتاه الحنفية فثارت بينهم وبين أصحاب أبي حامد فتنة ارتفع أمرها إلى السلطان فجمع الخليفة القادر الأشراف والقضاة وأخرج إليهم رسالة تتضمن أن الاسفرايني أدخل على أمير المؤمنين مداخل أوهمه فيها النصح والشفقة والأمانة وكانت على أصول الدخل والحياة . ، فلما تبين له أمره ووضح عنده خبث اعتقاده فيما سأل فيه من تقليد البارزي الحكم بالحضرة من الفساد والفتنة والعدول بأمر المؤمنين عما كانوا عليه أسلافه من إثارة الحنفية وتقليدهم واستعمالهم صرف البارزي وأعاد الأمر إلى حقه وأجراه على قديم رسمه وحمل الحنفيين على ما كانوا عليه من العناية والكرامة والحرمة والإعزاز وتقديم إليهم بأن لا يلتقوا أبا حامد ولا يقضوا له حقا ولا يردوا عليه سلاما وخلع على أبي محمد الأكفاني وانقطع أبو حامد عن دار الخلافة وظهر السخط عليه والانحراف عنه) اه
أقول : هذا الكلام ينادي جهارا بأن صاحبه حنفي متعصب متحامل على علماء المسلمين متهم على ما لا يحسنه وينقل كلامه السابق على هذا المتصل به مباشرة وتحليهما معا تزداد البراهين على ما قلناه نصوعا . قل المقرئ في الجزء الرابع من خطه صفحة ١٤٤ ما نصه (وكانت أفريقية الغالب عليها السنين والآثار إلى أن قدم عبد الله بن فروخ الفارسي القيرواني بمذهب أبي حنيفة ثم غاب أسد بن الفرات قاضي أفريقية بمذهب أبي حنيفة ثم لما ولي سحنون بن سعيد التنوخي قضاء أفريقية بعد ذلك نشر فيهم مذهب مالك وصار القضاء في أصحاب سحنون دولا يتصاولون على الدنيا يتصاول الفحول على الشول إلى أن تولى القضاء بها بنو هاشم وكانوا مالكية فتوارثوا القضاء كما توارث الضياع إلى أن قال فرجع أهل أفريقية وأهل الأندلس كلهم إلى مذهب

هالك إلى اليوم رغبة فيما عند السلطان وحرصا على طلب الدنيا إذ كان القضاء والإفتاء في جميع تلك المدن وسائر القرى لا يكون إلا لمن تسمى بالفقه على مذهب مالك فاضطرت العامة إلى أحكامهم وفتاواهم ففشا هذا المذهب هناك فشوا طبق تلك الأقطار كما فشا مذهب أبي حنيفة ببلاد المشرق حيث إن أباحامد الاسفراييني لما تمكن من الدولة في أيام الخليفة القادر بالله أبي العباس قرر معه إلى آخر كلامه الذي نقله السكوثري) اه
أقول: قد اشتمل كلامه السابق واللاحق على تعصب ظاهر وجهل فادح كثير لبلدان الإسلام وعلمائه وطعن قبيح فيهم وهو باطل من وجوه: الأول قوله إلى أن قدم عبد الله بن فروخ الفارسي بمذهب أبي حنيفة، وعبد الله بن فرخ هذا وإن صحب الإمامين مالك وأبا حنيفة وروى عنهما قالوا وكتب عشرة آلاف مسألة من فقه أبي حنيفة إلا أنه لم يثبت أنه كان ينشر في القيروان مذهب أبي حنيفة خاصة بل كان يجري مجرى المجتهدين في فتواه الثاني قوله ثم غلب أسد بن الفرات قاضي أفريقية بمذهب أبي حنيفة غير صحيح، فذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله لم يخرج عن مسـور مدينة القيروان ولم يكن عليه في داخل القيروان إلا أقلية فلم ينشره أسد في أكثر مسكان القيروان فضلا عن كونه غلب به غيره على أنه لم ينفرذ بنشر مذهب أبي حنيفة فيها بل كان هناك رجال شاركوه في ذلك الثالث قوله قاضي أفريقية يقتضى أنه كان منفرداً بذلك وهو غير صحيح بل كان أبو محرز الكنانى مشاركا له في ذلك وكان أبو محرز أيضا يفتى ويقضى بمذهب الإمام أبي حنيفة ويثبت، قالوا وكان أسد رحمه الله أوسع من أبي محرز علما وأغزر فقها وكان أبو محرز أقل فقها وأكثر صوابا في كثير من الأوقات، ولما عين أسد قائدا لجيش صقلية وقاضيا عليها استقل أبو محرز بوظيفة قضاء القيروان فوضح تعصب المقرئى لأبي حنيفة رحمه الله في هذا الوجه وفي الذين قبله ظاهر بداهة، وقد تولى بعد أبي محرز ابنه أحمد وكان سنيا علامة زاهدا سيفا مجردا على أهل الأهواء والبدع قامعا لهم شديدا في الله . الرابع قوله ثم لماولى سحنون بن سعيد التنوخى قضاء أفريقية بعد ذلك نشر فيهم مذهب مالك . يدل كلامه هذا على ثلاث جهالات الأولى قضاء أفريقية لم يتوله مالكي قبل سحنون الثانية مذهب مالك لم ينشره أحد قبل سحنون . الثالثة لم ينشره سحنون إلا بعد أن تولى القضاء، وكلها باطلة، فقد تولى قضاء أفريقية عبد الله بن غانم

الرعي صاحب مالك قبل أسد وأبي محرز عشرين سنة ، وولى أيضا أحمد بن أبي محرز المتقدم ذكره أيضا قبل سحنون وكان سنيا على مذهب أهل المدينة حافظا للسنة ، وقد نشر مذهب مالك قبل ارتحال أسد وسحنون إلى المشرق أكثر من ثلاثين رجلا من رجال أفريقية رحلوا إلى مالك ، وأخذوا عنه ، منهم علي بن زياد التونسي والبهلول بن راشد وعبد الله بن غانم وعبد الله بن أبي حسان اليحصبي وغيرهم ، وقد تخرج على يد الإمام سحنون أمة عظيمة من الناس في علوم السنة ومذهب مالك ، وارتحل الناس إليه من الأندلس ونواحي المغرب أربعاً وأربعين سنة قبل توليته قضاء أفريقية من سنة إحدى وتسعين ومائة إلى سنة أربع وثلاثين ومائتين ، وفي هذه ولى القضاء فبقي فيه نحو ستة سنين ، وفي سنة أربعين ومائتين توفي رحمه الله . وبهذا ظهر شدة تعصب المقرئ رحمه الله وجهله بالتاريخ وبالرجال . الخامس قوله وصار القضاء في أصحاب سحنون دولا يتصاولون على الدنيا تصاول الفحول على الشول إلى أن تولى القضاء بها بنوهاشم وكانوا مالكية فتوارثوا القضاء كما توارث الضياع اه غير صحيح فقد كان في وظيفة القضاء قبل سحنون ابن أبي الجواد ، وكان هذا متغاليا في مذهب الاعتزال حنفا في الفروع ، وبعد وفاة سحنون تولى القضاء سليمان بن عمران ، وهذا أيضا حنفي في الفروع وكان صنيعة لسحنون كاتباً له وولاه في أيامه قاضيا على باجة ، فشكاها أهلها إلى سحنون بأنه يحكم فيهم بمذهب أبي حنيفة ، فقال لهم سحنون ما وليته عليكم إلا وأنا أعلم أنه يحكم فيكم بمذهبه ، وهذا يدل على فضل سحنون وعدم تعصبه لمذهب شيخه مالك ، وكان جزاء إحسان سحنون سليمان أنه لما تولى رئاسة قضاء أفريقية بعد سحنون - الإساءة إلى ولده محمد بن سحنون وإرادة إهلاكه ، وقد تولى رئاسة القضاء بها أيضا بعد سليمان هذا وبعد عبد الله بن طالب صاحب سحنون - ابن عبدون ، وكان هذا أشدهم غلوا في مذهب الاعتزال ، وبغضا لمذهب أهل المدينة والسنة ، وأقبحهم أذى للمسلمين ضرب كثيراً من صلحاء وفقهاء أصحاب سحنون وشهرهم على الجمال في مدينة القيروان ينادى عليهم بأنهم أشرار فمات بعضهم من ذلك ، ومن تتبع التاريخ يجد أكثر من تولى قضاء أفريقية بعد سحنون من الحنفية في الفروع المعتزلة في الأصول لهوى أمراء أفريقية من بني الأغلب في أهل العراق من زمان جدهم إبراهيم بن الأغلب أيام القاضي أبي يوسف رحمه الله تعالى .

ومن تولى منهم أيضا الصديقي وكان هذا أيضا معتزليا جافيا ثم عزله الأمير زيادة الله وولاهها الإمام حماس بن مروان صاحب ابن عبدوس تلميذ سحنون فأراد زيادة الله أن يستحمد إلى العامة بولاية حماس ، فكتب إليهم إني عزات عنكم الجافي الجلف المتدع ، ووليت حماس بن مروان لرأفته ورحمته وطهارته ، وعلمه بالكتاب والسنة . فرضيت الخاصة والعامة وسرروا بذلك ، ثم سعى ابن الصائغ رئيس دولة زيادة الله بحماس لخالفته له في المذهب وموافقته للمعتزلة عند زيادة الله فولى زيادة الله محمد بن أحمد بن جمال المعتزلي القضاء مع حماس ورفع من شأنه ، ونادى مناديه إذا تداعى الحصان إليه وإلى حماس صارا إليه دون حماس فطلب حماس الإعفاء فأعفى وبقي للمعتزلي مدة وجيزة فجاءت دولة الشيعة الفاطميين وملكوا أفريقية كلها في برهة يسيرة ، وهرب منهم زيادة الله ووزيره ابن الصائغ إلى المشرق ، ولم يول هؤلاء منصب القضاء بأفريقية ومصر والشام والبلدان التي كانت تحت حكمهم إلا شيعة ، وقضوا على المعتزلة بالقيروان ومصر ، ولم يستطيعوا القضاء على أهل السنة ومذهب مالك فلم تنكس لهم راية رغم بطشهم وقتلهم لكثير من علماء أفريقية وصلحائها ، وبهذا تحقق للقاريء بطلان قول المقرئ : وصار القضاء في أصحاب سحنون دولا ، وقوله يتصاولون على الدنيا إلى قوله كما تتوارث الضياع تعصب ممقوت وبهتان ظاهر ، وطعن في أمة كبيرة من علماء المسلمين لا محتاج إلى تعليق . السادس قوله فرجع أهل أفريقية وأهل الأندلس كلهم إلى مذهب مالك إلى اليوم رغبة فيما عند السلطان . وحرصا على طلب الدنيا ، إذ كان القضاء والإفتاء في جميع تلك المدن وسائر القرى لا يكون إلا لمن تسمى بالفقه على مذهب مالك - يقتضى بظاهره أنهم كانوا أولا على مذهب مالك ثم تركوه ثم رجعوا إليه مرة ثانية ، ومقصوده أنهم تمذهبوا كلهم بهذا المذهب وأهل الأندلس كانوا قبل مذهب مالك على مذهب الإمام الأوزاعي ، وأهل أفريقية كانوا قبله متمسكين بالأثر وأقوال التابعين الداخلين في الفتح . وقوله رغبة فيما عند السلطان ، وحرصا على طلب الدنيا ، إذ كان القضاء الخ تعصب ظاهر . وحكم جائر ، وطعن خاسر على ملايين من الأمة الإسلامية ، فهل اطلع على سرائر أفئدتهم كلهم حتى تحقق أنهم رغبوا فيما عند السلطان ، وحرصوا على طلب الدنيا . أما كان في المغرب كله إذ ذاك وسكانه عبدة ملايين كلهم مسلمون ولا في شبه جزيرة

الأندلس وهى كذلك - رجل واحد زاهد فى الدنيا بجانب للسلاطين، إن الواقع والتاريخ يناديان على هذا الكلام بأنه بهتان عظيم . السابع : قوله فاضطرت العامة إلى أحكامهم وفتاواهم ، ففسا هذا المذهب هناك فشواً طبق تلك الأقطار - يقتضى أن العامة لا يحبون مذهب مالك ، وكانوا إذ ذاك على مذهب غيره ، وليكن ألقوا إليه كرها مرغمين وهو باطل ، فالمذاهب كالعقائد ليس فى استطاعة الملوك والأمراء والقضاة والمفتين إلزام العامة بما يشتهونه من المذاهب اعتقاداً اختيارياً إلا من كتب عليه ذلك أو مال إلى ما عندهم من زخرف الدنيا الزائل ، ولو كان ذلك صحيحاً لصار عامة أهل أفريقيا والمغرب إذ ذاك معتزلة على مذهب الإمام أبى حنيفة فى الفروع ، لأن أمراءها الأغلبية كانوا على مذاهب أهل العراق ، وأكثر القضاة فى مذهبهم كانوا كذلك ، وقد تقدم أن مذهب الإمام أبى حنيفة لم يخرج عن سور مدينة القيروان ، ولصار أيضاً أهل المغرب قاطبة فى مدة الدولة الفاطمية روافض غلاة ، والواقع بخلاف ذلك وقد نشروا مذهبهم بالترهيب والترغيب بالمال والدعاة الخنكيين ، ومع ذلك زال فى المغرب ومصر بزوال دولتهم ولم يؤثر فى الأقليمين فى أيامهم إلا فى النزر وقد ملك الخوارج الأباضية جل المغرب مدة ولم يؤثروا إلا فى النزر أيضاً ، وملك بنو عثمان الأتراك الشام ومصر والمغرب الأدنى والأوسط وولاتهم وقضاتهم ومفاتيهم على مذهب الإمام أبى حنيفة ولم يؤثروا فى المذهبين المالكي والشافعي إلا فى النزر أيضاً الثامن قوله كما فسا مذهب أبى حنيفة ببلاد المشرق - المشرق معتبرة حدوده إذ ذاك من العريش إلى حدود الصين فيدخل فيه الشام والعراق العربى والعجمى وفارس وخراسان وما وراء النهر والتركستان الشرقية وكابل وأطراف الهند وهو أوسع المعمور الإسلامى وأكثره مدناً وعمراناً يشتمل على مئات المدن العظيمة ، وقد كان سكان هذه الأقاليم الواسعة فى صدر الدولة العباسية يتمسكون بالأثر وبمذاهب اندرس أكثرها كمذهب الأوزاعى فى الشام وإسحاق ابن راهويه وابن المبارك وأحمد ابن حنبل فى خراسان وانتشر مذهب الشافعي بعد المائتين فى هذا المعمور بسرعة هائلة فغطى على جميع المذاهب إلا مذهب أبى حنيفة ومذهب أحمد بخراسان والعراق ومذهب مالك بالعراق والشام فنهض بجمهرة كبيرة فى أعيان الفقهاء برزوا على غيرهم فى عراق العجم وفارس وخراسان وتفردوا فى هذه الأقاليم

بعلم الرواية : (التاسع قوله حيث إن أبنا حامد الاسفراييني لما تمكن من الدولة إلى آخر الأقصوصة) هجوم على الخط من الإمام أبي حامد بدون مناسبة فأى مناسبة بين فشو مذهب الإمام أبي حنيفة في المشرق وبين هذه الحكاية لولا التعصب وقد ظهر أن مراده بالمشرق بغداد فقط وقد ضيق بهذه الحكاية . واسعا فليس مذهب أبي حنيفة محصوراً في بغداد ولا بغداد مقصورة عليه ونسبة مدينة بغداد إلى مدائن المشرق كله جزء ضئيل جداً ومع ذلك فقد كان فيها إذ ذاك المذاهب الأربعة ومذهب الشيعة أيضاً ، وكانت محلة الكرخ سكنى الشيعة وهى أعظم محلات بغداد وكان كثير من عامة بغداد المسلمين حنابلة وحينئذ ظهر بطلان قوله (وهو الوجه العاشر : وصار أهل بغداد حزبين) لأن الحنفية فيها خمس المذاهب فلا يصح تقسيم أهلها إلى حزبين على مقتضى هذه الحكاية على أى احتمال فرضه المتأول (الحادى عشر : قوله في منشور الخليفة القادر بالله المحكى : والعدول بأمر المؤمنين عما كان عليه أسلافه في إشار الحنفية) يقتضى أن منصب القضاء ببغداد ونواحيها لا زال متصلاً مستمرا في الحنفية من عهد الإمام أبي يوسف رحمه الله إلى زمن الخليفة القادر بالله وهو غير صحيح فقد أطفئت فتنة المعتزلة على يد الإمام الأزرعى في أيام الخليفة الواثق وتم القضاء عليها بإظهار منار أهل السنة في خلافة المتوكل على الله فتنبه ولاة الأمر من الخلفاء وغيرهم لنضل علماء أهل السنة الكثيرين بالعراق فتداركوا ما أهملوه من حقهم وأقبلوا عليهم من تلقاء أنفسهم وانصرفوا عن المعتزلة فاضمححل أمرهم شيئاً فشيئاً بدون عامل فتنة وانضاف إلى ذلك انتشار مذهب الشافعى واندفاع تياره بسرعة هائلة في العراق والمشرق كله ، فما جاء رأس القرن الرابع إلا وقد ذاب مذهب الاعتزال بالعراق وانغمر في مذاهب أهل السنة ، وقد تولى قضاء القضاء ببغداد من أئمة السنة يحيى بن أكثم وجعفر بن عبد الواحد الهاشمى العباسى والقاضى إسماعيل بن إسحاق المالكي ومكث فيه نحو خمسين سنة ووليه بعد وفاته بنوعمه هراد وبه يبطل الوجه الثانى عشر وهو قوله في المنشور المحكى (وأعاد الأمر إلى حقه) . الثالث عشر قال المقرئى في آخر هذه الحكاية : وقد اتصل هذا بالشام ومصر يعنى به غضب الخليفة القادر بالله على الشيخ أبي حامد الاسفراييني في الحكاية المزعومة ولم يذكر الكوثرى هذه الجملة وهى تدل على أن هذه القصة شاعت وذاعت عند الخاص والعام حتى في الشام ومصر وعين المقرئى

وقتها قال كانت سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة ، وقد راجعت حوادث هذه السنة فلم يذكرها ابن الجوزي في منتظمه ، ولا ابن الأثير في كامله ولا أبو الفدا ملك حماة ، ولا ابن كثير في بدايته ولا ابن خلكان في وفياته في ترجمة أبي حامد الاسفرايني ولا ابن السبكي في طبقاته الكبرى في ترجمته أيضا ، ومحال أن تشيع في هذه الأقطار كلها ولا يذكرها واحد من هؤلاء ولو بإشارة فدل هذا على أنها وليدة التعصب ويؤيده أيضا عدم عزوها لمؤرخ مشهور والخليفة القادر كان رحمه الله سنيا ذابا عن مذهب أهل السنة وله في ذلك تصانيف كما ذكر ذلك ابن كثير في البداية الرابع عشر على فرض صحة هذه الحكاية لا تحط من قدر الشيخ أبي حامد شيئا وليست الإشارة بتولية فقيه بدل آخر نقصا في الدين وذنبا عند الله لا يغفر وسالبة لجميع محاسن هذا الإمام الذي قالوا كان يحضر في حلقاته أربعمائة متفقه وتخرج على يده أئمة خول ، وعقيدتنا وعقيدة كل مسلم معتدل في أبي حامد هذا والفقهاء وإمام الحرمين وغيرهم من طوائف الفقهاء السنية أنهم بشر لهم أخطاء كغيرهم من علماء المسلمين ليس من الدين والمرءوة والإنسانية والصلحة العامة والخاصة للمسلمين الآن ومن قبل أن نسلبهم محاسنهم وفضائلهم الكثيرة ونتبع عثراتهم .

ذكر أحاديث في نهيه عليه السلام عن تتبع عثرات المسلمين

وقد نهانا صلى الله عليه وسلم عن تتبع عثرات المسلمين . أخرج الإمام أحمد في مسنده عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال « يا معشر من آمن بلسانه ولما يؤمن بقلبه لا تتبعوا عورات المسلمين ولا عثراتهم فإن من تتبع عثرات المسلمين تتبع الله عثرته ومن تتبع الله عثرته ينضحه ولو في جوف بيته » . وأخرج الطبراني عن سهل بن سعد بإسناد حسن عنه عليه السلام أنه قال « ارفعوا ألسنتكم عن المسلمين وإذا مات أحد منهم فقولوا فيه خيرا » وأخرج الحاكم وصححه عن زيد بن أرقم « نهى صلى الله عليه وسلم عن سب الأموات » ، وفي الحديث الصحيح أيضا الذي أخرجه الإمام أحمد والبخاري والنسائي عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال عليه الصلاة والسلام « لا تسبوا الأموات فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا » وروى الإمام أحمد أيضا في مسنده والترمذي عن المغيرة بإسناد حسن عنه عليه الصلاة والسلام قال « لا تسبوا الأموات فتؤذوا الأحياء » وأخرج أبو داود والترمذي والحاكم والبيهقي عن ابن عمر عنه عليه السلام أنه قال « اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساوئهم » اهـ .

التعصب في بعض متفقهة الشافعية أخف منه في متعصبه الحنفية وأمثلة لذلك

إن وجد متعصبون من بعض فقهاء الشافعية رحمهم الله فهم دون غلاة متعصبه الحنفية بمراحل، وإلى القارئ شيئا من ذلك صفحة ١٢ من تأنيبه مانصه : وقد ذب عن أبي حنيفة عالم الملوك الملك المعظم عيسى بن أبي بكر الأيوبي في كتابه «السهم المصيب في كبد الخطيب» اه. قلت: للإمام أبو حنيفة رضى الله عنه جبل من جبال الدين، وإمامته لا يستطيع نطحها من هو أقدم وأكبر من الخطيب في العلم قممتها شاحنة إلى عنان السماء لم تمل فضلا عن السقوط حتى تحتاج إلى أن يذب عنها عيسى بن أيوب الكردي وأشباهه ، والمقصود هنا أن عيسى بن أيوب هذا الذي منحه الكوثر لقب عالم الملوك ، قد انتهى في تعصبه للإمام أبي حنيفة رضى الله عنه إلى أقصى غاية ممقوتة ، وقد كان في الملوك والسلاطين من هو أضخم ملكا وعلما وأبعد غاية في الجهاد والشجاعة والعدل منه في الحنفية خاصة فضلا عن غيرهم ، وهذا محمود بن سبكتكين من أوسع السلاطين ملكا وجهادا محاسنه ووقائعه مسطرة في التاريخ ، وقد سرد حضرته بعضا من تأليفه مفتخرا بذلك ، وهذا عماد الدين زفكي وأبناؤه الثلاثة من سادة علماء الملوك محاسنهم ووقائعهم في الصليبيين أشهر من شمس الضحى ، ولا سيما محمود نور الدين فقد ألحقه العلماء أهل الورع والدين الذين شاهدوا محاسنه بعمر ابن عبد العزيز في العدل والزهد في الدنيا والحلم والشجاعة ، وعلاوة على هذا كان حنفيا علامة ، قالوا وما صلاح الدين الأيوبي على شجاعته وعدله وحلمه وعلمه وكرمه وجهاده إلا حسنة من حسناته ، وقد كان في ملوك المغرب والأندلس والسلاجقة والغزنوية والحوارزمية وبنى عثمان ملوك خول لا يداينهم عيسى بن أيوب في كل شيء وقائعهم وسيرهم مدونة أيضا في التاريخ ، ومع سوء الحظ لم ينل واحد منهم هذا اللقب من حضرته ، وقد قال واعترف على القارئ في طبقاته بأن عيسى بن أيوب هذا كان متغاليا في التعصب لمذهب أبي حنيفة رحمه الله قال له والده يوما كيف اخترت مذهب أبي حنيفة وأهلك كلهم شافعية فقال : أترغبون عن أن يكون فيكم رجل واحد مسلم . انظر ترجمته في الفوائد البهية .

شدة الوعيد فيمن يتكلم بالكلمة لا يلقى لها بالاً أو لا يرى بها بأساً

وفي الحديث الصحيح الذي رواه مالك وأحمد في مسنده والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم عن بلال بن الحرث عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال إن الرجل ليتكلم بالكلمة من رضوان الله ما يظن أن تبلغ ما بلغت فيكتب الله له بها رضوانه إلى يوم القيامة ، وإن الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الله ما يظن أن تبلغ ما بلغت فيكتب الله عليه بها سخطه إلى يوم القيامة » ، وروى الترمذي وابن ماجه والحاكم عن أبي هريرة رضى الله عنه عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: إن الرجل ليتكلم بالكلمة لا يرى بها بأساً يهوى بها سبعين خريفاً في النار» ، وصالح الدين الأيوبي المشهور عم عيسى هذا

رجوعاً إلى إتمام أمثلة غلاة بعض المتعصبة

ليس في متعصبة الشافعية من يتجراً ويفخر برد السنة الصحيحة المتواترة ، وهي رفع اليدين عند تكبيرات الانتقال برواية مكذوبة عن مجهول بينه وبين إمامه دهر وهذا حنفى اعترف أهل مذهبه بأنه كان شديد التعاضم متعصباً لنفسه جداً معادياً للشافعية زعم أن رفع اليدين في الصلاة يبطلها فدحض باطله الإمام السبكي الكبير مشافهة وكتابة وأيد ذلك فضلاء الحنفية . وليس في متعصبة الشافعية من بلغت به الحماقة في التعصب أن يدعى أن المسيح عيسى ابن مريم إذا نزل آخر الزمان يحكم بمذهب الشافعى ، وهذا مؤلف من الحنفية ما اكتفى بدعواه أن محمد بن الحسن تزوج بأُم الشافعى ليحط من قدر المطلبى رضى الله عنه بكونه ربيب الشيبانى حتى أضاف إليها أحموقة أخرى ، وهي أن المسيح عليه السلام إذا نزل آخر الزمان يحكم بمذهب أبي حنيفة أى يكون مقلداً له عادةً ذلك من مناقب الإمام أبى حنيفة . قل العلامة المسند الشيخ محمد سعيد صقر المدنى الحنفى فى منظومته رسالة المهدي ما نصه

| | |
|--------------------------|----------------------------|
| وقول أعلام الهدى لا يعمل | بقولنا بدون نص يقبل |
| فيه دليل الأخذ بالحديث | وذلك فى القديم والحديث |
| قال أبو حنيفة الإمام | لا ينبغي لمن له إسلام |
| أخذ بأقوالى حتى تعرضا | على الكتاب والحديث المرتضى |
| ومالك إمام دار الهجرة | قل وقد أشار نحو الحجرة |

كل كلام منه ذو قبول
والشافعي قال : إن رأيتم
من الحديث فاضربوا الجدارا
وأحمد قال لهم : لا تكتبوا
فاسمع مقالات الهداة الأربعة
لقمعهما لكل ذى تعصب
إلى أن قال

وقال بعض لو أنتنى مائة
وجاءنى قول عن الإمام
من استخف عامدا بنص ما
فليحذر المغرور بالتعصب
واعجب لما قالوا من التعصب
من الأحاديث رواها الثقة
قدمته يا قبح ذا الكلام
عن النبي جا كفرته العلماء
من فتنة برده قول النبي
إن المسيح حنفي المذهب

وليس في متعصبة الشافعية من بلغ به الغلو أن يابن من رد قول إمامه
عدد الرمل اهـ .

تلونه وتلويّه في كلامه الطويل في الطعن في نسب الإمام الشافعي

قال في صفحة ٤ من تأنيبه ما نصه : ومن تابع الشافعي قائلًا إنه قرشي فله ذلك
لكن هذه الميزة لا توجب الرجحان في العلم ، وفي صحيح مسلم « من أبطأ به عمله
لم يسرع به نسبه » على أن هناك من العلماء من هو قرشي بالاتفاق ، فيفضل على من
في قرشيته خلاف لو كان هذا الأمر بالنسب اهـ . قوله قائلًا في قوله ومن تابع الشافعي
قائلًا الخ حال كما هو ظاهر ، وقد تقرر عند الحاجة أن الحال وصف لصاحبها قيد
في عاملها ، وعليه فقطضي كلامه أنه لا يعتبر تقايد ومتابعة شخص للإمام الشافعي رضي
الله عنه حتى يقول بلسانه تابعت الشافعي لأنه قرشي وكونه قرشيًا ليس متفقا عليه
فتكون متابعة القائل ما ذكره بنية على غير أساس ، لأن قرشية الشافعي فيها خلاف
عند حضرة كما في آخر كلامه ، وقوله قبله لكن هذه الميزة لا توجب الرجحان في العلم ،
وفي صحيح مسلم : « من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه » مناقض له ، وكيف ثبت له
الميزة بالقرشية التي لا توجب الرجحان في العلم ، وثبوتها فرع عن ثبوت الاتفاق على

قرشيته والاتفاق على قرشيته غير مسلم عنده هكذا يخطئ قلم حضرته في الإمام الشافعي .
 القرشي رضى الله عنه (وهو العالم الأثرى) ، ويقول بملء شديقه : على أن هناك من
 العلماء من هو قرشي بالاتفاق ، فيفضل على من في قرشيته خلاف ، وإذا كانت الميزة
 بالقرشية لا توجب الرجحان في العلم ، فهل يفضل المتفق على قرشيته على من في قرشيته
 خلاف إلا بالعلم ، وهل يفضل بالجهل ؟ كلا أو بمجرد النسب . وحضرته يدفعه بالحديث
 الشريف « من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه » هكذا يدفع نسب الشافعي بصدوره ويوجده
 خلافاً من عند نفسه ، ولم يذكر الخلاف في نسبه عن ؟ ولو ذكره ولو عن حنفى معتزلى
 أو ناصى أو شعوبى لحسن مهنة الرواية التى ينتحياها بعض التحسن ، ولم يصعب على
 القراء كثيراً قيامه فى حق الشافعى مقام النواصب ، واستشهاد به بالحديث الصحيح هنا
 « من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه » فى غير محله وهو كلمة حق « عام » أريد به
 باطل من حيث تطبيقه على خصوص الامام الشافعى بالغ فى الأذية والتزكية كأنه
 يتحقق عنده بقاء عمل الشافعى ، فلا ينفعه حينئذ ثبوت نسبه وصلاح عمل حضرته
 فينجو به لأنه العول عليه دون النسب ، بدليل قوله آخر كلامه لو كان هذا الأمر
 بالنسب ، يعنى لو ثبت نسب الشافعى فى قریش لم ينفعه لأن مدار النجاح فى الآخرة
 على الأعمال الصالحة ، ولموافقة هذا الحديث ما يحمله فى نفسه للإمام الشافعى رضى
 الله عنه كرر ذكر الاستشهاد به فى هذا المعنى فى مواضع ، فقد ذكره أيضاً فى رسالته
 إحقاق الحق آخر (صفحة ٧) حاملاً به عليه أيضاً ، كما كرر هنا وهناك أيضاً حديث
 « الأئمة من قریش » معتاضاً على إمام الحرمين وغيره من الشافعية الذين ذكروه
 مستشهدين به على فضل إمامهم ، ثم إن الأعمال الصالحة وإن جعلها الشارع سبباً
 للفوز بالسعادة لكنها ليست بلازمة لا تنفك بل السبب الحقيقى للنجاة هو رحمته
 تعالى ، فأين حضرته من الحديث الصحيح الذى رواه الإمام البخارى عنه عليه الصلاة
 والسلام أنه قال : « لن يدخل أحدكم الجنة بعمله ، قالوا ولا أنت يا رسول الله ؟ قال :
 ولا أنا إلا أن يتغمدنى الله برحمته » . واسمع أيها القارىء كيف يرضيك حضرته بالثناء
 على الإمام الشافعى مؤقناً ، قال فى صفحة ٣ من رسالته إحقاق الحق ، والإمام الشافعى
 رضى الله عنه ، قد تبوأ من قلوب الأمة مكانه الحدير به منذ قديم حين تقاسم هو
 وباقي الأئمة الأمة المحمدية مدى القرون حتى أصبح ثالث الأئمة المتبوعين رضى الله

عنهم أجمعين ، وله من المناقب الجليلة ما لا يحوج إلى اختلاق أكاذيب في رفع منزلته ، ثم قلب الحن فقال في صفحة ٦ من الرسالة المذكورة مانصه مع تعليقه الطويل الذيل : بل الشافعي أيضا ليس بقرشي في بعض الروايات عند مسعود بن شيبة وغيره اه . قلت فلينظر المنصف إلى هذا الطعن الخيالي (ليس بقرشي في بعض الروايات ، عند مسعود بن شيبة وغيره) ومسعود بن شيبة هذا حامل غرائب وخرافة حقائب كما سيأتي له في ذكر شيء عنه من الغرائب (وغيره) لعل هذا الغير سائح بن رائج ، ثم قال في صفحة ٦ و ٧ من الرسالة المذكورة تعليقا على قوله في بعض الروايات عند مسعود بن شيبة وغيره مانصه (ومن دأب أهل العلم أن لا يفتخروا بأنسابهم ، ذا كرين قوله تعالى : « فاذا نفخ في الصور فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون » وأن لا يناقشوا الناس في أنسابهم اثمانا لهم عليها ما لم يحاولوا جر مغم بها ، فاذ ذاك يطالبونهم بحجة شرعية تثبت نسبهم ، والنسب ليس بمكتسب ، والمرء إنما يوجه إليه المدح والقدح بما كسبت يمينه ، ولم نر أحدا قبل زكريا الساجي رفع نسب شافع إلى عبد مناف ، والساجي ممن تكلم فيهم الناس كما ذكره الجصاص وابن القطان ، وقد توارد الناس على سوق هذا النسب إلا أن اختلاف الروايات في مسقط رأس الإمام الشافعي رحمه الله ، هل هو غزة أم عسقلان أم الرملة أم اليمن ؟ وعدم ذكر ترجمة لوالديه ولا تاريخ لوفاتهما في كتب الثقات مما يدعو إلى التثبت في الأمر ، وحديث الشافعي في مجلس الرشيد مما لا يعول عليه لما في السند والنتن من الاضطراب والمآخذ ، وعد شافع صحابيا أول من ذكره هو أبو الطيب الطبري صديق أبي العلاء المعري بدون سند ، وفي رواية إياس بن معاوية ذكر ابن لئساب غير مسمى ، فجعله بعضهم شافعا ، وأول من عد البائب صحابيا من مسلمة بدر هو الخطيب في تاريخه بدون سند ولم يذكرهما ابن عبد البر في الاستيعاب في عداد الصحابة ، وربما يهذرنا إخواننا الشافعية إذا تروينا في قبول ما سطره أمثال الساجي والحاكم وأبي الطيب والبيهقي والخطيب لما بلونا في رواياتهم من المآخذ ، ورواية الحاكم عن أحمد بن مسلمة ليس سندها بذلك القوي ، والأكثر على أنه قرشي بدون تمرض لكونه صائبا أو غير صليب فيهم ، قال غير الدين الرازي في مناقب الشافعي رضي الله عنه (ص ٥) وطعن الجرجاني في هذا النسب ، وقال إن أصحاب مالك لا يسمون أن نسب الشافعي

رضى الله عنه من قریش ، بل يزعمون أن شافعا كان مولى لأبى لهب ، فطلب من عمر أن يجعله من موالى قریش فامتنع فطلب من عثمان ذلك ففعل اه ثم أوسع سببا وشتما والجرجاني هذا هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن مهدي الجرجاني صاحب المؤلفات الممتعة وله ترجمة عند ابن الجوزى فى المنتظم وبه تخرج أبو الحسين القدورى وينقل منه كثيرا ابن الصباغ الشافعى فى الشامل بل تراه يتابعه فى بعض آرائه وهو معروف فى بيئات العلم بالورع والسعة فى العلم ومثله لا يقابل بالسب ولو علم الرازى منزلته فى العلم والورع لسلك فى الرد عليه منهجا آخر على أنه يقول : (يزعمون) وهذا يدل على أنه غير جازم بما يقولون فكيف يستبيح الرازى سبه وشتمه ، وبعد اللثيا والى ليس التعويل فى باب الاجتهاد على النسب بل على العلم والورع قال الله تعالى : (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) وقال صلى الله عليه وسلم « من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه » أخرجه مسلم ، ولا يزال عهد المصطفى صلوات الله وسلامه عليه فى حجة الوداع يرن فى الأسماع لمن ألقى السمع وهو شهيد . اه كلامه الطويل فى تعليقه . وقد أجهد حضرته نفسه فى معالجة هدم صرح نسب الإمام الشافعى رضى الله عنه ورمى بأخرسهم فى جمعبته قوله : ومن دأب أهل العلم أن لا يفتخروا بأنسابهم ذاكرين قوله تعالى (فإذا نفخ فى الصور فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون) فالإمام الشافعى رضى الله عنه لم يفتخر بنسبه حتى يسوغ للسكوتى التحامل عليه بهذا الكلام الجافى بغيا وإمام الحرمين رحمه الله إنما رجح مذهبه وقال بشهادة سيد المرسلين « الأئمة من قریش » وبقوله عليه الصلاة والسلام أيضا « قدموا قریشا ولا تقدموها » وأى لوم عليه وعلى غيره من أئمة الشافعية يترتب عليهم فى احتجاجهم لترجيح إمامهم على غيره من الأئمة بكونه قرشيا ، وعلى فرض أنه ليس بقرشى أو مختلف فى قرشيته كما قال هنا وهناك ، فما كان ينبغى له وهو المتمسك بالسنة والأثر والإيمان الصادق بالقرشى ابن عبد الله أن يتظاهر ويوقف نفسه من قریش موقف الشعوية واحتجاجه بالآية الشريفة (فإذا نفخ فى الصور فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون) فى غير محله لأن النفي فيها محمول على حال دون حال كما قاله ابن عباس رضى الله عنه والمحققون بدليل قوله تعالى (وأقبل بعضهم على بعض يتساءلون) وما كان ينبغى له أن يستكثر القرشية على الشافعى وقریش كثيرين ويدفع الحديث المتواتر « الأئمة من قریش » بصدده عنادا .

ونحن نذكر جملة من الأحاديث الدالة على فضل قريش خصوصاً والعرب عموماً وإن كان بعضها ضعيفاً لحصتها من الجامع الصغير .

ذكر بعض الأحاديث الدالة على فضل قريش خصوصاً والعرب عموماً

فمنها حديث الاصطفاء بطريقين : الأولى « إن الله تعالى اصطفى كنانة من ولد إسماعيل ، واصطفى قريشاً من كنانة ، واصطفى من قريش بنى هاشم » أخرجه مسلم والترمذى عن واثلة صحيح . الثانية « إن الله تعالى اصطفى من ولد إبراهيم إسماعيل واصطفى من ولد إسماعيل بنى كنانة واصطفى من بنى كنانة قريشاً واصطفى من قريش بنى هاشم واصطفانى من بنى هاشم » أخرجه الترمذى عن واثلة أيضاً صحيح ، ومنها حديث « الأئمة من قريش » وقد تقدم أنه متواتر نذكر له طريقين أيضاً : الأولى « الأئمة من قريش أبرارها أمراء أبرارها وجارها أمراء جارها وإن أمرت عليكم فريش عبداً حبشياً مجذعاً فاسمعوا له وأطيعوا ما لم يخير أحدكم بين إسلامه وضرب عنقه فإن خير بين إسلامه وضرب عنقه فليقدم عنقه » رواه الحاكم والبيهقى عن علي حسن ؛ وقد تقدم : الثانية « الأئمة من قريش ما حكموا فعدلوا ووعدوا فوفوا واسترحموا فرحموا » أخرجه الإمام أحمد وأبو يعلى فى مسنديهما والطبرانى وفيه روايات أخرى ذكره الحافظ السيوطى فى تاريخ الخلفاء ، ومنها ما أخرجه الطبرانى بإسناد صحيح عن عبد الله بن السائب رضى الله عنه قال : قال عليه الصلاة والسلام « قدموا قريشاً ولا تقدموها وتعلموا من قريش ولا تعلموها ، ولولا أن تبطر قريش لأخبرتها ما خيارها عند الله » وأخرج ابن عدى أيضاً بإسناد صحيح عن أبى هريرة والشافعى والبيهقى فى المعرفة عن ابن شهاب بلاغاً « قدموا قريشاً ولا تقدموها وتعلموا منها ولا تعلموها » وأخرج البرازر بإسناد صحيح عن على رضى الله عنه قال : قال عليه الصلاة والسلام « قدموا قريشاً ولا تقدموها ولولا أن تبطر قريش لأخبرتها بما لها عند الله » . وأخرج الإمام أحمد فى مسنده ومسلم بإسناد صحيح عن جابر رضى الله عنه . قال : قال عليه السلام « الناس تبع لقريش فى الخير والشر » وفى صحيح البخارى « تجدون الناس معادن خيارهم فى الجاهلية خيارهم فى الإسلام إذا فقهوا » وفيه أيضاً « آية الإيمان حب الأنصار وآية النفاق بغض الأنصار » وأخرج الحاكم عن أنس رضى الله عنه « حب العرب إيمان وبغضهم نفاق » ضعيف ، وأخرج الطبرانى فى الأوسط عن أنس أيضاً

« حب قریش إيمان وبغضهم كفر وحب العرب إيمان وبغضهم كفر فمن أحب العرب فقد أحبنى ومن أبغض العرب فقد أبغضنى » ضعيف أيضاً وقوله وأن لا ينافشوا الناس فى أنسابهم ائماناً لهم عليها ما لم يحاولوا جر مغنم بها، فإذا ذاك يطالبونهم بحجة شرعية تثبت نسبهم كلام لا حاصل له ، وهل ناقشك الإمام الشافعى فى نسبك أو فى نسب أحد من أتباع الإمام أبى حنيفة ؟ وهل بلغك عن الثبوت أن الشافعى كان طعاناً إهانة فى الناس حتى تستبيح مقابله بالمثل وهل ؟ غلط بعض الشافعية أو تعمدته فى نسب الإمام أبى حنيفة رضى الله عنه بكونه نبطياً لا فارسياً يكون مسوغاً لحضرتك الطعن فى نسب الشافعى ؟ وأى حجة شرعية أباحت لك الطعن فى عامة الناس فضلاً عن أئمة الدين ؟ وأى غنيمة انتزعها منك العلماء الذين نسبوا الشافعى إلى قریش وجروها لأنفسهم حتى تطالبهم بحجة شرعية على إثبات نسبه ؟ وما ذنب الشافعى عندك إذا كان غيره من علماء المسلمين يعتنون بنسبه ؟ وهل إثباتهم ذلك ذنب عظيم يستلزم الخط من الأئمة الذين ليسوا من قریش حتى نصبت نفسك محامياً شرعياً عنهم تريد أن تحاسب الشافعى والمسلمين وتطالبهم بالحجة الشرعية على ذلك ، وقوله والنسب ليس بمكتسب والمرء إنما يوجه إليه المدح أو القدح بما كسبت يمينه من باب تحصيل الحاصل والإخبار بالواضحات التى لا نزاع فيها

الشارع قد اعتبر النسب فنفيه على الإطلاق لا يليق

واعتبار فضيلة النسب مركزوز فى فطر الأمم فنفيه على الإطلاق لا يليق ، وقد اعتبره الشارع فى أمور كثيرة ، ويدل عليه حديث الاصطفاء وقد تقدم ، وقوله عليه الصلاة والسلام « الناس معادن خيارهم فى الجاهلية خيارهم فى الإسلام إذا فقهوا » وقوله أيضاً « خير دور الأنصار بنو النجار ثم بنو الحارث بن الخزرج ثم بنو عبد الأشهل ثم بنو ساعدة ، وفى كل دور الأنصار خير » . وقوله أيضاً « أسلم سالمها الله وغفار غفر الله لها ، وعصية عصت الله ورسوله » . وقوله « ارموا بنى إسماعيل فإن أبابكم كان رامياً » . وقوله فى أحاديث الترغيب فى الأذكار « من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له » الحديث « كان كمن أعتق رقبة أو عشر رقاب من بنى إسماعيل » واحتجاج الصديق الأكبر رضى الله عنه على الأنصار رضى الله عنهم يوم السقيفة على الخلافة بالنسب والقرابة من الرسول معلوم ، وربما أوجب الشارع ذلك كوجوب الدية على

العاقلة ، والقسامة على القود ، ومسائل الميراث بالنسب والولاء ، واعتبار الكفاءة في النكاح والقصاص عند الأئمة ، وقوله ولم نر أحداً قبل زكريا الساجي رفع نسب شافع إلى عبد مناف ، والساجي ممن تكلم فيهم الناس كما ذكره الجصاص وابن القطان : عدم رؤية حضرته لا يدل على العدم المطلق وأنا أتبرع للقارىء بمن أثبت نسب شافع في قريش البطاح ، فهذا علامة قريش بالأنساب في زمنه الزبير بن بكار أحد تلامذة الإمام مالك وهو قبل الساجي بدهر قد ذكر نسب السائب في كتابه أنساب قريش ، وهذا علامة العرب قاطبة بالأنساب في زمنه ابن السكبي قال إن السائب (جد الإمام الشافعي) كان يشبه النبي صلى الله عليه وسلم في الحلقة انظر ترجمة السائب في الإصابة وقوله والساجي ممن تكلم فيهم الناس الخ تقدم ما يتعلق بتفنيد كلام ابن القطان في الساجي وأنه لم يتكلم فيه أحد غيره وإثبات إمامته ؛ وأما الجصاص فليس هناك . وقوله وقد توارد الناس على سوق هذا النسب إلا أن اختلاف الروايات في مسقط رأس الإمام الشافعي رحمه الله هل هو غزوة أم عسقلان أم الرملة أم اليمن لا محل من الإعراب لهذا الاستثناء بعد اعتراف حضرتك بأن الناس قد تواردوا على سوق هذا النسب والعلماء ذكروا محل ولادته رضى الله عنه غزوة أو اليمن فقط وقد زاد حضرته عسقلان والرملة ؛ وعلى كل حال فاختلاف العلماء في مكان ولادة أى شخص كان أو في زمان وفاته أو فيهما معاً لا علاقة له بإثبات نسبه لأنه لا ملازمة بينهما عند العقلاء وهذه كتب التاريخ مملوءة بمن اختلف العلماء فيهم لأجل ذلك . وقوله (وعدم ذكر ترجمة لوالديه ولا تاريخ لوفاتهما في كتب الثقات مما يدعو إلى التثبت في الأمر) كل من له إمام بالعلم لا يقول (إن عدم ذكر ترجمة لوالدى أى إنسان وعدم ذكر تاريخ وفاتهما في كتب الثقات يكون مدعاة إلى التثبت في أمر نسبه) . وقد قال أئمة الرواية إنه عليه الصلاة والسلام توفي عن نحو مائة ألف من الصحابة كلهم رآه ووقف معه عليه الصلاة والسلام عام حجة الوداع مائة ألف وأقصى من ذكره من اعتنى بتراجهم من العلماء لم يزد على عشرة آلاف ، وكمن شخصية بارزة أهملها المؤرخون فلو سلم عدم ذكر ترجمتهما وتاريخ وفاتهما في الكتب كما قال لم يلزم منه دفع نسب ابنهما لاشراً ولا عقلاً ولا عادة ؛ على أنه لا يلزم من عدم اطلاع حضرته على ذلك عدم وجوده في كتب العلماء فنفيه دعوى عريضة لا مبرر لها وقد اعترف بأن الناس قد تواردوا

على سوق هذا النسب فقوله بعد ذلك : (مما يدعو إلى التثبت في هذا الأمر) تخطيط ومكابرة إلا أن يكون الناس المتواردون ليسوا في نظره شيئاً فيحق له حينئذ أن يتثبت وحده ؛ وقوله (وحديث الشافعى في مجلس الرشيد مما لايعول عليه لما في السند والمتن من الاضطراب والمآخذ) . هكذا به أرسلها العراك ولم يندها به بأن يبين على طريقة المحدثين رجال السند واحداً واحداً وألفاظ المتن وكيفية الاضطراب والمآخذ تفصيلاً، ولكن ثقة حضرته بقراء رسائله وتعاليقه حملته على إرخاء العنان لقلقه فأرسلها جزافاً وقوله : (وعد شافع صحابياً أول من ذكره هو أبو الطيب الطبرى صديق أبي العلاء المعرى بدون سند) القاضى أبو الطيب الطبرى إمام ثقة ، ومجرد صداقة المعرى له إن صحت لا يقدح في عدالته ، وقد صحب المعرى وصادق كثيراً من العلماء غير الطبرى أفيلازم من ذلك أيضاً القدح في عدالتهم فمنهم ذاك الفقيه الحنفى الذى رثاه بقصيدته المشهورة : منها وفقهه أفكاره شدن للنعمان من ما لم يشده شعر زياد

على أن ادعاء الأولية فى الطبرى ، وقوله : (بدون سند) فيه نظر وما المانع أن يكون مذكوراً فى كتب الإسلاميين ، ولم يطلع عليه حضرته ، وإذا كان الجهابذة من أئمة الرواية لم يذكروا فى كتبهم ، ولم يطلعوا إلا على مقدار العشر من الصحابة تقريباً كما تقدم فهل أربى حضرته عليهم حتى يتأتى له نفي صحة شافع واستباحة لمر الطبرى بصحبة المعرى ، وقوله (وفى رواية إياس بن معاوية عند الحاكم ذكر ابن السائب غير مسمى فجعله بعضهم شافعاً) نقض لما قاله فى الطبرى قال (وأول من عد السائب صحابياً من مسلمة بدر هو الخطيب فى تاريخه بدون سند) والجواب عن هذا قد

تقدم ، وكذلك قوله (ولم يذكرهما ابن عبد البر فى الاستيعاب فى عداد الصحابة) ونقول أيضاً : الحافظ ابن عبد البر على إمامته فى الحديث لم يذكر فى استيعابه إلا نزراً ، وقد استدرك وزاد عليه بعض حفاظ الأندلس كابن فتحون وقوله (وربما يعذرنا إخواننا الشافعية إذا تروينا فى قبول ما سطره أمثال الساجى والحاكم وأبى الطيب والبيهقى والخطيب لما بلونا فى رواياتهم من المآخذ) عجيب ، فأى حاجة به إلى الاعتذار من الشافعية بعد تلونه فى الطعن فى نسب الشافعى ؟ بل أى حاجة به إلى الاعتذار بعد طعنه فى الحديث المتواتر « الأئمة من قريش » بدون خجل من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو يزعم أنه من حملة سنته ، وقد فسق العلماء من رد حديثاً صحيحاً

لم يبلغ درجة التواتر فكان للواجب عليه أولاً التوبة إلى الله من هذه الموبقة العظيمة وهي تكذيبه للحديث المتواتر ويندم ندماً عظيماً ويستحي كيف يقابله عليه الصلاة والسلام وقد رد حديثه لأجل عالم من علماء قریش يوم القيامة وثانياً من موبقة الطعن في الأنساب ، وهي من كبار المعاصي باتفاق العلماء ، وهي أيضاً من خصال الجاهلية البقيجة التي لا تزال في هذه الأمة كما سيأتى في الأحاديث في محله، وعجيب أيضاً اعتذاره للشافعية فقط في ترويه في قبول ما سطره أمثال الساجي والحاكم وأبى الطيب والبيهقي والخطيب في إثبات نسب الشافعي المطلبى في قریش وعلماء المسلمين كلهم أثبتوا نسبه في قریش شافعية وغيرهم ، وعجيب أيضاً من هذا التورع الذي جاء متأخراً مع صاحبه يتروى ويتورع عن قبول رواية هؤلاء المثبتة لنسب الشافعي في قریش الذي بينه وبينه ألف ومائتا سنة تقريباً وطعنه في الساجي ومن عطف عليه من أئمة الشافعية بلفظ يشعر بعظمة الطاعن (أمثال الساجي وو) وأكد هذه العظمة بقوله لما بلونا في روايتهم من المآخذ فلا جواب له إلا التحاكم إلى الواقع والتاريخ فإن الأمة الإسلامية تعترف بأنه لا يوجد في الحنفية مثل كل من الساجي والحاكم والبيهقي والخطيب في عصره في علم الحديث وعليه فنقول في طنين حضرته حول هؤلاء الأئمة (سادت وهل حى من الناس يسلم) وقوله أيضاً (لما بلونا في روايتهم من المآخذ) دعوى عريضة ذهبت في الإعجاب كل مذهب تقتضى أنه تتبع مرويات هؤلاء الأئمة وتقدّمها رواية رواية حتى أحصى جميع ما فيها من المآخذ ولا يستغرب منه إرسال هذا الكلام فهو مغربل كتب الأمة الإسلامية جمعاء كما قال فيما سبق في الإمام أبى عوانة الواضح . (ومن هذا شأنه تكون غربلة مروياته متعبة جداً) وبعد هذا يقول لك إخوانك الشافعية :

ومن أتم إنا نسينا من أتم وريحكم من أى ريح الأعاصر
فلم تسمعوا إلا بمن كان قبلكم ولم تدركوا إلا مدق الحوافر

قال (ورواية الحاكم عن أحمد بن سلمة ليس سندها بذاك القوى) لم نستفد من طعنه في رواية الحاكم إلا (ليس سندها بذاك القوى) ، فأرسل الكلام جزافاً كعادته ولم يبين لنا من هو الضعيف في سندها، وعلى فرض صحة هرائه فالمناقب يتساهل فيها قال (والأكثر على أنه قرشى بدون تعرض لكونه صليبا أو غير صليب

فيهم) قد اعترف حضرته بأن الأمة الإسلامية كلها متفقة على إثبات نسب الشافعي في بني عبد مناف من قريش وإنما عبر بقوله (والأكثرون الخ) ليؤم البسطاء أن هناك أقلية من العلماء لا تثبته وليس هنا في مقابلة الأمة كلها إلا الجرجاني الكذاب وحضرته ، وقوله: (بدون تعرض لكونه صلياً أو غير صليب فيهم) حشو وغش ؛ أما كونه حشواً فإن النسابين متفقون على أنهم إذا قالوا مثلاً فلان العامري أو القرشي أو الثقيفي أو التميمي أو الجعفي ينصرف هذا الإطلاق للصافي فتقييده به حشو ، فإن كان المنسوب مولى قيدوه حينئذ فقالوا العامري أو القرشي أو الثقيفي مولاهم مثلاً كما قالوا في الإمام البخاري الجعفي مولاهم . وأما كونه غشاً فلا يهاجمه البسطاء أيضاً أن إطلاق الأكثرين نسب الشافعي في قريش بدون تقييد لا يكفي عند الجرجاني ، وعند حضرته وهما الأقلية المقابلة للأمة كلها . قال : (قال نضر الدين الرازي في مناقب الشافعي) رضي الله عنه (ص ٥) وطعن الجرجاني في هذا النسب ، وقال إن أصحاب مالك لا يسمون أن نسب الشافعي رضي الله عنه من قريش بل يزعمون أن شافعاً كان مولى لأبي لُهب فطلب من عمر رضي الله عنه أن يجعله من موالى قريش فامتنع فطلب من عثمان ذلك ففعل اهـ) (ثم أوسعها وشتماً) قال (والجرجاني هذا ذو أبو عبد الله محمد بن يحيى ابن مهدي الجرجاني صاحب المؤلفات الممتعة وله ترجمة عند ابن الجوزي في المنتظم وبه تخرج الإمام أبو الحسين القدوري وينقل عنه كثيراً ابن الصباغ الشافعي في الشامل بل تراه يتابعه في بعض آرائه ، وهو معروف في بيئات العلم بالورع وبالسعة في العلم ومثله لا يقابل بالسب ولو علم الرازي منزلته في العلم والورع لسلك في الرد عليه منهجاً آخر على أنه يقول (يزعمون) وهذا يدل على أنه غير جازم بما يقولون فكيف يستريح الرازي سبه وشتمه) يتلخص هذا الكلام الطويل في أن الفخر الرازي في كتابه مناقب الشافعي رد على الجرجاني بعد أن ساق كلامه في الشافعي بالسب والشتم وفي المبالغة في اطراء هذا الجرجاني وأن الرازي لو علم منزلته في العلم والورع لسلك معه غير هذا المسلك ، الرازي معروف في كتبه في الرد على المخالفين ممن يقرع بالحجة بالحجة وليس من السابين والشائمين ، ولم ينقل حضرته شتمه لهذا الجرجاني ولو جملة فإن كان أخلف عاداته مع هذا الجرجاني ، وجعل الرد شتماً فهو في باب مقابلة سقط الكلام بمثله وسقطه لا يستحق الاعتناء بالرد العلمي فهو لاء المالكية الذين لطخهم هذا الجرجاني بالطعن في نسب الشافعي لوجودهم إلا في دائرة خيال تعصبه ، فلوا

أحكم صنعة هذه الرواية الخيالية وقرّبها من الصدق قليلا لعزاها ولو إلى مالكي واحد
ولكنه زاد في الطين بلة واتخذ هذه الكتلة العظيمة سلما لنهش عرض الإمام المطلبى
بقوله بل يزعمون أن شافعا إلى آخر الهذيان ، وزعم وإن كانت تستعمل في اللغة
بمعنى قال فهي تستعمل أيضاً في المعنى المرض ، ومن المشهور (زعموا مطية الكذب)
وقوله في تمام الهذيان (إن شافعا كان مولى لأبى لُهب قطاب من عمر رضى الله عنه
أن يجعله من موالى قريش فامتنع فطلب من عثمان ذلك ففعل) ظاهر في التدافع
والكذب ، فإذا فرض صحة ولأنه لأبى لُهب فليس لعمر أن يمنعه من موالاة بنى هاشم
مثلا أو غيرهم من قريش وقد قال صلى الله عليه وسلم « مولى القوم منهم » فستحيل جهل
عمر لهذا الحكم ، وقد كان مشهورا عند الصحابة والعرب قاطبة شهرة الغزاة وعلم
عثمان به وعمر أعلم منه ولا يحتاج هذا الهذيان إلى تعليق أكثر من هذا وحضرته
ما هو في ترقيع للفلسين من الرواية وأمانة العلم لما علم أن هراء صاحبه هذا لا ينطلى
إلا على السذج شرع يكيل له الإطراء بأنه صاحب مؤلفات متممة وأن له ترجمة عند
ابن الجوزى ، وأن أبا الحسين القديورى تخرج به وابن الصباغ الشافعى ينقل عنه
كثيرا ، لا مانع من كونه ذا مؤلفات كثيرة ، ولا مانع من كون ابن الجوزى يترجمه
كما يترجم غيره من العلماء ويتخرج به القديورى وابن الصباغ لفضله ينقل عنه
ولا يتعصب بجمعه لهذه الخلال التى عددها لا يمنع كونه ضعيفا فى الرواية عادما لأمانة
نقل العلم ، وقد أسقط هذان الوصفان الضعف ، وعدم الأمانة جمعا عظيما من حملة
العلم قبل هذا الجرجانى كل واحد منهم كان أشهر وأذكر وأعلم منه بكثير تلك أسماؤهم
مسجلة فى بطون الكتب والورع والسعة فى العلم وصفان منحهما له حضرته ، والخنفية
قالوا عده صاحب الهداية من أصحاب التخارج والقارى رحمه الله قال هو أحد الأعلام
ولو كان عنده ورع لحجزه عن سب الأموات والطعن فى أنساب المسلمين ، وقد نهى
صلى الله عليه وسلم عن سب الأموات عموما وقد تقدم شئ من الأحاديث فى ذلك

شدة الوعيد فى الطعن فى الأنساب وكونه من خصال الجاهلية

وأما الطعن فى الأنساب ؛ فقد أخرج البخارى فى التاريخ والطبرانى عن جنادة
ابن مالك قال قال عليه الصلاة والسلام « ثلاث من فعل أهل الجاهلية لا يدعهن أهل الإسلام
استسقاء بالكواكب ، وطعن فى النسب ، والنياحة على الميت » وأخرج الحاكم عن

أبي هريرة رضى الله عنه عنه عليه الصلاة والسلام . قال « ثلاث من الكفر بالله شق الجيب والنياحة والظعن في النسب » . وأخرج الإمامان أحمد في مسنده ومسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضى الله عنه عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال « اثنتان في الناس هما بهم كفر الظعن في الأنساب والنياحة على الميت » صحيح . وأخرج مسلم في صحيحه أيضاً عن أبي مالك الأشعري رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أربع في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركونهن الفخر في الأحساب والظعن في الأنساب والاستيقاء بالنجوم والنياحة » حسن ، وسعته في العلم ظهرت في نقله الظعن في نسب الشافعي عن أصحاب مالك الموجودين في مخيلته ، على أنه كم من عالم علمه أوسع من عقله . قال (وبعد اللتيا والتي ليس التعويل في باب الاجتهاد على النسب بل على العلم والورع . قال الله تعالى (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) وقال صلى الله عليه وسلم « من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه) أخرجه مسلم ، ولا يزال عهد المصطفى صلى الله عليه وسلم إلى أئمة في حجة الوداع يرن في الأسماع لمن ألقى السمع وهو شهيد) اه . قلت يريد بعهد المصطفى قوله عليه الصلاة والسلام في أثناء الخطبة « أيها الناس كلكم من آدم وآدم من تراب » وهذا الكلام كله حق أريد به باطل هكذا رأى القراء تخبط حضرة وتناقضه وحقه على العلماء الذين سافوا نسب الشافعي إلى المطلب بن عبد مناف والذابين عنه ومدحه لذلك الطعان الكذاب في هذه التعليقة الواحدة التي طبعت سنة ١٣٦٠ ، واسمع تعليقة له أخرى على ما فيها من تخليط تناقض هذه يدافع فيها عن نسب الشافعي كتبت قبل هذه بعشر سنين على كتاب الانتقاء للحافظ ابن عبد البر المطبوع سنة ١٣٥٠ عند سوق ابن عبد البر نسب الإمام الشافعي إلى المطلب بن عبد مناف عند قوله وإلى شافع ينسب صفحة ٦٦ - ونصها (ومن زعم أن شافعاً كان مولى لأبي لهب فطلب من عمر أن يجعله من موالى قريش فامتنع فطلب من عثمان ذلك ففعل فقد بعد عن الصواب ، وشذ عن الجماعة والتعويل عليه من بعض الحنفية والمالكية تعصب بارد ولهم أن يناقشوه في علمه لا في نسبه اه) . قلت قد تغير اجتهاد حضرة بعد عشر سنين ، وقد حكم عليه بالبعد عن الصواب والشذوذ عن الجماعة والتعصب الباراد ابن أخت خالته ولفظ المالكية في قوله (والتعويل عليه من بعض الحنفية والمالكية تعصب بارد) مقعهم فلا وجود لمالكي طعن في نسب الشافعي إلا في مخيلة

ذلك المخلوق الجرجاني وهو بعض الحنفية الذي عناه فقط وقوله ولهم أن يناقشوه في علمه لافي نسبه غلو . أما إمامة الشافعي ومنزلته بين الأئمة وعند الأمة ، وسعة مذهبه ، وكثرة رجاله في الرواية والدراية معا ، ومكانة تصانيفه عند علماء الإسلام ، وتفوقه على محمد بن الحسن في جميع الفنون ، فقد تكفل بذلك كله كلام الحنفى المحقق شاه ولي الله الدهلوى في رسالته الإنصاف في أسباب الخلاف وفي غيرها من مؤلفاته النفيسة وقد تقدم لنا نقل شيء من كلامه بعضه كاف في إبطال ما قاله حضرته في جميع رسائله مما يتعلق بالشافعي ومالك والشافعية وغيرهم ، وعليه فلا التفات للرحالة المكذوبة المنسوبة للشافعي التي كرر ذكرها في رسائله، لم يكررها إلا للتشنيع بالعلماء الشافعية .

كثرة ترجمه بحمل الجمل الذي أخذه الشافعي عن محمد وبيان أنه ليس بشيء بالنسبة لكثرة محفوظ الأقدمين

ولا حاجة بنا أيضا للتعليق على حمل ذلك الجمل الذي ذكر الحنفية في ترجمة محمد أخذ الشافعي له بصيغة عن (وعن الشافعي أخذت من محمد وقر بعير) الذي كرره هنا وهناك مسرورا به ، متفننا في التعبير عنه تارة في صفحة ٢٢ من بلوغ الأمان (ومهم جدا أن يكون الشافعي حمل من محمد حمل جمل كتبنا ليس عليها إلا سماعه) وفي صفحة ١٢ من إحقاق الحق (وتلقى من محمد بن الحسن حمل بنحى) وفي صفحة ٣٣ من إحقاق الحق أيضا زعم أن ذلك متواتر . قال (ومن المتواتر أن الشافعي حمل من محمد إذ ذاك حمل بنحى من العلم) متبججا مستكبرا لهذا الحمل ، وكتب طبقات الرجال مملوءة بما لا يمكن حصره حفاظا وكثرة محفوظ وتصانيف وسرعة كتابة ، وهؤلاء العلماء ابن جرير وابن الأنباري والواحدى ، وهم دون الشافعي في الحفظ والإمامة في العلم بلا شك قالوا كان محفوظ بن جرير ثمانين بعيرا وحفظ الواحدى حمل مائة وعشرين بعيرا ، وابن الأنبارى محفظ في كل جمعة عشرة آلاف حديث ، وابن الجوزى حكى في منتظمه عن ابن شاهين من كثرة التصانيف ما يكاد يكون محالا ، وهذا الإمام المقرئ المحدث الشاطبي المشهور وكان ضريرا متأخرا في الزمن توفي سنة ٥٩٠ هـ قالوا كان إذا قرئ عليه الصحيحان والموطأ يصحح النسخ من حفظه ويملى النكبت على الموضع المحتاج إليها ، وأخبر عند دخوله مصر أنه يحفظ وقر بعير

من العلوم ، وهذا ابن سيده المرسى الأندلسي أيضا كان أعمى ابن أعمى إماما في اللغة باقية في الحفظ ، اعترف له الإمام الحافظ أبو عمر الطلمنكي ، وتعجب من قوة حفظه ، في قصة جرت له معه مذكورة في ترجمة ابن سيده ، ومن تأليفه كتاب في اللغة سماه العالم ، رتبته على الأجناس بدأه بالفلك ، وختمه بالذرة في مائة مجلد ، ولعله أضخم مصنف فيها قال العلامة القرى في فتح المتعال وحكى بعض الثقات أن القاضي عبد الوهاب المالكي البغدادي ألف كتاب النصر في مذهب إمام دار الهجرة في مائة مجلد ، وأن هذه النسخة صارت بيد بعض القضاة الشافعية ، ففرقها في بحر النيل غيرة على مذهبه ، قال فاتفق أنه غرق في نهر الفرات اه وثىء كثير غير هذا يطلع عليه من نظر في كتب الطبقات والتواريخ ، كما لا يلتفت أيضا لما يدعيه حضرته ، ويكرر ذكره في رسائله أيضا من أن الكتب المصنفة في مذاهب الأئمة المتبوعين كالمدونة والأم إنما صنفت على ضوء كتب محمد بن الحسن الشيباني .

دعوى فائلة

قال في صفحة ٢٩ من مقدمة نصب الراية مانصه : (والحاصل أن من خصائص هذا المذهب كون تدوين المسائل فيه على الشورى والمناظرات المديدة ، وتلقى الأحكام من جماعة عن جماعة إلى أول نبيع غزير فياض في الفقه في عهد جمهرة فقهاء الصحابة واستمرار سعى الجماعة في تبين أحكام النوازل جماعة بعد جماعة إلى ما شاء الله ، سبحانه كذلك بحيث يتعشى المذهب مع حاجات العصور ومقتضيات الرقي الحضارى في البشر) اه . أقول دعوى أن من خصائص مذهب أبي حنيفة كون تدوين المسائل فيه على الشورى والمناظرات المديدة إلى آخر هذا الكلام الخطأ فائلة مخالفة للواقع فمذاهب الأئمة المدونة كلها على هذا النوال . قال المحقق ولي الله الدهلوى في رسالته الإنصاف مانصه : فوق التخريج في كل مذهب فكثير ، فأى مذهب كان أصحابه مشهورين وسد إليهم القضاء والإفتاء ، وانتشرت تصانيفهم في الناس ، ودرسوا درسا ظاهرا انتشر في أقطار الأرض ، ولم يزل ينتشر كل حين ، وأى مذهب كان أصحابه خاملين ولم يولوا القضاء والإفتاء ، ولم يرغب فيهم الناس اندرس بعد حين اه ثم قال الدهلوى فيما يخص مذهب الشافعى ومدحه مانصه . فان قلت : ما السبب في أن الأوائل لم يتكلموا في أصول الفقه كثير كلام ، فلما نشأ الشافعى تكلم فيها كلاما شافيا وأفاد

وأجاد . قلت : سببه أن الأوائل كان يجتمع عند كل واحد منهم أحاديث بلده وآثاره ولا يجمع أحاديث البلاد ، فإذا تعارضت عليه الأدلة في أحاديث بلده حكم في ذلك التعارض بنوع من الفراسة بحسب ما تيسر له ، ثم اجتمع في عصر الشافعي أحاديث البلاد جميعها ، فوقع التعارض في أحاديث البلاد ومختارات فقهاء مرتين ، مرة فيما بين أحاديث بلد وأحاديث بلد آخر ، ومرة في أحاديث بلد واحد فيما بينها ، واقتصر كل رجل على شيخه فيما رأى من الفراسة ، فأتسع الحرق ، وكثر الشغب ، وهجم على الناس من كل جانب من الاختلافات ما لم يكن بحساب ، فبقوا متحيرين مدهوشين لا يستطيعون سبيلا حتى جاءهم تأييد من ربهم ، فألهم الشافعي قواعد جمع هذه المختلفات ، وفتح لمن بعده بابا وأى باب ، وانقرض المجتهد المطابق المنتسب في مذهب الإمام أبي حنيفة بعد المائة الثالثة ، وذلك لأنه لا يكون إلا محدثا فقيها واشتغالهم بعلم الحديث قليل قديما وحديثا وإنما كان فيه المجتهدون في المذهب ، وهذا الاجتهاد أراد من قال أدنى الشروط للمجتهد حفظ المبسوط ، وقل المجتهد المنتسب في مذهب مالك وكل من كان مهم بهذه المنزلة فإنه لا يعد تفرد وجهها في المذهب كأبي عمر المعروف بابن عبد البر والقاضي أبي بكر بن العربي ؛ وأما مذهب أحمد فكان قليلا قديما وحديثا ، وكان فيه المجتهدون طبقة بعد طبقة إلى أن انقرض في المائة التاسعة ، واضمحل في أكثر البلاد اللهم إلا ناس قليلون بمصر وبغداد ومنزلة مذهب أحمد من مذهب الشافعي منزلة مذهب أبي يوسف ومحمد من مذهب أبي حنيفة إلا أن مذهبه لم يجمع في التدوين مع مذهب الشافعي كما دون مذهبهما مع مذهب أبي حنيفة فلذلك لم يعدا مذهبا واحدا فيما نرى والله أعلم ، وليس تدوينه مع مذهبه تمييزا على من تلقاها على وجهها ؛ وأما مذهب الشافعي فأكثر المذاهب مجتهدا مطلقا ومجتهدا في المذهب وأكثر المذاهب أصوليا ومتكلما وأوفرها مفسرا للقرآن وشارحا للحديث وأشدّها إسنادا ورواية ، وأقواها ضبطا لنصوص الإمام ، وأشدّها تمييزا بين أقوال الإمام ووجوه الأصحاب ، وأكثرها اعتناء بترجيح بعض الأقوال والوجوه على بعض وكل ذلك لا يخفى على من مارس المذاهب واشتغل بها ، وكان أوائل أصحابه مجتهدين بالاجتهاد المطلق ليس فيهم من يقامه في جميع مجتهداته حتى نشأ ابن سريج فأسس قواعد التقليد والتخريج ، ثم جاء أصحابه بمشون في سبيله ، وينسجون على منواله ،

ولذلك يعد من المجددين على رأس المائتين والله أعلم ؛ ولا يخفى أيضا أن مادة مذهب الشافعى من الأحاديث والآثار مدونة مشهورة مخدومة ، ولم يتفق مثل ذلك فى مذهب غيره ، فمن مادة مذهبه كتاب الوطأ وهو وإن كان متقدما على الشافعى فإن الشافعى بنى عليه مذهبه وصحیح البخارى وصحیح مسلم وكتب أبى داود والترمذى وابن ماجه والدارمى ، ثم مسند الشافعى وسنن النسائى وسنن الدارقطنى وسنن البيهقى وشرح السنة للبغوى ؛ أما البخارى فانه وإن كان منتسبا إلى الشافعى موافقا له فى كثير من الفقه فقد خالفه أيضا فى كثير ، ولذلك لا يعد ما تفرد به من مذهب الشافعى ؛ وأما أبو داود والترمذى فهما مجتهدان منتسبان إلى أحمد وإسحاق وكذا ابن ماجه والدارمى فما نرى والله أعلم ؛ وأما مسلم وأبو العباس الأصم جامع مسند الشافعى ، والذين ذكرناهم بعده فهم متفردون لمذهب الشافعى يناضلون دونه ، وإذا أحطت بما ذكرناه اتضح عندك أن من حادّ مذهب الشافعى يكون محزوما من مذهب الاجتهاد المطلق وإن علم الحديث ، وقد أبى أن ينصح لمن لم يتطفل على الشافعى وأصحابه رضى الله تعالى عنهم

وكن طفيليم على أدب فلا ترى شافعا سوى الأدب
انتهى كلام ولى الله وبعضه كاف فى إبطال هذه الخصوصية التى ادعاها حضرته لمذهب النعمان مرجح لمذهب الشافعى على سائر المذاهب .

كثرة كتب المالكية تبرهن على أن مذهبهم لا يقل عن أوسع
المذاهب محدثين وفقهاء ومفسرين

وكذا يقال فى مذهب مالك رحمه الله فانه تلقاه عن جمهرة كبيرة من التابعين وهم تلقوه عن الصحابة رضى الله عنهم ومصدر الجميع مدرسة الفاروق الشورية وبحر علمه الفياض ، وقد قال الأصوليون إجماع أهل المدينة حجة عند مالك ولم يقولوا إجماع أهل الكوفة حجة عند أبى حنيفة ، والدليل عليه أنى حضرته قد نقل فى مقدمة نصب الراية متبججا عن الإمام ابن جرير بأن ابن مسعود رضى الله عنه كان يترك مذهبه وقوله لقول عمر وكان لا يكاد يخالفه فى شىء من مذهبه ويرجع من قوله إلى قوله ، فقد ساق حضرته حجة عليه ، وهى استمداد مذهب ابن مسعود من عمر ، وإذا كان أصل مذهب الإمام أبى حنيفة رحمه الله وهو ابن مسعود مستمد

من عمر فبالأحرى الفرع والتابع ، وعليه أيضاً يبطل قول حضرته في المقسمة المذكورة صفحة ٣٧ وقد ذكرت وجوه استمداد باقي المذاهب من مذهبه رحمه الله في بلوغ الأمانى فلا أعيد الكلام هنا) اهـ . قلت فمذهب مالك رحمه الله لا يقل عن أوسع المذاهب المدونة رجالاً محدثين وفقهاء ومفسرين وكثرة تصانيف وكثرة كتب طبقاتهم ورحلاتهم وتواريخهم على أسماء البلدان المعينة وعموماً تبرهن على ذلك ، والمعارى العرب عن فتاوى علماء أفريقية والأندلس والمغرب ، وهو أضخم كتاب في الفتاوى في المذاهب المتبوعة اليوم يعرب ويبرهن أيضاً على أن هذا المذهب يتمشى مع حاجات العصور ومقتضيات الرقى الحضارى في البشر ، وحيث إن كلام حضرته هذا في دعوى اختصاص مذهب النعمان مأخوذ من كلام ابن خلدون الذى ذكره عقبه تمهيداً لتحقير مذهب مالك ورجاله ، وليس له فيه إلا تغيير الألفاظ نقيم البرهان على سعة هذا المذهب وكثرة رجاله الفحول بتفنيده كلام ابن خلدون .

كلام ابن خلدون الذى توكأ عليه الكوثرى في تحقير المالكية عموماً خاص بمالكية المغرب والأندلس

قال ولذا ترى ابن خلدون يقول عن مذهب مالك ما لفظه وأيضاً فالبداوة كانت غالبية على أهل المغرب والأندلس ولم يكونوا يعانون الحضارة التى لأهل العراق فكانوا إلى أهل الحجاز أميل لمناسبة البداوة ، ولهذا لم يزل المذهب المالكي غصاً عندهم لم يأخذوا تنقيح الحضارة وتهذيبها اهـ (مقدمة علم الفقه) .

مؤاخذه حضرته في تجاوزه عما قاله ابن خلدون في حيف المالكية

والإمام بحال ابن خلدون باختصار

زاد حضرته في ظنور ابن خلدون نعمات خص ابن خلدون كما يرى القارىء مذهب مالك الذى لم يزل غصاً ولم يأخذوا تنقيح الحضارة وتهذيبها بمالكية المغرب والأندلس ولم يتجاوزوا إلى مذهب مالك المنتشر في مصر والشام والعراق وخليج فارس من بلاد العرب الأحساء والبحرين وعمان إذ ذاك ولا زال إلى الآن عليه جل سكان القطر المصرى والسودان أجمع وأكثريّة سكان الأحساء والبحرين والكويت وساحل عمان وبمايا منه في العراق البصرة وبغداد فحكمه وإن كان بغيا خاص بمجزء

من هذا المذهب وحضرته عم المذهب كله فقال ولذا ترى ابن خلدون (يقول عن مذهب مالك) ويزيد فيقول (مالفظه) وهذا من أقبح التصرف المكشوف لكلام ابن خلدون ولا نظنه يجهل اتساع مذهب مالك فيما ذكرناه ولا جهله بمدلول كلام أبي زيد وكلام ابن خلدون هذا في مقدمة تاريخه التي يعجب بها كثير من أهل العصر وله فيها مجازفات كثيرة ومؤاخذات وقد تقدما العلماء فيها وهو مالا نظن الكوثرى لم يطلع عليه زعمه أن الإمام أبا حنيفة لم يرو من السنة إلا سبعة عشر حديثاً ، ومنها طعنه في الأحاديث الكثيرة المروية في المهدي ، وزعمه أن ذلك من خرافات الرافضة ومنها تخطئته للحسين بن علي ، ومدحه ليزيد بن معاوية ، وتفنيده لخلافة علي بكلام معسول بزعمه أن بني أمية هم أهل العصية في قریش ، وغير هذه كثير ، تدل المطلاع الممارس على أنه رحمه الله مزجي البضاعة في الرواية والدراية معا ، ويدل لذلك أيضا عدم لحوقه في جريه في مضمار الطريقة العلمية أقرانه المشاركين له في المشايخ كالعلامتين الشريف أبي عبد الله وأبي عثمان العقباني والحافظ المقرئ الكبير بتمسان والقباب بفاس ، والشيخ ابن عرفة بتونس ، وقد مالت نفسه إلى خدمة الملوك ، فتولى رئاسة قلم الإنشاء عند بني مرين وغيرهم من أمراء المغرب ، وتنقل في ذلك بينهم ومدحهم ، ومع ذلك لم تصف له الحياة ، فرحل إلى غرناطة بالأندلس فوجدتها مشحونة بحلة العلماء مثل شيخ الشيوخ أبي سعيد بن لب ، والعلامة أبي إسحاق الشاطبي ، ولم يكن له في صناعة الإنشاء بها نصيب مع وزيرها لسان الدين بن الخطيب ، فرجع إلى مسقط رأسه مدينة تونس فلم يقر قراره فيها أيضا ، وبعد برهة نزح عنها إلى مصر القاهرة فاتخذها وطنا ونفق سوقه بها ، فولى بها قضاء المالكية وبعض وظائف التدريس إلى أن توفي بها رحمه الله

بطلان كلام ابن خلدون من عدة أوجه

وكلام ابن خلدون هذا باطل من عشرة أوجه الأول مذهب مالك شيء واحد عبارة عن كلية مسائل تلقاها عنه العراقيون والمصريون والمغاربة والأندلسيون مشاعا بينهم فيلزم في كلامه التناقض ، وهو أن يقال مذهب مالك لم يأخذه تنقيح الحضارة وتهذيبها ، ونقحته الحضارة وهذبته لأن مارواه المغاربة والأندلسيون لم يأخذه تنقيح الحضارة وتهذيبها ، ومارواه العراقيون وغيرهم نقحته الحضارة وهذبته ،

والمفروض أن المذهب مجموع كلّي مشترك بين الجميع . الثاني يقال مقصوده . ما انفرد بروايته المغاربة والأندلسيون عن العراقيين والمصريين من المسائل هو الذي لم يأخذه تنقيح الحضارة وتهذيبها كما يظهر من كلامه وهو فاسد أيضا لأنه يقال عليه بعض مذهب مالك لم يأخذه تنقيح الحضارة وتهذيبها ، ويلزم عليه حينئذ دعوى صعبة المرتقى وهي تمييز البعض الذي انفرد به المذكورون مسألة مسألة عن البعض الذي هذبته ونقحته حضارة المشرق كذلك ، وهو رحمه الله لم يكن فقيها في مذهب مالك فضلا عن كونه حافظاً لأقوال مذهبه كلها ، فضلا عن إمكانه التمييز بين مارواه هؤلاء وهؤلاء من الأقوال ، فصعوده إلى قمة (افريست) أقرب إليه من هذا ، فتحقق أن هذا الكلام من مجازفات كتاب الإنشاء ، وهم والشعراء يتوسعون في قذف الكلام بدون مبالاة كما لا يخفى . الثالث يبطله أيضا محور مذهب مالك فانه يدور على كبار أصحابه المصريين ابن وهب وابن القاسم وأشهب وابن عبد الحكم وحضارة مصر بيت العلم فيها على يد هؤلاء وتلامذتهم طبقة بعد طبقة وغيرهم ، وارتحال أهل العلم من العراق والمشرق والمغرب والأندلس الأخذ عنهم بما سارت به الركب ، وقد ضبط في بطون المجلدات ، وأما ازدهار الحضارة المزعومة في مصر في عصر الطولونيين والاختشديين والفاطميين ومزاحمتها لبغداد فيها ، وتفوقها عليها في عهد الأيوبيين والمماليك البحرية والجزركسة وهلم جرا إلى اليوم فلا يحتاج إلى دليل .

أصبح الملك بعد آل على مشرقا بالملوك من آل شاذى

وغدا الشرق يحسد الغرب للقوم ومصر تزهو على بغداد

الرابع نتيجة هذا الكلام حتما تجهيل ساداتنا علماء الصحابة رضى الله عنهم ، فانهم كانوا أبعد الناس عن الحضارة المزعومة ، وهم قادة الأمة وساداتها في كل علم وخلق وقريب من كلام ابن خلدون هذا في سوء تعبيره وقلة أدبه مع سادة الساف وعلمائه قول القائل عصره في حق الصحابة رضى الله عنهم (إنهم ليسوا بمن يفهم دقائق علم الهيئة بسهولة) وقد أنكر حضرته في رسالته إحقاق الحق على إمام الحرمين (في مغيث الخلق) كلاماً في حق الصحابة يقرب من كلام ابن خلدون هذا أشد الإنكار ، فما بالله أحله هنا بكلام ابن خلدون . قال في صفحة ٩ من رسالته إحقاق الحق معلقا على كلام إمام الحرمين (وقال في صفحة ١٥) (أصول الصحابة لم تكن كافية لعامة الوقائع

ولذا كان المستفى في عصر الصحابة مخيراً في الأخذ بقول الصديق في مسألة وبقول
القاروق في أخرى بخلاف عهد الأئمة فان أصولهم كافية) أقول : هذه الفتنة مستغنية
عن الإفاضة في التعليق لأن معنى عدم كفاية أصول الصحابة رضى الله عنهم أنه ليس
عندهم ما يبينون عليه جواب المسائل ، فيستلزم هذا عدم جواز أن يفتوا لا تخيير
المستفى في الأخذ بمن شاء منهم ، لأن القول بعدم كفاية أصولهم تجهيل لهم وسوء
أدب نحوهم ، وقلة معرفة بأحوالهم ، وإلى الله نبرأ من ذلك كله اه كلام حضرة

وقد وقع فيما تبرأ منه باستسمانه للكلام ابن خلدون مع أنه على أقل تقدير صريح في تحقير
وتجهيل أمة عظيمة من علماء المغرب والأندلس ، وليس له ولا لغيره أن يقول كلامه
خاص بمالكية المغرب والأندلس ، فلا يتناول الصحابة وغيرهم . تقول : هو كذلك
لفظاً ولكنه عام معنى فيشملهم كما هو ظاهر للتأمل فيه . الخامس العلوم منح إلهية
والإنسان ميزه الله على سائر الحيوان بالعقل ، فالذكاء والبلادة متساويان فيه فطرة
حضرًا وبادية ، وقد قال أمير المؤمنين حيدرة رضى الله عنه كفاي الصحيح لما سئل

هل خصكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء ؟ فقال ما خصنا بشيء دون الناس إلا
ما في هذه الصحيفة أو فهمما أوتيه رجل ، وهو هو رضى الله عنه باب مدينة العلم من
أشد الصحابة تقشفا وزهدا في الدنيا وخشونة ؛ فهو على نظرية ابن خلدون من
أعرق الناس في البداوة ، بل هذا ابن مسعود رضى الله عنه جراب العلم الذي هو
دعائم مذهب الإمام أبي حنيفة رضى الله عنه أعرق علماء الصحابة في البداوة لأنه من
هذيل وهم بادية مكة أمضى شطرا من عمره في رعاية الغنم ثم أسلم وهو كبير فكش مع
الرسول عليه الصلاة والسلام تلك المدة الوحيدة يتغذى بمعارف المدرسة الإلهية ، فأصبح
أحد الأساطين الذين رفعوا قبة الإسلام العظيمة على المعمورة السادس يلزم من
هذا الكلام الذي توكلنا عليه الكوثري في هضم المالكية أن أهل عصرنا هذا أعلم
وأرق بكثير من أهل العصر الذي قبلنا ، وهكذا يلزم في كل جيل بالنسبة لمن قبله
إلى عصر الصحابة فتكون نسبة قمة الصحابة الذي لم يأخذة تنقيح الحضارة المزعومة
وتهذيبها إلى قمةنا أهل هذا العصر عصر النور والثقافة كما يقولون جزءا من
أربعة عشر جزءا على أقل تقدير ، عياذا بالله من فلتات اللسان ، وفساد الجنان ؛ وهذا
عكس ما جاء في الأحاديث المستفيضة عنه عليه الصلاة والسلام من كثرة الجهل ، وقلة

العلم ، وعمران أما كن اللهو ، وخراب أما كن العبادة ، وفشو المعاصي آخر الزمان عكس قوله عليه الصلاة والسلام لأصحابه « أتم في زمان كثير فقهاؤه ، قليل قراؤه ، وسيأتي على الناس زمان كثير قراؤه ، قليل فقهاؤه » ، عكس قوله عليه الصلاة والسلام « خير القرون قرنى ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته ، يشهدون قبل أن يستشهدوا ، ويخلفون قبل أن يستحلفوا ، ويظهر فيهم السمن » السابع تنقيح الحضارة وتهذيبها لمذهب مالك في القرون الوسطى والتأخرة نهض به المغاربة والأندلسيون ، فهم الذين جمعوا أمهات المذهب الكبيرة وهم الذين اختصروها وهذبوها وشرحوها شروحا واسعة جدا ومتوسطة ، واحتجوا له بالأثر والنظر ، وصفوا فيه علاوة على الأمهات ومختصراتها وشروحها ثروة هائلة من الدواوين مبسطة ومتوسطة ومختصرة أصولا وفروعا ونوازل ، يشهد لهم بذلك كتب طبقاتهم ، كما يشهد لهم أيضا بعض مختصرات كتب متأخريهم المعتمدة في تدريس مذهبهم اليوم فاما تدور على زبدة آراء فحول محقق علمائهم في القرون الوسطى كابن يونس واللعلمى والمازرى وابن رشد وأضرابهم ، واعتمدوا ما حققه المغاربة والشمس في المشرق ليست غاربة ، فحكم ابن خادون هذا عليهم بغى وجهل محض ، يوضحه الوجه الثامن ، فان حضارة القيروان وكونها عاصمة المغرب وعكاظ العلم ، يفد إليه الناس من نواحي المغرب البعيدة ، ومن الأندلس والمشرق للارتواء من فائض فرائده الممد من التابعين البازلين بها وغيرهم ، ومن أكابر شيوخ أفريقية أصحاب مالك كعبد الله بن أبي حسان اليحصبي ، والبهلول بن راشد ، وعبد الرحيم بن أشرس ، وعلى بن زياد التونسى العبدى وغيرهم قبل ارتحال سحنون وأسد بن الفرات إلى المشرق مما لا يخفى على المبتدى في طلب العلم ، ثم نشره ورفع رايته على يد الإمام سحنون وتلامذته طبقة بعد طبقة أشهر من نزل على علم ، إلى أن سلط الفاطميون بمصر أعراب الجزيرة من بنى رياح وزغبة على ابن باديس ملك أفريقية في القرن الخامس فغربوا تلك المدينة العظيمة وذبحت محاسنها ، فتحول تيار العلم إلى حواضر المغرب التى كانت نهضت لمساجلة القيروان إذ ذاك كتونس وبجاية وتلمسان ومراكش وفاس . الوجه التاسع يطله أيضا حضارة الأندلس التى فاقت حضارة بغداد والمشرق ولا زال الناس مسلمين وأجانب ينقبون ويستخرجون كنوزها الثمينة في جميع الفنون

ولاسيما الهندسة العملية في البناء والرسم ، وهم مؤسسو كثير من الفنون التي نعلم
نفعها الأوربيون اليوم ، اعترف لهم بذلك القريب والبعيد . قل المؤرخون : كلن
يشبه جزيرة الأندلس من أمهات المدن العظيمة أربعون مدينة ؛ وأما المتوسطة
والقرى فثمة يكمل عنه الإحصاء ، وكان حول مدينة قرطبة نحو ثلاثة آلاف قرية
كل قرية تقام فيها الجمعة وفيها سبعمائة مسجد ، وكان من عادة ملوك بني أمية بالأندلس
ترتيب جماعة من أعيان الفقهاء في مجلس شورى الأحكام الشرعية يصدر القضاة
في أحكامهم عن خلاصة تحقيق جولانهم ، وعمن كان في ذلك المجلس يحيى بن يحيى تلميذ
ملك وعبد الملك بن حبيب وعيسى بن دينار .

توسع المغاربة والأندلسيين في جميع العلوم

وقد توسعوا في جميع علوم النقول والعقول وساووا فيها إخوانهم المشرقة
وزاحمهم ، فالأدب بجميع فنونه ، والشرعيات أصولا وفروعا وتفسيرا وحديثا ،
والرياضيات والطب والتشريح ، ولم يخدم الفقهاء الشافعية والحنفية والحنابلة مسانيد
أئمتهم كما خدم المالكية ، وطأ إمامهم فقها وشواهد ورجالا وعربية وغير ذلك ، فقد
خدمه أئمة كثيرون منهم الإمام القاضي إسماعيل بن حماد العراقي له عليه كتاب عظيم
يسمى شواد الموطأ في عشر مجلدات ، ومنهم أبو محمد الأصبلي وأبو الحسن القابسي
وشرحه ابن الخذاء في ثمانين جزءا ، والحافظ أبو عمر بن عبد البر شرحا واسعا
جدا سماه [التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد] في سبعين جزءا . قال ابن حزم
الظاهري على صلاته : لأعلم في فقه الحديث مثله فكيف أحسن منه ، ثم اختصره
في كتاب [سماء الاستذكار بفقهاء العلماء الأمصار] ، ولا زال شراح الحديث من فقهاء
الطوائف بعده يغترفون من محيطه ، كما شرحه الإمام الحافظ الأصبلي أبو الوليد الباجي
بثلاثة شروح : كبير جدا سماه [الاستيفاء] ومتوسط وهو [المتقى] مطبوع في سبع مجلدات
وصغير وغير هؤلاء ، بل خدموا الصحاح الستة أكثر منهم ، فقد شرحوا الصحيحين
والسنن الأربعة ، كما لهم مستخرجات وجمع على كتب الحديث الشهورة ومسانيد ،
وهذا صحيح البخاري قالوا زعم ابن خلدون أن شرحه لا زال دينا على الأمة ، فقام
بوفاء ذلك الدين تلميذه الحافظ بن حجر العسقلاني في رأى جمع كثير من الناس ،
والحنفية قالوا أوفى به العيني ، فقد أدى ابن حجر أمانة العلم كاملة في فتحه بين لنا

استمداده شرحه من طائفة عظيمة من فحول علماء المالكية الذين شرحوا الجامع الصحيح أو غيره من كتب الحديث العظيمة ، فقد نقل فيه عن أكثر من خمسة عشر رجلا من علماء المالكية : الأصبلي وابن الحذاء وابن بطال والمهلب بن أبي صفرة وابن عتاب وابن عبد البر وأبو الوليد الباجي وأبو علي الجبائي والقاسبي والداودي والإمام المازري وابن العربي وابن رشد والقاضي عياض وابن بشكوال والسهيلي والقرطبي وابن التين وابن أبي جرة وابن المنير وهذا الأخير فقط إسكندري واسمه علي ولقبه زين الدين ، وشرحه على البخاري في عدة أسفار قولوا لم يعمل على البخاري شرح مثله يذكر الترجمة ويورد عليها أسئلة مشكلة حتى يقال لا يمكن الانفصال عنها ثم يجيب عن ذلك ثم يتكلم على فقه الحديث ومذاهب العلماء ثم يرجع المذهب ويفرغ ، وكان رحمه الله ممن له أهلية الترجيح والاجتهاد في مذهب مالك توفي رحمه الله سنة خمس وتسعين وستمائة ، وقد ولي قضاء الاسكندرية بعد أخيه ناصر الدين ، وناصر الدين هو صاحب الحاشية على الكشف المباهة بالانتصاف وهي مطبوعة والبحر الكبير في نخب التفسير وغيرها من تأليفه النفيسة ، وأظن ان خلدون لم يطلع على أى شيء من شروح الأفاضل الذين مميناهم وإلا لم يرسل تلك الكلمة (شرح البخاري دين على الأمة) إن صحت عنه ، ونقل عن نحو ثلث هؤلاء من أهل مذهبه الشافعية ، ولم نعلم أن أحداً من أتباع الأئمة الثلاثة اعتنى بجمع أموال إمامه ، وهذان الحفاظ الفقهاء أبو عمر الاشبيلي وأبو بكر المعيطي أما كتاب الاستيعاب الذي ابتدأه بعض أصحاب القاضي إسماعيل بن حماد فكتب منه خمسة أجزاء ثم اخترمته المية في مائة جزء في أقوال الإمام مالك خاصة لأمر المؤمنين الحكم الأموي ، فسربه جدا وأعطاها جائزة عظيمة ومئات المجلدات والأجزاء التي صنفها المالكية في الفقه خاصة لا يأتي عليها العد مسجلة في كتب الطبقات رجالها حتى كاد أن يكون لكل بلدة وقرية بأفريقية والأندلس مؤلف خاص بها ورجالها مما يجد المطلع على بعضها ويستدل على أنهم حازوا القدر الملقى في جميع الفنون ، وقد نبغ في المغرب والأندلس أدباء نظماً ونثراً ولغويون ونحاة أربوا على إخوانهم المشاركة ، وطارأت أسماؤهم شهرة ، تلك بعض بقايا ونفائس آثارهم مشحونة بها كتب ومكاتب أوروبا وغيرها وطبقات وتواريخ خاصة وعامة يعرب عن بعض محاسنهم بعض الكتب التي طبعت كالأخيرة

لابن بسام والإحاطة لابن الخطيب ، وتاريخ مراکش لابن عبد الملك ، ومعالم الإيمان في تراجم علماء القيروان ، وعنوان الدراية في تراجم علماء بجاية ، والبستان في تراجم علماء تلمسان ، ونفع الطبيب للحافظ العلامة المقرئ ، ولقريبى عصرنا هذا تاريخ الوزير الكاتب ابن أبي الضياف التونسي لأفريقية ، وتاريخ العلامة بيرم أيضا ، ونحفة الزائر في تاريخ الجزائر لابن العلامة الأمير عبد القادر ، وسلوة الأنفاس ، ومحادثة الأكياس فيمن أقبر من العلماء بمدينة فاس للشيخ محمد بن جعفر الكتاني ، ولم يقتصر ملوكهم عن مزاحمة إخوانهم علماء ملوك الشرق ، فهذا المأمون بن الأنطس ملك بكنبوس - بلدة صغيرة واقعة في الجنوب الغربى من شبه جزيرة الأندلس - ألف تاريخا في ستين مجلدآ ، ولم نلم بعالم من علماء الإسلام اعتنى بفقهاء التابعين وخص فقه كل واحد منهم بمصنف خاص ، وهذا القاضي أبو بكر محمد بن أحمد القبتورى المتوفى سنة ٣٨٠ القرطبي مولى عبد الرحمن بن الحكم الأموى صنف في فقه كثير من التابعين فمنها فقه الحسن البصرى جمعه في سبع مجلدات ، ومنها فقه الزهرى في أجزاء كثيرة

وأما تصنيفهم في الجدل والخلاف والرد على المخالفين أصولا وفروعا فكثيرة جدا وهم فيها فرسان الطعان وصناديد البيان ، وفي أول طليعتهم محمد بن الإمام سحنون ومحمد بن عبدالله بن عبد الحكم البصرى ، والقاضى الإمام إسماعيل بن إسحق العراقى وتلامذته وتلامذة تلامذته كالقاضى أبى بكر الأبهري ، وتلامذة هذا كابن الجلاب وابن القصار والقاضى الإمام أبى بكر الباتلانى والقاضى عبد الوهاب بن نصر ألف كتابه النصرة لمذهب إمام دار الهجرة فى مائة مجلد والشيخان أبو محمد بن أبى زيد وأبو الحسن القابسى ، وغير هؤلاء من علماء العراق ومصر والمغرب والأندلس ، وكتب الإمام أبى الحسن الأشعرى البصرى فى الرد على الملاحدة وطوائف المبتدعة كإرافضة والقدرية والمعتزلة ومناظراته للمعتزلة وظهوره عليهم أشهر من نار على علم ، وتفسيره العظيم فى خمسمائة مجلد . قال القاضى أبو بكر بن العربى فى كتابه القواصم لم يكن منه إلا نسخة واحدة فى خزانة الخليفة ببغداد فرشا الصاحب بن عباد المعتزلى وزير بنى بويه القيم على الخزانة بألف دينار ليحرق الخزانة حسدا وغيره لمذهبه فاحترق ذلك التفسير فى ضمنها ، ففقد المسلمون دائرة معارف علمية عظيمة ، واستبعد الكوثرى هذا العمل من ابن عباد فى تعليق له على كتاب تبين ككذب

المفتري صفحة ١٣٧ وما أشبه الليلة بالبرحة دافع عن شيخ المعرّنة بشر المريسى ،
واسم العلماء الذين طعنوا في دينه وعقيدته كما تقدم اعتباطا ، واستبعد هذا العمل
الشنيع هنا من ابن عباد بلا مستند ، وطعن في جدل أعيان علماء الأمة الإسلامية
تشفيا فالأرواح جنود مجنّدة العاشر قد هذبت ونقحت حضارة العراق المزعومة
مذهب مالك رحمه الله فقد تلقاه الإمام أحمد بن المذل الصرى عن عالم المدينة ومفتيها
عبد الملك بن الناجشون أحد خواص أصحاب مالك ونشره في البصرة ونواحي العراق ،
وكان ممن تلقاه عن أحمد بن المذل ووسع دائرته فنشره بالعراق كله الإمام القاضي
إسماعيل بن إسحاق بن حماد بخاد بثروة هائلة من أعيان العلماء فقهاء ومحدثين وغيرهم ،
تلك تراجم كثيرين منهم في كتب التواريخ والطبقات تقدم التنويه بذكر بعضهم ،
ومنهم أبو بكر بن مجاهد شيخ القرنين ببغداد والشرق كله والإمام يعقوب بن شيعة
صاحب المسند المثل وأبو بكر الشبلي أحد أعيان الصوفية في عصره وأبو ذر الهروي
أحد أئمة الحديث من أقران الدارقطني ومعاصريه وأحمد بن فارس أحد أئمة الأدب
واللغة ؛ فلولم يكن لمذهب مالك رجال إلّا رجال العراق ولم ينتشر في إقليم غيره لكفاه
ذلك ، فكيف به وقد نصب في كثير من أقاليم العمورة الإسلامية رواقه ؟

ادعائه أن كتب الأئمة المتبوعين إنما صُنفت على ضوء

كتب محمد بن الحسن

ثم إن حضرته لما ادعى أن الشافعى لولا ملازمته لمحمد بن الحسن وهيبته له
واحترامه و... مراح ولا جاء ولا استطاع أن يصنف كتبه الأم والحجة وغيرها ،
وما صنف ذلك إلّا على ضوء كتب محمد ، ومع ذلك مذهبه يهدّ بعضه بعضا ، ألحق به
شيخه مالكا في تلك الدعوى العريضة ، ويتلخص كلامه الطويل فيها في أمرين : الأول
استمداد مدونة الإمام سحنون عن الإمام ابن القاسم من كتب محمد بن الحسن أيضا
بواسطة أسد بن الفرات الثاني : كون مالك محدثا صرفا ليس بفقهاء بل فدما ،
وفرق بحث كل موضوع في ألوان شتى من التحويلات ، ومنج ذلك بشيء من المدح
لمالك ومذهبه حتى ليكاد كلامه يفتقر به اللبيب فضلا عن البسطاء ، وكان حقه أن
يجمع بحث كل موضوع في مكان واحد ، ولا يلبس على القارىء بتقطيع البحث
الواحد ، وأنا العبد الحقير ألم شعثه بحول الله . قال في صدر رسالته بلوغ الأمان

في ترجمة محمد بن الحسن الشيباني فيما يتعلق بالبحث الأول (وبعد ، فان تاريخ الفقه يشهد بأن السكتب المؤلفة في مذاهب الأئمة المتبوعين من المدونة والحجة والأم وما بعدها إنما ألقت على ضوء كتب ذلك الإمام العظيم أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني رضي الله عنه) اهـ. ثم انتقل بدون إقامة البرهان على هذه الشهادة من التاريخ المزعوم إلى إطرأ الإمام محمد وكتبه ، فذهب في ذلك كل مذهب ، ثم ذكر نسبة ومولده ومبدأ أمره واتصاله بأبي حنيفة ، ثم شيوخه في الحديث ، ثم بعض أصحابه وتلاميذه وجملة ممن أخذ عنه ، ثم رحلته إلى مالک وسماعه الموطأ من لفظه ، ثم بعض ماجرى بينه وبين مالک ومقارنة أهل العلم بينهما وحشا هذا البحث بالهذيان ، ثم عطف على البحث الأول بذكر طرف منه . فقال في صفحة ١٤ من الرسالة المذكورة مانصه : (صلته بتدوين مذهب مالک وتفقه أسد بن الفرات عند محمد بن الحسن) ، ثم شرع في ترجمة أسد ورحلته إلى مالک ثم إلى محمد بن الحسن ، ثم اعترض ذلك بمدح محمد بالصبر على تلاميذه ، وأن أستاذه أبا حنيفة أعظم منه في ذلك ، ونفى ذلك عن مالک وجميع الأئمة فقال في صفحة ١٤ منها مانصه : (ولا أعلم بين أئمة العلم من كان يصبر صبر محمد بن الحسن في تعليم تلاميذه ، ولا من يؤثر إيثاره في الإنفاق عليهم خلا أستاذه الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه ؛ وأما ما يروى عن مالک رضي الله عنه من مشاطرته في ماله للشافعي ، فمن قبيل تلك الحكايات المختلفة في رحلته المكذوبة التي سنبين وجوه كونها مختلفة) ولم يبين حضرته وجوه اختلافها كما زعم ثم مدح مالكا بعد لمزه مع الشافعي ثم رجع إلى ترجمة أسد فقال في صفحة ١٣ (ثم انصرف أسد من العراق بعد أن زقه محمد العلم زقا) وذكر كيفية مرووه بالمدينة ثم بمصر وأخذ من ابن القاسم إلى أن قل : (وهذا لفظ أبي اسحاق الشيرازي في طبقات الفقهاء) والله أعلم بصحة نقل هذه الكيفية قال : (وأما لفظ « نيل الابتهاج بتطريز الديباج » فهو أن أسدا أتى إلى ابن وهب وسأله أن يجيبه في مسائل أبي حنيفة على مذهب مالک فتورع فذهب إلى ابن القاسم فأجابه عنها بما حفظ عن مالک ، وفي غيرها يقول سمعته يقول في مسألة كذا وكذا ومسألتك مثله ، ومنها ما أجابه على أصول مالک ، وهذه الأسدية هي أصل مدونة سحنون أصلح ابن القاسم منها أمثلة على يد سحنون) اهـ. ثم نسب كلاما لابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل

يقرب من هذا إلى أن قل : (والناس يتكلمون في هذه المسائل) اهـ. يبقى مسائل ابن القاسم التي رواها عنه أسد وسجنون ، ثم ذهب حضرته يخبرنا بموازنته بين ابن وهب وابن القاسم صاحبي مالك في الفقه وترجيحه الثاني على الأول ، ثم ذكر إثبات أسد لأشهب وسؤاله وتعمت أشهب ومخاصمته مع أسد ؛ وسندكلم على هذا كله تفصيلا ثم رجع أدراجه إلى أصل البحث فقال في صفحة ١٨ (ولا يخفى أنه لولا الكتب التي تلقاها أسد من محمد في فقه أبي حنيفة وقدمها لابن القاسم ليجاوبه عن مسائله. فلي مذهب مالك عن ظهر القاب لما تمكن أسد من الإجابة في السؤال ولابن القاسم من الجواب عن كل مسألة يسأله في أبواب الفقه على ترتيب أهل العراق ، فعلى ضوء كتب محمد ثم تدوين أسد لتلك المسائل التي هي أصل مدونة سجنون) ثم ذهب عينا وشمالا في الغرض من مالك باستفادته من أبي حنيفة بطريق موهبة خلافة ثم قال : (وإني طرقت هذا البحث عرضا ليعلم من لا يعلم أن الأئمة المتبوعين مثل أسرة واحدة ترمى مالكا إذا كرأبا حنيفة في العلم في المسجد النبوي وينتفع بكتبه ومحمد بن الحسن يسمع الموطاء من مالك والشافعي يسمع الموطاء من مالك وينتفع على محمد بن الحسن وأحمد يتفقه عند أبي يوسف والشافعي وينتفع بكتب محمد بن الحسن وبهذا قالوا بركة العلم) اهـ ثم قال (وأما ما يروى من كلام بعضهم في بعض فأكاذيب لفقهاء أعداء الدين ، وانخدع بها من انخدع من بسطاء أتباعهم ، راجع كلام الباجي في شرحه على حديث الداء العضال من المنتقى شرح الموطاء (ج ٧ ص ٣٠٠) وأنت تعرف منزلة أبي الوليد الباجي هذا في الحديث والفقه وأصول الدين ، وعظم شأنه في مذهب مالك) اهـ ومراده بكلام بعضهم في بعض كلام ذكره ابن حبيب في واضحته نقله عن بعضهم من مالك في أبي حنيفة ورده الباجي وكذب نسبته إلى مالك ، ولأجل ذلك حنق الكوثرى على ابن حبيب فطمع فيه كما سيأتي في محله ، وأشار هنا بالإرشاد إلى كلام الباجي إلى غمزه بادراجه تحت أعداء الدين أو البسطاء لامتناع عن ذلك ، وسر حضرته بمدافعة الباجي هذه عن أبي حنيفة وحفظها بالصفحة والجزء وكررها هنا وهناك في رسائله ، ثم قال للقاري : (وأنت تعرف منزلة أبي الوليد الباجي هذا في الحديث والفقه وأصول الدين وعظم شأنه في مذهب مالك) فكأنه حضرته لا يعرف ذلك ولا يعترف به . وعليه فيطابق ما اعتمد عليه سابقا من كلام ابن خلدون في أن

مذهب مالك لم تهذب الحضارة في الأندلسيين والمغاربة لغالب البداوة عليهم ويدل لهذا دمه إمامة الباجي في أصول الفقه واقتصاره على منزلته في الحديث والفقه وأصول الدين . والحقيقة أن الباجي كان رحمه الله إماماً في فنون كثيرة منها الحديث والفقه والاختلاف ، وله تأليف جيدة في جميعها ، وهو الذي قهر ابن حزم وأبطل شقاشقه مناظرة ، وفي مالكية الأندلس والمغرب من هو أجل وأعظم شأنًا في مذهب مالك من الباجي رحمه الله ، وكانه لم يعرف فضل الإمام أبي حنيفة من المالكية إلا أبو الوليد الباجي فليهدأ روعه ، فالمالكية كلهم مع الإمام أبي حنيفة كما قال الشاعر :

فعاوجوا فأتئوا بالذي أنت أهله ولوسكتوا أثنت عليك الحقائق

ثم رجع إلى إطرأ أسد فقال : (وأسد هذا هو ناشر مذهب أبي حنيفة ومالك بأفريقية ، ثم انتصر على نشر مذهب أبي حنيفة فانتشر في ديار المغرب لحد الأندلس حتى أصبح الأكثرون في إفريقية على هذا المذهب إلى عهد ابن باديس ، وترجم لأسد بن الفرات هذا القاضي عياض في المدارك وابن فرحون في طبقات المالكية ، وتوسع في ترجمته صاحب معالم الإيمان في تاريخ القيروان جد التوسع ، وأسد هذا هو فاتح صقلية وناشر الإسلام بها ، وبها توفي سنة ثلاث عشرة ومائتين) اه . ثم مدح للمذهبيين المالكي والحنفي وذكر ما بينهما من الصلة الأكيدة بعد هذا الكلام صفحة ٢٠ منها فقال : (ولهذه الصلة الأكيدة بين المذهبيين ترى أهل المغرب يعتبرونهما بحرين وما سواهما سافية يستغنى عنها مع إخاء صادق بين الفريقين المتمذهبيين بالمذهبيين كما شرح ذلك صاحب أحسن التقاسيم عند ذكره للقيروان ، وكذلك ترى بعض كبار الفقهاء من المالكية يقول إذا لم تكن في مسألة رواية عن مالك يؤخذ بقول أبي حنيفة فيها بل حصر بعضهم الخلاف بينهما في اثنتين وثلاثين مسألة راجع « قمع أهل الزبغ والإلحاد عن الطعن في تقاليد أئمة الاجتهاد » للشيخ محمد الحضر الشنقيطي المالكي (ص ٦٦ — ٦٧) ثم قال وكأنه أعجبه كلامه وهي الجملة الخاتمة لهذا الفصل (ولعلني لم أخرج عن الموضوع فيما أنضت فيه هنا) اه . قلت لم يأت على هذه الشهادة والدعوى بيينة صحيحة بالأسانيد الثابتة عن النقائ في قوله : (وبعد فإن تاريخ الفقه يشهد بأن الكتب المؤلفة في مذاهب الأئمة المتبوعين من المدونة والأهم والحجة وما بعدها إنما

تألفت على ضوء كتب ذلك الإمام العظيم أبي عبد الله محمد بن الحسن (الشيخاني) تؤيد أن الإمام الشافعي رضي الله عنه أخذ تصانيف محمد بن الحسن في الفقه فسلكت ترتيبها وتنسيقها في تصانيفه للحجة والأم وغيرهما حتى تصح هذه الشهادة . أما مجرد لقائه له ومناظراته له وظهوره عليه عند عامة أهل العلم حتى فضلاء الحنفية ، وقد تقدم شيء من ذلك في كلام المحقق الدهلوي فأمر ثابت ولا يفيد في دعواه ، فالشهادة باطلة وإن كره حضرته ذلك شاذاً عن الناس كلهم ، ومجرد اطلاعه على كتبه بدقة وحفظه لها وحمل ذلك البعير الذي ينشده حضرته بقلبه في مهامه رسائله وتعاليمه كثيراً ، والظاهر أنه شرود فهو يحاول إمساكه وعقله حتى يثبت ويثبت عليه حمل العنينة المقطوعة ، إن صح ذلك كله لا يدل أيضاً على ما ادعاه ، ويبطل دعواه أيضاً الواقع ، فإن بعض كتب الإمام محمد قد طبع ، وبينه وبين كتب الإمام الشافعي في حسن الترتيب والتنسيق ، وسلاسة الألفاظ وفصاحتها ، وجودة المعاني ، كما بين السماء والأرض ؛ والمشاهدة أكبر برهان على أن ذلك لو فرض صحته لدل على تفوق الشافعي رضي الله عنه على محمد رحمه الله في العلم والتصنيف معا ، والمشاهدة بهذا أيضاً قاضية في كثير من تصانيف الأقدمين وأهل القرون الوسطى والمتأخرين ، فكم من عالم صنف في فن من الفنون تصنيفاً واسعاً مفيداً ، ولم يحكم تنسيقه وترتيبه ، وجاء آخر بعده فاختره وهذبه أو صنف مثله ، فقربه إلى الناس فجاء أكثر فائدة من السابق وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، لا يختص به متقدم عن متأخر ، وهذه تأليف الإمام الغزالي في أصول الفقه وغيره في غاية الإحكام في ذلك ، ومستصفاه في أصول الفقه في غاية السلاسة والتنسيق وسهولة التناول ، فلا شك أنه أحكم وأقرب إلى تناول هذا الفن من برهان شيخه على إمامته فيه لصعوبته ولم ير البرهان ، ولكن دلنا على ذلك كلام علماء الشافعية . قال التاج السبكي في طبقاته الكبرى في ترجمة الغزالي « في البرهان » إنه لغز الأمة وإن الشافعية أحجموا عن شرحه ، وأقدم عليه الإمام المازري المالكي فشرحه شرحاً عظيماً ؛ وسنتكلم على ما يؤيد هذا أيضاً عند الكلام على مدونة الإمام سحنون

توسعه في هذه الدعوى وكثرة ترجمه بمختلطة أسد

ثم لم يكتف حضرة بإرسال هذه الدعوى على مصنفات الشافعي ومدونة سخنون حتى سحبها على ما بعدها من مصنفات فقهاء الإسلام شرقا وغربا ، ولو كانت هذه الدعوى قريبة من الصحة ما أهمل ذكرها فقهاء الحنفية في طبقاتهم على مر الأعصار الطويلة . وقوله : (وأما لفظ « نيل الانتهاج بتطريز الدياج » خطأ ونيل الانتهاج وهو ذيل للدياج لم يترجم أسدا وإنما ترجمه ابن فرحون في ديواجه بغير هذه الألفاظ وإنما بعض هذه الألفاظ مذكور في معالم الإيمان في تراجم علماء القيروان ، وقوله : (وهذه الأسدية هي أصل مدونة سخنون أصلح ابن القاسم منها أشياء على يد سخنون) اه صحيح ، ولكن ليست هي كتب محمد بن الحسن ، ولادليل أيضا يدل على أن أسدا كان يحمل كتب محمد معه وإنما هي سماع أسد بن الفرات من الإمام ابن القاسم وهما معا من أصحاب مالك سأله عنها على أسئلة أهل العراق ، وأجابه ابن القاسم بنص قول مالك مما سمع منه أو بلغه أو قاله على قوله وأصله خمات عنه بالقيروان ، فكانت تسمى الأسدية وكتاب أسد ومسائل ابن القاسم

رحلة الإمام سخنون وسماعه للمختلطة من ابن القاسم وتهذيبه لبعضها

قال القاضي عياض رحمه الله في المدارك منعها أسد من سخنون ، فتلطف به سخنون حتى وصلت إليه فرحل بها إلى ابن القاسم فسمعها منه وأصلح فيها أشياء كثيرة رجع عنها ابن القاسم وجاء بها إلى القيروان وهي في التأليف على ما كان عليه كتاب أسد مختلطة الأبواب غير مرتبة المسائل ولا مرسومة التراجم ، وكتب ابن القاسم إلى أسد أن يعرض كتابه عليها ويصلحه منها فأنف من ذلك . قال في معالم الإيمان : عزم أسد حين جاءه كتاب شيخه ابن القاسم وكان يحمله جدا أن يمثل فتمعه أصحابه ، وقالوا له : كيف تصلح كتابك على كتاب سخنون وأنت رحلت قبله ؟ والكوثري لم يذكر هذا كما لم يذكر غيره مما يتعلق بإمامة سخنون ومنافيه ونشره العلم بالقيروان وأفريقية دون أسد نحو خمسين عاما بعد رجوعه من رحلته فيقال إن ابن القاسم دعا على مختلطة أسد حيث بلغه أنه لم يمثل أمره في إصلاحها على مدونة سخنون بأن لا يبارك فيها فهي مرفوضة إلى اليوم ، ثم إن الإمام سخنون نظر فيها نظرا آخر ، فبورها وطرح منها مسائل ، وأضاف الشكل إلى شكله ، وهذبها ورتبها ترتيب

التصانيف واحتج لمسائلها بالآثار من روايته من موطأ ابن وهب وغيره من أصحاب مالك والحق فيها من خلاف كبار أصحاب مالك ما اختاره فعل ذلك بكتب منها وبقيت منها كتب على حالها مختلطة مات قبل أن ينظر فيها ، فلأجل ذلك تسمى المدونة والمختلطة والأم ، ومع تهذيب سحنون وترتيبه لكثير من أبوابها أساء بعض المغاربة جداً ، فبماها لأجل احتلاط مسائلها وعدم ترتيبها « المرونة » والتروين بلغة المغاربة خلط السويق بالماء أو السمن ، وقد خدم المالكية مدونة سحنون بالشروح والاختصار والتهذيب ، فمن شرحها شرحاً عظيماً من أئمة المالكية القاضي سند بن عفان الاسكندري بكتاب سماه الطراز في ثلاثين مجلداً توفي قبل إكماله ، ومن متأخري المغاربة أيضاً أبو الحسن الصغير ، ومن اختصرها الشيخ الإمام ابن أبي زيد صاحب الرسالة واختصاره مشهور ، وله عليها أيضاً كتاب النوادر والزيادات مشهور أيضاً وهو أكثر من مائة جزء ، وعلى كتابيه هذين التفقه في القرون الوسطى ، واختصرها أيضاً ابن أبي زمنين ، ثم أبو سعيد البراذعي واختصاره يسمى بالتهذيب واشتغل المالكية تهذيبه شرحاً وتدریساً إلى ما بعد المائة الثامنة حتى صار كثير من المالكية يطلقون المدونة عليه ، ومن شرح تهذيب البراذعي شرحاً واسعاً نفيساً الإمام مكي بن عوف الاسكندري في خمسين مجلداً ضخماً وهو المعروف بالعوفية ، ونقل أبو الحسن عن ابن يونس قال يروى ما بعد كتاب الله أصبح من موطأ مالك وبعده مدونة سحنون اه قال الخطاب وذلك أنه تداولها أئمة أربعة من المجتهدين : مالك وابن القاسم وأسد وسحنون اه . قلت هو صحيح من جهة مالك وابن القاسم وسحنون ، وفيه نظر من جهة أسد أما مالك فقد أملاها من فكره بعد التروى فيها . وأما ابن القاسم فقد أداها كما سمعها ثم أصلحها بفكره لسحنون برجوعه عن أشياء كثيرة رآها غير قوية النظر والحجة . وأما إصلاح سحنون وتهذيبه لها فهو الخلاصة المظمية لاجتهاد الإمامين والاجتهاد المكمل لمحاسنها لو تم فيها كلها . وأما أسد رحمه الله فلم يكن له فيها عمل ولا فكر إلا ترتيبه العراقي المختلط المشوش الذي اشترطه على شيخه ابن القاسم ولم يذعن لإصلاحه على مدونة سحنون ، وبهذا تحقق أن المدونة لسحنون اسماً ومعنى ولم يبق فيها لأسد رحمه الله إلا مجرد السبق لسحنون في الرحلة والسباع ، وقد أقبرت معه مختلطته ودخلت في خبر كان .

غمره للامام عبد الله بن وهب وشيء من ترجمته

ثم ذكر حضرته (عن ابن أبي حاتم عند ترجمة عبد الرحمن بن القاسم قال : كان أسد سأل محمد بن الحسن عن مسائل ، ثم قدم مصر فسأل ابن وهب أن يحبسه فيما كان عنده منها عن مالك ومالم يكن عنده عن مالك منها فمن عنده فلم يفعل ، فأتى عبد الرحمن بن القاسم فتوسع له فأجابه على هذا فالناس يتكلمون في هذه المسائل) اه ثم قال : (ونقل ابن عبد البر نص هذه العبارة في الانتقاء) اه ثم قل غمرا للامام ابن وهب (وابن وهب يغلب عليه الرواية فمثله لابد وأن يأتي) اه قوله عن ابن أبي حاتم عند ترجمة عبد الرحمن بن القاسم إلى قوله : (ونقل ابن عبد البر نص هذه العبارة في الانتقاء غير صحيح فان ص عبارة ابن عبد البر عن ابن أبي حاتم : سئل أبو زرعة عن عبد الرحمن بن القاسم صاحب مالك ؟ فقال : مصرى ثقة رجل صالح كان عنده ثلاثمائة جلد أو نحوها عن مالك من مسائل سأله عنها أسد رجل من أهل المغرب كان سأل عنها محمد بن الحسن ، ثم قدم مصر فسأل ابن وهب الخ الكلام الذي ذكره ، وبهذا تحقق أن قوله ونقل ابن عبد البر نص هذه العبارة في الانتقاء غير صحيح فان حضرته حذف أبا زرعة الذي نقل عنه ابن أبي حاتم وثناؤه على ابن القاسم في قوله سئل أبو زرعة الخ ، وقوله والناس يتكلمون في هذه المسائل يحتمل أن يكون من عماد كلام أبي زرعة ، ويحتمل أن يكون من ابن أبي حاتم ، فان كن من أبي زرعة فهو تناقض كيف يوثقه ويثني عليه بالصلاح أولا ، ثم يقول أخيرا والناس يتكلمون في هذه المسائل ؟ ويحتمل أن يكون من ابن أبي حاتم ، وعلى كل حال لا يلتفت إليه لأنه جرح مبهم كما هو ظاهر لم يبين من هؤلاء الناس الذين تكلموا في تلك المسائل حتى ينظر في ذلك ، وأما قوله : (وابن وهب يغلب عليه الرواية فمثله لابد وأن يأتي) فهو طعن خبيث ملفوف في دعوى باطلة مؤداة حتما أن كل من غلبت عليه الرواية لا يكون فقيهاً كائناً من كان وهو باطل ، وقد نشأ عنه قديماً مذهب مرذول اشترطه عيسى بن أبان في صحة قبول رواية الراوى وهو أن يكون فقيهاً ، وبلغت به الجرأة على مقتضى هذا وبأواش المعتزلة أن يردوا رواية الصحابي الجليل أبي هريرة رضى الله عنه لأنه ليس بفقهاء على زعمهم وما أقبحها وأشنعها وأنتها عقيدة أن يكون الإمام أبو حنيفة رحمه الله وأصحابه بل ومقلدوه الذين كثير منهم من أوغاد المعتزلة مقبولي

الرواية عندهم أمناء على السنة لأنهم فقهاء ، ورأيهم مهما كان لا يقبل الخطأ وأبوهريرة صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقبل روايته لأنه ليس بفقيه . وقد تقدمت الإشارة إلى هذا المذهب وتفضله على الفقهاء الحنفية في كلام ولى الله الدهلوى ، ولم يشترط ذلك الكرخى والمحققون من الحنفية ، وعلى هذا المذهب الرذول بنى الكونرى طعنه وازدراءه لأئمة الإسلام قطبة ، وعليه قل فيما تقدم فى طعن حماد شيبخ أبى حنيفة فى علماء الحجاز (إنما قل هذا تحديثا بالجملة وردا على بعض شيوخ الرواية ممن لم يؤت نصيبا من الفقه حيث كان يفتى فى مذهب الكوفة غلطا) وعليه زعم كما سيأتى فى مناظرة الإمام الشافعى ومحمد بن الحسن فى ترجيح كل منهما شيخه بكلام مفتعل أن مالكا أدرى بألفاظ الحديث ، وأبا حنيفة أدرى بالمعنى ، وعليه زعم فى بلوغ الأمانى أن محمد بن الحسن شيخ المجتهدين وعليه زعم كما تقدم أن جميع كتب أئمة الإسلام إنما صنفت على ضوء كتب محمد بن الحسن وعليه زعم أن الإمام الشافعى لولا اتصاله بمحمد وتلمذته له لما راح ولا جاء لأنه من أهل الرواية ، وعليه زعم أن الإمام أحمد بن حنبل لولا كتب محمد لما صار له نصيب فى مسائل الاجتهاد الدقيقة لأنه من أهل الرواية ، وعليه افتعل سلفه ، تلك الأسطورة الباردة فى الإمام البخارى ، وعليه أيضا أرسل ذلك الكردرى فى مناقب الإمام أبى حنيفة أيضا تلك المسائل الدالة على إمامة أبى حنيفة فى الفقه والذكاء ، وضد ذلك فى الإمام سفيان الثورى رضى الله عنه بلاخطام ، وهذا جبر الأمة ابن عباس من حفاظ الصحابة العدودين للسنة والمكثرين فى الرواية ، وهذا أبو سعيد الخدرى وابن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص كذلك ، وأبو هريرة وهو أحفظهم لها ، وابن مسعود وكلهم كانوا فقهاء تدور عليهم الفتوى ، وجم غفير من علماء التابعين وأتباعهم لا يأتى عليهم العد كانوا جامعين بين كثرة الرواية والإجادة فى الدراية ، وبعدهم كثير من علماء الإسلام جمع الله لهم بين الرواية والدراية ، وأى دليل قام على أن من يدعى لا يروى ، ومن يروى لا يدعى ، واستفيد من كلام أبى زرعة هذا الذى نقله ابن عبد البر عن ابن أبى حاتم عن المسائل التى سألتها أسد محمد بن الحسن ثم سألتها ابن القاسم أنه لم يكن معه كتب محمد ولا اشتراطه على ابن القاسم على ترتيب أهل العراق كما يترجم بذلك حضرته كثيرا ، وعليه أيضا نزع قديما أعداء السنة برواتها قاطبة

(بالخشوية) وعليه أيضا زعم حضرته كما سيأتي برواية افتعلها غلاة المنصبية (أن محمد بن الحسن نائما مستقلا ألقه من مالك مستيقظا مجتمعما) وعليه زعم هنا أيضا (أن ابن وهب يناب عليه الرواية فثله لابد وأن يأبى) أى فهو ليس بفقيه ، ونكتفى في إثبات إمامته في الفقه والعلم بشهادة شيخه ، وبعض الأئمة قالوا لم يكتب مالك بالفقيه إلا إلى ابن وهب ولم يكن يفعل هذا غيره ، وقال فيه أيضا : ابن وهب عالم ، ونظر إليه مرة فقال : أى فقى لولا الإكثار وما من أحد إلا زجره مالك إلا ابن وهب فإنه كان يعظمه ويحبه . وقال الإمام أحمد بن حنبل : ابن وهب عالم صالح فقيه ، كثير العلم صحيح الحديث ، ثقة صدوق ، يفصل السماع من العرض ، والحديث من الحديث ما أصح حديثه . وقال أحمد بن صالح المصرى حدثنا ابن وهب مائة ألف حديث ، ومارأيت حجازيا ولا شاميا ولا مصريا أكثر حديثا من ابن وهب . وقال ابن أبي حاتم سمعت أبا زرعة يقول : نظرت في حديث ابن وهب نحو ثمانين ألف حديث من حديثه عن المصريين وغيرهم ، فما أعلم أنى رأيت له حديثا لأصل له وهو ثقة . قال : وسمعت أبا زرعة يقول : ابن وهب ألقه من ابن القاسم . وقال يوسف بن عدى : أدركت الناس فقيها غير محدث ، ومحدثا غير فقيه ، خلا عبد الله بن وهب فأنى رأيت فقيها محدثا زاهدا ، صاحب سنة وآثار . وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم فيه : هو أثبت الناس في مالك ، وهو ألقه من ابن القاسم إلا أنه كان يمنعه الورع من الفتيا ، وكان رحمه الله يسمى ديوان العلم ، ويكفيه نفرا أن الصحاح الستة والمسانيد مجلوبة بأحاديثه ، والإمام البخارى يروى عنه بواسطة كما يروى بذلك عن شيخه . له تصانيف جليلة في الفقه والحديث ، منها الموطأ الكبير والموطأ الصغير ، ومنها سماعه من مالك ثلاثين كتابا ، ومنها الجامع الكبير ، وكتاب تفسير الموطأ ، وكتاب المناسك ، وكتاب المغازى ، وكتاب الردة ، وكتاب البيعة ، وكتاب لا هام ولا صفر وكتب فروع مذهب مالك مطرزة بأقوال هذا الإمام رحمه الله ، وقد صحب مالك عشرين سنة ، وتوفى سنة سبع وتسعين ومائة .

كثرة محفوظ الأقدمين وإمامة ابن القاسم في الفقه والحديث معا وشىء من ترجمته

قال : (وأما ابن القاسم فقد لازم مالكا نحو عشرين سنة بيقظة وانتباه يسمع ويتفقه عليه ومثله يكون أكثر إقداماً على مثل ذلك والمالكية يفضلونه على باقي أصحاب مالك في الفقه) اهـ . قلت قوله والمالكية يفضلونه على باقي أصحاب مالك الخ ، ليس على إطلاقه ، ففي المدونة يقدم قوله وفي غيرها ينظر لثبوت الدليل قال : (وأما كلام الناس في مسائل ابن القاسم هذه فلاستبعادهم امتظهار هذا المقدار العظيم من المسائل عن مالك بدون كتاب مدون عنده ، لكن الحفظ من مواهب الله سبحانه) اهـ . قلت لا يستبعد حفظ هذا المقدار من ابن القاسم في زمن العادة المستمرة بحفظ العلم في الصدور من عصر الصحابة رضي الله عنهم إلى ما بعد المائة الرابعة بقليل إلا شائئاً أو مغفل ، لأن أكثر علماء الأمة في ذلك الزمن كانوا يحفظون ما هو أكثر بكثير من محفوظ ابن القاسم رحمه الله تعالى ، وقد أشرت إلى شئ من هذا فيما سبق ، ونذكر هنا أيضاً شيئاً لهذا الإمام أحمد بن حنبل وهو متأخر عن ابن القاسم قليلاً ، قالوا كان يحفظ مليوناً من الأحاديث (يعنون بكثرة أسانيدها) وهؤلاء الأئمة محمد بن إسماعيل البخاري وابنا أبي شيبة ومحمد بن عبد الرحيم المعروف بصاعقة والدارمي وإسحاق بن راهويه وأبو زرعة الرازي وابن دارة محفوظ كل واحد منهم يقضى بالعجب بالنسبة لمن بعدهم ، قالوا وقد حلف إنسان بطلاق امرأته أن أبا زرعة الرازي يحفظ مائة ألف حديث ، ثم ندم وجاء إلى أبي زرعة : فأخبره بمخينه ، فقال ليس عليك طلاق ، وأين حفظ هؤلاء بالنسبة إلى حفاظ التابعين ، كما مر الشعبي وأبي عمرو بن العلاء وعروة بن الزبير والزهري ، وحفاظ الصحابة كأبي هريرة ، وأبي سعيد الخدري وأنس بن مالك وابن عباس وعائشة ، الذين لم يكتبوا سواداً في بياض ، وقصة امتحان أهل بغداد للإمام البخاري بأن قدّم إليه عشرة من حفاظهم مائة حديث كل واحد منهم عشرة أحاديث قد قلب أسانيدنا ومتونها ، فجعل إسناد هذا لهذا وإسناد ذاك لهذا ومتن هذا لذلك ومتن ذاك لهذا ، وهكذا جميع المائة ، وتقدموا لسؤاله عن ذلك كله واحداً بعد واحد وهو يجيب عن كل حديث (بلا أعرفه) وقد اختلف أهل ذلك الحفل من العلماء في جوابه المتحد في كلها على فريقين

فريق مجهول له قائل إنه ليس بحافظ ، وفريق قائل إنه حافظ ، وقد فطن لعلمهم هذا ، فلما فرغوا قل للأول منهم : حديثك الأول ليس ذلك إسناده بل إسناده ثلاث عن فلان إلى آخر السند ، وحديثك الثاني كذلك إسناده فلان عن فلان إلى آخر إسناده حتى فرغ من عشرته ، ورد كل متن إلى إسناده الأصلي ، ثم الثاني منهم كذلك ، وهكذا إلى تمام العشرة فرد المائة حديث كلها إلى أسانيدھا الأصلية ، فاءترفوا له بالإمامة في الحفظ مشهورة . وكذلك قصة بديع الزمان الهمداني حين قدم نيسابور ، وأظهر في مجلس حافل بعلمها من سرعة خاطره ، وقوة ذكائه ، وحفظه لكلام العرب وأشعارهم ما بهر به أديبهم ، وكأنه أعجبه نفسه فتأوله الإمام الحافظ أبو عبد الله الحاكم جزءا من الحديث وقال له : احفظ هذا في هذه الليلة وأمله علينا غدا فأخذه ثم رده وقال : ما هذا ؟ فلان عن فلان وفلان عن فلان من يستطيع حفظ هذا ؟ فقال له أبو عبد الله لا تفخر بنفسك على الناس كلهم ، فليس حفظ هذا كحفظ قصيدة أو مقطوعة من الشعر . قال أحمد بن خالد الأندلسي : لم يكن عند ابن القاسم إلا للوطأ وسماعه من مالك كان يحفظهما حفظا ، ومسائل المدونة وحدها ستة وثلاثون ألف مسألة ، وقد خرج عنه الإمام البخاري في صحيحه ، وكذلك أصحاب السنن وأكثرهم في ذلك النسائي ، وأثنى عليه شيخه وكفى بذلك ، وبعض أئمة الحديث والفقه ذكر لمالك ، فقال عافاه الله : مثله كمثل جراب مملوء مسكا . وسئل أيضا عنه وعن ابن وهب ، فقال : ابن وهب عالم وابن القاسم فقيه . وقال أبو الحسن الدارقطني فيه : هو من كبار المصريين وفتحهم رجل صالح مقل صابر متقن حسن الضبط . وقال الإمام النسائي : ابن القاسم ثقة رجل صالح سبحان الله ، ما أحسن حديثه وأحبه عن مالك ليس يختلف في كلمة ، ولم يرو أحد اللوطأ عن مالك أثبت منه ، وليس أحدهم أصحاب مالك عندي مثله ، قيل فأشهب ؟ قال : ولا أشهب ولا غيره ، وهو عجب من العجب الفضل والزهد وصحة الرواية وحسن الحديث حديثه يشهد له اه . وأثنى عليه الإمام الحافظ أبو زرعة الرازي وقد تقدم ذكره . وقال يحيى بن يحيى : كان ابن القاسم أعلمهم بعلم مالك وآمنهم عليه . وقال ابن حارث : هو أعبد الناس بمذهب مالك ، وبعنا الشيوخ يفضلون ابن القاسم على جميع أصحابه في علم البيوع . وقال له مالك اتق الله وعليك بنشر هذا العلم . وقال الحارث بن مسكين : كان في ابن القاسم العلم

والزهد والسخاء والشجاعة والإجابة . وسئل أشهب عنه وعن ابن وهب ؟ فقال :
لو قطعت رجل ابن القاسم لكانت أفقه من ابن وهب وكان ما بين أشهب وابن القاسم
متباعدة فلم يمنع ذلك من قول الحق . وقال ابن وهب لأبي ثابت : إن أردت هذا
الشان يعنى فقه مالك ، فعليك بابن القاسم فإنه انفرد به وشغلنا بغيره ، وبهذا الطريق
رجح القاضى عبد الوهاب مسائل المدونة لرواية سحنون لها عن ابن القاسم ، وانفراد
ابن القاسم بمالك وطول صحبته له ، وأنه لم يخلط به غيره إلا فى شئ يسير ، ثم كون
سحنون أيضا مع ابن القاسم بهذا السبيل مع ما كان عليه من الفضل والعلم اه
وكان سماعه من مالك عشرين كتابا ، وكتاب المسلسل فى بيوع الآجال . قلت ثبت
بما نقلناه من شهادة هؤلاء الأئمة إمامة ابن القاسم رحمه الله فى الحديث والفقه معا ،
وتوفى رحمه الله سنة إحدى وتسعين ومائة ، وعمره ثلاث وستون سنة .

عدم إجابة أسد رحمه الله فى سؤاله وفى محاورته للإمام أشهب
وتجنبه عليه ، ونبذة من ترجمة أشهب

قال السكوتى : (وذكر فى معالم الإيمان أن أسد بن الفرات بعد أن أبى ابن
وهب مر بأشهب ، فسأله عن مسألة فأجابه ، فقال له أسد : من يقول هذا ، مالك
أو أبو حنيفة ؟ فقال أشهب : هذا من قولى ، عافاك الله ، فقال له : إنما سألتك عن
قول مالك وأبى حنيفة ، فتقول هذا قولى فدار بينهما كلام ، فقال عبد الله بن
عبد الحكم لأسد : مالك ولهذا ؟ رجل أجابك بجوابه ، فإن شئت فاقبل ، وإن شئت
فاترك ففرق بينهما ، فأتى أسد إلى عبد الرحمن بن القاسم وسأله كما سبق اه) . قلت
دلت هذه المجاورة بين أسد وأشهب رحمهما الله إن صحت على أن أسدا رحمه الله ،
كان متعنتا لم يحسن فى السؤال أولا ، ولا فى الأدب مع الإمام أشهب كما هو شأن
المسائل المستفيدة ثانيا ، لأنه سأله أولا سؤالاً مطلقاً لم يقيد بمالك وأبى حنيفة
فأجابه أشهب على مقتضى ذلك وهو مصيب ، فقول أسد : من يقول هذا مالك
أو أبو حنيفة بعد إطلاقه فى السؤال أو لا تعنت ، وقول أشهب : هذا من قولى عافاك
الله . صحيح لم يخرج عن جادة أدب العلم والسلوك ، وقول أسد أيضا إنما سألتك
عن قول مالك وأبى حنيفة فتقول هذا من قولى تعنت أيضا لأنه لم يسأله عن قول
الرجلين مبدئيا حتى يلومه على عدم إجابته على رأيهما ، وسوء أدب ظاهر ، وازدراء

لأشهب أن يكون فيه أهلية للقول والفتوى ظاهر أيضا ، وقوله فدار بينهما كلام دليل على ذلك ، وكذلك فصل ابن عبد الحكم بينهما بقوله : مالك ولماذا؟ رجل أجابك بجوابه ، فإن شئت فاقبل ، وإن شئت فاترك ، والعجب من أسد رحمه الله الذى لقي مالكا وسمع منه ومن أهل الحجاز ، ثم رحل إلى العراق فحمل علم أهله وخاصة فقه أبى حنيفة المشتمل عليه كتب محمد ، وهو يحملها أيضا معه كما سيقول حضرته ، فقد ساوى الشافعى رضى الله عنه فى علومه ، كيف يرل إلى أصحاب مالك ويتلمذ لهم بعد سماعه من مالك نفسه وأخذ علم أهل الحجاز وأهل العراق ، وبعد أن رقه محمد العلم زقا كما قال حضرته ، ولقد كان يكفيه فقه الإمام أبى حنيفة رحمه الله ، وكتب محمد وزقه العلم له إذا كان لم يحصل من رحلته إلى مالك وأهل الحجاز شيئا ، فسؤاله لأشهب رحمه الله لا يخلو من أمرين : إما سؤال متعنت متجنن لا يطلب فائدة أو سؤال من لم يتدرب على طريقة أهل العراق والحجاز ، مع كونه لا يخلو من التعصب للإمامين رحمهما الله تعالى ، وعلم أهل الحجاز وأهل العراق ليس محصورا فيهما بل ولا الفقه ، والاجتهاد فى الشريعة مقصور على الإقليمين ، ولا تفضل الله على عباده محجورا فى زيد وعمرو ، فأقل درجات الإمام أشهب رحمه الله أن يكون مجتهدا فى المذهب على التنزل ، والحقيقة أنه رحمه الله مجتهد منتسب ، كابن القاسم وأبى يوسف ومحمد رحمهم الله خصوصا على رأى الأكثرين من الأصوليين كما فى مسلم الثبوت من أن الاجتهاد يتجزأ . قل حضرته : (ويقال إن أشهب ازدرى مالكا وأبا حنيفة مرة حيث انجر الكلام إلى ذكرهما فى مجلسه فقال له أسد يا أشهب يا أشهب يا أشهب فأسكته الطلبة ، وقيل له : ماذا أردت أن تقول له قال أردت أن أقول له مثلك ومثلهما مثل رجل أتى بين بحرين قبل فرغا بوله . فقال : هذا بحر ثالث ، ويقال بل قال له ذلك مشافهة اه) . هذا غير صحيح فلا يحتاج إلى التعليق ، ولو فرضت صحته ، فأشهب رحمه الله بشر كسائر الناس يجوز أن يصدر منه حالة الغضب والإحراج فى حق الإمامين ما يحصل للبشر ، وعدم تفسير هذا الازدراء دليل على افتعال القصة وتمثيل أسد له ولالإمامين رحمهم الله على فرض الصحة بالبحرين وبالرجل البائل بينهما نهاية الدلو فى التعصب لهما وفى إهائته بأشبع تمثيل ، وكذلك لاصحة للحكاية التى تدل على أن أشهب كان يدعو على الشافعى رضى الله عنه

بالموت ، والإمام أشهب رحمه الله أحد أركان مذهب الإمام مالك ، بل هو والإمام ابن القاسم عليهما مدار المذهب ، وقد انتهت إليه الرياسة في الفتوى بمصر بعد موت ابن القاسم . قال الإمام الشافعي رضى الله عنه : ما رأيت أفقه من أشهب ، وكفى بهذا ثناء عليه فقد رأى الشافعي محمد بن الحسن وفقهاء كثيرين بالعراق والحجاز ومصر واليمن وغيرها . وسئل الإمام سحنون عن ابن القاسم وأشهب أيهما أفقه ؟ فقال كانا ككفرى رهان ، وربما وفق هذا وخذل هذا ، وربما خذل هذا ووفق هذا . وقال سحنون أيضا : حدثني المنحري في سماعه أشهب وما كان أصدق وأخوفه لله ، وقال كان ورعا في سماعه ، وعدد كتب سماعه عشرون كتابا ، وتوفى رحمه الله سنة أربع ومائتين بعد موت الإمام الشافعي بثمانية عشر يوما . وقد دون أئمة هؤلاء الأئمة الثلاثة عن مالك : ابن وهب وابن القاسم وأشهب تلميذهم الخاص الإمام في الفقه والحديث الحارث بن مسكين كما صنف كتابا فيما انفق عليه رأيهم الثلاثة ورأى الإمام الليث بن سعد .

غمره لعلماء المدينة أصحاب مالك والتتويه بشيء من ترجمة عالمها عبد الملك الماجشون

قال في بلوغ أمانيه صفحة ١٦ قبل هذا (ثم انصرف أسد من العراق بعد أن زقه محمد العلم زقا ومر في طريقه إلى بلده بالمدينة المنورة ليسأل بها أصحاب مالك عن المسائل التي تلقاها من محمد بن الحسن ولم يجد عندهم ما يطلبه بل أشاروا إليه بالرحيل إلى أصحاب مالك بمصر اه) . قلت أى حاجة به إلى النزول إلى مالك وأصحابه بعد أن زقه العلم زقا شيخ المجتهدين الذي ما صفت كتب أئمة الإسلام إلا على ضوء كتبه ، وأى دليل قام على أنه جعل طريقه إلى بلده على المدينة وأنه سأل أصحاب مالك فلم يجد عندهم ما يطلبه ، وأنهم أشاروا إليه بالرحيل إلى أصحاب مالك بمصر ، وعلى فرض صحة هذا كله فيمكن أنهم تركوا إجابته تورعا كما تورع عن إجابته إلى مطلوبه ابن وهب أو تركوا ذلك لغرض آخر ، وأصحاب مالك إذ ذاك لا زالت منهم بقية صالحة ، وكان مفتى المدينة يومئذ وعالمها عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون فقيه ابن فقيه تفقه على أبيه وعلى مالك ، ودارت عليه الفتوى بالمدينة إلى وفاته سنة اثنى عشرة ومائتين ، وقد تفقه عليه أئمة فحول من المغاربة والشارقة وأثنوا عليه ، منهم الإمام سحنون

وعبد الملك بن حبيب عالم الأندلس ، وكان يرفعه في الفهم على أكثر أصحاب مالك ، وقال القاضي عجي بن أكتهم فيه : عبد الملك بحر لا تكدره الدلاء ، وكان رحمه الله فصيحا قالوا كان إذا ذكره الشافعي لم يعرف الناس كثيرا مما يقولان لأن الشافعي رضى الله عنه تأدب بهنديل في البادية ، وعبد الملك تأدب بنحواته في بني كلب بن وبرة في البادية أيضا . وقال فيه الإمام القاضي إسماعيل ما أجزل كلامه ، وأعجب تفصيلاته ، وأقل فضوله ؛ وسئل عنه تلميذه الإمام أحمد بن المذلل البصري ، فقيل له أين لسانك من لسان أستاذك عبد الملك ؟ فقال : كان لسان عبد الملك إذا تعابا أحيانا من لساني إذا تعابا

كثرة ترجمه بكتب محمد المدعى حمل أسد لها ، واضطرابه فيها
وشروط أسد القاسية وتفوق ابن القاسم على أصحاب
أبي حنيفة في العلم بمقتضاها

قال : (ولا يخفى أنه لولا الكتب التي تلقاها أسد من محمد في فقه أبي حنيفة وقدمها لابن القاسم ليجابوه عن مسائلها على مذهب مالك عن ظهر القاب لما تمكن أسد من الإجابة في السؤال ولا ابن القاسم من الجواب عن كل مسألة يسأله في أبواب الفقه على ترتيب أهل العراق ، فعلى ضوء كتب محمد ، ثم تدوين أسد لتلك المسائل التي هي أصل مدونة سحنون اه) قوله ولا يخفى أنه لولا الكتب إلى آخر الكلام لاصحة له ، والدليل على ذلك أن كل من ترجم أسدا رحمه لم يذكر أنه تلقى كتب محمد وأنه قدمها لابن القاسم ليجابوه عن مسائلها على مذهب مالك عن ظهر القلب على ترتيب أهل العراق في جميع أبواب الفقه ، ولا أسد أخبر بذلك عن نفسه ، والدليل على ذلك أيضاً اضطراب حضرته في هذه الكتب المدعى حمل أسد لها ، فهنا في بلوغ أمانيه صرح بأنها كتب محمد مفتخرا بها بقوله : فعلى ضوء كتب محمد ثم تدوين أسد لتلك المسائل ، وفي تعليقه له على كتاب الاتقاء لابن عبد البر صفحة ١٠٥ قال بعد تعريفه بأسد مانصه : (قال أبو إسحاق الشيرازي قد قدم مصر فقصده ابن وهب ، وقال هذه كتب أبي حنيفة ، وسأله أن يجيبه فيها على مذهب مالك ، فتورع ابن وهب وأبى ، فذهب إلى ابن القاسم فأجابه إلى ما طلب اه) فصرح هنا بما نقله عن الشيخ أبي إسحاق وأقره بأنها كتب أبي حنيفة ، فتحصل لنا من كلامه في هذه

الكتب قولان ، وعليه فيصح لنا أن نقول عن حضرته في شأن هذه الكتب المسألة (فيها قولان) ولا يمكن أن يقال في عبارة التعليقة إنها على حذف مضاف ، والتقدير كتب صاحب أبي حنيفة لأن التقدير على خلاف الأصل . وإذا صح القولان معا أو أحدهما وصحت شروط أسد على ابن القاسم ، فقد ساق حضرته حجة كبرى على نفسه من وجهين : الأول دلت هذه الكتب سواء كانت لأبي حنيفة أو لمحمد على أن مذهب مالك أوسع من مذهب أبي حنيفة بكثير ، وذلك لأن مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله ، بل ومذهب صاحبيه محصور في كتب محمد رحمه الله ، وقد حملها أسد معه لشيخه ابن القاسم ، فأجابه هذا عن مسائلها كلها بسماعه من شيخه مالك ، وعادل ذلك جميع ما في كتب محمد ، فدل ذلك على أن سماع ابن القاسم رحمه الله وحده من مالك أوسع من مذهب أبي حنيفة كله ، والدليل عليه أن حضرته دمس من تمام أسئلة أسد له في ترجمته في معالم الإيمان ما لا يوافق هواه ، وهو أنه لا زال يسأل ابن القاسم كثيرا حتى انقطعت به المسائل ونفذ ما عنده من الأسئلة ، والإمام ابن القاسم رحمه الله يقول : زد يا مغربي ، سل يا مغربي ، ومعلوم أن سماع ابن القاسم جزء من مذهب مالك ، فكيف بسماع بقية كبار المصريين أصحاب مالك بن وهب وأشهب وابن عبد الحكم ، فكيف بسماع أصحابه الأفريقيين والأندلسيين والمدنيين والعراقيين . الثاني دل هذا التحكم من أسد التلميذ بهذه الشروط القاسية على قوة إمامة ابن القاسم في العلم والحلم ، وتفوقه على محمد بن الحسن فيهما ، وتجويز عكس هذه الشرطية يظهر ذلك ، فيقال مثلا لما قدم أسد من المدينة إلى العراق بكتب مالك وأصحابه سأل محمداً أن يجاوبه عن مسائلها على مذهب أبي حنيفة عن ظهر القلب على ترتيب أهل الحجاز في جميع أبواب الفقه ، فان محمداً رحمه الله يطرده أولاً لهذا التحكم القاسي ، وثانياً لو صبر على شروطه هذه وقبله لم يكن عنده استعداد لحفظ مسائل شيخه عن ظهر قلب حتى يتأتى له بها مقابلة مسائل مالك في جميع أبواب الفقه ، فهل سمع الناس في تاريخ الراحلين لطلب العلم أن تلميذاً ركب شططاً في استفادته غير أسد ؟ وهل سطر التاريخ لشيخ قام بعبء مثل هذا غير الإمام ابن القاسم ؟ على أن هذا الترتيب العراقي المترنم به الملزم به عبدالرحمن بن القاسم مختلط مشوش ، ومن أجله سميت المدونة أيضاً المختلطة ، ومن أجله هذب الإمام سحنون

كتبها كثيرة من المختاطة ، وبقيت منها كتب توفى قبل إكمال تهذيبها ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك ، وعليه فقد كان من اللازم ترك الافتخار بهذا الترتيب وعدم ذكره في مناقب محمد بن الحسن ، وعليه أيضا فلا يعد مقصرا أو متأخرا في الإمامة من أبي إجابة أسد لمطلوبه كابن وهب أو أحاله على غيره كالمدينيين إن صح .

عدم لحوق أسد رحمه الله بأعيان العلماء المعاصرين له والمتأخرين عنه مع مساعدة الحظ له

ومع مساعدة الحظ له ، وجمعه بين المذهبيين العراقي والحجازي كان المطلوب منه أن يكون من الأئمة المتبوعين كالشافعي رضى الله عنه ، فقد ملا الأرض مذهب هذا وأتباعه ، مع كون الحظ لم يساعده في الطلب كما ساعد أسداً ، أو يكون في مصاف عظماء المعاصرين له والتأخرين عنه على أقل تقدير من المصريين والأفريقيين والأندلسيين كتلاميذ ابن القاسم أصبغ بن الفرج ، والحارث بن مسكين ، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم ، وسحنون وابنه ، وعبد الملك بن حبيب ، وعيسى بن دينار ، ولكن لم يظهر له أثر ولا ذكر ولا تلميذ واحد مشهور ، مع كونه تولى قضاء القيروان سنين قبل سحنون ، وقائدا لجيش صقلية وقاضياً بها أيضا ، ومن الغريب أن يتمكن رحمه الله من هذه المناصب ثم لم يظهر له أثر أصلا حتى مات وأقبرت معه مختلطته المرتبة على ترتيب أهل العراق .

أسد والمصريون

قال الكونزى : (ولما أراد أسد الانصراف إلى المغرب بتلك المسائل التي دونها في ستين كتابا وسماها الأسدية ، قام عليه أهل مصر فسألوه في كتاب الأسدية أن ينسخوه فأبى عليهم ، فقدموه إلى القاضي بمصر ، فقال لهم القاضي : وأى سبيل لكم عليه ؟ رجل سأل رجلا فأجابه وهو بين أظهركم فاسألوه كما سأله ، فرغبوا إلى القاضي في سؤاله أن يقضى حاجتهم ، فسأله القاضي فأجابه إلى ذلك فتسخوها حتى قرعوا منها ونسخت نسخة أخرى منها في نحو ثلاثمائة رق « وهو المراد بالجلد في لفظ ابن أبي حاتم » لتبقى عند ابن القاسم اهـ . قوله (ونسخت نسخة أخرى منها في نحو ثلاثمائة رق « وهو المراد بالجلد في لفظ ابن أبي حاتم » لتبقى عند ابن القاسم) الذي في الخلاصة

في ترجمة ابن القاسم : قال الحافظ أبو زرعة الرازي فيه : (عنده ثلاثمائة جلد من مسائل مالك) وهذا هو الصحيح فقله : ونسخت نسخة أخرى الخ ، الله أعلم بصحته ، ومن العجيب تفسير الكوثري الجلد بالرق ثم يقول : (وهو المراد بالجلد في لفظ ابن أبي حاتم) ومسائل مالك التي جمعها ابن القاسم وكتبها أكثر من مسائل المدونة التي سأله عنها أسد

دعوى كلها باطلة

قال حضرته : (ولابأس أن نشير هنا إلى أن الصلة بين المذهبين ليست مقتصرة على كون أسد دون مذهب مالك على ضوء كتب محمد بل كان مالك كثير المذاكرة في الفقه مع أبي حنيفة كلما زار الثاني المدينة المنورة ، وذكر غير واحد من أهل العلم كيف كان يذاكره في الفقه بالمسجد النبوي إلى أن يبالغ ضوء الفجر في ليالي إقامة أبي حنيفة بالمدينة المنورة اه) . يشتمل كلامه هذا على أربع دعوى كلها باطلة الأولى والثانية كون أسد دون مذهب مالك على ضوء كتب محمد ، فقله ولا بأس أن نشير هنا إلى أن الصلة بين المذهبين ليست مقتصرة على كون أسد دون مذهب مالك على ضوء كتب محمد مشتمل عليهما ، وقد تقدم التدليل على إبطالهما ، وأنه لاصلة بين المذهبين من الناحية التي يترنم بها كثيرا وهي ناحية أسد ، وأنه لم يقدم دليل على أن أسدا في عودته إلى أفريقية كان يصحب معه كتب محمد بن الحسن المدعي أن مدونة الإمام سحنون وجميع كتب أئمة الإسلام إنما صنفت على ضوءها ، وقوله إلى أن الصلة بين المذهبين ليست متصورة على كون أسد دون مذهب مالك باطلا ، فإن أسدا لم يدون سماع ابن القاسم كله من مالك فضلا عن مذهب مالك الذي رواه عنه أمة عظيمة من مختلف البلدان ، فتقريب هذه الدعوى من الصحة أن يقال : دون أسد سماع ابن القاسم من مالك فقط على ضوء كتب محمد وسماع ابن القاسم في مذهب مالك خاص ، والخاص لا يستلزم العام ، وكون أسد صحب معه كتب محمد إلى ابن القاسم غير صحيح ، فالبني عايه وهو تدوين أسد لسماع ابن القاسم على ضوءها غير صحيح من باب أولى ، والنتيجة حيث أن أسدا لم يدون شيئا من مذهب مالك على ضوء كتب محمد ، وقوله : (بل كان مالك كثير المذاكرة في الفقه مع أبي حنيفة كلما زار الثاني المدينة المنورة) دعوى ثالثة جديدة باطلة أيضا ، فدعواه الكثرة المعبر عنها

بصيغة «كنا» الدالة على كثرة تردده إلى المدينة تحتاج إلى برهان ، وقوله (وذكر غير واحد من أهل العلم كيف كان يذاكره في الفقه بالمسجد النبوي اه كلامه) دعوى رابعة لاحظ لها من الصحة أساسها القبول في التعصب للإمام أبي حنيفة رضى الله عنه ، ولو قريها من الصحة قليلا لسنى لنا ولو شخصا واحدا من هذا الجمل الغفير من أهل العلم المفرغ في صيغة الإيهام (وذكر غير واحد من أهل العلم كيف كان يذاكره في الفقه بالمسجد النبوي إلى أن ينباج ضوء الفجر في ليالي إقامة أبي حنيفة بالمدينة) ولو هيان بن بيان ، وبين لنا ولو طرفا من كيفية هذه المذاكرة ، ولكن قد عودنا قلبه الركن دائما في يدهاء الإيهام ، ولو صحت هذه المذاكرة لدلت على فضل مالك أيضا لكونه يستفيد من أبي حنيفة ويستفيد منه أبو حنيفة ، فالمذاكرة من الجانبين كما هو الأصل فيها ، فقصرها على أبي حنيفة تحكم : (وذكر القاضي عياض في أوائل المداكر أن الليث بن سعد رأى مالكا وهو يرق ، فسأله أراك تعرق فقال مالك : عرقت مع أبي حنيفة إنه لفقيه يامصرى) هذا صحيح وهو يدل على فضل مالك لاعتراؤه بالفضيلة لأبي حنيفة رحمه الله ، وإنما يعرف الفضل لأهل الفضل ذوو الفضل ، ورمس حضرته ثناء الإمام أبي حنيفة رحمه الله في تمام كلام القاضي عياض على مالك وهو ثابت لأنه الجانب الذى لا يوافق هواه ، « وإنما الدنيا عنده أبودلف » ، وكلام القاضي عياض هذا في مداركه يبطل ما رماه به حضرته فيما سبق من التعصب .

إبطال الدعوى بأن الإمام أبي حنيفة كتباً بإسناد

ابن أبي العوام المفتعل

١ قال ! (وأخرج ابن أبي العوام الحافظ عن يوسف بن أحمد السكي عن محمد بن حازم الفقيه عن محمد بن علي الصائغ عن إبراهيم بن محمد عن الشافعي عن الدراوردي أن مالكا كان ينظر في كتب أبي حنيفة ، وينتفع بها كما في الجزء الرابع من فضائل أبي حنيفة بالمكتبة الظاهرية بدمشق اه) . الكلام على هذا السند إجمالا اشتمل على سبعة رجال لا يعرف منهم إلا الأخيران الشافعي والدراوردي ، والخمسة قبلهما في نسق واحد مجهولون ، وتفصيلا ابن أبي العوام علاوة على تعصبه المفرط مجهول ، وقد تقدم ما يتعلق به ، فلا شك في أنه افتعل هذا السند ويوسف بن أحمد كذلك مجهول

ولا تعرفه النسبة إلى مكة فعلى غش مكشوف ، وكذلك محمد بن حازم الفقيه ، وكذلك محمد بن علي المنسوب لحرفته وإبراهيم بن محمد في الرواة كثير ، منهم الواهي ومنهم الجيد فهو مجهول أيضا . والإمام الشافعي وإن عاصر الدراوردي إلا أنه لم تعلم روايته عنه ، والدليل عليه أن أهل الطبقات لم يذكروا ذلك في ترجمتهما وعبد العزيز الدراوردي وإن كان إماماً وثقه جماعة ، لكن قال أبو زرعة فيه إنه سيء الحفظ وقال ابن سعد ثقة يغلط ، وروى عنه البخاري مقرونا بآخر وهو ممن تكلم في مالك ، فعلى فرض صحة هذا الإسناد المالصق به لا يقبل قوله في مالك إنه كان ينظر في كتب أبي حنيفة وينتفع بها ، على أنه أيضا مدفوع بأن أبا حنيفة لم تثبت له كتب متعددة دونها في مذهبه إلا الفقه الأكبر ، وإن كتب حضرته هنا تعليقة وهي (مما يذكر في مؤلفات الأقدمين من كتب أبي حنيفة كتاب الرأي ذكره ابن أبي العوام ، وكتاب اختلاف الصحابة ، ذكره أبو عاصم العامري ومسعود بن شيبة ، وكتاب الجامع اه) ولو كانت له رضى الله عنه كتب متعددة لنشر مذهبه بنفسه ورواها عنه غير محمد من أصحابه ونشروا مذهبه منها ، ولما ساغ للحنفية رحمتهم الله أن يحصروا نشر مذهبه في محمد بن الحسن ، وقد قالوا في ترجمة محمد بن الحسن إنه هو الذي نشر علم أبي حنيفة ، وإنما ظهر علم أبي حنيفة بتصانيفه ، انظر الفوائد الهية .

على أن الثلاثة الأشخاص ابن أبي العوام والعامري ومسعود بن شيبة مجهولون

قصة منقطعة الإسناد ظاهرة الافتعال

قال : (بل روى الطحاوي عن الدراوردي أنه قال : كان عند مالك نفسه من مسائل أبي حنيفة نحو ستين ألف مسألة كما نقله مسعود بن شيبة في كتاب التعليم له عن الطحاوي إلى غير ذلك من الروايات الكثيرة التي ليس هذا موضع استقصائها اه) .

هذه قصة ظاهرة الشين واللين رواية ودراية ، أما رواية فقد وقع في إسنادها انقطاعان عظيمان : الأول بين مسعود بن شيبة وبين الطحاوي فابن شيبة زيادة على كونه مجهول الحال والزمن توفي على ما قال الكوثري في بعض تعاليقه في حدود الستائة بينه وبين الطحاوي الثقة المتوفى سنة إحدى وعشرين وثلثمائة مهامه فسيحة ، فالساقط بينهما من الرواة على أقل تقدير أربعة ، ولا بد بطريق الفن من البحث عن عدد الساقطين من هذا السند وأحوالهم فردا فردا والثاني بين الطحاوي

والدراوردي المتوفى سنة تسع وثمانين ومائة ، والساقط من الرواة بين هذين على أقل تقدير ثلاثة ، والبحث عن عددهم وأحوالهم كذلك ولا سبيل إليه ، ولو فرض اتصال هذا السند من أوله إلى آخره لكان واجب الفن أيضاً البحث عن أحوال جميع رواته فرداً فرداً ، ولو فرض ثبوت عدالة جميعهم ومعرفتهم إلا مسعود بن شيبه المجهول لكان غير معتبر فهو ساقط الاعتبار على كلتا الحالتين الانقطاع والاتصال والعجب من حضرته يقول : (إلى غير ذلك من الروايات الكثيرة التي ليس هذا موضع استقصائها) كأنه أتى برواية متصلة صحيحة الإسناد ، ثابتة عند القارىء ، ثم كسل فأعطاه حوالة الإبهام التي تعودها قلمه ، فقال له إلى غير ذلك من الروايات الكثيرة التي ليس هذا موضع استقصائها ، وقد علم أنه لم يأت برواية وإنما أتى بقصة مفتعلة مقطوعة ، وهذا موضع استقصاء تلك الروايات الكثيرة التي أشار إليها حضرته ، فليته ذكر لنا بعضاً منها ، ولكن قد تحققنا أنه ليس هناك موضع استقصيت فيه ولا رواية واحدة فضلاً عن كونها كثيرة ، فقلتم حضرته لا يقف عن الاستظهار بإرسال حوالات الإبهام الواسعة المدى كما احتاج إلى ذلك للقراء للتغطية على الاختلافات والتضارب في كلامه الذي يدل على افتعال هذه القصة يظهر بضم كلامه الثاني إلى السابق . قال في كتابه التأنيب في تعلية صفحة ٣ ما نصه : (ومن جملة ما يقوله مسعود بن شيبه في كتاب « التعلیم » له ذكر الطحاوي في كتابه الذي جمع فيه أخبار أصحابنا عن الدراوردي قال سمعت مالكا يقول (عندي من فقه أبي حنيفة ستون ألف مسألة اه) ففي بلوغ الأمانى يقول الدراوردي كان عند مالك نفسه من مسائل أبي حنيفة نحو ستين ألف مسألة ، فيخبر الدراوردي على زعم المفتعل بأن عند مالك نحو ستين ألف مسألة من مسائل أبي حنيفة على التقريب بلفظة « نحو » وفي تعلية التأنيب يقول الدراوردي سمعت مالكا يقول عندي من فقه أبي حنيفة ستون ألف مسألة ، فيدعى سماع الدراوردي من مالك مباشرة ويجزم بمقدار المسائل ؛ ثم أراد حضرته أن يرفع طرفاً من هذه القصة بالتبويه بالواهي المجهول ابن شيبه المؤلف لها ، فعمل على الحافظ ابن حجر بغيراً . قل في إتمام تعليقه السابق : (وابن شيبه هنا جهله ابن حجر « فيما » جهل) هكذا بصيغة ما التي لغير العاقل غالباً ، عبر الكوثري أوصاحب الطبعة قال : (مع أنه معروف عند الحافظ عبد القادر القرشي

وابن ذمق المؤرخ والتقى المقرئى والبدر العنى والشمس ابن طولون الحافظ وغيرهم،
فعمد صنيع ابن حجر هذا من تجاهلاته المعروفة لحاجة فى النفس ، وقانا الله اتباع
الموى اه). أقول كان الواجب على حضرته بطريق فن الرواية حيث قل الحافظ ابن
حجر فى مسعود بن شبة ، هذا إنه مجهول أن يبين حالته الشخصية بتعيين زمان
ولادته وبلده وكيفية طلبه لى الرواية خاصة ، وذكر مشايخه الذين تلى عنهم هذا
الفن ومنزلتهم فيه ، وتوثيق أهل هذه الصنعة المعاصرين له ، المعارفين بأحواله تمام
للعرفة ، وزمان وفاته ، ثم بعد ما ذكر يحق له أن يلوم ابن حجر على حكمه على هذا
الرجل بأنه مجهول ، ويعد صنيعه هذا من تجاهلاته المعروفة ، ويدعو ربه أن يقب
اتباع الموى ، ولكن مما يستدعى الإعجاب أنه لم يقم حجة يثبت بها تعيين شخصية
ابن شبة وحالته وعدالته يدفع بها جهل ابن حجر له سوى الخلق عليه بكونه معروفا
عند هؤلاء العلماء الذين ذكرهم ، ومجرد كونه معروفا عند هؤلاء (أى باسمه واسم
أبيه فقط) ولو بتوثيقهم له لا يفيد شيئا لأنه متقدم عليهم فى الزمن ، فبينه وبينهم
مهامه ، وقد أهمله المحدث عبد الحى من قوائده . وأما العلامة القرشى وهو أمثل
الذين ذكرهم ، فقد ترجمه ترجمة وجيزة مبتورة الأركان ، ونصها : مسعود بن شبة
ابن الحسين السندى عماد الدين الملقب بشيخ الإسلام ، له كتاب التعليل ، وله طبقات
أصحابنا اه من «الجواهر النضية فى طبقات الحنفية» بالحرف ، فهؤلاء أهل مذهبه قد
شاركوا ابن حجر فى جهل حقيقته ، أليس لتعامل قلم حضرته حد يقف عنده؟ وأما
ما يتعلق بهذه القصة من حيث الدراية ، فالحقق من سيرة الإمام مالك رحمه الله أنه
كان يتوقف عن الإجابة فى بعض مسائل الرأى ورعا لابلادة ، كما يشير إلى ذلك قلم
حضرته فى هذه الرسالة وفى غيرها بقوله : (كان بطيء الجواب كان عسير الجواب)
قال ابن عبد الحكم : كان مالك إذا سئل عن المسألة قل للأسائل انصرف حتى أنظر ،
فينصرف ويتردد فيها ، فقلنا له فى ذلك فبكى ، وقال إني أخف أن يكون لى من
الأسائل يوم وأى يوم ، وقال ابن وهب : سمعته عنده ما يكتر عليه بالسؤال يكف
ويقول : حسبكم من أكثر أخطأ ، وكان يعيب كثرة ذلك ، وكان يقول : من أحب
أن يحجب عن كل مسألة فليعرض نفسه على الجنة والنار ، وكيف يكون خلاصه
فى الآخرة ، ثم يحجب . وقال : ما شئ أشد على من أن أسأل عن مسألة من الحلال

والحرام لأن هذا هو القطع في حكم الله ، ولقد أدركنا أهل العلم ببلدنا وإن أحدهم إذا سئل عن المسألة كأنما الموت أشرف عليه ، وعلى هذا فقول الدراوردي على فرض صحته في الكلام الأول أوسمعه مالكا في الثاني (كان عند مالك نحو ستين ألف مسألة أوستين على الجزم من فقه أبي حنيفة) باطل من وجوه : الأول ما هي هذه العندية ، فإن كان دون هذا المقدار من فقه أبي حنيفة وكتبه لنفسه اعتناء به فهو محال ، كيف يدون رأى غيره من لم يرض رأى نفسه ؟ وقد علم الفراء سيرته وورعه في الرأى على الإطلاق . الثاني كيف يكتب رأى غيره ورأيه واجتهاده أولى بذلك ؟ وإنما أخذه أصحابه عنه مشافهة وهم دونوه واعتنوا به ، وهو وإن كان له تصانيف مدونة مشهورة فيها بعض الرأى لكنها بالنسبة إلى سعة علمه وكثرة أقواله التي لم يدونها وإنما أملاها على أصحابه وهم دونوها نقطة من بحر الثالث إن كان يحفظ هذا المقدار من فقه أبي حنيفة عن ظهر قلب ، فما هي الفائدة في حفظه وهو يعلم أنه رأى قابل للחדش والتفنيذ ؟ ثم هو عنده من رأى الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم ، وخصوصاً الفقهاء السبعة ، ثم رأى كثير من مشايخه الكرام علماء المدينة كالزهري وربيعة ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهم ما يغنيه عن رأى أهل العراق عموماً فضلاً عن رأى أبي حنيفة رحمه الله

ثناء على الأئمة مدخول

قال : (وإنما طرقت هذا البحث عرضاً ليعلم من لا يعلم أن الأئمة المتبوعين مثل أسرة واحدة) هذا كلام حق (ترى مالكا إذا كرأياً حنيفة في المسجد النبوي) هذه دعوى تقدم ما فيها (وينتفع بكتبه) وهذه دعوى ثانية تقدم أيضاً ما فيها (ومحمد ابن الحسن يسمع الموطأ من مالك) وهذا صحيح (والشافعي يسمع الموطأ على مالك) وهذا أيضاً صحيح (ويتفقه على محمد بن الحسن) وهذه دعوى ثالثة انفرد بها حضرته والفقهاء الحنفية لم يدعوه ولم يذكر ذلك في ترجمة محمد ولو كان صحيحاً لطار به أمثال الشيخ على القاري فرحاً ، وكذلك لا صحة لما ذكره في هذه الرسالة تحت ترجمة بعض كلمات أهل العلم في الثناء على محمد بن الحسن من قول الشافعي : ما رأيت أعلم بكتاب الله من محمد بن الحسن كأنه عليه نزل ، ونحو هذا كلام كثير فيه المبالغة في الثناء على محمد بن الشافعي ومن تلميذه المزني ، والذي ذكره المحدث عبد الحى

السكنوى في الفوائد البهية في مدح محمد بالعلم بالقرآن إنما هو عن أبي عبيد ونصه
في ترجمة محمد ، وعن أبي عبيد : ما رأيت أعلم بكتاب الله من محمد بن الحسن ، وعن
الشافعي أنه قال : أخذت من محمد وقر بعير من علم ، وما رأيت رجلاً سمياً أخف
روحاً منه اهـ . قال : (وأحمد يتفقه عند أبي يوسف والشافعي) وهذا صحيح ، ولكن
الله تفضل عليه فصار أحد أئمة الدين ، وأحد الأربعة المتبوعين قال : (وينتفع بكتب
محمد بن الحسن) وهذه دعوى تحتاج إلى دليل ، والذي في الفوائد البهية لا حاجة
فيه لأنه محكى بقيل ونصه : وقيل لأحمد من أين لك هذه المسائل الدقيقة ؟ قال من
كتب محمد اهـ . ثم إن أحمد بن حنبل أصله مروزي نشأ في العراق وتربى فيه وعاش
فيه إلى الوفاة ، فتجريد من الفهم ومؤهلات الاجتهاد إلا ما يستفيده من كتب محمد
ابن الحسن الذي يشاركه في العراقية والنسبة إلى بني شيان بعيد من الحكمة
والصواب ، ولا ينس القارىء كلام أبي حامد الغزالي الذي نقله شاه ولي الله الدهلوى
في رسالته «الإنصاف في أسباب الخلاف» وقد تقدم ونص الحاجة منه (وقد كان من
قبلهم قد صنف ناس في علم الكلام ، وأكثروا القول والقيـل ، والإيراد والجواب
وتهميد طريق الجدال ، وقع منهم بموقع من قبل أن كان من الصدور ، واللؤلؤ من
ماتت نفسه إلى المناظرة في الفقه ، وبيان الأولى من مذهب الشافعي وأبى حنيفة ،
فترك الناس الكلام وفنون العلم ، وأقبلوا على المسائل الخلافية بين الشافعي وأبى حنيفة
على الخصوص ، وتساهلوا في الخلاف مع مالك وسفيان وأحمد بن حنبل وغيرهم اهـ).
قال : (وأما ما يروى من كلام بعضهم في بعض ، فأكاذيب لفقهاء أعداء الدين
وانخدع بها من انخدع من بسطاء أتباعهم ، راجع كلام الباجي في شرحه على حديث
الداء العضال من المنتقى شرح الموطأ (ج ٧ ص ٣٠٠) اهـ) أقول : لا قيمة للأئمة عند
أعداء الدين وأتباعهم مطلقاً ، وإنما لفقهاء غلاة المتعصبة من المسلمين والبسطاء من
المسلمين غفل من ذلك عقيدتهم في الأئمة حسنة ، وقد تقدم ما يتعلق بقصة الباجي
التي أشار إليها وإطرائه .

رجوع حضرته إلى إطراء أسد وإبطال دعاويه فيه ، وذكر بعض أعيان أفريقية والأندلس الذين نشروا مذهب مالك

قال : (وأسد هذا هو ناشر مذهب أبي حنيفة ومالك بأفريقية ، ثم اقتصر على نشر مذهب أبي حنيفة ، فانتشر في ديار المغرب لحد الأندلس حتى أصبح الأكثرون في أفريقية على هذا المذهب إلى عهد ابن باديس اه) أقول اشتمل كلامه هذا على ثلاث دعاوى لا صحة لها : الأولى قوله هو ناشر مذهب أبي حنيفة ومالك بأفريقية ، فظاهره أن مذهب مالك قبل رحلة أسد إلى المشرق لم ينشره أحد وهو باطل . الثانية قوله ثم اقتصر على نشر مذهب أبي حنيفة ، فانتشر في ديار المغرب لحد الأندلس وهي باطلة أيضاً . الثالثة قوله حتى أصبح الأكثرون في أفريقية على هذا المذهب إلى عهد ابن باديس وهي غير صحيحة أيضاً ، فمذهب مالك قد نشره في أفريقية والأندلس رجال رحلوا إلى مالك وسمعوا منه قبل ارتحال أسد وسحنون ، وأخذ هذان عن بعضهم قبل رحلتهم (قال محمد بن حارث : كانت أفريقية قبل رحلة سحنون قد عمرت بمذهب مالك لأنه رحل منها أكثر من ثلاثين رجلاً كلهم لقي مالك بن أنس وإن كانت الفتيا والفقهاء القليل منهم ، كما أن ذلك في علماء سائر البلاد ، ثم قدم سحنون بذلك المذهب ، وجمع إلى ذلك فضل الدين والعقل والورع والعفاف والانتباض ، فبارك الله فيه للمسلمين اه) قلت : فمن الأفريقيين عبد الرحيم ابن أشرس ، والبهلول بن راشد وعبد الله بن أبي حسان اليحصبي ، وكان هذا من أشراف أفريقية ثقة سمع مالكا وابن أبي ذئب وابن عيينة وغيرهم ، وكان مالك يكرمه ، وكان غاية في الفقه بمذهب مالك ، حسن البيان ، عالماً بأيام العرب وأنسابها راوية للشعر قائلاً له ، وعنه أخذ الناس أخبار أفريقية وحروبها ، وكان جواداً مفوهاً قويا على المناظرة ، ذاباً عن السنة ، شديداً على أهل البدع ، قليل الهيبة للملوك ، لا يخاف في الله لومة لائم ، روى عنه فرات بن سليمان وابن وضاح وسحنون . قال سحنون : كنت أول طلبة إذا انغلقت عليّ مسألة من الفقه آتى ابن أبي حسان ، فكان مافي يده مفتاح لما انغلق . قال ابن أبي حسان : سمعت مالكا يقول : أهل الذكاء والذهن والعمول من أهل الأمصار ثلاثة : المدينة ثم الكوفة ثم القيروان ، توفي سنة سبع وعشرين ومائتين ، وعلي بن زياد التونسي العباسي ثقة مأمون خيار متعبد

بارع في الفقه ، سمع من مالك والثوري والليث بن سعد وغيرهم ، لم يكن بعصره في أفريقية مثله ، وسمع منه البهلول بن راشد وشجرة ، وأسد بن الفرات ، وسحنون وغيرهم ، وهو معلم سحنون الفقه قبل رحلته ، وكان سحنون لا يقدم عليه أحداً من أهل أفريقية ، وكان أهل العلم بالقيروان إذا اختلفوا في مسألة كتبوا بها إلى علي بن زياد ليعلمهم بالصواب ، وكان خير أهل أفريقية في الضبط لآل علم ، وقال سحنون : لو كان أعلى بن زياد من الطلب ماله مصريين مافاته منهم أحد ، وما عاشره منهم أحد قال ابن الحداد إلا أنها كلمة فضله بها عليهم ، وقال أيضاً : ما أنجبت أفريقية مثل علي ابن زياد ، ولم يكن في عصره أفقه منه ولا أورع ، ولم يكن سحنون يعدل به أحداً من علماء أفريقية . ومن الأندلسيين الذين نشروا مذهب مالك بالأندلس زياد أبو عبد الله القرطبي الملقب بشبطون ، ويحيى بن يحيى الليثي ، وعالمها عبد الملك بن حبيب ، وفقهها عيسى بن دينار ، وقوله ثم اقتصر على نشر مذهب أبي حنيفة فانتشر في ديار المغرب لحد الأندلس (غير صحيح فلم يخرج عن جدار سور مدينة القيروان ، فكيف يتجاوزه إلى ديار المغرب كلها ؛ وانتشاره بمدينة القيروان فقط هو مقصود ابن فرحون بقوله : وظهر بأفريقية ظهوراً كثيراً ؛ وأما فاس والأندلس فلم يدخلها وقد تقدم أن أسدا رحمه الله لم يكن له تلميذ مذكور ، وقد استولى ملوك بني عثمان في القرن العاشر على تونس والجزائر وطرابلس في أيام السلطان سليمان القانوني بواسطة سنان باشا وخير الدين باشا ، وطرردوا الأسبانيين الذين استولوا على مدينة تونس ، وبنوا بها حصوناً عظيمة ، ونصبوا على هذه العواصم الثلاثة وملحقاتها حكماً من الأتراك وهم الملقبون بالبايات وقضاة ومفاتي على مذهب الإمام أبي حنيفة ، ونزحت غائلات كثيرة من الأتراك للاستيطان بعواصم أفريقية ومدنها معظمهم نوطن مدينة تونس ، ولا زال حكم البايات متوارثاً بتونس إلى اليوم ، والافتاء بها مشتركاً بين الحنفية والمالكية ، ومع هذا كله لم يتجاوز مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله جدران أسوار هذه العواصم إلى غيرها من مدن المغرب وأريافه وقراه ، وقد اضمحل في مدينة الجزائر ومدينة طرابلس ، واللوجودون من الحنفية الآن بمدينة تونس أقلية ضئيلة بالنسبة للمالكية ، وقد نشر الناطميون مذهب الرافضة بواسطة دعاةهم ، وقوة سطوتهم في الإقليمين المغرب ومصر ، ولكن نهض في وجهه علماء

المغرب باللسان والأقلام والسنان ، والقدح الملقى في هذه كلها لعلماء القيروان منهم ، فقد استشهد في سبيل المدافعة عن الحق كثير من علمائه وصلحائه وعباده ، وعذب في الله كثير من رجال أفريقية ، ولم يصدح ذلك عن مقاومته حتى قضوا عليه قبل انقضاء مدة دولته من المغرب ، وذهب أيضا بذهاب دولته من مصر فلم يبق له أثر في الإقليمين ، وقد كان للخوارج الأباضية صولة ، فملك رئيسهم أبو يزيد معظم المغرب حتى استولوا على القيروان ، وحاصروا الفاطميين في عاصمتهم المهدية ، ثم نهض إليهم إسماعيل المصور ، فقتل معظمهم مع رئيسهم بعد معارك شديدة ، وهرب من نجا منهم إلى أطراف المغرب ، فبقاياهم إلى الآن أقلية بصحراء الجزائر بـ (وادي ميزاب) وبتونس بجزيرة جربة ، وبنواحي طرابلس ؛ وبما قررناه تحقق وضوح بطلان قوله : (حتى أصبح الأكترون في أفريقية على هذا المذهب إلى عهد ابن باديس)

قيام بعض المنتسبين إلى أبي حنيفة في الفروع بدور تمثيل محنة
القول بخلق القرآن في القيروان بتأييد أمراءهم واضطهادهم
للإمام سحنون وأتباعه وظهور مذهب أهل السنة واضمحلال
تلك الشرذمة رغم ذلك

كان بالقيروان طائفة على مذهب الإمام أبي حنيفة في الفروع من أذئاب بشر المريسي ، ولي جماعة منهم قضاءها قبل الإمام سحنون وبعده ، فتعزوا وتكثروا بذلك وبتأييد الأغلبية أمراء أفريقية لبني العباس لهم ، فنشروا مذهب الاعتزال بجد ونشاط ونهضوا بدور تمثيل محنة القول بخلق القرآن ، كما نهض بذلك أحمد بن أبي دؤاد وتلامذته في بغداد ، وهدفهم المقصود ، وخصمهم اللدود الإمام سحنون وأتباعه ، فلم يتصر ابن أبي الجواد القاضي في إيذائه حتى استصدر أمر الأمير زيادة الله بضربه خمسمائة سوط ، وبخلق لحيته ورأسه ، فتلطف وزيره علي بن حميد حتى خلصه من ذلك ، ولما ألزم الأغلبية الناس القول بخلق القرآن ، وخطبوا بذلك في القيروان توجه سحنون إلى عبد الرحيم الزاهد بقصر زياد فارا ، فأرسلوا إليه وأحضره ، وعقد له مجلس حضره القواد وابن أبي الجواد وغيره ، فسأله عن القرآن . فقال سحنون : أما شيء أبدته من نفسي فلا ، ولكني سمعت من تعلمت منه وأخذت عنهم

كلهم يقولون : القرآن كلام الله غير مخلوق . فقال ابن أبي الجواد : اقتله ودمه في عنقي
وهي الكلمة المعتادة لزملائهم يقولونها لحلفاء بنى العباس وأمرائهم في امتحان علماء
بغداد . وقال بعض أوغادهم : يقطع أرباعاً ويجعل كل ربع بموضع من المدينة
« القيروان » ويقال هذا جزاء من لم يقل بكذا ، وأخيراً كانت النتيجة أخذ عشرة
كفلاء عليه بأن لا يفق ولا يسمع أحداً ويلزم داره ، وبالرغم من محنتهم لإمام المغرب
واستظهارهم عليه بالأمراء بعد برهة وجيزة ، أعلا الله كعبه وكعب أتباعه عليهم ،
فاضمحل أمرهم على قلتهم ، ولم يبق لهم طريق إلى نكاية أهل السنة بالقيروان إلا في
طريق منصب القضاء ، فكلما تولى قاض منهم بها سعى بكل ما يمكنه في أذى أصحاب
سحنون ، وقد تولى القضاء بعد سحنون سليمان بن عمران وكان كاتباً لسحنون
وصنيعته ، ولأه في أيامه قضاء باجة ، فشكاه أهلها إلى سحنون ، وقالوا إنه يحكم فينا
بمذهب أبي حنيفة . فقال لهم : ما قدمته عليكم إلا وأنا أعلم أنه يحكم فيكم بمذهبه
فانصرفوا ، وهذا يدل على فضل سحنون وعدم تعصبه لمذهب أهل المدينة ، فقابل
سليمان هذا إحسان سحنون إليه بالإساءة إلى ابنه محمد حتى منعه عنه الأمير ومن
النكت اللطيفة أن محمد بن سحنون ناظر شيخاً معتزلياً قدم على القيروان من المشرق
اسمه محمد في خلق القرآن ، فقال له محمد بن سحنون : (كل مخلوق يذل لله عز وجل)
فسكت الشيخ ولم يجد جواباً . فقال له ابن سحنون : كم سنك يا شيخ ؟ فقال
ثمانون سنة . فقال ابن سحنون : اختلف العلماء في الصلاة على الميت إذا أتت عليه
سنة كاملة ، وهذا الشيخ له ثمانون سنة في عداد الموتى ، وقد أهان سليمان المذكور
عبد الله بن طالب ، وكان هذا قاضياً عادلاً قبله إماماً كبيراً في الفقه والحديث والسجاء
من كبار أصحاب سحنون ، فلما عزل عن القضاء وتولى مكانه سليمان بن عمران حبسه
تسعة أشهر ، فلما رد عبد الله إلى القضاء هرب سليمان ونواري نحواً من سنتين خوفاً
حتى أمر ابن طالب منادياً ينادى بأمانه ، وتوفي ابن طالب سنة خمس وسبعين ومائتين
في سجن الأغلبة وكان من أبناء عمهم أنكر عليهم ظلمهم ، وكان رحمه الله أماراً
بالمعروف ، ناهياً عن المنكر ، وله تصانيف جيدة ، منها كتاب في الرد على المخالفين
لمذهب مالك من الكوفيين وغيرهم ، ومن أشدهم أذى لأصحاب سحنون بن عبدون
تلميذ سليمان بن عمران لما تولى القضاء ضرب طائفة من أهل العلم والصالح بالسياط

وطيف بهم على الجمال في القيروان ، وأمر أن ينادى عليهم هؤلاء حزب الشيطان بغضاً منه في مذهب أهل المدينة ومالك ، ومات بعضهم على الجمال ؛ ولم يقف ويصدع بالحق في وجه أهل الأهواء علماء مصر من الأمصار مثل علماء القيروان ، كما أجادوا في تأليفهم في ردودهم ومناظراتهم للمبتدعة على اختلاف أهوائهم وكثير من مناظراتهم التي ترقص لها الأرواح قبل الأشباح طرباً مذكور في تراجم كثير منهم في معالم الإيمان لاسيما لسان أصحاب سحنون سعيد بن الحداد قالوا لما وصل كتاب الإمامة لمحمد بن سحنون لبغداد كتب بماء الذهب ، ومن ألف منهم فأجاد في الرد على أهل الأهواء الشيخان الحفاظ أبو محمد بن أبي زيد وأبو الحسن القابسي ، وهذه بغداد أكبر مدينة إذ ذاك ولا يضاهيها إلا قرطبة بالأندلس على كثرة علمائها لم يثبت منهم أئمة تلك الحقبة إلا ثلاثة أشخاص الإمام أحمد بن حنبل ومحمد بن نوح المروزي وأحمد بن نصر الحزاعي المقتول بيد الوثاق .

رجوعه أيضاً إلى إطراره أسد ورمسه حقائق في معالم الإيمان
تثبت سعة إمامة ابن القاسم

قال : (وترجم لأسد بن الفرات هذا القاضي عياض في المدارك وابن فرحون في طبقات المالكية ، وتوسع في ترجمته صاحب معالم الإيمان في تاريخ القيروان جد التوسع ، وأسد هذا هو فاتح صقلية وناشر الإسلام بها ، وبها توفي سنة ثلاث عشرة ومائتين اه) نعم ترجمه الأولان ولكن لم يرفعا فوق ما يستحقه ، وصاحب معالم الإيمان ذكر جميع ماله وما عليه ، واقتصر في نشره المذهبين على قوله ونشر مذهب أبي حنيفة ومالك بالقيروان ، ثم اقتصر على مذهب أبي حنيفة فقط ، ولم يذكر تلك العلاوة الطويلة المسافة التي زادها حضرته من عنده ، وحذف الكوثرى من تمام ترجمته في المعالم ما يتعلق بإمامة ابن القاسم وسعة علمه لعدم موافقته لهواه ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في أسئلة أسد لابن القاسم ، واستعاض حضرته للقراء تعمية بقوله وتوسع في ترجمته صاحب معالم الإيمان في تاريخ القيروان جد التوسع وبكونه فاتح صقلية وناشر الإسلام بها ، وبمراجعة القارئ اللبيب ترجمته في المعالم تنكشف له حقيقة ما قلناه ويعلم مبلغ أمانة حضرته في نقل العلم ، وقوله في تاريخ القيروان الصواب في تراجم علماء القيروان ؛ ومما نتحف به القراء أن جل التراجم التي في هذا الكتاب بعد التابعين

الذين نزلوها وأتباعهم لأصحاب مالك وأتباعه وما فيه من تراجم الحنفية لا يتجاوز ثلاثة أشخاص ، وهذا يصدق ما قلنا إنهم كانوا في داخل مدينة القيروان أقلية ضئيلة جدا ويبطل دعوى حضرته العريضة الطويلة المسافة

ترجمة صاحب المدونة الإمام سحنون التنوخي

ومن اللازم هنا أن نلم بشيء من ترجمة صاحب المدونة الإمام سحنون الذي نشر مذهب مالك ووسع دائرته حتى وصل إلى المحيط الأطلسي والأندلس بعد شيوخ أفريقية بحق ، وقد أطال صاحب معالم الإيمان في ترجمته ووسع فيها جد التوسع ، بل ألف كثير من علماء أفريقية في مناقبه تأليف خاصة ، منهم أبو العرب بن عيم ، ومنهم محمد بن الحارث الحشني ؛ هو الإمام عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي صليبة من العرب أصله شامي من حمص قدم أبوه سعيد في جند حمص . قال محمد ابنه : قلت له أنحن صليبة من تنوخ ؟ فقال لي وما تحتاج إلى ذلك ؟ فلم أزل به حتى قال لي نعم ، وما يعني عنك ذلك من الله شيئاً إن لم تتقه ، وسحنون لقب له وهو اسم طائر حديد لقب به لحدته في المسائل ، أخذ العلم بالقيروان عن مشايخها أي خارجة والبهلول بن راشد ، وابن أبي حسان ، وابن غانم ، وابن أشرس ، وابن أبي كريمة وأخيه حبيب ومعاوية الصمادحي ، وأبي زياد الرعيني ، ورحل إلى علي بن زياد بتونس ؛ ثم رحل إلى المشرق ، فسمع بمصر والاسكندرية من أصحاب مالك بن القاسم وابن وهب وأشهب ، وطليب بن كامل ، وعبد الله بن عبد الحكم ، وبالبحاز من سفيان ابن عيينة ومن أصحاب مالك أيضاً ابن نافع الصائغ ، ومعن بن عيسى ، وابن الماجشون ومطرف ؛ وبالعراق من وكيع وعبد الرحمن بن مهدي ، وحفص بن غياث ، وأبي داود الطيالسي ، ويزيد بن هارون ؛ وبالشام من الوليد بن مسلم وغيرهم ورجع إلى أفريقية سنة إحدى وتسعين ومائة ، فسمع منه وهو راجع إلى القيروان أهل أجدابية ، وفيها توفي شيخه عبد الرحمن بن القاسم رحل إلى ابن القاسم وعمره خمس وعشرون سنة ، ورجع إلى أفريقية بعد خمس سنين ، وأول من قرأ عليه من أقرانه عبد الملك الأندلسي الملقب بزونان .

ثناء الأئمة من مشايخه وغيرهم عليه

سئل الإمام أشهب عن قدم إليكم من أهل المغرب قال سحنون ، قيل له فأسد ؟ قال سحنون والله أفقه منه بتسع وتسعين مرة . وقال أيضا ما قدم إلينا من المغرب مثله . وقال ابن القاسم ما قدم إلينا من أفريقية مثل سحنون . وقال أيضا إن أسعد أحد بهذه الكتب « يعنى المدونة » لسحنون . وقال أبو زيد بن أئى الغمر الاسكندرى لم يقدم علينا أفقه من سحنون إلا أنه قدم علينا من هو أطول لساناً منه يعنى عبد الملك بن حبيب الأندلسى . وقال يونس بن عبد الأعلى هو سيد أهل المغرب . فقال له حمديس : أولم يكن سيد أهل المغرب والمشرق . وقال ابن وضاح : كان سحنون يروى تسعة وعشرين سماعاً ، وما رأيت فى الفقه مثل سحنون بالمشرق . وقال عيسى بن مسكين : سحنون زاهد هذه الأمة ، ولم يكن بين مالك وسحنون أفقه منه . وقال الشيرازى : إليه انتهت الرئاسة فى العلم بالمغرب وعلى قوله المعول وصنف المدونة وعليها يعتمد أهل القيروان ، وحصل له من الأصحاب ما لم يحصل لأحد من أصحاب مالك ، وعنه انتشر علم مالك بالمغرب . وقال أبو على البصير : سحنون فقيه أهل زمانه ، وشيخ عصره ، وعالم وقته ، وقال سلمان بن سالم القطان : دخلت مصر فرأيت بها العلماء متوافرين بنى عبد الحكم ، والحارث بن مسكين ، وأبا الطاهر وأبا إسحاق والبرقى وغيرهم ، ودخات المدينة وبها أبو مصعب والفروى ، ودخلت مكة وبها ثلاثة عشر محدثاً ، ودخلت غيرها من البلدان ، ولقيت علماءها ومحدثيها ، فسا رأيت مثل سحنون وابنه من بعده اه .

بشه العلم خمسين سنة وقوة حفظه

مكث الإمام سحنون ينشر العلم بالقيروان بعد رجوعه من رحلته نحو خمسين سنة ، وكان الناس يرحلون إليه لطاب العلم من الأندلس ونواحي المغرب ، وكان العلم فى صدره كالسورة من القرآن ينصه من حفظه . قال لابنه محمد : إذا أردت الحج فاقدم طرابلس ، وفيها رجال مديون (أى على مذهب أهل المدينة) ثم مصر وفيها الرواة ، ثم المدينة وفيها أصحاب مالك ثم مكة ، واجتهد جهدك فإن قدمت على بلفظة خرجت من دماغ مالك ليس عند شيخك أصلها فاعلم أن شيخك كان مفراطاً

قال ابن حارث أقام سؤدد العلم في دار سحنون نحو مائة وثلاثين عاماً من ابتداء طلب سحنون وأخيه إلى موت ابن ابنه محمد بن محمد سحنون .

لم يخلد في التاريخ لأى واحد كان من أعيان أصحاب الأئمة
المتبوعين من كثرة المتخرجين البارزين في العلم إلا للمالكية
وهذا المرتجم في مقدمتهم ثم القاضي إسماعيل ثم الأبهري
ثم ابن أبي زيد

لم يخلد في التاريخ لأى واحد كان من أعيان أصحاب الأئمة المتبوعين من كثرة
المتخرجين البارزين في العلم إلا للمالكية ، وهذا المرتجم في مقدمتهم قال ابن عجلان
الأندلسي : مابورك لأحد بعد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مابورك لسحنون
في أصحابه إنهم كانوا بكل بلد أئمة . وقال ابن حارث سمعهم يقولون : كان سحنون من
أيمن عالم دخل المغرب كان أصحابه مصابيح في كل بلد ، وعدّ له نحو سبعمائة رجل
ظهروا بصحبته ، وانتفعوا بمجالسته ، ثم القاضي إسماعيل بن إسحاق من آل حماد
بالعراق ، كانت بيئته هذا على كثرة رجالها وشهرة أعلامها من أجل بيوت العلم
بالعراق ، وأرفع مراتب السؤدد في الدين والدنيا ، وهم الذين نشروا مذهب مالك
بالعراق ، وعندهم اقتبس ، وروى عنهم في أقطار الأرض ، وانتشر ذكركم بين المشرق
 والمغرب ، وحل العلم في بيئهم طبقة بعد طبقة نحو ثلاثمائة عام من زمن جدّهم الإمام
حماد بن زيد وأخيه سعيد ، ومولدهما في نحو المائة الأولى إلى وفاة آخر من وصف
منهم بعلم وهو المعروف بابن أبي يعلى ووفاته قرب أربعمائة ، فمنهم أئمة في الفقه ومشايخ
في الحديث كلهم أفاضل ورجال سنة ، تلك منافهم مخلدة في التاريخ . قال أبو محمد
الفرغانى المؤرخ لانعلم أحدا من أهل الدنيا بلغ ما بلغ آل حماد بن زيد ثم الشيخ
الإمام أبوبكر محمد بن عبد الله التميمي المعروف بالأبهري بالعراق أيضاً ، فقد أنجب
هذا أئمة خولا في الحديث والفقه والأصول ، منهم ابن القصار وابن الجلاب وأبوسعيد
القزويني ، والقاضيان أبو بكر الباقلاني وأبو محمد عبد الوهاب بن نصر ، ودرس العلم
في جامع المنصور ببغداد ستين سنة ، ثم الشيخ الإمام أبو محمد عبد الله بن أبي زيد
بالقيروان أيضاً ، فقد رحل الناس إليه من أقطار الأرض للأخذ عنه ، وأنجب ثروة
صالحة من العلماء

شمائله من كلام أبي العرب بن تميم وابن الحارث

قال أبو العرب بن تميم كان سحنون ثقة حافظاً للعلم فقيه البدن ، اجتمعت فيه خلال قلما اجتمعت في غيره : الفقه البارع ، والورع الصادق ، والصرامة في الحق ، والزهادة في الدنيا ، والتخشن في اللبس والمطعم والسماحة ، وكان لا يقبل من السلطان شيئاً ، وربما وصل أصحابه بالثلاثين دينارا أو نحوها ، وكان مع هذا رقيق القلب ، غزير الدمعة ، ظاهر الخشوع متواضعا ، قليل التصنع ، كريم الأخلاق ، حسن الأدب ، سالم الصدر ، شديدا على أهل البدع ، لا يخاف في الله لومة لائم ، ومناقبه كثيرة ، سلم له الإمامة أهل عصره ، واجتمعوا على فضله وتقديمه اه . وقال محمد بن حارث الحشني قدم سحنون بمذهب مالك ، واجتمع له مع ذلك فضل الدين والعقل والورع والعفاف والانقباض ، فبارك الله فيه للمسلمين ، ثمالت إليه الوجوه ، وأحبته القلوب ، وصار زمانه كأنه مبتدأ قد انمحي ما قبله ، فكان أصحابه سرج أهل القيروان ، ابنه عالمها وأكثرهم تأليفا ، وابن عبدوس فقيها ، وابن غافق عاقلا ، وابن عمر حافظها ، وجبلة زاهدا ، وحمديس أصلهم في السنة ، وأعداهم للبدعة ، وسعيد بن الحداد لسانها وفصيحتها ، وابن مسكين أرواهم للكتب والحديث ، وأشدهم وقارا وتصالونا ، كل هذه الصفات مقصورة على وقتهم . وقال أيضا كان سحنون أفضل الناس صاحباً ، وأعقل الناس صاحباً ، وأفقه الناس صاحباً ، وكانت هذه الصفات صفات سحنون ، خلق بها أصحابه رحمهم الله تعالى .

توليته القضاء ووفاته

وفي سنة أربع وثلاثين ومائتين ولي قضاء القيروان ، فبقي فيه إلى أن توفي سنة أربعين ومائتين ، وعمره ثمانون سنة ، وقد ذكر ابن فرحون في ديباجه كثيرا من حكمه الكلامية ، وعدله وحسن سيرته في قضائه ، رحمه الله تعالى .

إبطال الصلة بين المذهبين من ناحية أسد واعتبارهما بحرين

وما سواهما من المذاهب ساقية يستغنى عنها

قال : (ولهذه الصلة الأكيذة بين المذهبين ترى أهل الغرب يعتبرونهما بحرين وما سواهما ساقية يستغنى عنها مع إضاء صادق بين الفريقين المتمذهبين بالمذهبين ،

كما شرح ذلك صاحب أحسن التقاسيم عند ذكره للقيروان اه) أقول: قد حققنا أنه لاصلة بين المذهبين من الناحية إلى يعنينا وهي مختلطة أمد أصلا ، وأن أسدا أقبر مع مختلطته ، وانقطع أثره ، ولا تعرف المدونة عند المالكية إلا لسحنون وتسمى أيضا الكتاب وديوان سحنون . قال الإمام العلامة أبو الفضل النحوى :

أصبحت فيمن له دين بلا أدب ومن له أدب عار من الدين
أصبحت فيهم غريب الشكل منفردا كبيت حسان في ديوان سحنون
ومراده ببيت حسان قوله رضى الله عنه يخاطب قريشاً لما حرق عليه السلام نخل
حلفائهم بنى النضير :

وهان على سراة بنى لؤى حريق بالبويرة مستطير
وليس في أمهات كتب مذهب مالك شعر إلا هذا البيت وسحنون ومدونته أحد
المناهج الواضحة وضوح الغزالة الموصلة لبحر علم مالك ، وقوله (ترى أهل المغرب
يعتبرونهما بحرین وما سواهما ساقية يستغنى عنها) المعتبر المذهبين بحرین وما سواهما
من مذاهب أئمة الدين ساقية يستغنى عنها جاهل متعصب كائنا من كان وجميع مذاهب
أئمة الدين المدونة وغيرها محور ممدة من البحر الأعظم بحر الشريعة .

ركوبه أيضا جادة الإبهام وتدليسه بكلام الشيخ محمد الخضر
الشنقيطى وإيضاح ذلك بسوق كلام الشنقيطى لله
ثم نقده من عدة وجوه

قال حضرته : (وكذلك ترى بعض كبار الفقهاء من المالكية يقول إذا لم تكن
في مسألة رواية عن مالك يؤخذ بقول أبى حنيفة فيها بل حصر بعضهم الخلاف بينهما
في اثنين وثلاثين مسألة ، راجع قمع أهل الزيغ والإلحاد عن الطعن في تقليد أئمة
الاجتهاد للشيخ محمد الخضر الشنقيطى المالكي (ص ٦٦ — ٦٧) ولعلنى لم أخرج
عن الموضوع فيما أفضت فيه هنا اه) أقول: صدر الكلام المبهم إلى قوله يؤخذ بقول
أبى حنيفة فيها لا أصل له ذكره تمهيدا لما بعده ، والكلام الذى من بعد أداة
الإضراب من جملة كلام الشيخ محمد الخضر الشنقيطى ، وقد شوه حقيقة كلام
الشنقيطى ، ولكنه أحسن إلى القارئ بأن دله على موضع النقل من الكتاب
لذلك كور ثقة منه بأن القراء لا يساورهم ريب في سعة معلوماته وأمانته في نقل العلم عن

الناس ، وبسوق كلام الشيخ عبد الحضر كله يظهر الصبح لدى عينين قال الشيخ محمد الحضر الشنقيطي في كتابه قمع أهل الزيغ والإلحاد في الصفحة الموحى إليها مانصه : (فإن لم يجد المالكي نصاً في مذهبه في مسألة ووجد فيها نصاً للشافعي وآخر لأبي حنيفة مخالفاً له . فقال بعض أهل المذهب يجب عليه العمل بمذهب أبي حنيفة لقلة الخلاف بينه وبين مالك حتى حصر بعضهم الخلاف بينهما في اثنين وثلاثين مسألة ، فإذا عرفت أعيان تلك المسائل تحققت أن قول مالك فيما سواها كقول أبي حنيفة ، وإلا تعرفها عملت بالغالب الذي هو عدم الاختلاف والعمل بالراجح واجب وقال بعض أهل المذهب يجب عليه العمل بمذهب الشافعي في تلك المسألة لأنه تلميذ مالك اه كلام الشنقيطي بنصه) فالقارئ رأى كيف بتر الكوثرى الكلام وحذف منه الشق الذي لا يحبه وهو العمل بمذهب الشافعي تلميذ مالك ، لأن خلاصة الكلام هكذا : مالكي لم يجد نصاً في مذهبه في مسألة ووجدتها منصوصة في مذهب الشافعي أو في مذهب أبي حنيفة ، فهل يجب عليه العمل في تلك المسألة بمذهب أبي حنيفة لقلة الخلاف بينه وبين مالك الخ ، أو يجب عليه العمل فيها بمذهب الشافعي لأنه تلميذ مالك حذف حضرته أحد شقي الكلام وهو العمل فيها بمذهب الشافعي ، وإذا لم يكن للشافعي ومذهبه عنده اعتبار فليؤد الواجب عليه وهو أمانة نقل العلم عن الناس كما هي ؛ على أن كلام الشنقيطي الذي توكأ عليه ضعيف من وجوه الأول المسألة مفروضة فرضاً وليست واقعة محققة ، وذلك ظاهر من دخول إن الشرطية عليه . الثاني قوله فقال بعض أهل المذهب في الشقين بالإيهام ولم يعين من هو القائل حتى ينظر في ذلك . الثالث قوله لقلة الخلاف بينهما حتى حصر بعضهم الخلاف بينهما في اثنين وثلاثين مسألة ، ظاهر أن هذا البعض الذي حصر الخلاف بينهما في اثنين وثلاثين مسألة غير البعضين الذين رجح كل منهما وجوب العمل في تلك المسألة بأحد الإمامين ، فقد دارت خلاصة هذا الكلام المفروض على ثلاثة أشخاص من أهل المذهب مجهولين . الرابع هذا البعض الثالث المدعى حصر الخلاف بينهما في اثنين وثلاثين مسألة لم يعين تلك المسائل واحدة واحدة حتى يكون قوله قريباً من القبول في الحملة . الخامس قد أبطل الاستقراء قول هذا البعض الحاصر الخلاف بينهما في اثنين وثلاثين مسألة بوجود الخلاف بينهما في هذا المقدار في باب الطهارة

ولواحقها فقط ، فكيف بسائر أبواب الفقه الواسعة الأبحاث . السادس إذا وجد المالكي في المسألة المفروضة نصاً أيضاً فيها لأحد الأئمة المشهورين ، كالإمام أحمد ، أو أحد السفيانيين مثلاً ، وصحت نسبته إليه عنده ، وكان أقرب إلى الحجة من نص الشافعي وأبي حنيفة مثلاً ، فهل يتردد عاقل في أنه يجب عليه العمل بنص ذلك الإمام المشهور والحالة هذه ؟ فخصر هذا المالكي المفروض حينئذ في الشافعي وأبي حنيفة تحكيم ، ويدل لهذا ما هو الأقدم والأقرب إلى الدليل العلمي ، والأحق أن ينقله الشيخ محمد الحضر الشنقيطي ما ذكره العلامة الخطاط في شرحه على مختصر العلامة خليل ابن إسحاق في شرح خطبة الكتاب صفحة ٣٣ ونصه (تنبيه) إذا لم يجد الشخص نصاً في المسألة في مذهب إمامه ولا وجد من له معرفة بمداركه ، فالظاهر أنه يسأل عنها في مذهب الغير ويعمل عليه ولا يعمل بجهل ، ويؤيد هذا ما قاله الشيخ يوسف ابن عمر في شرح قول الرسالة ويستعمل سائر ما ينتفع به طيباً (الحلال ضالة مفقودة فيجتهد الإنسان في المتفق عليه في المذهب ، فإن لم يجد فالقوى من الخلاف ، فإن لم يجد فينظر الخلاف خارج المذهب ولا يخرج عن أقاويل العلماء اهـ . وهكذا ينبغي في كل مسألة ، والله أعلم) فليتأمل القارئ اللبيب قوله فإن لم يجد فينظر الخلاف خارج المذهب ولا يخرج عن أقاويل العلماء ما أقرب به إلى الحق والإنصاف ، وهو يدل على منقبة للمالكية وهي حسن اعتقادهم في جميع علماء المسلمين واحترامهم لهم كاحترامهم لإمامهم وبراءتهم من التعصب له وعقيدتهم فيه أنه لا يعلم كل شيء من جزئيات الفقه والعلم ، وحرصهم على طلب الفوائد العلمية إذا لم يجدوها في مذهبهم أينما وجدوها ، ولعل تصريحاً هكذا في تواضع لا يوجد في كتب غيرهم من فقهاء الأئمة المتبوعين اليوم .

تعصب وتدليس مكشوفان

قال حضرته في صفحة ٩ من بلوغ أمانيه في ترجمة محمد بن الحسن الشيباني تحت ترجمة بعض أصحابه وتلاميذه وجملة ممن أخذ عنه ما نصه : (يصعب استقصاء من تخرج به فنكتفي هنا بذكر جملة من أصحابه وتلاميذه ليعلم أنه شيخ المجتهدين في عصره) ثم سرد نحو أربعين رجلاً ، ولا حرج عليه في عد من شاء أنه روى عن محمد مثلاً أو لقيه إنما الذي نلفت إليه النظر قوله (يصعب استقصاء من تخرج به) فالعادة الجارية والطريق السلوك للناس كلهم من زمان السلف إلى يومنا هذا أنه إذا قيل

فلان تخرج على يد فلان يعنون أنه لازمه دون غيره في غالب أوقات طلبه للعلم حتى حصل منه فنا من العلم أوفنونا ، كلازمة محمد بن الحسن لأبي حنيفة ثم لأبي يوسف بعده ، وكلازمة ابن القاسم وأشهب لمالك ، وملازمة سحنون بمصر لابن القاسم وأشهب ، وبلمدينة لعبد الملك بن الماجشون ، أما من لا يلتزم شيخاً مخصوصاً بل يدور على المشايخ فيروى عن هذا وعن هذا ، فالقول أنه تخرج على فلان تعصب ، صدرت عن حضرته قائمة هؤلاء المتخرجين في الفقه على يد محمد بأبي حفص الكبير البخاري ، ولا نزاع فيه فقد قالوا أخذ الفقه عن محمد وإنما المهم قول حضرته (ومنه كان البخاري تلقى فقه أهل الرأي وجامع الثوري قبل رحلته) ليعلى من شأن أبي حفص بكونه شيخاً للبخاري ، وكان الواجب عليه عزو قوله هذا إلى كتاب مشهور من كتب الطبقات ، والذي في تذكرة الحفاظ في ترجمة البخاري أن البخاري رحمه الله أخذ في ابتداء طلبه عن ثلاثة من مشايخ بلده عن المسندي وعن محمد بن يوسف البيكندی وعن محمد بن سلام البيكندی ، وبهذا الأخير تخرج قبل رحلته ، فلو أخذ عن أبي حفص الكبير ما ذكره قبل رحلته لذكره أهل الطبقات ، وهم أشد اعتناء في الجليل والدقيق ؛ على أن أباحفص هذا لم يكن معروفاً بالرواية وإنما المعروف بالرواية ابنه أبو حفص الصغير قالوا رافق الإمام البخاري ، ومما يستدعي الإعجاب أن أباحفص الكبير هذا لم يعلم من تاريخ حياته ومشايخه ، وكيفية طلبه للعلم ، ومن أخذ عنه ، ومن تخرج على يده من أهل بخارى غير ابنه بل لم يعلم تاريخ وفاته أيضاً سوى أنه تلقى الفقه عن محمد بن الحسن ، وكان من خواص تلامذته ، وذكر الكمال ابن الهمام في فتح القدير أن مولد أبي حفص الكبير مع مولد الإمام الشافعي في العام الذي توفي فيه أبو حنيفة سنة ١٥٠ وابنه أبو حفص الصغير أُرِخ وفاته سنة أربع وستين ومائتين الحافظ ابن منده الشافعي ، وهذا يدل على زهد الحنفية في الرواية وإهمالهم لها قديماً حتى في مواليد ووفيات خواص أئمتهم ، ومصادق هذا قد تقدم في كلام شاه ولي الله الدهلوي قال : (لقلة اشتغالهم بالرواية قديماً وحديثاً) ولعدم اعتنائهم بالرواية يوجد تراجم كثير من رجالهم في طبقاتهم مفقودة الأركان أسماء مجردة وهو وصم كبير ، فالذي جهلت حياته في جميع الأمور التي ذكرناها كيف علم أن الإمام البخاري بلديه أخذ عنه فقه أهل الرأي وجامع سفيان قبل رحلته ولم يعلم له تلميذ واحد غيره من

أهل بخارى ، وعلى فرض صحة ما ذكره فكم راو وتلميذ ساوى مشايخه بل أربى عليهم فى العلم ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، فهذا الإمام الشافعى أعلم بكثير من محمد بن الحسن شيخه على زعم حضرته بل ساوى أبا حنيفة وشيخه مالكا وأربى عليهما ، وهذا الإمام أحمد برز على أكثر مشايخه ، وصار إماما متبوعا ، ومعلوم عند أهل العلم كثرة مشايخ البخارى وقد أربوا على الألف ، وتبريزه على جلمهم ، وإمامته فى الرواية والفقهاء لاحتياج إلى دليل ، وقد عرفته وشهدت له الأمة الإسلامية جمعا بذلك معاصروه فمن بعدهم ، فإن صح ما قالوه فى ترجمة أبى حفص ، هذا أنه هو أوابنه أبوحفص الصغير أخرج فى الشرق وشيخ حفاظ الأمة فى زمنه محمد بن إسماعيل فهو تعدى محض لا بسبب تلك الفتوى المقترة عليه ، ولا غرابة فقد تعدى عليه من هو أشهر وأذكر من أبى حفص ، هذا محمد بن يحيى الذهلى شيخ نيسابور فلم يضر إلا نفسه ، ورفع الله قدر الإمام البخارى بين الأمة الإسلامية عليه ، على أن لأبى حفص اختيارات خالف بها جمهور أصحابه كما قاله اللكنوى فى ترجمته وقال اللكنوى أيضا فى فوائده فى ترجمته مانصه : (وعن شمس الأئمة قدم محمد بن إسماعيل البخارى صاحب الصحيح بخارى فى زمان أبى حفص الكبير وجعل يفتى ، فنهأ أبو حفص وقال : لست بأهل له فلم يذنه حتى سئل عن صبيين شربا من لبن شاة أو بقرة فأفتى بالحرمة ، فاجتمع الناس عليه وأخرجوه من بخارى اه) قال اللكنوى وهى حكاية مشهورة فى كتب أصحابنا ذكرها أيضاً صاحب العناية وغيره من شراح الهداية ، ثم عقب اللكنوى عليها بقوله : لكنى أستبعد وقوعها بالنسبة إلى جلالة قدر البخارى ودقة فهمه ، وسعة نظره ، وغور فكره ، مما لا يخفى على من انتفع بصحيحه ، وعلى تقدير صحتها فالبشرى غلط اه . قلت فجرى الله اللكنوى خيرا فانه حنفى محقق تنبه لهذه الأسطورة ، ودافع عن حافظ الأمة بعض المدافعة بعد أن تناقلها الحنفية جيلا بعد جيل ، مقلدين لمصدرها الأول وهو محمد بن أحمد الفقيه السرخسى الذى قذف بها بلا سند فى باب الرضاع من مبسوطه ونسبها إلى أبى حفص ، وبينه وبين أبى حفص انقطاع كبير من الزمن ، وقد توفى السرخسى هذا فى حدود الخمائة ، ووفاته أبى حفص مجهولة بل هو نفسه مجهول ، ووفاته الإمام البخارى سنة ست وخمسين ومائتين فبينه وبين السرخسى مائتان وخمسون سنة على أقل تقدير ، وعلاوة على هذا ليس

السرخسي هذا من أهل الرواية ، وعلى فرض صحتها أبعاد غلط جبر من أحياء المسلمين في فرعية واحدة ذنباً عظيماً ، وإجراماً كبيراً يستحق به النفي والإخراج من إخوانه المسلمين وأهل بلد المتسمين بالعلم والدين ، ويسجل عليه في بطون الكتب على عمر الأعصار ، ويتبعجج بذلك فيقال : (واجتمع الناس عليه وأخرجوه من بخارى) قال حضرته أيضاً في تعداد المتخرجين على يد محمد ، (وأبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي أحد الأئمة الأربعة) قلت قد تقدم إبطال هذه الدعوى في حق الإمام الشافعي ، وسيأتي أيضاً إبطال ذلك مفصلاً مطولاً قال أيضاً : (وأبو عبيد القاسم بن سلام الهروي ذلك الإمام المجتهد الكبير) هذا لم يذكره الحنفية في طبقاتهم ممن أخذ وروى عن محمد ولا طبقات الرواة ذكرت ذلك فضلاً عن كونه تخرج في الفقه بمحمد وهو كما قال إمام مجتهد كبير مطلق ، ومحمد المدعى أنه تخرج على يده أقصى أمراء أنه مجتهد منتسب ، فأبو عبيد أرقى منه بكثير بشهادة الأئمة الأعلام له قال الإمام إسحاق ابن راهويه فيه الله يحب الحق أبو عبيد أعلم مني وأفقه . وقال أيضاً : نحتاج إلى أبي عبيد وأبو عبيد لا يحتاج إلينا . وقال الإمام أحمد بن حنبل : أبو عبيد أستاذ ويزداد كل يوم خيراً ، وقال أبو داود : ثقة مأمون . وقال الدارقطني جبل إمام وقال إبراهيم الحربي : كان كأنه جبل نفخ فيه روح يحسن كل شيء ، وقول حضرته : « الهروي » سبق قلم ، فإن أبا عبيد الهروي رجل آخر لغوى متأخر عن هذا الإمام في الزمن والعلم ، توفي سنة إحدى وأربعمائة وهذا الإمام بغدادى توفي سنة أربع وعشرين ومائتين . قال أيضاً : (وأسد بن الفرات القيروانى مدون مذهب مالك وشيخ سحنون) صواب الكلام مدون سماع ابن القاسم من مالك فقط ، ولم يدون أسمعة أصحاب مالك كلهم المصريين والإفريقيين والمدنيين والعراقيين ، فمجموع أسمعة هؤلاء كلهم هو مذهب مالك ، ومن الواضح عند طلبة العلم المالكية وغيرهم ممن له إلمام بالعلم أن مذهب مالك ليس محصوراً في المدونة ولا في سماع ابن القاسم ، وحينئذ فقول مدون مذهب مالك تعصب ظاهر بدليل قوله : وشيخ سحنون فظاهره حصر استفادة سحنون وتلميذته في أسد وهو باطل فاستفادته العلم بأفريقية من مشايخ كثيرين أجلبهم على بن زياد التونسي ، وقد شاركه في الاستفادة من أكثرهم أسد ابن الفرات كما شاركه أيضاً في التلمذة الخاصة والاستفادة العظيمة من الإمام عبد الرحمن

ابن القاسم المصرى ، ولولا مدونتته ومختلطته التى استفادها من ابن القاسم ومعهما منه كثير من أهل القيروان رغبة ومحبة منهم فى مالك وأصحابه وفى مذاهب أهل المدينة لرجع من رحلته إلى المشرق بلا طائل ، ولم يرفع له رأس بالقيروان رغم أخذه عن مالك وصحبته لمحمد بن الحسن ، فمن كفران النعم الذى يرى به حضرته الناس إذاً ، ومن الحيف أيضاً تخصيص أسد فى التخرج فى الفقه بمحمد بن الحسن ، ومن الحق إذاً أن يقال تخرج أسد بعبد الرحمن بن القاسم فى الفقه لأنه شيخه الأخير الذى استفاد منه خلاصة الفقه وزبدته على مقتضى شروطه القاسية ، ووسع له صدره فى كثرة أسئلته حتى انقطعت به المسائل ولم يبق فى جرابه شيء ، والإمام ابن القاسم يقول له : سل يا مغربى زد يا مغربى ، ومن القرب من الاعتدال أن يقال تخرج أسد فى الفقه بعبد الرحمن بن القاسم ، وبمحمد بن الحسن ، وعلى القاعدة المتبعة لأهل العلم فى تلك العصور وهى شدة شغفهم فى طلب رواية العلم باستيعابهم سماع كل مرويات أهل بلدهم ، ثم يرحلون إلى بلدان المعمورة الإسلامية لتتوسع معلوماتهم ، فيأخذون أيضاً عن كل من اشتهر بالرواية ، سمع الإمام سجنون قبل رحلته فيمن سمع من أهل القيروان من أسد بن الفرات مختلطته التى تلقاها من الإمام ابن القاسم حين رجوعه إلى القيروان من رحلته وهى شيء جديد راق لأنها اشتملت على مذهب الإمام أبى حنيفة وجزء عظيم من مذهب مالك وهو سماع ابن القاسم ، فلا شك أنها تستدعى الإقبال الشديد على سماعها من كافة أهل العلم ، وكانوا حريصين على تحصيل الفائدة العلمية أينما وجدوها فى سلامة صدر ، وبواضع غير مصطنع ، ودين متين ، ومشايخ سجنون بمصر والمشرق أكثر من مشايخ أسد ، وقد تميز أسد عن سجنون بالأخذ عن مالك ثم عن محمد بن الحسن كما تميز سجنون عنه بالفقه والاستفادة من كبار أصحاب مالك عبد الملك بن الماجشون وأشهب وابن وهب وابن عبد الحكم ، والرواية عن غير هؤلاء من أهل المشرق ، وقد علم كافة أهل العلم شرقاً وغرباً ، وخصوصاً أهل أفريقيا والأندلس ، أى الرجلين حكم له التاريخ بالعلم الواسع ، ومن منهما ألف علماء أفريقية فى مناقبه تأليف خاصة ، ومن ذكر فى ضمن عامة علماء أفريقيا ، ومن منهما تخرج على يده طائفة كبيرة من أعيان العلماء والفقهاء ، ورحل الناس من البلدان لأخذ العلم عنه وعن تلامذته وتلامذة تلامذته وهلم جرا دهرها ؛ وقد تلطف

سحنون في نسخ المختلطة من أسد حتى وصلت إليه ونسخها ورحل بها إلى ابن القاسم فسمعها أيضا من ابن القاسم ورجع عن أشياء فيها وزاده فيها أشياء ، وكتب ابن القاسم إلى أسد أن يصلح نسخه على نسخة سحنون ، فأراد أن يمثل أمر شيخه فصدده بعض أصحابه عن ذلك وقال له : كيف تفعل هذا وأنت رحلت قبـله ، وقد رتب وهذب كتباً كثيرة منها ، واحتج لها بالآثار مما رواه عن ابن وهب وغيره ، وبقيت منها كتب على اختلاطها توفي سحنون قبل تهذيبها ، وقد تقدم تقرير هذا في محله ، وقد كان أسد رحمه الله يعرف فضل سحنون قبل ارتحالهما إلى المشرق قال عبد الرحمن الزاهد : لما خرج أسد إلى العراق شاورته فيمن أقصد بعده أسمع منه فقال لي عليك بهذا الشيخ (يعني سحنونا) فما أعرف أحدا يشبهه ، وكان أسد أيام ولايته القضاء يشاوره في مسائل الأحكام ، أرسل أسد يوما إليه وإلى عون ابن يوسف وابن رشيد فدخلوا عليه فسألهم عن مسألة فبادره بجوابها صاحب سحنون وسكت سحنون ، فلما خرجوا قل له أصحابه : لم لم تتكلم ؟ فقال سحنون : ظهر لي أن جوابي خطأ ، وبين لهما ذلك . فقالا له : لم لم تتكلم بهذا ونحن عنده ؟ قال خشيت أن ندخل عليه ونحن أصدقاء ونخرج عنه ونحن أعداء اه . قال حضرته (ومحمد بن مقاتل الرازي شيخ ابن جرير) ليرفع من قدر ابن مقاتل بمشيخته على ابن جرير ، ومشيخته على الإمام الطبري كمشيخة أبي حفص الكبير على الإمام البخاري في التفقه على مذهب أهل الرأي ، وجامع سفيان قبل رحلته ، فابن جرير أخذ عن مشايخ كثيرين ، فان صح أخذه عن ابن مقاتل هذا فلا يرفع قدره ولا يخفض من ابن جرير ، فما جرى من الجواب والتقرير في مشيخة أبي حفص الكبير على الإمام البخاري يجري أيضاً هنا في مشيخة ابن مقاتل على ابن جرير لأن الشبه بين الطرفين قوى جدا ، على أن الذهبي في تذكرته في ترجمة ابن جرير سرد مشايخ ابن جرير فلم يذكر فيهم ابن مقاتل ، وابن جرير مجتهد مستقل له أتباع على مذهبه أعيان ، منهم القاضي المعافى ابن زكريا النهرواني الجري ، فامامته أشهر من نار على علم ، وابن مقاتل مقلد مجهول ترجمته في الفوائد البهية لا تتجاوز سطرا مفقودة الأركان نصها : (محمد بن مقاتل الرازي من أصحاب محمد بن الحسن . قال الذهبي حدث عن وكيع وطبقته اه) قال حضرته أيضا : (ويحيى بن معين العطفاني إمام

(الجرح والتعديل) أقول: هذا غش ومهزلة قد تقدم لنا في نقل كلام ابن عبد البر أن يحيى بن معين رحمه الله لا معرفة له بالفقه أصلاً ، وأن الحنفية لم يذكروه في طبقاتهم ولو كان من أصحاب عهد لما أهتموا ذكره ولذكروه ولو بحملة قصيرة مبتورة الأركان مثل محمد بن مقاتل الرازي مع كون يحيى أشهر بكثير من ابن مقاتل إماماً في فقهه ، ولقد غطى التعصب على شعور حضرته حتى حط من مقام الإمام محمد في الفقه ، فجعل من لا يحسن الفقه يتخرج به فيه . قال حضرته أيضاً : (ويحيى بن أكنم) يحيى ابن أكنم القاضي المشهور مترجم في الفوائد الهية ، ولكن لم يزد عبد الحى على قوله : (أحد الأعلام سمع وروى عن محمد وروى عنه البخارى في غير الجامع والترمذى اه) والفرق بين روى عن فلان وسمع منه وبين تخرج على يده يعرفه شعاع الطلبة ، ثم قال اللكنوى وقد طوّل ابن خلكان في ترجمته وساق كلامه ثم نقل عن الحافظ عبد الغنى المصرى شيئاً من ترجمته فقال كان عالماً فقيها بصيراً بالأحكام ذكره الدارقطنى فى أصحاب الشافعى اه فالذى ينسب إلى مذهبيين ، كيف يدعى أنه تخرج بمحمد والذى له عن محمد مجرد الرواية والسماع كيف يدعى تخرجه فى الفقه عليه . قال حضرته أيضاً : (وأبو زكريا يحيى بن صالح الوحاظى الحمصى من شيوخ البخارى بالشام) قلت الوحاظى هذا محدث من نط يحيى بن معين ، فروايته عن محمد بن الحسن تحتاج إلى إثبات فكيف التخرج به ؟ سم هو مختلف فيه بالتوثيق وعدمه بين أئمة الحديث ، ولكن حضرته يغطى على حاله ويرفع من شأنه فتهميدا لما سياتى دس هنا وهناك بين قوسين قوله (وهو من شيوخ البخارى) تلبيساً ، ولم يذكر الفقهاء الحنفية هذا المتخرج الكبير فى طبقاتهم ولا غيرهم من المؤرخين ، وقد ختم حضرته فصل هؤلاء المتخرجين على الإمام محمد بالواقدي فقال : (ومحمد بن عمر الواقدي روى عنه كما روى هو عن الواقدي وذلك من رواية الأقران بعضهم من بعض ، ونكتفى بذكر هذا المقدار ممن تفقه لديه وأخذ عنه اه) أقول : قد اعترف حضرته بأن محمداً رحمه الله روى عن الواقدي والواقدي روى عنه وأن ذلك من رواية الأقران بعضهم عن بعض ، وجينئذ لا يصح إدراج الواقدي تحت (بعض أصحابه وتلاميذه وجملة ممن أخذ عنه) وعدم دخوله تحت قوله (ويضعب استقصاء من تخرج به) من باب أولى ، وإذا سجلت عليه التلمذة الخاصة لمحمد رحمه الله

بمجرد روايته عنه فلتسجل تلمذة محمد له لأنه روى عنه أيضاً ، ثبت بكلام حضرته أن كلا منهما تلميذ وشيخ لصاحبه ، وبطل تلقيبه لمحمد بشيخ المجتهدين لثبوت مشيخة الواقدي عليه ؛ على أن الواقدي مترجم في ديباج ابن فرحون في الطبقة الأولى ممن أخذ عن مالك ، ثم هو مختلف فيه بين أئمة الرواية وهام جماعة ووثقه آخرون ومن ضعفه منهم أجل ممن وثقه . قال الإمام أحمد هو كذاب . وقال ابن معين ضعيف . وقال الإمام البخاري متروك ، ووثقه إبراهيم الحربي ومهصب الزبيرى والمسيبي . وقال الذهبي في تذكرته : كان لا يتقن الحديث اتفقوا على ترك حديثه ، كان عالماً بالمغازي والسير ، وهذا قصارى أمره ، هكذا يسكت حضرته عن الواهي ويختصم به فصل تلامذة محمد والتخرجين على يده ، مفتخراً بذلك عادة في مناقبه قائلاً : (ونكتفي بذلك هذا المقدار ممن تفقه لديه وأخذ عنه) وتقوم قيامته حينما يروى الخطيب في تاريخه إسناداً يدل على أن ربيعة النابعي الجليل أعلم من الإمام أبي حنيفة رضى الله عنهما ، فيطعن في بعض رجال الإسناد بما يمليه عليه ضميره . قال في تعليقه له على خاتمة تأنيبه صفحة ١٧٣ مانصه منها مارواه في ترجمة ربيعة صاحب الرأي : (٨ - ٤٢٢) بطريق ابن أبي داود عن أحمد بن صالح عن عنبسة بن خالد عن عمه يونس بن يزيد أنه قال : (رأيت أبا حنيفة عند ربيعة ، وكان مجهود أبي حنيفة أن يفهم ما يقول ربيعة . هكذا حاول الخطيب أن يسلب أبا حنيفة فهمه أيضاً بمثل هذا السند ، فابن أبي داود كذبه غير واحد وأحمد بن صالح مختلف فيه وعنبسة . قال ابن أبي حاتم عنه : إنه كان على خراج مصر ، وكان يملق النساء بثديهن . وقال ابن القطان : كفى بهذا في تجريحه ، وكان أحمد يقول مالنا ولعنبسة ، هل روى عنه غير أحمد بن صالح ؟ وقال يحيى ابن بكير : إنما يحدث عن عنبسة مجنون أحق لم يكن بموضع للكتابة عنه ، وربيعة على جلالة قدره في الفقه ما كان يقوى على أبي يوسف ، فضلاً عن تفضيله على شيخه في دقة النظر ، بل يعده محمد بن إسحاق النديم في الفهرست من أصحاب أبي حنيفة حيث يقول عن ربيعة : إنه توفي سنة ١٣٦ بالأندلس وعن أبي حنيفة أخذ ولكنه تقدمه في الوفاة اهـ) رأى القارى في هذا السند أربعة رجال جرّح حضرته ثلاثة منهم ، وترك الرابع وهو يونس بن يزيد الذي رأى أبا حنيفة عند ربيعة الخ . ومن العجيب نجاة رأي القصة من طعنه . قال فابن أبي داود (كذبه غير واحد) ولم يسم

واحداً من هذا العدد المبهمة المكذب ، وقد وثق أبا بكر عبد الله بن أبي داود هذا أئمة الحديث الدارقطني وابن عدى ، وقال فيه : لولا ما شرطنا لما ذكرته ، إلى أن قال : وهو معروف بالطلب وعامة ما كتب مع أبيه هو مقبول عند أصحاب الحديث والحلال ، وقال كان أحفظ من أبيه . قال الذهبي في آخر ترجمته في ميزانه : وإنما ذكرته لأنزعه ، وزاد ابن حجر في لسانه فيه . وقال الحلي حافظ إمام وقته عالم متفق عليه احتج به من صنف الصحيح أبو علي النيسابوري وابن حمزة الأصبهاني ، وكان يقول أئمة ثلاثة في زمن واحد : ابن أبي داود ، وابن خزيمة ، وابن أبي حاتم رحمهم الله ، وبهذا يعلم بطلان طعنه فيه . وقال في الإمام أحمد بن صالح المصري : إنه (مختلف فيه) وهو تدليس فهو متفق على إمامته في الحديث ، ولم يطعن فيه أحد إلا النسائي بغير حجة لأنه طرده من مجلسه قالوا : فإن أحمد بن صالح كان لا يحدث أحداً حتى يشهد عنده رجلان أنه من أهل الخير والعدالة ، فدخل عليه النسائي بلا إذن ولم يأت به بالبينة ، فتكلم فيه لأجل ذلك ، وقد روى عن أحمد بن صالح أئمة كبار البخاري وأبوداود وغيرهما وأثنوا عليه . قال صالح : جزرة لم يكن بمصر من يحسن الحديث غيره . وقال محمد بن عبد الله بن نمير إذا جاوزت الفرات فليس أحد مثلك أحمد بن صالح ، وقال أبو حاتم ثقة . وقال البخاري ثقة ما رأيت أحداً يكلم فيه بحجة . وقال العجلي ثقة صاحب سنة . وقال يعقوب الفسوي : كتبت عن ألف شيخ وحبتي فيما بيني وبين الله رجلان أحمد بن صالح وأحمد بن حنبل . وقال الحافظ بن دارة : أحمد ببغداد ، والنفيلي بخران ، وابن نمير بالكوفة ، وأحمد بن صالح بمصر ، هؤلاء أركان الدين ، انظر ترجمته في الثامنة من تذكرة الحفاظ ، ونسب حضرة طعنه في عنبسة إلى ابن أبي حاتم ويحيى بن بكير وأحمد بن حنبل ، ولم يعز ذلك إلى أي كتاب من كتب الجرح جرياً على عادته المألوفة وثقة بأن قراء رسائله وتعاليقه يتلقون كل ما يكتبه بالقبول والإعجاب ؛ وعنبة بن خالد الأيلي عدل لم نجد أحداً تكلم فيه ، روى عن أئمة منهم ابن جريج وعمه يونس بن يزيد ، كما روى عنه أئمة منهم ابن وهب وأحمد بن صالح ، وقال فيه صدوق ، وقال أبوداود هو أحب إلينا من الليث ، انظر ترجمته مختصرة في الخلاصة ، وعلى كل حال لا يهمل هذا الإسناد العقلاء صح. أولم يصح ، ولا يستثير حفيظتهم مادام العقل الصحيح يجوز كون ربيعة أفقه

من أبي حنيفة كما يجوز العكس أو تساويهما ، فكيف ضاقت حوصلة عقل حضرته عن استساغة ذلك ، وأى دليل عقلى أو نقلى صحيح قام عنده على أن أبا حنيفة أعلم من ربيعة الرأى ؟ وأى دليل ثبت عنده ؟ على أن كون ربيعة أعلم من أبي حنيفة ثالث المستحيلات ؟ بل أى وحى قطعى أو ظنى وصل إليه يدل على أن ربيعة المجتهد المطلق ما كان يقوى على أبي يوسف المجتهد المنتسب حتى يصرح بدون خجل من هذا التابعى الجليل بقوله : (وربيعة على جلالة قدره فى الفقه ما كان يقوى على أبى يوسف ، فضلا عن تفضيله على شيخه فى دقة النظر) وهل ضاقت أيضاً حوصلة اطلاعه الواسع عن عزو تلمذة الإمام ربيعة للإمام أبى حنيفة إلى طبقات وتواريخ علماء الإسلام الأثبات حتى يحتاج فى عزوها إلى من ليس فى العير ولا فى النفير ابن النديم الشيعى المعتزلى وفهرسته ينادى عليه بالزيغ والاعتزال . قال الحافظ ابن النجار لا أعلم لأحد عنه رواية ولكن قد تحققنا أنها دعوى لاحظ لها من الصحة .

خلاصة بيان تلاميذ محمد رحمه الله الأخذين عنه الذين سرد أسماءهم حضرته

بحثت عن هؤلاء المتخرجين فلم أجد لأكثرهم ذكرا فى [الفوائد البهية فى تراجم الحنفية] خمسة من هذا الأكثر روايتهم عن محمد تحتاج إلى إثبات فضلا عن كونهم تخرجوا به وهم الإمامان الشافعى وأبو عبيد القاسم بن سلام وابن معين ويحيى الوحاظى ومصعب بن عبد الله الزبيرى ، وثمانية عشر رجلا كذلك لم نجد لهم ذكرا فيها ولا فى الخلاصة ، وتعبت فى التنقيب عليهم أيضا فى بداية ابن كثير وغيرها ، وواحد ليس من أصحاب محمد بل هو من أصحاب زفر ، وهو شداد بن حكيم البلخى المتوفى سنة عشرين ومائتين مترجم فى الفوائد ، وسبعة مشتركون بينه وبين غيره فى الأخذ ستة منهم مترجمون فى الفوائد ، وهم : محمد بن سماعة القاضى تفقه على الصاحبين وعلى الحسن بن زياد اللؤلؤى ، وعلى بن منصور أخذ عن الصاحبين ، عمر بن مهير تفقه على محمد وعلى الحسن بن زياد ، على بن الحسن الرازى أخذ الفقه عن الحسن بن زياد وروى عن أبى يوسف ومحمد ، هشام بن عبد الله الرازى تفقه على الصاحبين ، خلف ابن أيوب القامرى البلخى تفقه على زفر ثم على أبى يوسف ثم على محمد ، والسابع غير مترجم فى الفوائد ، وهو أسد بن الفرات القيروانى تفقه وأخذ عن مالك ثم عن

محمد بن الحسن ، ثم عن الإمام عبد الرحمن بن القاسم صاحب مالك ، وهو مترجم في طبقات المالكية ، وبهذا ظهر أن سلب حظ زفر وأبي يوسف والحسن بن زياد ومالك وعبد الرحمن بن القاسم من الثمانية المذكورين ، وتخصيص محمد رحمه الله به وجعله في مناقبه لا يليق .

البحث الثاني طعنه في مالك بكونه محدثا صرفا وليس بفقيه

قال حضرته في بلوغ أمانيه صفحة ١١ ما نصه :

بعض ماجرى بينه وبين مالك ومقارنة أهل العلم بينهما

روى الخطيب بسنده إلى مجاشع بن يوسف أنه قال : كنت بالمدينة عند مالك وهو يفتى الناس فدخل عليه محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة وهو حدث (وذلك قبل أن يرحل إليه إسماعيل الموطأ منه) فقال : ماتقول في جنب لا يجرد الماء إلا في المسجد ؟ فقال مالك لا يدخل الجنب المسجد ، قال : فكيف يصنع وقد حضرت الصلاة وهو يرى الماء ؟ قال : فجعل مالك يكرر لا يدخل الجنب المسجد ، فلما أكثر عليه قال فما تقول أنت في هذا ؟ قال : يتيمم ويدخل فيأخذ الماء من المسجد ويخرج فيغتسل قال : من أين أنت ؟ قال من أهل هذه وأشار إلى الأرض ثم نهض ، قالوا هذا محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة . قال مالك : محمد بن الحسن كيف يكذب وقد ذكر أنه من أهل المدينة ؟ قالوا إنما قال من أهل هذه وأشار إلى الأرض قال : هذا أشد حلي من ذلك اه أقول : إن الترجمة قد اشتملت على أمرين ماجرى بين محمد ومالك ومقارنة أهل العلم بينهما ، وسنطيل البحث معه في الشق الأول منهما لأنه اضطرنا لذلك باستطراده أشياء كإشارته لمناظرة الإمام الشافعي لمحمد رحمه الله في ترجيح أحد الإمامين مالك وأبي حنيفة وإشادته بذكر محمد رحمه الله . وبعد الفراغ من المضمار الأول نتكلم معه في الثاني إن شاء الله تعالى ؟ أما الأول وهو سؤال محمد لمالك عن دخول الجنب المسجد ليأخذ الماء منه لغسله بهذا الإسناد المقتل ، وإجابته هو عن سؤاله بجواز الدخول بالتيمم فباطل من مبيعة وجوه الأول إبهام التند كتابا قال روى الخطيب الخ ، ولم يبين في أي كتاب من كتبه رواه . الثاني حذف جل رواته . قال : روى الخطيب بسنده فقطع زمانه فلم يعرف منه إلا طرفه الأول

وهو الخطيب ، وأما طرفه الآخر وهو مجاشع بن يوسف فهو عدم لأنه مجهول قطعاً ،
ولقد كان من الواجب عليه ديناً وعلماً ومروءة ذكر رجال هذا الإسناد المتضمن
لعبادة إمام من أئمة الدين ، وتقديم على طريقة أهل الرواية واحداً واحداً ، ثم بعد
ذلك يصحح أو يرجح الجانب الذي يتعصب له بأسلوب لا يبعد من العقول كثيراً ،
ولو روى الخطيب أو غيره خبراً فيه ترجيح الشافعي مثلاً على محمد بن الحسن أو غيره
من أصحاب الإمام أبي حنيفة لقام وقعد ونفت قلته ماتمليه عليه قوته الفضبية كما صنع
في رواية الخطيب التي تقدم نقلها عن تعلية له على تأنيبه المتضمنة لترجيح ربيعة
الرأي على أبي حنيفة رحمهما الله في العلم ، ولكن قد كشف غطاء رسائله وتعاليقه
عن طويته وهي (كل الصيد في جوف الفرا) فالأمة الإسلامية جمعاء والشرعية كلها
ممثلة في شخص الإمام أبي حنيفة وأتباعه ، وعلى هذا الأساس فكل مصيبة في غيرهم
مغتفرة ، فالعدول من أئمة الرواية يباح الطعن فيهم ، وأئمة الفقه لا بأس بذكر ما يدل
على غباوتهم والابتدعة والضعف إذا انتسبوا للنعمان يجب توثيقهم والمدافعة عنهم بكل
ما يمكن ، وعلى هذا الأساس يلزم إدراج كل إمام بنيل في قائمة أتباع النعمان ولو
بخطأ أوهى من بيت العنكبوت ؛ وعلى هذا الأساس يجب تقديس واحترام كلام
النعمان ومشايخه وأتباعه في أعيان الأمة الإسلامية إلى أقصى ما يمكن ، فصيبيان صبيان
أهل الكوفة أعلم بكثير من سادات علماء التابعين ، وكلام النعمان في نافع وغيره
مقبول ، وربيعة تليد له وفاة في حضرته ، بل لا يقوى على مصارعة أبي يوسف ،
ومصنفات أئمة الإسلام في الفقه إنما اقتبست من كتب محمد بن الحسن ، ومحمد بن إدريس
لولا اتصاله بمحمد بن الحسن لما راح ولا جاء ، ومذهب أهل المدينة ومالك لولا
مختلطة أسد بن القرات ما انتشر في المغرب ، ومذهب أحمد بن حنبل ما انتشر
في الأرض إلا بالمسائل التي استفادها من كتب محمد وهكذا ، وإن صحت نسبة هذا
الخبر إلى الخطيب فلا يؤثر عدم تعيين الكتاب الذي رواه فيه ، وإنما اللهم خص
رجال سنده ، فكيف السبيل إليهم وقد تخلص حضرته وتخلص من تبعه ذكرهم ،
واكتفى بذكر الطرف الآخر (مجاشع بن يوسف) ولم يعرف لنسبة هذا مقالة بين
حمة العلم ، ومع ذلك بحثنا عليه في كتب الرجال فلم نجد له ذكراً . الثالث قوله
(دخل عليه محمد بن الحسن وهو حدث وذلك قبل أن يرحل إليه لسماع اللوطاً منه)

يتوقف على إثبات الدليل على أن لمحمد رحلتين لمالك إحداها وهو حدث (أى صغير) والأخرى بعد ذلك لسمع الموطأ منه ولا سبيل إلى ذلك ، ويقال على فرض صحة رحلته وهو حدث يلزم أن يكون ذلك فى حياة شيخه الأكبر أبى حنيفة وهو باطل وإن كانت رحلته فى أيام شيخه الأصغر أبى يوسف ، فهو يومئذ رجل لا يقل عن عشرين سنة لحدث وهى الرحلة المعروفة الواحدة التى لازم فيها مالكا ثلاث سنين على مقتضى تاريخ ولادته سنة اثنتين وثلاثين ومائة ووفاء أبى حنيفة سنة خمسين ومائة .

الرابع يدل على افتعال هذه الرواية تضارب معانى كلامها ، فالحدث كيف يعرفه جميع الحاضرين فى مجلس مالك ومالك نفسه من أول دخول ورؤية وهذا أمر بعيد فى العادة وذلك ظاهر فى تمام الكلام (ثم نهض قالوا هذا محمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة . فقال مالك محمد بن الحسن كيف يكذب وقد ذكر أنه من أهل المدينة قالوا إنما قال من أهل هذه وأشار إلى الأرض قال هذا أشد على من ذاك)

الخامس لو صح هذا الخبر لبطل صحة رحلته إلى مالك وأخذ عنه الموطأ وملازمته له ثلاث سنين ، لأن من كان بهذا الدكاء المفرط وهو صغير كيف يحتاج وهو كبير فيرحل إلى من هو دونه ، ولا يقال إنما رحل إليه لأخذ الرواية فقط لأن هذا غير صحيح لأنه غير محتاج لها لأنه فى ثروة عظيمة من أئمة الرواية بالعراق ، فعنده ما يغنيه عن مالك وأقربهم إليه استفادة فيها شيخه الثانى أبو يوسف السادس يسلم سؤال محمد المذكور لمالك ، ولكنه وقع فى المدة التى لازمه فيها مجردا عن تلك الزوائد الملصقة به ، ولكن لا يلزم من عجز المجتهد عن جواب مسألة أو مسائل ترجيح المسائل عليه بتلك المسألة ، ولا من إجابة المسائل عن سؤاله تفوقه على المسئول مطلقاً

السابع قد تكلم الفقهاء المالكية فى هذه المسألة عند قول العلامة خليل فى باب الغسل فى تعداد موانع الجنابة (ودخول مسجد ولو مجتازا) فقال العلامة للواق فى شرحه مانصة : وانظر عكس هذا إذا لم يجد الجنب ماء إلا فى المسجد ، سئل مالك عن هذه المسألة فسكت البرزلى عن ابن قدام إن ضاق الوقت والدلو بالمسجد فليتيمم الجنب ويدخل لأخذه اه . وقال العلامة البنائى محشى عبد الباقي الزرقانى واعلم أن الجنب الذى لم يجد الماء إلا فى المسجد ، قال ابن عرفة لا نص فيه ، وأخذ بعض التأخرين وأظنه المازرى بدخوله لأنه مضطر ، وسئل عنها مالك فقال لا ، فأعيد

عليه ، فقال للسائل وهو محمد بن الحسن : ماتقول أنت ؟ فقال يتنعم ويدخل لأخذ الماء فلم يشكره اه . قلت البناني قال السائل هو محمد بن الحسن ، ولم يعز ذلك إلى أى كتاب ، فمن الجائز أن يكون هو السائل ، ومن الجائز أن يكون غيره ، ولم يذكر أيضاً تلك الزوائد الملصقة في السؤال ، وعلى كل حال ظهر من تفصيل تحقيق ابن قدامح الذى نقله المواق أن الجواب بالدخول مطلقا ليس بسديد .

تلونه في مناظرة الإمام الشافعى لمحمد في المفاضلة بين الإمامين ومناقشته بإطنا ب

ذكر حضرته هنا في بلوغ أمانيه في صفحة ١٢ شيئاً معمى مبتوراً من مناظرة الإمام الشافعى لمحمد بن الحسن في المفاضلة بين الإمامين أبى حنيفة ومالك وظهور الشافعى فيها على محمد ، وشرع يفسر ما ذكره بما يوافق هواه من رواية ابن عبد البر في الانتقاء ، وقد حذف منها ما يخالف هواه ، ثم قفز إلى صفحة ٣٦ و ٢٧ منها ، فذكر أيضاً شيئاً منها بلون آخر ، ثم عقبه بتفسير من تفسيراته العجيبة ، ثم قفز أيضاً إلى صفحة ٣٤ و ٣٥ فتلون فيها ما شاء الله وأنهى على الخطيب ، وأخيراً كانت خاتمة هذه المناظرة القصيرة التى فرقها في أما كن من رسالته أن حكم على نفسه ، وساق حجة عليه من حيث يشعر أولاً يشعر كل هذا التخطيط يرتكبه لغاية واحدة وهى الغلو إلى أقصى درجة في التعصب للإمام أبى حنيفة رضى الله عنه وصاحبه محمد رحمه الله ، فرأيهما عنده لا يقبل الخطأ بحال ، وضد ذلك في الإمامين مالك والشافعى رضى الله عنهما . ونحن نجتمع أطراف كلامه كله في هذا الموضوع ليظهر للقارىء الألييب تلبيسه ، ثم نتكلم عليه تفصيلاً وهذا نصه : قال حضرته في صفحة ١٢ : (وروى أبو إسحاق المروى في ذم الكلام بسنده إلى الشافعى كأنه سمع محمد بن الحسن يقول رأيت مالكا وسألته عن أشياء ، فما كان يحل له أن يفنى ، ثم ذكر ماجرى بين الشافعى ومحمد بن الحسن من الأخذ والرد في ذلك على زعمه ، ولفظ ابن عبد البر في الانتقاء أن محمد بن الحسن قال : ما كان على صاحبكم أن يتكلم وما كان لصاحبنا أن يسكت ، يريد أن مالكا لم يكن متعیناً للافتاء بحيث يجب عليه أن يفنى في وقت خاص لوجود علماء في طبقة وفيهم من هو أعلى كعباً منه في ذلك الوقت . وأما أبو حنيفة فلم يكن في عهده من هو أكفاً منه في الفتيا ، وأيقظ منه في الفقه حتى تعين للافتاء

ووجب عليه أن يفتي ، وفي صفحة ٢٦ و ٢٧ . وأما مارواه الخطيب أيضا في ترجمة محمد بن الحسن في (ج ٢ ص ١٧٧) من أن الشافعي ناظر محمد بن الحسن وعليه ثياب رقاق ، فجعل تنتفخ أوداجه ويصيح حتى لم يبق له زر الا انقطع اه فتمته يفتي عن الكلام في رجال منده ، أليس من المستحيل في جاري العادة انقطاع جميع أزرار الثياب برفع الصوت من لابسها وبالصياح منه ، بل هو شأن النوادب إذا لطمن صدورهن ومزقن ثيابهن ، وهذا يدل على أن واضع هذه الحكاية استعجل في الوضع ليرفع من شأن الشافعي ، فنطق بما يكذبه كل سامع على أن من المروى عن الشافعي بطرق صحيحة كما أسافنا ذكر بعضها أنه لم ير من لا يتغير حينما يسأل عن مسألة فيها نظر سوى الإمام محمد بن الحسن ، فكيف يصح هذا منه مع ذلك ؟ وأين لفظ ابن عبد البر في الانتقاء (ص ٢٤) من هذا حيث قل حدثنا خلف بن قاسم ، قال نا الحسن بن رشيق ، قل نا محمد بن الربيع بن سليمان ومحمد بن سفيان بن سعيد قال نا يونس بن عبد الأعلى قال قل لي الشافعي ذا كرت محمد بن الحسن يوما فدار بيقي وبينه كلام واختلاف حتى جمعت أنظر إلى أوداجه تدر وتتقطع أزراره ، فكان فيما قلت له يومئذ نشدتك بالله ، هل تعلم أن صاحبنا يعني مالك كان عالما بكتاب الله ؟ قال اللهم نعم ، قلت : وعالما باختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم نعم اه . ولا غبار على هذه الرواية ، لأن العالم كثيرا ما يرفع صوته على تليفيه إذا رآه يتباطأ في فهم ما يلقيه عليه . وفي صفحة ٣٤ و ٣٥ مانعه : ولا بأس بالإشارة هنا إلى ما يتحا كونه من حديث كأنه جرى بين محمد بن الحسن والشافعي في المفاضلة بين أبي حنيفة ومالك ، وقد رواه ابن عبد البر في الانتقاء على لفظين من طريقين ، ورواه أبو إسحاق الشيرازي في طبقات الفقهاء على لفظ آخر ، وأبو اسماعيل الهروي في ذم الكلام على لفظ رابع ، وابن الجوزي في مناقب أحمد على لفظ خامس ، ومع كل هذه الاضطرابات في رواية حادثة واحدة زاد الخطيب في الطين بلة ، وساق الخبر بلفظ أقطع من ألفاظهم في تاريخه مع أنه يزعم أنه رواية يونس بن عبد الأعلى ، فاذا قارنت قول الخطيب (٢ - ١٧٧) مع رواية ابن عبد البر وقد سبقت في (ص ٢٧) وكلاهما من طريق يونس بن عبد الأعلى تجد تصرف الخطيب الشأن وتغييره لنص الرواية ، مائلين أمامك غير قابلين للستر وإن زاد في آخر الرواية لفظ (أو ما هذا

معناه) ليتسنى له التماس من تبعة تغيير النص فإذا انتبه إليه أحدهم وظهر للناس أن لفظ الخطيب يخاف لفظ ابن عبد البر في الرواية عن يونس بن عبد الأعلى . قال الخطيب : لا لوم على في هذا التحريف لأن ثقات الحكاية بالمعنى ، فربما أكون غلطت في بعض ألفاظها ، أما رأيت قولي في آخر الحكاية (أو ما هذا معناه) هكذا أمانة الخطيب في نقل النصوص ، نسأل الله السلامة . ولا يخفى أن محمد بن الحسن أفنى عمره في فقه أبي حنيفة ، وسمع الحديث من مالك ولازمه ثلاث سنين في حين أن الشافعي إنما لازم مالك بن أنس ثمانية أشهر فقط على ما يقال ، فليس من المعقول أن ينال محمد بن الحسن من أبي حنيفة ومالك نبلا لا يتفق مع ما لهما من المنزلة عنده في كتبه المتواترة عنه ، ورواية أبي عاصم محمد بن أحمد العامري في المبسوط تنافي تلك الروايات كلها كما نقله مسعود بن شيبة في كتاب التعليم ، وها هو نص رواية العامري (إن الشافعي سأل محمدا : أيما أعلم مالك أو أبو حنيفة؟ فقال محمد : بماذا؟ قال بكتاب الله؟ قال أبو حنيفة : فقال من أعلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال : أبو حنيفة أعلم بالمعاني ، ومالك أهدى للألفاظ . فقال : من أعلم بأقوال الصحابة؟ فأمر محمد بإحضار كتاب اختلاف الصحابة الذي صنفه أبو حنيفة) إلى آخر ما ذكره العامري ، وهذا هو الموافق لما كان عليه محمد بن الحسن من إجلال أبي حنيفة ومالك رحمهما الله تعالى والله أعلم اه كلامه . قلت لم يذكر في صدر كلامه رواية الهروي بجميع ألفاظها بل اقتصر على ما يوافق هواه منها وهو : وروى أبو إسماعيل الهروي في ذم الكلام بسنده إلى الشافعي كأنه سمع محمد بن الحسن يقول : رأيت مالكا وسأله عن أشياء فما كان يحل له أن يفق ودل باقي كلامه عليها ؛ على أن المحذوف منها تدليسا موافقا تمام الموافقة لرواية ابن عبد البر التي بعدها وهو ثم ذكر (أي الهروي) ما جرى بين الشافعي وبين محمد بن الحسن من الأخذ والرد في ذلك على زعمه ، فتملصه من ذكر تعيين ألفاظ المناظرة بينهما في رواية الهروي هنا واكتفاؤه بقوله : ثم ذكر ما جرى بينهما من الأخذ والرد على زعمه غش ووجدنا حضرته في آخر تأنيبه في ترجمة محمد صفحة ١٨١ و ١٨٢ قد ساعدنا على اكتشافه ، فذكر رواية الهروي في ذم الكلام كلها ، وإذا هي في غاية الوضوح موافقة لرواية ابن عبد البر تماما في ظهور الشافعي في هذه المناظرة على محمد ، ووجدنا قوله هنا في بلوغ أمانيه

(كأنه مسموع محمد بن الحسن يقول) بصيغة الشك ليس في الرواية ، فعلمنا أنه دس من حضرته ، فنحمد الله على ما أولانا ، ونشكر حضرته على هذه الحجة التي قدمها لنا ، وقد ساق أيضاً عقب رواية الهروي في تأنيبه في صفحة ١٨٢ رواية ابن الجوزي في مناقب أحمد إلى الشافعي من طريق محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ، ورواية الهروي من طريق الربيع بن سليمان ، وهي أيضاً مطابقة لرواية الهروي وابن عبد البر ، ثم عقب هذه أيضاً بكلام الشيخ أبي إسحاق الشيرازي في طبقات الفقهاء في المناظرة المذكورة ، وهو أيضاً مطابق لرواية المذكورين ونصه في تأنيبه (ولفظ أبي إسحاق الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص ٤٢) (بدون سند) قال الشافعي الخ) وهنا في بلوغ أمانيه قال : (ورواه أبو إسحاق الشيرازي في طبقات الفقهاء) ، فصرح في تأنيبه بأن الشيخ أبا إسحاق ذكرها بدون سند ، وفي بلوغ أمانيه قل إنه رواها وهل هذا إلا جمع بين المتناقضين ، وكذلك دلس حضرته في رواية ابن عبد البر في الانتقاء . قال ولفظ ابن عبد البر في الانتقاء أن محمد بن الحسن قال : (ما كان على صاحبكم أن يتكلم وما كان اصحابنا أن يسكت) وقف هنا على القدر الذي يوافق هواه ، وتمازى رواية ابن عبد البر هذه هكذا ، قال : (أي الشافعي جيباً لمحمد ابن الحسن) ففضبت وقلت : نشدتك الله من كان أعلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك أو أبو حنيفة ؟ قال مالك لكن صاحبنا أقيس ، فقلت نعم ، ومالك أعلم بكتاب الله تعالى وناسخه ومنسوخه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم من أبي حنيفة فمن كان أعلم بكتاب الله وسنة رسوله كان أولى بالكلام اهـ . رواية الحافظ ابن عبد البر بتامها ، ثم شرع حضرته يفسر غشه المفضوح منها بقوله : يريد أن مالك لم يكن متعیناً للانتقاء إلى آخر هرائه الذي سقناه كله أداء لأمانة العلم ، ثم جاء إلى البحث الثاني فزعم أن مارواه الخطيب من أن الشافعي ناظر محمد بن الحسن وعليه ثياب رقاق فجعل تنتفخ أوداجه ويصيح حتى لم يبق له زر إلا انقطع اهـ (منته يفتي عن الكلام في رجال سنده وقال : أليس من المستحيل في جاري العادة انقطاع جميع أزرار الثياب برفع الصوت من لابسها وبالصياح منه ، واسترسل قلده إلى أن ساق حجة عليه أبطل بها جميع ما قاله في رواية الخطيب فقال (وأين لفظ ابن عبد البر في الانتقاء (ص ٢٤) وقد تقدم سوقها وهي مطابقة لرواية الخطيب وبمقابلة ألفاظهما

يظهر ذلك للقارىء . قال الخطيب : (عليه ثياب رفاق جعل تنفخ أوداجه ويصيح حتى لم يبق له زر إلا انقطع اه) وقال ابن عبد البر : (فدار بينى وبينه كلام واختلاف حتى جعلت أنظر إلى أوداجه تدر وتنقطع أزراره) اه فقوله : دار بينى وبينه كلام واختلاف هو الصياح الذى ترتب على المناظرة فى كلام الخطيب ، ومعلوم عند كل من يفهم أن الاختلاف فى المحاورة الكلامية يستلزم الصياح ، ولا بد من الجانبين معا أو من أحدهما ، وعليه فأى فرق بين جعل تنفخ أوداجه ويصيح حتى لم يبق له زر إلا انقطع وبين حتى جعلت أنظر إلى أوداجه تدر وتنقطع أزراره فى المعنى ، فالاستحالة التى زعمها فى رواية الخطيب بسبب انقطاع جميع أزرار الثياب عادة إنما تتم لو كان محمد بن الحسن ضربا من الرجال أما وهو ضخم البدن فلا والصياح ليس خاصا بالنوادب ، ومحمد رحمه الله لم يلطم صدره ، ولم يقطع أزراره بنفسه اختيارا ، وإنما قطعها الانتفاخ الذى نشأ عن سورة الغضب ، وهو غير منكور فى الناس وقت الغضب وعليه فقوله : (بل هو شأن النوادب إذا لطم صدره ومن ثيابهن) ساقط وكذلك قوله (وهذا يدل على أن واضع هذه الحكاية استعجل فى الوضع ليرفع من شأن الشافعى ، فنطق بما يكذبه كل سامع . وأما قول حضرته معبرا بصيغة الترقى فى الجواب ، على أن من الروى عن الشافعى بطرق صحيحة كما أسلفنا ذكر بعضها أنه لم ير من لا يتغير حين يسأل عن مسألة فيها نظر سوى الإمام محمد بن الحسن فكيف يصح هذا منه مع ذلك) فغير صحيح ، فليس فى هذا المعنى المدعى طريق واحد صحيح يستطيع حضرته إثباته فضلا عن طرق كثيرة صحيحة ، ولم يتقدم له شيء منها قبل هذا الموضع ، وإنما قال عن الشافعى فى آخر صفحة ٥٥ منها إنه ماسأل أحدا عن مسألة إلا تبين له تغير وجهه إلا محمد بن الحسن بدون إسناد تحت (بعض كلمات أهل العلم فى الثناء على محمد بن الحسن) ثم شرع حضرته يفسر رواية ابن عبد البر بتفسيراته المعروفة فقال : (ولا غبار على هذه الرواية لأن العالم كثيراً ما يرفع صوته على تلميذه إذا رآه يتباطأ فى فهم ما يلقى عليه) ثم ثرثر بمثل سابقه عن أبى يوسف مع الرشيد ثم وقع فى الخطيب وبعض رجال إسناده ، وقال إن روايته مخالفة للروايات الصحيحة ، ثم ادعى بعد ذلك أن كل ما يذكر فيه مناظرة الشافعى لمحمد بن الحسن مخلوق ثم قال : (وقد روى عن الشافعى بأسانيد صحيحة ثناء بالغ

في حق محمد بن الحسن مدون في تاريخ الخطيب ، وكتاب ابن أبي العوام ، وكتاب الصيمري ، وتهذيب النووي ، ومؤلفات الذهبي وغيرها ، فضلاً عما في كتاب الكردري فنستغنى عن سرد تلك الروايات هنا لشهرتها) ثم كرر يعض ما سمع القراء من كثرة تكراره له في رسائله وهي الدعوى التي تفرد بها وهي أن الشافعي لم يعرف الفقه حتى اتصل بمحمد ، ولم يصنف كتبه إلا على ضوء كتبه . قوله لأن العالم كثيراً ما يرفع صوته على تلميذه إذا رآه يتباطأ في فهم ما يلقيه عليه اعتراف منه بالمناظرة بينهما من حيث يدرى أولاً يدرى ، واعتراف منه أيضاً بالصياح الذي أنكره في رواية الخطيب وتناقض منه في كلامه وما أشد سرعة تناقضه ، والعالم البحر في العلم يمكنه إفهام تلميذه بأدنى أسلوب من أساليب بحر علمه في هدوء وتؤدة بدون أن تثور فيه سورة الغضب فيرتكب الصخب الذي يستعين به مزجي البضاعة في العلم ليستريح به نفسه ، والمناظرة العلمية مثل المعركة الحربية ، فسكاً أن كثرة الصياح في الحرب من علامات الفشل والخور غالباً ، كذلك الصياح في المحاورات العلمية ، وقد قال حضرة قبل هذا الاعتراف بالصياح بأسطر قليلة (على أن من الروى عن الشافعي بطرق صحيحة كما أسلفنا ذكر بعضها أنه لم ير من لا يتغير حيناً يسأل عن مسألة فيها نظر سوى محمد بن الحسن) وقال أيضاً قبل هذا الموضع بعشر صفحات من الرسالة نفسها (بلوغ أمانيه) إنه لا يعلم بين أئمة العلم من كان يصبر صبر محمد بن الحسن في تعليم تلاميذه (فذلفت نظر القراء إلى كثرة تناقض حضرة البهانة الواسع الاطلاع في رسالة صغيرة ، فزعم أن محمداً الأستاذ الكبير صاح على تلميذه الشافعي ، وعالي ذلك بتعليل عليل لطخ به جميع العلماء بكثرة رفع أصواتهم على جميع تلاميذهم المتباطئين في فهم ما يلقونه عليهم ، والحقيقة التي يعرفها ويسلمها جميع الناس والخفية وقرره فضلاؤهم كشاه ولي الله الدهلوي أن الشافعي رضى الله عنه أعلم بكثير من محمد رحمه الله ، وأنه ظهر عليه في المناظرة في هذه المسألة ، كما ظهر عليه أيضاً في المناظرة في الشاهد واليمين وغيرها ، فصياح محمد رحمه الله على الخبر القرشي لا مبرر له إلا العجز ، وقوله بعد ذلك إن رواية الخطيب مخالفة للروايات الصحيحة اعتراف منه أيضاً بصحة جميع الروايات في مناظرة الشافعي لمحمد في المفاضلة بين الإمامين وغابته له فيها ، ودعواه مخالفة رواية الخطيب للروايات الصحيحة قد أبطلناها فيما تقدم ، وقوله بعد ذلك ،

وكل ما يذكر فيه مناظرة الشافعي لمحمد بن الحسن مختلف تناقض ومكابرة ، ولو كان من الدين يبحثون فينصفون ويصدقون في بحثهم لنقل تلك الروايات كلها بحذافيرها ثم بحثها رواية رواية من حيث اتصالها وانقطاعها ، وأحوال روايتها واحدا واحدا ثم ألفاظها إن كانت مضطربة كما زعم لفظ لفظة ، ثم قارن بينها رواية رواية على طريق أئمة النقد من الحديثين ، فيبرهن بذلك للقراء حينئذ على أنه محاجة بحق . أما مادام يقتنف بالكلام والدعوى العريضة ، ويختلس من الكلام المربوط ببعض ما يوافق هواه ، ولا يؤدي أمانة نقل العلم عن الناس كما هي ، ويشير إلى الكلام الذي لا يريده رمزاً يحوج الناس إلى البحث عن أصله ، ويقدم رأيه وتفسيره للقراء وإن كان مخالفاً للمعتول عند الناس قبل أن يطلبوه منه ، فهو يبرهن بهذا كله على أنه متصور على هذا الفن وقوله : (وقد روى عن الشافعي بأسانيد صحيحة ثناء بالغ في حق محمد بن الحسن مدون في تاريخ الخطيب ، وكتاب ابن أبي العوام ، وكتاب الصيمري ، وتهذيب النووي ، ومؤلفات الذهبي وغيرها ، فضلاً عما في كتاب النكردي ، فنستغنى عن سرد تلك الروايات هنا لشمورها) لا يمنع صحة المناظرة بينهما ولا يدفعها فالثالثة والثناء البالغ المزعومان لا يستلزمان نفيها لاعادة ولا عقلا ، فلأمانع من كون الإمام الشافعي أثني على محمد بن الحسن مع ظهوره عليه في هذه المناظرة وفي غيرها ، وظهوره عليه في المناظرة لا يستلزم سلب محاسن محمد كلها عنه ، والكاملون نظرهم إلى محاسن الأعمال ، والناقصون نظرهم مقصور على معائب الرجال ، والشافعي رحمه الله من كل الرجال ، وقد جمع الله له زيادة على شرف القرشية العلم والأدب والتواضع ، فثناؤه على محمد بن الحسن غير مستغرب ، وقد أثني على من هو أجل تلامذته ، وأجل من محمد بن الحسن أحمد بن حنبل ثناء بليغا ، وقد دمس حضرته تعظيم محمد بن الحسن للشافعي مع أنه أثبت من ثنائه على محمد لأنه بفيضه ، وحينئذ فقوله زوى عن الشافعي بأسانيد صحيحة ثناء بالغ على محمد بن الحسن الخ مدفوع من وجوه الأول ليس فيمن ذكركم من هو من أهل الرواية والأسانيد إلا الخطيب والنووي والذهبي . الثاني كيف قبل رواية الخطيب وهو ساقط العدالة عند حضرته بل رماه بالمعظم ، وقال : جميع المؤلفات المنسوبة إليه إنما هي مؤلفات الخائض الصورى سرقها منه ، فكيف يقبل روايته بعد هذا كله . الثالث كيف

اعتمد صحة ما رواه الخطيب في ثناء الشافعى على عهد بدون بحث عن رجال سنده الرابع على تسليم صحة رواية الخطيب الثناء المذكور باسناد أو أسانيد ماهو ذلك الثناء البالغ (أى كفيته) . الخامس : يقال أيضا من الأسئلة ما قيل في رواية الخطيب في بقية الذين سردهم ؛ على أن ابن أبي العوام مجهول متعصب ، وليس أيضا من أهل الرواية وقد تقدم ما يتعلق به ، والسكردرى مثله والصيمرى من الفقهاء . السادس يدل على أنه ليس في هذا الثناء البالغ أسانيد صحيحة كثيرة تخلصه من ذكرها هنا في بلوغ الأمانى الذى هو موضوع في مناقب الإمام عهد والمناقب يطلب فيها الإطناب فكان الواجب عليه استقصاء تلك الأسانيد كلها فيها لإشادتها بمناقب عهد ولأنه محلها الذى يجب أن تساق فيه برمتها ، فما كفى حضرته إظهار التعاضل في دعوى جوفاء ، وهى قوله : (فنستغنى عن سرد تلك الروايات هنا) حتى زاد عليها أخرى أجوف منها بقوله : (لشهرتها) إلا أتحفت القراء ببعض تلك الروايات الصحيحة الشهيرة في ذلك الثناء البالغ ، فهم غير مستغنيين عن ذلك ، ولا سيما في هذا المحل الذى هو مناقب الإمام عهد . السابع قوله فضلا عما في كتاب السكردرى يقتضى أن في كتاب المذكور روايات أخرى كثيرة أيضاً صحيحة غير التى رواها أولئك المذكورون وهى دعوى أخرى أيضا . الثامن إن صح ثناء الشافعى على عهد ونقله المذكورون وغيرهم من العلماء فأنما يدور على كلام واحد ، وقد نقله الحنفية في ترجمة محمد عن الشافعى بصيغة عن ، وهو : وعن الشافعى أنه قال : أخذت من عهد وقر بعبر من علم ، ومارأيت رجلا صميئا أخف روحا منه ، وقد قدمنا ذكره ، وإنما اضطررنا لتكراره كثرة ترجمه بهذه الجعاجع التى لا تروج إلا على البسطاء ، ولو وجد الفقهاء الحنفية شيئا من ثناء الشافعى على عهد غير هذا ماسبقهم إليه ، لاسيما العلامتان المحدثان على القارىء وعبد الحى اللسكنوى ، جاء إلى اللوضع الثالث من تمام بحث هذه المناظرة فقال (ولا بأس بالإشارة هنا إلى مايتحا كونه من حديث كأنه جرى بين عهد بن الحسن والشافعى في المفاضلة بين أبي حنيفة ومالك) ليتأمل القارىء غطرسة حضرته في قوله إلى مايتحا كونه من حديث كأنه جرى فلا بأس أن يشير إليه ، تلونه في فاتحة هذا الموضع دفع الروايات الثابتة في ظهور الشافعى على عهد رحمهما الله في هذه المناظرة بإظهار العظمة في أن هذا البحث لا يستحق الاهتمام به ، ومع ذلك لا بأس أن يتناول

حضرته فيشير إليه ، ومجرد الإشارة إلى إبطاله كافية منه لأنه قد حاز ثقة القراء وإعجابهم باطلاعه ، ومن المعلوم عند أهل العلم أن رواية الحديث بالمعنى جائزة ؛ وعليه فالخبر مهما كثرت طرقه ، وتمددت ألفاظه إذا اتحد معناه ، فقبوله عند جمهور علماء الإسلام محل اتفاق ، وهذه الصحاح والمسانيد والمعاجم بملودة بذلك ، وعليه فقول حضرته وقد رواه ابن عبد البر في الانتقاء على لفظين من طريقتين يوهم أن الطريقتين مختلفتان وليس كذلك بل هما متحدتان معنى مع روايات الخطيب والهروى وابن الجوزى وكلام الشيخ أبى إسحاق الشيرازى في طبقات الفقهاء ، وألفاظ الجميع أيضا متقاربة ، وبمراجعة القارئ الانتقاء لابن عبد البر ، وترجمة محمد بن الحسن في آخر التأنيب ، ورواية الخطيب من بلوغ الأمانى مع مقابلة بعضها ببعض يظهر له ذلك ، ومن المعلوم أيضا أن الطريقتين في الخبر الواحد أقوى من الطريق الواحد ، وهكذا كلما كثرت الطرق ازداد الخبر قوة ، وليس هناك روايات وطرق تعارض هذه الروايات ، والطرق التى أثبتت ظهور الشافعى على محمد في هذه المناظرة ، وما نقله حضرته عن العامرى في مبسوطه كلام ظاهر الافتعال ، والتعصب ليس فيه رواية ولا إسناد ، وقد دلس به على البسطاء بقوله : (ورواية أبى عاصم محمد بن أحمد العامرى تنافى تلك الروايات كلها) وسأتكلم عليه في محله بإسهاب .

لون آخر من تخليط حضرته واضطرابه في هذه المناظرة

قد كتب حضرته تعليقة على طريقى ابن عبد البر في الانتقاء قبل رسالته بلوغ الأمانى بسنين نصها (١ - هذه القصة تروى بألفاظ مختلفة جد الاختلاف ، وعلى معان متباعدة كل التباعد ، وأقربها إلى الصحة صدر هذه الرواية وآخر الرواية الأخرى ، ومن نظر إلى ما يخرج به ابن مت في ذم الكلام ، وإلى لفظ الشيرازى في طبقات الفقهاء ، وإلى ما يذكره أبو عاصم محمد بن أحمد العامرى في المبسوط الكبير وغيرها يرى البون الشاسع ، إما على طرفى تقيض أو شىء من الاعتدال ، ولم يكن من شأن محمد بن الحسن بنحس حق شيخه في الموطأ ، ولا نكران فضل من به تخرج ، وما حوت كتبه هو ظاهر الرواية في المذهب ، وكتابه في الاحتجاج على أهل المدينة معروف ، وإنما آفة هذه الروايات للضطربة عن قصة واحدة هى أهواء رواها ، والمخلص من ذلك النظر في الأسانيد والمقاربة بينها وضرب ما يروى بغير إسناد عرض

الحافظ ، وليان دخائل الروايات هذه موضع آخر اه) أقول : هل يستطيع القارىء اللبيب أن يخرج من هذه التعليقة بنتيجة مفهومة صدرها بدعويين عريضتين ، وهما اختلاف ألفاظ هذه الروايات جد الاختلاف وتباعد معانيها كل التباعد ، ثم شرع قبل أن يفك معامها ، ويوضح منبهمها يرجح باجتهاده من تلك الألفاظ المختلفة جد الاختلاف المتباعدة المعاني كل التباعد على زعمه ما يوافق هواه ، فقال وأقربها إلى

الصحة صدر هذه الرواية وآخر الرواية الأخرى ، ثم رجع إلى التخليط فقال (ومن نظر إلى ما يخرج به ابن مت في ذم الكلام ، وإلى لفظ الشيرازى في طبقات الفقهاء ، وإلى ما يذكره أبو عاصم العامرى في البسوط الكبير وغيرها يرى البون الشامع ، إما على طرفى تقيض أو شىء من الاعتدال) وقد نظرنا رواية ابن مت ولفظ الشيرازى ، ورواية ابن الجوزى ، وروايتى ابن عبد البر ، ورواية الخطيب في ترجمة محمد بن الحسن من آخر تأنيبه فوجدناها بحمد الله متفقة متحدة واضحة ، وكلام العامرى وحده يخالف لها ، وقد اعتدل حضرته هنا فى كلام العامرى فلم يدع أنه رواية قال : (وإلى ما يذكره أبو عاصم العامرى) كما اعتدل فيه أيضاً فى آخر تأنيبه فى ترجمة محمد بعد سوجه الروايات كلها تامة . قال حضرته فى دفعها معبرا بصيغة الترجى (واعل الصواب فى الأمر هو ما حكاه القاضى أبو عاصم محمد بن أحمد العامرى فى مبسوطه حيث قال الخ) وسأناقشه فيه ، وبهذا تحقق للقراء جليلة هذه المناظرة وسلوب الروايات كلها فى منهج الاعتدال ، ثم انتقل إلى مدح محمد بكونه لا يبخس حق شيخه فى الموطأ ، ولا ينكر فضل من به تخرج ، وأن ماحوت كتبه هو ظاهر الرواية فى المذهب وكتابه فى الاحتجاج على أهل المدينة معروف ، وهذا كله كلام أجنبى عن موضوع قصة المناظرة مقصوده منه استحالة مغلوية محمد فى هذه المناظرة ، لأن مغلوية محمد فى فهمه تستلزم طعن محمد فى مقام شيخه أبى حنيفة رحمه الله فقد ظهر جليا لكل قارىء أنه لم يفند خبر قصة المناظرة بطريق أهل الفن وإنما طعن فيها لكونها تخالف رأى محمد الذى لا يقبل الخطأ (حبك الشىء يعنى ويضم) ثم رجع

ينحصر القراء عن سر هذه الروايات المضطربة وما هو الدواء الحاسم لمرضها فقال (ولمعا آفة هذه الروايات المضطربة عن قصة واحدة هى أهواء رواتها ، والمخلص من ذلك النظر فى الأسانيد والمقارنة بينها وضرب ما يروى بغير إسناد عرض الحافظ)

وهذه دعوى ثالثة فى هذه التعليقة (أرسلها العراق ولم ينددها) ادعى أن آفة هذه الروايات المضطربة هى أهواء رواتها ولم يبرهن على ذلك كما لم يبرهن على سابقتها بل كع وشرع ينصح القراء بقوله : والمخلص لكم مما ادعيتة النظر فى الأسانيد والمقارنة بينها ، وضرب ما يروى بغير إسناد عرض الحائط ، وما كل قارى يستطيع النظر والمقارنة فى ذلك ، فلم يكلف القراء شططا فيما يجب عليه هو دونهم ، ولم يرهقهم بالبحث عن تصحيح دعاويه وهو الواسع الاطلاع ؟ وكأنه شعر بأن القراء لا يصدقون هذه الجمعية فأرضاهم بحوالة الإيهام التى اعتاد تقديمها للقراء بقوله : (ولبيان دخائل هذه الروايات موضع آخر) فأين هذا الموضع الذى بين فيه دخائل هذه الروايات ؟ ولكن قد علمنا أنها طريق معروفة مسلوكة من قبل يسدّ بها الفراغ فيقال قد بسطنا هذه المسألة فى غير هذا الموضع ، ولتحقيق هذه المسألة موضع آخر ، وبيان دخائل هذه الروايات موضع آخر ، وليس هناك تحقيق ولا موضع آخر .

الرجوع إلى إتمام سوق كلامه فى روايات العلماء لهذه المناظرة

قال حضرته : (ورواه أبو إسحاق الشيرازى فى طبقات الفقهاء على لفظ وأبو إسماعيل المروى فى ذم الكلام على لفظ رابع ، وابن الجوزى فى مناقب أحمد على لفظ خامس اه) تقدم أن الشيخ أبا إسحاق لم يروه بسند كما حققه حضرته فى آخر تأنيبه فى ترجمة عمه ، وتقدم أيضاً أن ألفاظ هذه الروايات كلها متقاربة وليست مختلفة كثيراً ، ولقد اتعنا حضرته فى ترقيق كلامه ، ادعى فيما سبق أن روايات هذه القصة مختلفة مخالفة للروايات الصحيحة ، والمختلف عند أهل الحديث المكذوب والموضوع ، فالقصة على هذا لا أصل لها ، واعترف فى تعليقه الانتقاء بصحة بعضها على زعمه لموافقته هواه ، فقال كما تقدم وأقربها إلى الصحة صدر هذه الرواية وآخر الرواية الأخرى ، ثم رجع فى آخرها فقال للقراء المخلص لكم من ذلك النظر فى الأسانيد والمقارنة بينها ، وضرب ما يروى بغير إسناد عرض الحائط ، وكيف يسوغ النظر والمقارنة فى الأباطيل المكذوبة ؟ واضطرب فى ترجمة محمد فى آخر تأنيبه فى صفحة ١٨٢ و ١٨٣ فى كلام كثير ذكره عقب فراغه من سوق الروايات كلها تامة ادعى اضطرابها فى أوله ، ودفعها فى وسطه بكلام أجنبى عن فن الرواية من

فهمه ، وحثمه بقوله ولعل الصواب في الأمر هو ما حكاه القاضي العامري في مبسوطه الخ ، وعقب على كلام العامري بما يكثر الترنم به من فهمه ، وإلى القراء نص كلامه برمته قال : (فانظر يارعاك الله كيف اضطربت الرواة في حكاية واحدة هذا الاضطراب ؟ فهل يتصور ممن لا يبيح الإفتاء لشخص أن يجعله أعلم من الآخرين وليس هذا المقام يتسع للكلام في رجال تلك الأسانيد ، ثم ملازمة الشافعي لمالك إلى وفاته لم ترو إلا في خبر منكر ذكرناه في (إحقاق الحق) والمعروف أنه صحبه إلى أن أتم سماع الموطأ منه في ثمانية أشهر . وأما محمد بن الحسن فقد لازم مالكا ما يزيد على ثلاث سنين ، فلا يتصور أن يسأل محمد بن الحسن عن الشافعي مبلغ علم أبي حنيفة ومالك كما وقع في رواية الشيرازي ، لأن أبا حنيفة لم يدركه الشافعي حتى يتحاكم في علمه إليه ، وكذلك لم يلزم مالكا أكثر من محمد بن الحسن ، فالفاضلة بين الإمامين بصيغة (صاحبنا) و (صاحبكم) والحالة هذه غير مستساعة ، ولعل الصواب في الأمر هو ما حكاه القاضي أبو عاصم محمد بن أحمد العامري في مبسوطه حيث قال في كتابه المذكور : إن الشافعي سأل مجداً أيما أعلم مالك أو أبو حنيفة ؟ فقال محمد بماذا قال بكتاب الله . قال أبو حنيفة : فقال من أعلم بسنة رسول الله ؟ فقال : أبو حنيفة أعلم بالمعاني ومالك أهدى للألفاظ وهذا هو الجدير بلسان محمد بن الحسن ، لأنه لم يكن ليغبط من تفقه عليه وتخرج به ، ولا لبيخس حق من أخذ عنه الحديث ولا يتسع المقام لأكثر من هذا الاستطراد اهـ) قوله فانظر يارعاك الله كيف اضطربت الرواة في حكاية واحدة هذا الاضطراب غير صحيح ، قد نظرنا ولينظر من شاء من القراء ، فوجدنا الروايات كلها واضحة غير مضطربة . وأما قوله فهل يتصور ممن لا يبيح الإفتاء لشخص أن يجعله أعلم من الآخرين ، فمراده بالذي لا يبيح الإفتاء لشخص محمد بن الحسن لا يبيح الإفتاء لشخص أي مالك أن يجعل ضمير يجعل المستر يعود على محمد ، والبارز يعود على مالك أعلم من الآخرين ، والمستتر في أعلم يعود على مالك أيضاً من الآخرين بصيغة الجمع أبو حنيفة رحمه الله ، ومعنى هذا الكلام الراقى المعنى ، فهل يتصور من محمد الذي لا يبيح الإفتاء لمالك أن يجعله أعلم من أبي حنيفة ؟ يدل على أن هذا التفسير هو مراد حضرته في هذا الكلام ، كلام له قبل هذا في الترجمة نفسها تعقب به رواية الخطيب في زعمه صفحة ١٨١ من تأنيبه نصه :

(فكيف تصور أن يوجب محمد بن الحسن الكلام والإفتاء على من هو جاهل بكتاب الله وسنة رسوله ، ويحرّم ذلك على العالم بهما ، فيكون مع الخبر ما يبطله ؛ على أن من اطلع على كتب محمد بن الحسن من الحجة والآثار وغيرهما علم علم اليقين منزلة صاحبه عنده في معرفة الكتاب والسنة ، فلا نعيد هنا ما شرحناه في بلوغ الأمانى (ص ٢٤) فقد صرح وأنكر على القارىء تصوره إعجاب محمد بن الحسن الكلام والإفتاء على من هو جاهل بكتاب الله وسنة رسوله (وهو مالك) وتحريمه ذلك على العالم بهما (وهو أبو حنيفة) هكذا رد الروايات بالكلام المعنى ، والتهويز وللغالطة ، وعدم التأدب مع أئمة الدين . أيها القراء الألباء لرسائل هذا الرجل وتعاليقه نحكمكم في هذه القضية ، فهل يدور في خلد عاقل منكم رد الروايات بهذا الكلام ؟ وهل يتصور عاقل منكم أيضا أن محمد بن الحسن هو الشارع الذى يوجب ويحرّم ويبيح ولا يبيح حتى ينكر عليكم بقوله (فكيف تصور أن يوجب محمد ابن الحسن ولا يبيح الخ ؟) وهل الإمام الشافعى ألزم محمدا رحمه الله في مناظرته له بإعجاب الفتوى على مالك الجاهل بالكتاب والسنة ، وتحريمها على أبى حنيفة العالم بهما ، أو ناظره فى الأولى منهما والأعلم ؛ وهى صيغة اسم التفضيل التى تقتضى المشاركة فى الشيء وهى مسطرة واضحة وضوح الغزالة يفهمها كل من لآك شيئا من اللسان العربى ، مع تعظيمه واحترامه لسكل من الإمامين . وأما إطرأؤه لمحمد رحمه الله فى هذا الكلام بقوله على أن من اطلع على كتب محمد الخ فهو أجنبى عن المناظرة لا يدفعها من ناحية الدراية فضلا عن الرواية ، وقوله فى آخره فلا نعيد هنا ما شرحناه فى بلوغ الأمانى إحالة على مكرر معاد مشروح هنا ، وفى كل مكان يعنّ له الترنم به بصورة واحدة ، وقد تقدم إبطاله فلافائدة للحال بهذه الحوالة ، نرجع إلى إتمام تعقب كلامه الأول قال : (وليس هذا المقام يتسع للكلام فى رجال تلك الأسانيد) الجواب على هذا سيأتى على نظيره فى آخر كلامه ، وقوله ثم ملازمة الشافعى لمالك الخ تهويز لأن الملازمة الطويلة أو القصيرة لسكل من الشافعى ومحمد لا دخل لها فى الذكاء والفهم والمناظرة لإدراية ولا رواية ، وقوله فلا يتصور أن يسأل محمد بن الحسن الشافعى عن مبلغ علم أبى حنيفة ومالك كما وقع فى رواية الشيرازى تهويز أيضا وتلبيس ، لأنه سأله سؤال مناظر لاسؤال استفادة ، وجهل حقيقة أى الإمامين أعلم

حق يقال فلا يتصور أن يسأل محمد إلى آخر الهراء ، وقد اتفقت الروايات كلها على أن محمداً رحمه الله هو الذي ابتدأ المناظرة ، وما أشد سرعة تناقضه أو نسيانه ، ساق كلام الشيخ الشيرازي كله في كيفية المناظرة ، وافتتحه بقوله ولفظ أبي إسحاق الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص ٤٢) بدون سند ، وبعد عشرة أسطر قال كما في رواية الشيرازي ، وقوله لأن أبا حنيفة لم يدركه الشافعي حتى يتجأكم في علمه إليه وكذلك قوله وكذلك لم يلزم مالكاً أكثر من محمد بن الحسن تعليل عليل لأنه قد اطلع على علم أبي حنيفة المدون في كتب محمد التي ضمن محمد رحمه الله باعارتها له حتى كتب له الشافعي الأبيات المشهورة التي تبجح بها حضرته وهي حجة عليه ، فادراكه حينئذ لشخصية الإمام أبي حنيفة وعدم إدراكه بيان لا تتوقف عليهما صحة المناظرة ، وكذلك كثرة الملازمة لمالك وقتلها لادخل له فيها كما تقدم تقريره ، وعليه فالمرجع على هذين التعليلين العليلين وهو قوله : (فالفاضلة بين الإمامين بصيغة « صاحبنا » و « صاحبكم » والحالة هذه غير مستساغة) ساقط ، وبعد هذا الخطب والخطب العظيمين في محاولته إبطال الروايات في هذه المناظرة صرح بعلء شذيقه ، معبراً بصيغة الشاك الراجي بقوله : (ولعل الصواب في الأمر هو ما حكاه القاضي أبو عاصم محمد بن أحمد العامري في مبسوطه) ومنقذ كلام العامري هذا المفتعل في محله ، ثم بعد فراغه من كلام العامري علق عليه بما يكثر الترنم به متفننا في التعبير عنه وهو : (وهذا هو الجدير بلسان محمد بن الحسن لأنه لم يكن ليغبط من تفقه عليه وتخرج به ولا ليبخس حق من أخذ عنه الحديث) وهذا كلام أجني لاعلاقة له بصحة المناظرة ولا بعدها ، وهل اتهم أوقال الشافعي أو غيره محمداً رحمه الله بنكران أو غمط فضل من به تخرج أو نخس من أخذ عنه الموطأ أو الحديث حتى يلاك هذا الهراء في كل مكان لإبطال الروايات ، وختم كلامه هذا بقوله : (ولا يتسع المقام لأكثر من هذا الاستطراد) وتقدم نظيره في أول كلامه وهو قوله أيضاً : (وليس هذا المقام يتسع للكلام في رجال تلك الأسانيد) فهما على حد قول عنتره

* لم أخم عنها ولكن تضايق مقدمى ✽ فتفسير كلام عنتره هذا هو بعينه تفسير كلام حضرته قال حضرته في إعام بحثه في بلوغ أمانيه : (ومع كل هذه الاضطرابات في رواية حادثة زاد الخطيب في الطين بلة ، وساق الخبر بلفظ أقطع من ألفاظهم إلى

آخر كلامه) الفطيس في الخطيب وقد ذكرناه كله سابقا ، وبيننا أن رواية الخطيب موافقة لرواية ابن عبد البر ؛ والمهم هنا دعواه الجديدة في الخبر وهي الاضطراب بقوله : ومع كل هذه الاضطرابات ، والمضطرب نوع آخر من أنواع الخبر غير المختلق قالوا فيه هو ما يروى على أوجه مختلفة من راو واحد مرتين أو أكثر أو من روايين أو رواية تقاومت رواياتهم ولا مرجح ، فان رجحت إحدى الروايتين أو الروايات بحفظ رواياتها مثلا ، أو بكثرة صحبة المروى عنه أو غير ذلك من وجوه الترجيحات فالحكم للراجحة ، ولا يكون الحديث حينئذ مضطربا لارواية الراجحة كما هو ظاهر ولا المرجوحة بل هذه شاذة أو منكرة ، والاضطراب إن ثبت أقصى مايوجهه ضعف الخبر لا كذبه ، فظهر بهذا أنه زيادة على غلوّه في التعصب لا يعلم فن مصطلح الحديث .

إطارؤه لمحمد بن الحسن ومقارنته بينه وبين الشافعي وترجيحه عليه

ثم إنه قبل أن يأتي بالخاتمة التي حكم بها على نفسه أدخل إطاره مجد وقارن بينه وبين الشافعي فقال : (ولا يخفى أن محمد بن الحسن أفنى عمره في فقه أبي حنيفة ، وسمع الحديث من مالك ولازمه ثلاث سنين في حين أن الشافعي إنما لازم مالك ابن أنس ثمانية أشهر فقط على ما يقال ، فليس من المعقول أن ينال محمد بن الحسن من أبي حنيفة ومالك نيلا لا يتفق مع ما لهما من المزية عنده في كتبه المتواترة عنه اهـ) فحكم على نفسه في هذه المقارنة وساق حجة عليه ، وفضح من يتعصب له بها ، ورجح من يتعصب عليه . وبيان ذلك في قوله إن محمد بن الحسن أفنى عمره في فقه أبي حنيفة ، فهذا الكلام إلى الذم أقرب منه إلى المدح ، لأن الشخص الذي أفنى عمره في رأي مجتهد واحد لم يتجاوز به إلى غيره من أئمة الاجتهاد على كثرتهم لا سيما علماء الصحابة وسادات التابعين لا يخلو شأنه من أمرين : إما أن يكون معتقدا فيه أنه أعلم الأمة كلها ، فغيره من أئمة الاجتهاد ليسوا بشيء في نظره وكفى بهذا شناعة ، أو يكون كليل الذهن لم يتسع ذهنه في عمره كله إلا لتلقى رأي شيخه فقط ، وعلى كلا الأمرين لاتصح المقارنة بين من يكون بهذه المثابة ، وبين الإمام الألعى الجوال المجتهد المطلق :

وابن اللبون إذا مالز في قرن لم يستطع صولة البرز القناعيس

وقوله وسمع الحديث من مالك ولازمه ثلاث سنين ، في حين أن الشافعي إنما لازم

مالك بن أنس ثمانية أشهر فقط على ما يقال ، مكرر تقدم الجواب عنه ، وهو أن طول الملازمة لمالك أوقصرها لكل من الرجلين لادخل له في الذكاء وصحة المناظرة لارواية ولا دراية ؛ على أن ملازمة محمد لمالك هذه المدة المذكورة إنما كانت لأخذ الرواية لالتمقه ، وقد قال الحنفية عنه في ترجمته إنه أقام بباب مالك ثلاث سنين ، وسمع سبعمائة حديث ونيفاً لفظاً ، وهذا المبالغ عبارة عن الموطأ فإذا كان حفظه فيكون محفوظه منه في كل سنة مائتي حديث وثلاث مائة تقريباً .

تفاوت الناس في الذكاء والنشاط في الطلب وقوة حفظ الشافعي وبعض العلماء الذين هم دونه

ويمكن لبعض من في زماننا هذا مع نقصهم في كل شيء حفظ الموطأ في أقل من هذه المدة إذا تفرغ له كما تفرغ محمد رحمه الله ، فكيف بأهل ذلك العصر أهل سيلان الأذهان ، وقوة الإيمان ، وقلة الفضول والشنآن ، وقد تقدم أن ابن الأنباري وهو متأخر عن الشافعي ومحمد كان يحفظ في كل أسبوع عشرة آلاف حديث قالوا كان محفوظه ثلاثة عشر صندوقاً من الكتب ، وكان يحفظ مائة وعشرين تفسيراً بأسانيداً ، انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ للذهبي في الحادية عشرة ، وقد ثبت أن الشافعي رضي الله عنه حفظ الموطأ في تسع ليال ، فيكون اليوم الواحد من أيام ملازمة الشافعي لمالك يعادل ثلاث سنة من سني محمد الثلاث ، وستة أشهر تقريباً من مدة ملازمته لمالك تعادل عمر محمد بن الحسن كله وهو سبع وخمسون سنة ، ويبقى له شهران يفضلهما بهما ؛ ومن المعلوم المسلم عند كل أحد تفاوت الناس في الذكاء والنشاط في الطلب ، وكثرة التحصيل منحة إلهية لا تتوقف على طول الملازمة ، فسيكف شخص حصل فنونا كثيرة في مدة وجيزة ، وآخر أمضى كثيراً من عمره في الكد في تحصيل فن واحد ، وكتب الطبقات والتاريخ مشحونة بذلك ، ولعل هذا كله لا يقتنع به ، فأقول أيضاً : من المجزوم به عند كل الناس أن محمداً رحمه الله لم يكن عنده من السنة إلا الموطأ لمالك وما أخذه من الآثار عن أبي يوسف رحمه الله ، وأنه لم يكن من الآخذين للرواية بنهمة واشتياق كأخذه للفقهاء ولذلك لم يكن معروفاً ولا مذكوراً في مصاف أهلها ، وهذا الإمام وكيع بن الجراح من أقرانه كان يفتي برأي الإمام أبي حنيفة ، ويحتج له بالسنة وإمامته في السنة أشهر من نار على علم ، وكتب طبقات

الحفاظ. مطرزة بمناقبه ، وعليه فهذا المقدار الذي اكتفى به محمد من السنة لا يكفي ولا ينمض لإشادة دعائم مذهب شيخه الأكبر الذي انحصر نشره في كتبه ، ولم يعلم من سيرته رحمه الله أنه كان يسأل ويستفيد مما لا يعلمه من السنة من وكيع وأضرابه حتى تنسج دائرة حجته الفقهية . وأما الشافعي رحمه الله فمعلوم عند الناس كلهم أنه كان بعكس محمد في هذه الحلال كلها ، فبينما تراه يجدد في اللغة والأدب والفقه حتى لحق الأئمة الفحول من أهل هذه الفنون حتى زاحمهم ، تراه أيضاً يجدد بنشاط في علوم الرواية حتى صار في مصاف أهلها في تواضع وأدب ووقار ، تراه يسأل الإمام عبد الرحمن بن مهدي من أقرانه ، كما يسأل تلميذه أحمد بن حنبل فيقول لهما إذا وجدتما حديثاً صحيحاً فأعلماني لأعمل به ، فانسكما أعلم مني بهذا الشأن ، في حين أن عبد الرحمن بن مهدي على إمامته في الحديث كان يستفيد من الشافعي الفقه ويحترمه جداً . وأما احترام أحمد للشافعي واستفادته منه فأمر متواتر ، وقد أدرك هذان الإمامان أبا يوسف ومجدا وعرفاهم حق المعرفة ، فهل يستطيع أحد أن ينقل عنهما نقلاً صحيحاً أنهما احترامهما وأثريا عليهما كاحترامهما وثنأتهما على الشافعي ؟ والأمة الإسلامية كلها متفقة على أن الإمام الشافعي مجتهد مطلق مستقل ، وعلى أن جميع أصحاب الإمام أبي حنيفة تابعون منتسبون للنعمان ، والخليفة فيهم على رأيين ، رأى الأكثرين ، وصرح به محققو المتأخرين من فقهاءهم ، كصاحب الدر ومحمديه السيد ابن عابدين أن أصحاب الإمام أبي حنيفة ليس لهم رأى ولا قول ، وما نسب إليهم من الأقوال مجاز ، وإنما هي حقيقة أقوال شيخهم النعمان الثاني رأى الشاه ولي الله الدهلوي أن الصاحبين مجتهدان منتسبان إلى الإمام النعمان .

منزلة أصحاب الإمام أبي حنيفة في رأى الحصكفي وابن عابدين والشاه الدهلوي

صرح الحصكفي في مقدمة دره بأن أصحاب الإمام أبي حنيفة رحمه الله كان كل مهم يأخذ برواية عنه ويرجعها ، وكتب عليه محشيه العلامة المحقق السيد ابن عابدين بما حاصله : إن جميع الأقوال التي قالها أصحابه هي أقواله واجتهاده ، فلم يتحقق إذاً في الفقه جواب ولا مذهب إلا له كيفما كان ، وما نسب إلى غيره إلا بطريق المجاز ، وذكر مثل هذا في تنقيح الحامدية في باب الوقف ، قلت : وعلى هذا فمحمد وأصحاب

الإمام كلهم لم يبلغوا درجة المجتهد المنتسب الذي يستنبط الفروع على أصول إمامه ، أو يخالفه في بعض المسائل ، وغاية أمرهم أنهم في مرتبة المجتهدين في المسائل (أى مجتهد المذهب كالسكرخي والحواني) للرجحين لبعض أقوال شيخهم على بعض . وقال العلامة ولي الله الدهلوى في رسالته الإنصاف في أسباب الخلاف صفحة ٩ ما نصه : وإنما عد مذهب أبى حنيفة مع مذهب أبى يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى واحدا مع أنهما مجتهدان مطلقان مخالفتهما غير قليلة في الأصول والفروع لتوافقهم في هذا الأصل (يعنى بالأصل مذهب إبراهيم النخعى شيخ شيخ أبى حنيفة رحمه الله) ولندوين مذاهبهم جميعاً في المبسوط والجامع الكبير اه . وقل أيضاً في صفحة ٢٤ من رسالته المذكورة ما نصه : ومنزلة مذهب أحمد من مذهب الشافعى منزلة مذهب أبى يوسف ومحمد من مذهب أبى حنيفة ، إلا أن مذهبه لم يجمع في التدوين مع مذهب الشافعى كما دون مذهبهما مع مذهب أبى حنيفة ، فلذلك لم يعدا مذهباً واحداً فيما نرى ، والله أعلم اه . أقول ولا يخفى أن الفرق بين الرأيين رأى الحصى وابن عابدين وغيرها ، ورأى الدهلوى أبعد من المسافة التى بين دهلوى وبين حصن كيفا مع جلق ، وعلى هذا فقد تحقق أن المقارنة بين الشافعى ومحمد رحمهما الله على كلا الرأيين حيف ، وترجيح محمد عليه ضرب من الجنون ، وقوله فليس من المعقول أن ينال محمد بن الحسن من أبى حنيفة ومالك نيلاً لا يتفق مع مالهما من المنزلة عنده في كتبه المتواترة عنه مغالطة وتلبيس ، فهل روى أحد من هؤلاء الحفاظ أو غيرهم أن محمداً نال من شيخه حتى يقال ليس من المعقول الخ ، وإنما رويوا أن محمداً ناظر الشافعى على ترجيح شيخه في الفقه أبى حنيفة على شيخه في الحديث مالك والشافعى على ترجيح شيخه مالك في ذلك ، فغلب الشافعى محمداً في هذه المناظرة كما ظهر عليه في غيرها ، فلم يقع من محمد نيل لشيخه أصلاً ، فضلاً عن كونه لا يتفق مع مالهما عنده من المنزلة إلى آخر الهراء .

حكمه على نفسه في خاتمة هذه المناظرة باعترافه بجميع الروايات

وزعمه منافاتها لرواية العامرى

ومع طول هذه الثثرة والتخبط في هذه المناظرة البسيطة حكم في خاتمها على نفسه باعترافه بجميع الروايات ، ولكن زعم منافاتها لرواية القاضى العامرى الحنفى

قَالَ : (ورواية أبي عاصم محمد بن أحمد العامري في المبسوط تنافي تلك الروايات كلها كما نقله مسعود بن شيبه في التعليم) أقول : من المعلوم عند كل عاقل أن منافاة روايات كثيرة لرواية واحدة وقوعها في مقابلتها ، ووقوع تلك الروايات الكثيرة في مقابلة رواية العامري المزعومة يدل على أنها كلها متحدة وبهذا حصل المطلوب ، وهو اعتراف حضرته بصحة الروايات كلها الدالة على ثبوت المناظرة وظهور الشافعي فيها ، ومحال عند أهل الفن ترجيح رواية شخص واحد معارضة لروايات أشخاص كثيرين مهما برز ذلك الشخص .

لا رواية عند العامري وليس هو من أهلها وهو مجهول الحال والزمن

ومع هذا كله تساهلنا فنظرنا في الرواية المزعومة فلم نجد لها أثرا ، ووجدنا من المضحك المبكى قول حضرته ، وهاهو نص رواية العامري إن الشافعي سأل محمدا إلى آخر القصة ، وقد تقدم سوقها كلها ، واقتعال غلاة المتعصبة ظاهر عليها ، ومع ذلك يقول ، وهاهو نص رواية العامري وليس فيها رواية ولا إسناد كأنه تحقق ووثق بأن قراء رسائله وتمايلقه بله لا يعرفون الرواية والإسناد ، ولا يميزون بين المختلعات وغيرها ، فهو يهذي عليهم بما يشاء ، وعليهم أن يتلقوا ذلك منه بالقبول والإعجاب ، وبحسنا عن حال العامري هذا وعن منزلته في رواية العلم فلم نعرف إلا كنيته واسمه ونسبته إلى بني عامر ، وكونه قاضيا في دمشق في زمان ما ، وكونه ذامصنف يقال له المبسوط في نحو ثلاثين مجلدا ، أي مجهولا غير معروف ، والناقل عنه مسعود بن شيبه أيضا مجهول كما تقدم ، وإن حاول حضرته أن يجعل له ثوب معرفة من خبط الهواء . وإذا أراد القارئ أن تطمئن نفسه لقولنا فليسمع ترجمة أبي عاصم من الفوائد البهية وهي لا تتجاوز سطرا مفقودة الأركان ونصها محمد ابن أحمد القاضي أبو عاصم العامري في الجواهر المضية كان قاضيا بدمشق ، ومن تصانيفه المبسوط نحو ثلاثين مجلدا هـ . فقد رأى القارئ وتحقق مجهولا وهو مسعود ابن شيبه نقل عن مجهول وهو القاضي العامري ، والزمن بين الناقل والمتقول عنه مجهول أيضا ، وسلسلة الإسناد بينهما مقطوعة مجهولة أيضا ، والإسناد بين العامري والشافعي ومحمد مقطوع أيضا ، وكذلك مجهول مع الزمن ، وبيان افعال كلام العامري هذا ظاهر من ألفاظه الركيكة ، ومن معانيه المشوشة ، وعدم ذكره كله

دليل على ذلك ، وقد اكتفى بحضرته عن ذكر بقيته بقوله إلى آخر ما ذكره العامري ، وقد تقدم أن الروايات كلها متفقة على أن محمداً رحمه الله هو الذي ابتداءً بالكلام في هذه المناظرة ، وظاهر كلام العامري هذا أن الشافعي سأل محمداً أيما أعلم الخ ؟ سؤال تلميذ مستفيد كلما أجابه محمد عن سؤال سلمه وسكت ، ولا شك أن هذا يناقش المناظرة ، واسم التفضيل في جواب قوله من أعلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أبو حنيفة أعلم بالمعاني ومالك أهدى للألفاظ إن كان على بابه كما هو الظاهر ، فيقتضى أن كلاماً من الإمامين عالم بمعاني الحديث وحافظ لألفاظه ، إلا أن أبا حنيفة زاد في العلم بمعانيه على مالك ، ومالك زاد عليه في حفظ ألفاظه وهذا مع كونه قليل الجدوى دعوى من متعصب لإمامه فلا تقبل إلا ببرهان وإن كان ليس على بابه بل هو بمعنى اسم الفاعل فهو أبعد في قلة الجدوى ، وفاسد من جهة المعنى ، لأن معناه حينئذ أبو حنيفة عالم بالمعاني ومالك حافظ للألفاظ ، فالسنة موزعة بينهما المعاني لهذا والألفاظ لهذا ، وهذا المعنى مع كونه دعوى فاسدة لا ينطبق على العقول يكذبه الواقع ، فالعالم بمعاني السنة لابد وأن يكون حافظاً لألفاظ ما علمه والحافظ لألفاظها لا يعقل حفظه لها مجردة عن معانيها رأساً ، وجوابه عن قوله : من أعلم بأقاويل الصحابة (فأمر محمد بإحضار كتاب اختلاف الصحابة الذي صنفه أبو حنيفة) غير صحيح فقد تقدم أنه لم يثبت نسبة تصنيف الإمام أبي حنيفة رحمه الله إلا للفقهاء الأكبر ، وقد حاول حضرته إخراج العامري هذا من مهامه الجهل فزاده جهلاً على جهل قال معلقاً على كلامه في تأنيبه صفحة ١٨٣ وقد تقدم نقله كله ، ونقده عند قوله في مبسوطه مانعه وهو في ثلاثين مجلداً ، كبسوط شمس الأئمة السرخسي ، وأبو عاصم العامري ، هذا في طبقة شيوخ السرخسي اهـ

تحقيق حنفي في إبطال دعوى بطلان الصلاة برفع اليدين فيها

برواية المسكحول المجهول بمناسبة هذه المجاهر

وبمناسبة هؤلاء المجاهيل ، وهذه المجاهر التي يتيه فيها حضرته ننقل هنا كلاماً نفيساً ذكره بعض فضلاء محققى الحنفية نقله عبد الحى اللكنوى في ترجمة ميمون ابن محمد المسكحول أبو المعين النسفي ، وكان المسكحول هذا روى في زعمه عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه أن من رفع يديه عند الركوع وعند الرفع فسدت صلاته ،

فاعتترف به بعض الفقهاء الخفية وبني عليها عدم جواز اقتداء الحنفى بالشافعى قال لأنهم يرفعون أيديهم وهو مفسد عندنا ، ودحض ذلك المحققون منهم وأنكروه . قال العلامة عبد الحى : والحق أن هذه الرواية التى رواها مكحول شاذة لا يعتمد بها ولا يذاكرها ، ومن صرح بشذوذها السكّال ابن الهمام فى فتح القدير ، وذكر أنه صرح بشذوذها صاحب النهاية . وقال ابن أمير حاج فى حلية المحلى الفساد برفع اليدين فى الصلاة رواية مكحول النسفى عن أبى حنيفة وهو خلاف ظاهر الرواية ، وفى النخبة رفع اليدين لا يفسد منصوص عليه فى باب صلاة العيدين من الجامع ، ومشى عليه فى الخلاصة وهو أولى بالاعتبار اهـ . وفى البرازية رفع اليدين فى المختار لا يفسد لأن مفسدها لم يعرف قرية فيها ، وفى السراجية رفع اليدين لا يفسد وهو المختار ، وفى مقدمة رفع اليدين فى الصلاة للعلامة محمد بن أحمد بن مسعود القونوى مانصه القول بعدم جواز اقتداء الحنفى بالشافعى ليس مذهب أبى حنيفة وإنما هو قول شاذ ذكره بعض المتأخرين على رواية مكحول النسفى ، وإن مكحولا تفرد بهذه الرواية ولم يروها أحد غيره فما نعلم ، ولم يكن مشهورا بالرواية فى المذهب ، ولم نجد له قولاً ولا اختياراً ، ولم ينص أحد من المشايخ على صحة هذه الرواية ورجحانها ، فيستزل بمنزلة المجهول من الرواية ، ومن يكن بهذه المثابة لا يجوز العمل بروايته ، ومعلوم أن مكحولا لم يكن من أهل القرون المعدلة ، ولم تشتهر روايته فى السلف ليقر عليها فلا يجب العمل بروايته بل لا يجوز حتى قال الأصوليون من أصحابنا إن رواية مثل هذا المجهول فى زماننا لا يعمل بها ، وإذا كان كذلك فى رواية الأخبار فكذا فى رواية الأحكام الدينية إذ لا فرق بينهما فى العمل بها ، وأيضاً فإن ظاهر ما روى عن مكحول يدل على أنه أدرك أباً حنيفة فلزم القائل بصحة روايته أحد الأمرين ، وهو إما أن يبين إدراكه لأبى حنيفة أو يبين الرواية الدين بينه وبين أبى حنيفة لتصح روايته ، وكذا من نقل تلك الرواية عن مكحول من المشايخ المتأخرين كالصدر الشهيد وغيره ، ومعلوم أنهم لم يدركوا مكحولا ، فيلزم أيضاً أن يبين إدراكهم إياه ، ويبين الرواية الدين بينهم وبين مكحول ، وإذا تعذر ذلك كانت تلك الرواية منقطعة الإسناد من الطريقتين الأعلى والأسفل ، فيتطرق الطعن إليهما بهذا الاعتبار ، وكذا تقول فى سائر الروايات المخالفة لظاهر المذهب اللهم إلا أن ينص على نحتها والعمل بها باعتبار

الانتهيص على صحتها لاعتبار ذاتها ، وليس هذا من باب الإرسال لما بينا أن مكحولاً لم يكن من أهل القرون الممدّلة ليقبل إرساله ، ولم يرو أحد عن مكحول هذه الرواية مسندة عن الإمام ولا مرسلّة لتقوى روايته اه كلام محقق الحنفية ، وهو هادم لدعائم الجهل التي ارتكز عليها حضرته ، وإذا كان مكحول مجھولاً مع معرفة تاريخ وفاته سنة ٣١٨ ، فالعامري والسندی اللذان توكأ عليهما أبعد في مهامه الجهل منه .

الرجوع إلى أول بحث صفحة ١٢ من بلوغ أمانيه

قال حضرته : (وهذا أمر لا يظهر إلا لمن يعلم مراتب علماء المدينة في عهد مالك ومراتب علماء العراق في زمن أبي حنيفة ، فعلى تقدير صحة هذا أوذاك من محمد يظهر أن محمد بن الحسن وإن كان يقر لمالك بكونه أدوة في الحديث لكنه لم يكن يراه بهذه المرتبة في الفقه اه) أقول لا يعلم مراتب علماء المدينة في عهد مالك ومراتب علماء العراق في زمن أبي حنيفة إلا من تفقه عليهم وأخذ عنهم جميعاً ، أما من أفنى عمره وحبس نفسه على فقه أبي حنيفة ، فلا سبيل له إلى معرفة مراتب علماء الكوفة فقط ، فكيف بعلماء العراق كله ، فكيف بعلماء الإقليمين معاً العراق والحجاز ؟ فالظهور في قوله : فعلى تقدير صحة هذا أوذاك من محمد يظهر الخ غير ظاهر ، ولم يكن محمد رحمه الله من أئمة هذا الشأن حتى يعتبر إقراره لمالك بكونه قدوة في الحديث ، وقوله لم يكن يراه بهذه المرتبة في الفقه تقدم جوابه ، وسنزيده شرحاً في محله . قال حضرته : (ولعل ذلك من كثرة ما كان يسمع منه من قوله : لا أدري في المسائل وبطئه في الجواب ، كما أنه لم يكن يرى عنده ما تعود أن يراه في علماء العراق من سرعة الخاطر ، والإجابة الحاضرة على أطراد في التفريع ، واتساق في التأصيل اه) أقول : هذا الترجي باطل ، فإن المدة التي لازم فيها محمد ما كان كانت كلها السماع الرواية فقط ، ومعلوم من سيرة الإمام مالك رحمه الله أن وقت إسماعه الحديث للناس غير وقت إلقائه مسائل الفقه على أصحابه ، ولم يكن محمد يحضر مسائل الفقه حتى يظهر له الفرق بين أبي حنيفة ومالك في الفقه ، وعليه فقوله من كثرة ما كان يسمع منه من قوله لا أدري الخ غير صحيح ، فقد تقدم شيء من سيرة مالك في تحريره وتوقفه في مسائل الفتوى ، وزيد هنا قالوا كان كثيراً ما يتوقف في مسائل عن الجواب سريعاً ورعاً ويقول إنى أخاف أن يكون لى من المسائل يوم وأى يوم وقال

ابن وهب سمعته عند ما يكثر عليه بالسؤال يكف ويقول حسبكم من أكثر أخطأ ، وكان أيضا يقول : من أحب أن يجيب عن كل مسألة فليعرض نفسه على الجنة والنار وكيف يكون خلاصه في الآخرة ثم يجيب . قال : ولقد أدركنا أهل العلم ببلدنا وإن أحدهم إذا سئل عن المسألة كأنما الموت أشرف عليه ، وفي مسائل يقول لا أدري ، وقد قال بعض السلف : إذا ترك العالم قول لا أدري أصيبت مقاتله « أجرؤكم على الفتيا أجرؤكم على النار » حديث رواه الدارمي عن عبيد الله بن أبي جعفر مرسلا وقوله : (مانعود أن يراه في علماء العراق من سرعة الخاطر والإجابة الحاضرة على اطراد في التفريع وانساق في التأصيل) دعوى باطلة على علماء العراق ، وهذا عند العقلاء ذم لهم لامدح ، فإن الإجابة الحاضرة عن كل مسألة من العجلة ، والعجلة وعدم الثبوت - ولا سيما في مسائل الحلال والحرام - يستلزمان كثرة الخطأ للاحالة ، كما قالوا من كثر كلامه كثر خطؤه ، فقد ذم علماء العراق بهذا الكلام الذي يعتقد أنه مدح لهم ، والمنقول عنهم رضى الله عنهم في التحرى في الفتوى والورع في ذلك مثل المنقول عن غيرهم ، لكن قد تحققنا من صنيعه في شدة غلوه في تعصبه ، أن المراد بعلماء العراق هو الإمام أبو حنيفة فقط ، لأن محمد بن الحسن كما قال أفنى عمره في فقهه فقد نجا أئمة العراق من ذمه ، هذا ماعدا أبا حنيفة فكلامه على هذا عام أريد به الخصوص ، وهو دعوى غير صادقة على الإمام أبي حنيفة أيضاً ؛ فشدة ورعه ، ورزاقه عقله ، وتحريره في الفتوى معلوم من سيرته عند جميع المسلمين .

كلام البدر العيني في بعض المسائل التي قال فيها الإمام أبو حنيفة لا أدري

والدليل على ذلك ما ذكره البدر العيني في شرحه على الكفر في باب اليمين ونصه :
من قال لا أدري بما لم يدره فقد اقتدى في الفقه بالنعمان
في الدهر والخنى كذلك جوابه ومحل أطفال ووقت ختان

كراهة السلف الجرأة على الفتيا والحرص عليها والمصارعة إليها والإكثار منها من كلام ابن عبد البر

والدليل أيضاً ما ذكره الحافظ ابن عبد البر في كتابه جامع بيان العلم وفضله في الجزء الأول منه في باب ذم العالم على مداخلة السلطان الظالم صفحة ١٧٧ منه قال : ومن هذا القبيل كراهة السلف الصالح الجرأة على الفتيا والحرص عليها والمصارعة إليها والإكثار منها ، وروى ابن لهيعة عن عبد الله بن جعفر مرسلًا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أجرؤكم على الفتيا أجرؤكم على النار » وقال علقمة كانوا يقولون أجرؤكم على الفتيا أقلكم علماً ، وعن البراء قل أدركت عشرين ومائة من الأنصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل أحدهم عن المسألة مامنهم من رجل إلا ودّ أن أخاه كفاه ، وفي رواية : فيردها هذا إلى هذا ، وهذا إلى هذا حتى يرجع إلى الأول ، وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال إن الذي يفتي الناس في كل ما يستفتونه لجنون ، وسئل عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه عن مسألة فقال : ما أنا على الفتيا بجرىء ، وكتب إلى بعض عماله إني والله ما أنا بحريص على الفتيا ما وجدت منه بدا ، وليس هذا الأمر لمن ود أن الناس احتاجوا إليه إنما هذا الأمر لمن ودّ أنه وجد من يكفيه ، وعنه أنه قال : أعلم الناس بالفتاوى أسكتهم ، وأجهلهم بها أنطقهم . وقال سفيان الثوري رضى الله عنه : أدركنا الفقهاء وهم يكرهون أن يجيبوا في المسائل والفتيا حتى لا يجدوا بدا من أن يفتوا ، وإذا أعفوا منها كان أحب إليهم . وقال الإمام أحمد : من عرض نفسه لفتيا فقد عرضها لأمر عظيم ، إلا أنه قد تلجىء إليه الضرورة ، قيل له : فأيماً أفضل الكلام أم السكوت ؟ قال : الإمساك أحب إليّ ، قيل له : فإذا كانت الضرورة ، فجعل يقول : الضرورة الضرورة ، وقال الإمساك أسلم له ، ولعلم المفتي أنه يوقع عن الله أمره ونهيه ، وأنه موقوف ومسئول عن ذلك . قال الربيع بن خيثم : أيها المفتون ، انظروا كيف تفتون . وقال عمرو بن دينار لقتادة لما جالس للفتيا : هذا يصلح وهذا لا يصلح ، وعن ابن المنكدر قال : إن العالم بين الله وبين خلقه ، فلينظر كيف يدخل عليهم ، وكان ابن سيرين إذا سئل عن الشيء من الحلال والحرام تغير لونه وتبدل كأنه ليس بالذي كان ، وكان النخعي يسأل فتظهر عليه الكراهة ، ويقول ما وجدت أحدا تسأله

غيرى وقال : قد تكلمت ولو وجدت بدا ماتكلمت ، وإن زمانا أكون فيه فقيه
أهل السكوفة لزمان سوء ، وروى عن عمر رضى الله عنه أنه قال : إنكم لتستفتوننا
استفتاء نود كأننا لا نسأل عما نفتيكم به ، وعن محمد بن واسع قال : أول من يدعى إلى
الحساب الفقهاء ، وعن مالك رضى الله عنه أنه كان إذا سئل عن المسألة كأنه واقف
بين الجنة والنار . وقال بعض العلماء لبعض المفتين إذا سئل عن مسألة فلا يكن
همك تخليص السائل ولكن تخليص نفسك أولا . وقال الآخر إذا سئل عن
مسألة فتفكر ، فان وجدت لنفسك مخرجا فتكلم وإلا فاسكت ، وكلام السلف في هذا
المعنى كثير جدا يطول ذكره واستقصاؤه اهـ . وذكر أيضا في الجزء الثانى منه في باب
ما يلزم العالم إذا سئل عما لا يدريه من وجوه العلم ، وساق بإسناده إلى ابن عمر رضى
الله عنهما قال : « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله : أى البقاع
خير ؟ قال لا أدرى ، فقال أى البقاع شر ؟ فقال لا أدرى . قال : سل ربك ، فأتاه
جبريل صلى الله عليه وسلم فقال : يا جبريل أى البقاع خير ؟ قال لا أدرى . فقال أى
البقاع شر ؟ قال لا أدرى . قل سل ربك ، فانتفض جبريل انتفاضة كاد يصعق منها
محمد صلى الله عليه وسلم وقل : ما أسأله عن شيء . فقال الله عز وجل لجبريل . سألك
محمد أى البقاع خير فقلت لا أدرى ، وسألك أى البقاع شر فقلت لا أدرى ، فأخبره
أن خير البقاع المساجد ، وأن شر البقاع الأسواق » ثم ساق بإسناده أيضاً إلى النبي
صلى الله عليه وسلم من طريق أبي هريرة رضى الله عنه ، عنه عليه السلام أنه قال
« أحب البلاد إلى الله مساجدها ، وأبغض البلاد إلى الله أسواقها » ثم ساق بإسناده
أيضاً عن أبي هريرة عنه عليه السلام أنه قال : « ما أدرى أعزير نبي أم لا ، وما أدرى
أتبع ملعون أم لا » وساق إسناده ثانياً عن أبي هريرة أيضاً عنه عليه السلام أنه قال :
« ما أدرى تبع لعين أم لا ، وما أدرى ذوالقرنين نبي أم لا ، وما أدرى الحدود
كفارات لأهلها أم لا » ثم ساق إسناده إلى ابن سيرين رحمه الله أنه قال : لم يكن أحد
بعد النبي صلى الله عليه وسلم أهيب لما لا يعلم من عمر رضى الله عنه ، وأن أبا بكر
نزلت به قضية فلم يجد في كتاب الله منها أصلاً ، ولا في السنة أثراً ، فاجتهد رأيته ثم
قال : هذا رأيي فان يكن صواباً فمن الله ، وإن يكن خطأ فني ، وأستغفر الله ، ثم
ذكر بإسناده طريقين إلى ابن مسعود رضى الله عنه من رواية مسروق عنه ، سمعه

يقول : أيها الناس من علم منكم شيئاً فليقل لما لا يعلم الله أعلم ، فإن من علم المرء أن يقول لما لا يعلم الله أعلم ، وقد قال الله لنبيه صلى الله عليه وسلم : (قل ما أسألكم عليه من أجر وما أنا من المتكفئين) إن قريشاً لما أبطخوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالإسلام وذكر الحديث ، وساق إسناداً ثالثاً إلى ابن مسعود أيضاً مثله ، وساق بسنده إلى أبي بكر رضى الله عنه أنه قال : أى سماء تظانى ، وأى أرض تقلنى إذا قلت فى كتاب الله بغير علم قال : وذكر مثل هذا أيضاً عن أبي بكر ميمون بن مهران وعامر الشعبي وابن أبي مليكة ، وساق بإسناده أيضاً إلى علي بن أبي طالب رضى الله عنه أنه قال : أى أرض تقلنى ، وأى سماء تظانى إذا قلت فى كتاب الله ما لا أعلم ، وساق بإسناده أيضاً إلى ابن عمر رضى الله عنهما أنه سئل عن شيء فقال لا أدري ، فلما ولى الرجل قال نعم . قال عبد الله بن عمر : سئل عما لا يعلم فقال لا أعلم لى به ، وساق أيضاً إسناداً آخر إلى ابن عمر أنه سئل عن فريضة من الصلابة فقال لا أدري فقل له : ما يمنعك أن تجيبه ؟ فقال : سئل ابن عمر عما لا يدري فقال لا أدري ، وسئل الشعبي عن مسألة فقال هي زباء هلباء ذات وبر لا أحسنها ، ولو ألقيت على بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأعضلت به ، وإنا نحن فى العنوق ولنا فى النوق . فقال له أصحابه : قد استحيينا لك مما رأينا منك . فقال لكن الملائكة المقربين لم تستحي حين قالت : لا أعلم لنا إلا ما علمتنا ، وذكر الشعبي عن علي رضى الله عنه أنه خرج عليهم وهو يقول : ما أبردها على الكبد ، فقبل له وما ذلك ؟ قال أن تقول للشيء لا تعلمه الله أعلم ، وذكر بإسناده إلى أيوب قال تكاثروا على القاسم بن محمد يوماً بمضى فجعلوا يسألونه فيقول لا أدري ، ثم قال إنا والله ما نعلم كل ما يسألونا عنه ، ولو علمنا ما كتمناكم ، ولا حل لنا أن نكتمكم ، وساق إسناداً آخر عن القاسم أنه قال يا أهل العراق إنا والله لا نعلم كثيراً مما تسألونا عنه ولأن يعيش المرء جاهلاً لا يعلم ما افترض عليه ، خير له من أن يقول على الله ورسوله ما لا يعلم ، وساق أيضاً إسناداً عن القاسم من طريق ابن عوف قل : كنت عند القاسم بن محمد إذ جاءه رجل فسأله عن شيء . فقال القاسم لا أحسنه ، فجعل الرجل يقول إني رفعت إليك لا أعرف غيرك . فقال القاسم : لا تنتظر إلى طول لحيتي وكثرة الناس حولي والله ما أحسنه . فقال شيخ من قريش جالس إلى جنبه يا ابن أخي

الزمها ، فوالله مارأيتك في مجلس أنبل منك اليوم . فقال القاسم : والله لأن يقطع لسانى أحب إلى من أن أتكلم بما لا أعلم لى به ، وساق أيضاً إسنادا إلى عبد الملك ابن أبي سليمان . قال : سئل سعيد بن جبير عن شيء فقال لا أعلم ، ثم قال : ويل للذى يقول لما لا يعلم إنى أعلم ، وساق إسنادا إلى مالك . قال : سأل عبد الله بن نافع أيوب السخيتاني عن شيء فلم يجبه ، فقال له لا أراك فهمت ما سألتك عنه قال بلى ، قال : فلم لاتجيبنى ؟ قال لا أعلمه ، وذكر إسنادا إلى عبد الرحمن بن مهدي قال : كنا عند مالك بن أنس فجاءه رجل فقال له : يا أبا عبد الله جئتك من مسيرة ستة أشهر حملنى أهل بلدى مسألة أسألك عنها قال فسل ، فسأله عنها فقال لا أحسنها ، فهبت الرجل كأنه جاء إلى من يعلم كل شيء . فقال أى شيء أقول لأهل بلدى إذا رجعت إليهم ؟ قال : تقول لهم قال مالك لا أحسن ، وذكر ابن وهب في كتاب المجالس قال سمعت مالكا يقول : ينبغي للعالم أن يألف فيما أشكل عليه قول لا أدرى فانه عسى أن يهيا له خير . قال ابن وهب : وكنت أسمعه كثيرا ما يقول لا أدرى وقال في موضع آخر : لو كتبنا عن مالك لا أدرى لملانا الألواح قال : وسمعت مالكا وذكر قول القاسم بن محمد : لأن يعيش الرجل جاهلا خيرا من أن يقول على الله ما لا يعلم ، ثم قال : هذا أبو بكر الصديق وقد خصه الله بما خصه به من الفضل يقول لا أدرى . وقال ابن وهب وحدثني مالك قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إمام المسلمين وسيد العالمين يسئل عن الشيء فلا يجيب حتى يأتيه الوحي ، وذكر عبد الرحمن ابن مهدي عن مالك بعض هذا ، وفي روايته هذه الملائكة قد قالت لا علم لنا ، وذكر أبو داود في تصنيفه لحديث مالك بإسناده إلى ابن عباس قال : إذا أخطأ العالم لا أدرى أصيبت مقاتله ، وساق إسناداً آخر من طريق مالك أيضاً إلى ابن عباس قال : إذا ترك العالم لا أعلم فقد أصيبت مقاتله ، وساق أيضا طريقين إلى مالك قال سمعت ابن عجلان يقول : إذا أغفل العالم لا أدرى أصيبت مقاتله ، وساق إسنادا من طريق سخون عن ابن وهب إلى عقبة بن مسلم قال : صحبت ابن عمر أربعة وثلاثين شهرا فكان كثيرا ما يسئل فيقول لا أدرى ، ثم يلتفت إلى فيقول : أتدرى ما يريد هؤلاء ؟ يريدون أن يجعلوا ظهورنا جسراً إلى جهنم . وقال أبو الدرداء : قول الرجل فيما لا يعلم : لا أعلم نصف العلم ، وساق إسنادا عن أبي الديال قال تعلم لا أدرى ولا تعلم لا أدرى

فأنك إن قلت لأدرى علموك حتى تدري ، وإن قلت أدرى سألوكم حتى لا تدري ، وساق إسنادا إلى ابن مسعود قال : قال إن من يفتي الناس في كل ما يستفتونه لجنون قال الأعمش : فذكرت ذلك للحكم بن عتيبة فقال : لو سمعت هذا منك قبل اليوم ما كنت أفتي في كل ما أفتي ، وساق بإسناده إلى نعيم بن حماد قال : سمعت ابن عيينة يقول : أجسر الناس على الفتيا أقلهم علما ، وساق في باب تدافع الفتوى ، وذم من سارع إليها ثلاث طرق إلى عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : أدركت عشرين ومائة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أراه قل في المسجد فما كان منهم محدث إلا ودّ أن أخاه قد كفاه الحديث ، ولا مفت إلا ودّ أن أخاه كفاه الفتيا ، وساق إسنادا إلى ابن مسعود قال : قال ابن مسعود لثيم بن خذلم ياتيم بن خذلم إن استطعت أن تكون المحدث فافعل ، ثم ساق إسنادا إلى معاوية بن أبي عياش ، أنه كان جالسا عند عبد الله بن الزبير وعاصم بن عمر قال : فجاءهما محمد بن إياس بن البكير . فقال إن رجلا من أهل البادية طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها فماذا تريان ؟ فقال عبد الله ابن الزبير : إن هذا الأمر مالنا فيه قول ، فذهب إلى عبد الله بن عباس وأبي هريرة فاني تركتهما عند عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فسلهما ، ثم ائتنا فأخبرنا ، فذهب فسلهما . فقال ابن عباس لأبي هريرة : افته يا أبا هريرة فقد جاءتك معضلة . فقال أبوهريرة : الواحدة تبينها والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجا غيره ، ثم ساق إسنادين إلى ابن عباس أنه قال : إن من أفتى الناس في كل ما يسألونه عنه لجنون ، ومثل ذلك عن ابن مسعود رضى الله عنه ، وساق أيضاً بإسناده إلى محمد بن سليمان المرادي عن شيخ من أهل المدينة يكنى أبا إسحاق قال : كنت أرى الرجل في ذلك الزمان ، وإنه ليدخل يسأل عن الشيء ، فيدفعه الناس من مجلس إلى مجلس حتى يدفع إلى مجلس سعيد بن المسيب كراهية الفتيا ، وكانوا يدعون سعيد بن المسيب الجريء ، وساق أيضا إلى ابن عون قال : كنت جالسا في حلقة فيها القاسم بن محمد فجاءه رجل ومعه جارية فقال : إنى أعتقت هذه الجارية عن دبر منى ، فولدت أولادا أفأبيع من أولادها شيئا ؟ فقال القاسم : ما أدرى ما هذا . فقال رجل في المجلس : قضى عمر بن عبد العزيز أن أولادها بمنزلتها إذا عتقت أعتقوا بعقبتها ، فقال القاسم : ما أرى رأيه إلا معتدلا ، وهذا رأيي وما أقول إنه الحق ، وساق أيضا إلى أحمد

ابن أبي سليمان ، قال سمعت سحنون بن سعيد يقول أجسر الناس على الفتيا أقلهم علماً يكون عند الرجل الباب الواحد من العلم ، فيظن أن الحق كله فيه . قال : إني لأحفظ مسائل ، منها مافية ثمانية أقوال عن ثمانية أئمة من العلماء ، فكيف ينبغي أن أعجل بالجواب حتى أتخير ؟ فلم ألام على حبسى الجواب ؟ وساق إلى حماد بن زيد أنه ذكر رجلاً فأتى عليه قال فلم يكن يستفتى ولا يفتى ، وساق إسنادين إلى ابن سيرين قال : قال حذيفة رضى الله عنه : إنما يفتى الناس أحد ثلاثة : رجل يعلم ناسخ القرآن ومنسوخه ، وأمير لا يجد بداً ، وأحمق متكلف . قال ابن سيرين : فأنا است بأحد هذين ، وأرجو أن لا أكون أحمق متكلفاً ، وبإسناده إلى أبي المنهال قال : سألت زيد بن أرقم والبراء بن عازب عن الصرف ، فجعل كلما سألت أحدهما قال سل الآخر فانه خير منى وأعلم منى ، وذكر الحديث في الصرف ، وساق إلى جعفر ابن الحسين قال : رأيت أبا حنيفة في النوم ، فقلت ما فعل الله بك يا أبا حنيفة ؟ قال غفر لى ، قلت بالعلم ؟ قال ما أضر الفتيا على أهلها ، فقلت فبم ؟ قال بقول الناس في ما لم يعلم الله منى . قال سحنون : إنا لله ما أشقى المفتى والحاكم ، ثم قال ها أنا ذا يتعلم منى ما تضرب به الرقاب ، وتوطأ به الفروج ، وتؤخذ به الحقوق ، أما كنت عن هذا غنيا . وقال أبو عثمان بن الحداد : القاضي أيسر مأماً ، وأقرب إلى السلامة من الفقيه ، لأن الفقيه من شأنه إصدار ما يرد عليه من ساعته بما حضره من القول ، والقاضي شأنه الأناة والتثبت ، ومن تأنى وتثبت تهيباً له من الصواب ما لا يتهيباً لصاحب البديهة اه كلام الحافظ ابن عبد البر النفيس ، وإنما سقته كله مع طوله للفائدة ، وعليه فمن المحال ضمان الصواب لرأى عالم يجيب سريعاً عن كل مسألة يسئله على أطراد في التفريع ، واتساق في التأصيل .

إعادته ماسم القراء من كثرة تكراره له

قال في صفحة ١٢ من بلوغ أمانيه (ومثل محمد بن الحسن لا يلام في المقارنة بين أهل العلم ، ولكل عالم رأيه في المقارنة بين العلماء ؛ لكن لا يخفى أن مالك بن أنس ما كان يجيب إلا في النوازل ، وكان يأبى الخوض في جواب ما لم يقع ، وهذا هو الباعث على قلة إجابته عن المسائل اه) يترنم حضرته بتكرير هذا الهراء ، وقد تقدم أنه تلبيس ومغالطة ، وأن المسألة ليست مسألة مقارنة وإنما هى مناظرة بينه وبين

الإمام الشافعي في المفاضلة بين الإمامين أبي حنيفة ومالك ظهر عليه فيها الإمام الشافعي كما ظهر عليه في غيرها من المسائل ، فالاستدراك في قوله : لكن لا يخفى أن مالك ابن أنس ما كان يجب إلا في النوازل الخ في غير محله ، ولو على فرض عدم صحة المناظرة على أنه من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم ، فان كان إباء العالم الخوض في جواب مالم يقع من المسائل ، وجوابه لا يكون إلا في النوازل يعد عيبا كبيرا في حقه ، فقد وصم به جميع أحبار هذه الأمة علماء الصحابة فمن بعدهم ، فتخصيصه إذاً بمالك تحكم ، ولا يستطيع هو أو غيره أن يثبت بدليل علمي عن أي واحد من علماء السلف أنه كان يخوض في جواب مالم يقع من المسائل ، فان صحت هذه الدعوى على مالك وأنه كان متصفا بها دائما ، فهو حينئذ مقتد بسنة من تقدمه من سادة الأمة وقوله : (وهذا هو الباعث على قلة إجابته عن المسائل) حشو ، وسيأتي تمام الإفاضة في جوابه .

إبطال حصره مذهب مالك في الموطأ ودعواه إنتاج أبي حنيفة وأصحابه في ثلاثة أشهر أكثر منه

قال حضرته : (حتى إن الموطأ من رواية يحيى بن يحيى الذي حوى آراء مالك مع أحاديثه لم يشتمل إلا على نحو ثلاثة آلاف مسألة ، وربما يكون هذا المقدار أقل بكثير مما ينتجه أبو حنيفة وأصحابه في نحو ثلاثة أشهر اه) قوله حتى إن الموطأ الخ غير صحيح فان الموطأ لم يشتمل إلا على نزر من آراء علماء المدينة التي اختارها وقال العمل عليها ببلدنا من أقوال الصحابة والتابعين ، وعلى خلاصة من الأحاديث التي انتقاها من مروياته ، وجل مذهبه إنما رواه عنه أصحابه الكثيرون ودونوه ، وهو منقول في أمهات المذهب الكبيرة ، وقد تقدم أن مدونة الإمام سحنون وحدها مشتملة على ستة وثلاثين ألف مسألة ، فلنفرض أن نصف هذا المقدار رأى مالك ، ونصفه الآخر أقوال أصحابه ، فأين أقواله الأخرى المسطرة في بقية الأمهات وغيرها من كتب المذهب وسند كرها ، وتقدم لنا أيضاً أن الحافظين الفقيهين أبا بكر الميعطي وأبا عمر الأشبيلي جمعا أقوال مالك خاصة للحكم الأموي في مائة جزء ، وعليه فالموطأ لم يشتمل إلا على جزء ضئيل من مذهبه ، وجله مدون في كتب أصحابه وأصحاب أصحابه ، فخصره مذهبه في موطئه تهجم متعصب متناقض ، وحضرته يتناقض كثيرا ولا يعقل ما يهرف به ،

وقد تقدم أنه نقل متبجحاً عن الشيخ محمد الخضر الشنقيطي أن الفرق بين المذهبين المالكي والحنفي اثنان وثلاثون مسألة فقط ، وأن أهل المغرب يعتبرونهما بحرين وما سواهما ساقية يستغنى عنها ، وهذا يقتضى أنهما متساويان وما بينهما فرق إلا تلك المسائل ، ثم ناقض نفسه هنا فادعى ما يكذبه الواقع ، وزاد عليه أخرى بقوله : وربما يكون هذا المقدار أقل بكثير مما ينتجه أبو حنيفة وأصحابه في نحو ثلاثة أشهر ، فادعى معملاً لأبي حنيفة وأصحابه ينتج مسائل الفقه معدودة مقسمة على الأزمنة ، وهى دعوى مفضوحة ، فلو كانت حقاً لذكر ذلك فقهاء الحنفية في كتب محمد التى هى مذهب أبي حنيفة ، وقالوا مثلاً إنها اشتملت على كذا وكذا ألفاً من المسائل ولو فى بعضها كالجامع الكبير أو الصغير ، وكيف يصح وجود هذا العمل وصاحب الإمام أبي حنيفة رحمه الله يخالفانه كما يتفقان معه فى كثير من المسائل كما يتفق ويختلف كل واحد منهما معه فى بعضها ، وكل واحد من هذه الاتفاقات والاختلافات يحتاج إلى ضبط وعدّ على حدة ، فتححتاج المسألة إلى معامل ، وإلى عمال كثيرين ، عمال يحوكون المسائل ، وآخرون ينسجونها ، وآخرون ينقحون ، وآخرون للعد وإصدارها وتوزيعها على الناس ، ولو كانت هذه الدعوى تمت إلى الصحة بشيء لدعمها بالنقل ولو عن معتزلى ، وقد كفانا فى بطلانها تعبيره عنها بـ (ربما) قال وربما يكون هذا المقدار الخ .

دعوى مبنية على جهل وطعن

قال حضرته : (وأما كثرة المسائل فى أسمعة المتأخرين المروية عن مالك فليست بما يطمئن إليها القلب كما يتبين ذلك مما قالوه فى عبد الملك بن حبيب وصاحب العتبية ومن بعدهما ، وقصارى القول فيها أنها تخريجات على رأى مالك اه) أقول : أما الدعوى فهى زعمه أن كثرة المسائل فى أسمعة المتأخرين المروية عن مالك ليست مذهبه وإنما هى تخريجات على رأيه ، وأما الجهل المبنية عليه هذه الدعوى فهو ما جزم به فى بلوغ أمانيه من حصره مذهب مالك فى مختلطة أسد بن الفرات ، وحصر تلمذة أسد فى محمد بن الحسن . قال فى صفحة ١٤ منها : (صلته بتدوين مذهب مالك وتفقه أسد بن الفرات عند محمد بن الحسن) وقد تقدم هدمنا لدعائم هذا الجهل كلها مفصلاً مطناً ، وحيث ورد على حصره المبنى على غير أساس فنقضه كتابين عظيمين من أمهات

كتب مذهب مالك: واضحة ابن حبيب ومستخرجة العتيبي وغيرهما من أمهات المذهب العظيمة ، ادعى أن قصارى القول في تلك السكثرة أنها تخريجات على رأى مالك وليست قوله ولا مذهبه ، فأضاف لذلك الجهل بهذه الدعوى جهلا آخر ، وزاد عليهما ثالثا وهو قوله : وأما كثرة المسائل في أئمة المتأخرين من الرواية عن مالك الخ ، فنسبة السماع للمتأخرين خطأ ، إنما هو لأصحاب مالك وأصحاب أصحابه ، فيقال مثلا في سماع ابن القاسم أو أشهب أو مطرف أو عبد الملك أو ابن وهب من مالك أو عيسى ابن دينار أو الحارث بن مسكين من ابن القاسم مثلا ، وأقصى طبقات ابتداء المتأخرين من العلماء قاطبة من بعد الثلاثمائة تقريبا ، وعليه فأصحاب أمهات مذهب مالك كلهم من المتقدمين ، فابن حبيب وأصبع بن الفرج وعيسى بن دينار وسحنون بن سعيد معدودون في الطبقة الأولى من أصحاب مالك وإن لم يروه ، والعتبي وابن المواز وابن سحنون وابن عبدوس والحارث بن مسكين ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم معدودون في الثانية ، وسليمان بن سالم القطان والقاضى اسماعيل في الثالثة ، وآخر هؤلاء المذكورين وفاة في ابتداء العقد التاسع من المائة الثالثة ، وقول حضرته فليست مما يطمئن إليها القلب يعنى قابه ، ومن يكون هو حتى يتوقف صحة نقل أقوال أئمة الاجتهاد على اطمئنان قلبه ، وقد علم القراء أنه لا يثق ولا يطمئن إلا لمن هلك في التعصب له . وأما الطعن فقد ركب له جادة التعمية التي اعتادها . فقال كما يتبين ذلك مما قالوه في عبد الملك بن حبيب وصاحب العتبية ، ولما لم يسد نهمة بغيه وتعصبه طعنه في هذين الإمامين تناول من بعدهما إلى ما شاء الله بقوله : (ومن بعدهما) فتم شفاء غليله من زمرة كبيرة من علماء المسلمين هنا ، كما تمعه بهم مفرقا في جميع رسائله وتعاليقه ، علاوة على من جمعهم في آخر مقدمة نصب الراية في قائمة تحت (كتب في الجرح والتعديل) وقد تقدمت المدافعة عنهم مفصلة ، فطعنه بهذا الأسلوب المعنى ربما يشوش أذهان الأذكياء ، فمن يراه يقول هنا مثلا ، كما يتبين ذلك مما قالوه في عبد الملك بن حبيب وصاحب العتبية ومن بعدهما ، ولم يبين ما قيل في هؤلاء العلماء تفصيلا حتى ينظر فيه ، فأقل درجاته إن كان من الذين يتروون في هذا الكلام التقذوف جزافا أن يبقى مترددا في حالهم بين إساءة الظن بهم وإحسانه ، وكذا حال من رأى كلامه في مسائل ابن القاسم التي سمعها من مالك يقول : (فالناس يتكلمون في هذه

(المسائل) ولم يبين من الذى تكلم فيها من الناس ، فلا شك عند كل عاقل فى رجل فى القرن الرابع عشر يتتبع علماء الإسلام بالطعن بهذا الأسلوب من غير ضرورة أنه يحمل لهم بين جنبيه سوءاً ، نعم هناك ضرورة تحمله على ذلك ، فمناقب محمد بن الحسن لانشاد قواعدها فى بلوغ أمانيه إلا بوصم أئمة الدين وعلمائه ، ودعائم مذهب الإمام أبى حنيفة فى مقدمة نصب الراية لاتقام إلا بدوس كرامة الأئمة التابعين فمن بعدهم من أئمة الحديث والمجتهدين وأتباعهم ، والرد على إمام الحرمين والخطيب لا يتم إلا بالطعن فى نسب الشافعى وفى علمه وفى أعيان أتباعه وفى غيرهم بأبغ ما يمكن من عبارات التحقير والازدراء والغلو فى رفعة الإمام أبى حنيفة وأتباعه إلى أقصى ما يمكن ، فان كانت عنده غيره دينية تحمله - ولا بد - على التكلم فى الماضين فلم يسكت عن كثير من شيوخ مذهب الذين سطر التاريخ مخازيهم فى المسلمين بمحنة القرآن شرقاً وغرباً ؟ وخاصة فى بغداد والقيروان ، كبشر المريسى وابن أبى دؤاد وأذناهما من شيوخ الاعتزال بل يدافع عنهم بكل ما يمكنه ، ومن سألته عن الماضين حتى تعين عليه الجواب بالحنا ؟ وهل من الدين والإصلاح للإسلام والمسلمين الآن التكلم فى المذاهب وفى علمائها ؟ وهل سلم أحد من كلام الخلق ؟ وهل سلم أحد من الخطأ إلا الأنبياء عليهم السلام ؟ وكل واحد يؤخذ من قوله ويرد إلا صاحب هذا القبر كما قال مالك رحمه الله .

ترجمة الإمام العلامة عبد الملك بن حبيب

هو عبد الملك بن حبيب بن ربيع بن سليمان بن هارون بن جناهمة بن عباس ابن مرداس الصحابى المشهور السلى دخل أحد أجداده الأندلس فى الفتح من جملة جند العرب وطنهم الأصلى فيها طليطلة ، ثم انتقل جده سليمان إلى قرطبة ، وانتقل أبوه حبيب وإخوته فى فتنة الربض بقرطبة إلى البيرة. أخذ العلم بالأندلس عن صعصعة ابن سلام والغازى بن قيس وزيد بن عبد الرحمن .

رحلته إلى المشرق ورجوعه

رحل سنة ثمان ومائتين ، فأخذ عن ابن الماجشون ومطرف وإبراهيم بن المنذر وعبد الرحمن بن رافع الزيدى وابن أبى أويس وعبد الله بن عبد الحكم وأصبغ

ابن الفرج وأسد بن موسى وجماعة سواهم ، ورجع سنة ستة عشر ومائتين ، وقد جمع علما عظيما فنزل ببلده البيرة ، وقد انتشر سموه في العلم والرواية ، ففصله الأمير عبد الرحمن بن الحكم إلى قرطبة ورتبه في طبقة المفتين فيها ، فأقام مع يحيى بن يحيى تلميذ مالك في وظيفة المشاورة والمناظرة إلى أن مات يحيى قبله ، فتفرد بعده بالرياسة ، أخذ عنه جماعة كثيرة من أعيان علماء الأندلس ، منهم ابنه محمد وعبيد الله ، وبقى ابن مخلد وابن وضاح ويوسف اللغامي وهذا آخرهم ، وهو الذي نشر كتبه بمصر وأفريقية واليمن

منزلته في العلم وثناء العلماء عليه ومحاسنه

كان رحمه الله حافظا للفقہ على مذهب مالك نبيلاً فيه . قال أحمد بن عبد البر كان جماعاً للعلم ، كثير الكتب ، طويل اللسان ، فقيه البدن ، نحويًا عروضيًا شاعراً نساباً خبرياً ، وكان أكثر من يختلف إليه الملوك وأبناؤهم وأهل الأدب ، وقال نحوه ابن خفون ، وزاد قال : لا يلي إلا معالي الأمور ، وكان ذاباً عن مذهب مالك ، وذكره أبو الوليد بن الفرضي في طبقات الأدباء فجعله صدراً فيهم وقال : كان قد جمع إلى إمامته في الفقه التبجيج في الأدب ، والتفنن في ضروب العلم ، وكان فقيهاً مفتياً نحويًا لغويًا نساباً إخبارياً عروضياً فائقاً شاعراً محسناً مراسلاً حاذقاً مؤلفاً متفنناً ، وكان صواماً قواماً ، وأكثر فقهاء الأندلس وشعرائه أخذوا من مجلسه بحظ وافر . قال اللغامي : لو رأيت مالكا على باب ابن حبيب لازدرت غيره . وقال بعضهم : رأيتـه يخرج من الجامع وخلفه نحو ثلاثمائة بين طالب حديث وفرائض وفقه وإعراب ، وقد رتب الدول عنده كل يوم ثلاثين دولة لا يقرأ عليه فيها شيء إلا كتبه وموطأ مالك . ولما رحل إلى المشرق قال عيسى بن دينار فقيه الأندلس فيه : إنه لأفقه ممن يريد أن يأخذ عنه العلم ، ولما دنا من مصر وجد جماعة من أهلها بارزين لتلقى القادمين على عاداتهم ، فكلما أطل عليهم رجل له هيئة ومنظر رجحوا الظن فيه ، وقضوا بفراستهم عليه حتى رأوه ، وكان ذا منظر جميل . فقال قوم هذا فقيه . وقال آخرون بل شاعر . وقال آخرون طبيب ، وآخرون خطيب ، فلما كثرت اختلافهم تقدموا نحوه وأخبروه باختلافهم فيه وسألوه عما هو ؟ فقال لهم : كلكم قد أصاب ، وجميع ما قدرتم أحسنه ، والخبرة تكشف الحيرة ، والامتحان يحلى الإنسان ، فلما

حظ رحله وأتاه الناس شاع خبره ، فقعده إليه كل ذى علم فسأله عن فنه ، وهو يجيبه
جواب محقق ، فمحبوا ووثقوا بعلمه وأخذوا عنه وعطلوا حلق علمائهم ، سئل عنه
وعن الإمام سخون شيخهما عبد الملك بن الماجشون المدني ، أى الرجلين أعلم ؟
فقال السلمي الأندلسى (يعنى ابن حبيب) مقدمه علينا أعلم من التنوخى القروى
منصرفه عنا ، ولما نعى إلى الإمام سخون استرجع وقال : مات عالم الأندلس ، بل
والله عالم الدنيا . وقال فيه فقيه الأندلس عيسى بن دينار لما رحل كما تقدم : إنه لأفقه
ممن يريد أن يأخذ عنه العلم ، وأثنى عليه الإمام محمد بن المواز الاسكندرى بالعلم والفقہ .
وقال العتيق وذكر الواضحة : رحم الله عبد الملك ما أعلم أحدا ألف على مذهب أهل
المدينة تأليفه ، ولا لطالب أنفع من كتبه ، ولا أحسن من اختياره .

تراثه العلمى من التصانيف

قالوا عنه ألف ألف كتاب وخمسين كتابا ، منها الكتب المسماة بالواضحة فى السنن .
والفقہ لم يؤلف مثلها ، ومنها فضائل الصحابة والجامع ، وكتاب غريب الحديث ،
وتفسير الموطأ ، وكتاب حروب الإسلام ، وكتاب المسجدين ، وكتاب طبقات الفقهاء
والتابعين ، وكتب الفضائل فضائل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وفضائل عمر
ابن عبد العزيز ، وفضائل مالك بن أنس ، وكتب أخبار قریش وأنسابها ، وتأليفه
فى الطب ، وتفسير القرآن مستون كتابا ، وكتاب القارى الناسخ والمنسوخ ،
ورغائب القرآن ، والرهون والمغازى والحدثان خمسة وتسعون كتابا ، وكتب مغازى
رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنان وعشرون كتابا ، وغير هذه فى مختلف الفنون .
قال عبد الأهل بن معلى : هل رأيت كتابا تحبب عبادة الله إلى خلقه وتعرفهم به .
ككتب عبد الملك بن حبيب ، يريد كتبه فى الرغائب والرهائب .

ذكر ماتحومل به عليه ومدافعة الإمام منذر بن سعيد عنه ووفاته

قال بعضهم : كان الفقهاء يحسدون عبد الملك لتقدمه عليهم بعلوم لم يكونوا يعلمونها
ولا يسرعون فيها ، كان ابن وضاح لا يرضى عنه ويقول : لم يسمع من أسد بن موسى ،
وكان أبو عمر بن عبد البر يكذبه ، وقد دافع عنه الإمام منذر بن سعيد البلوطى
فقال فى حقه : لو لم يكن من فضل عبد الملك إلا أنك لاتجد أحدا ممن يحكى عنه

معارضته والرد لقوله ساواه في شيء ، وأكثر ما تجدهم يقول : كذب عبد الملك أو أخطأ ، ثم لا يأتي بدليل على ما ذكره اه . قلت : ومنذر بن سعيد كان إماما مجتهدا لا يقلد أحدا من فحول الفقهاء والخطباء والأدباء والشعراء ، وكفى بشهادة هذا الإمام لابن حبيب ، وأقصى ما انتقد به رحمه الله أنه لم يكن له علم بالحديث ، ولا معرفة صحيحة من سقيمه ، وهذا ليس بعيب ، وقد تقدم تقريره في محله ، فيشاركه فيه جمهور كبير من فقهاء الأمة منهم الإمام محمد بن الحسن رحمه الله ، وترجم ابن فرحون في ديباجه ابن حبيب ترجمة حافلة ، والذهبي في تذكرة الحفاظ في التاسعة ، وتوفي رحمه الله سنة ثمان وثلاثين ومائتين بقرطبة

واضح بن حبيب والعتبية من أمهات كتب مذهب مالك وترجمة العتبي

وواضحته المشهورة إحدى أمهات كتب مذهب مالك ، وقد تقدمت مدونة الإمام سخنون بن سعيد رحمه الله ، والثالثة العتبية وهي المستخرجة أيضا وصاحبها هو محمد بن أحمد بن عبد العزيز ينتسب إلى عتبة بن أبي سفيان ، وقيل هو مولى لآل عتبة ابن أبي سفيان وهو أصح ، يكنى أبا عبد الله سمع بالأندلس من يحيى بن يحيى وسعيد ابن حسان وغيرها ، ورحل فسمع من سخنون وأصبغ بن الفرغ كان رحمه الله حافظا للمسائل جامعها لها عالما بالنوازل

ثناء العلماء على العتبي وشيء من أخلاقه

كان ابن لبابة يقول : لم يكن هنا أحد يتكلم مع العتبي في الفقه ، ولا كان بعده أحد يفهم فهمه إلا من تعلم عنده . وقال الصدفي فيه : كان من أهل الخير والجهاد والمذاهب الحسنة ، وكان لا يزول بعد صلاة الصبح من مصلاه إلى طلوع الشمس فيصلي الضحى ، ولا يقدم أحدا في الأخذ على من أتى قبالة قال المالكية إن في مستخرجه روايات مطروحة ومسائل شاذة ، وهذا أقصى ما انتقده به أهل مذهبه ، كما قالوا في ابن حبيب إنه لم يكن بالمتقن للحديث ويقنع بالمناولة ذكره الذهبي في تذكرته ، وهذا هو الطعن الذي أشار إليه حضرته بقوله : (كما يتبين ذلك مما قالوه في عبد الملك بن حبيب وصاحب العتبية ومن بعدهما) وهي منقبة للمالكية تدل

على تبرزهم في علمي الرواية والدراية ، كما يدل تقدمهم للمتقدمين من أعيان أتباع إمامهم ولأمهات كتب مذهبهم على ذلك وعلى عدم تعصبهم ، وقد هذب الإمام أبو محمد عبدالله بن أبي زيد القيرواني مستخرجة العتبي ، كما اختصر مدونة الإمام سحنون ، واختصر الإمام يحيى بن عمر الأندلسي العتبية ، واختصاره يسمى بالمنتخبة ، وشرحها الإمام الفقيه أبو الوليد بن رشد الكبير شرحاً واسعاً نفيساً ينوف على عشرين مجلداً ، سماه البيان والتحصيل لما في المستخرجة من التوجيه والتعليل ، وتوفي العتبي رحمه الله سنة أربع وخمسين ومائتين .

السليمانية والموازية من أمهات كتب مذهب مالك أيضاً وترجمة صاحبهما

ومن أمهات مذهب مالك أيضاً السليمانية ، وهي تصنيف الإمام القاضي أبي الربيع سليمان بن سالم القطان أحد أصحاب الإمام سحنون ، ولي قضاء صقلية فخرج إليها ونشر بها علماً كثيراً ، وعنه انتشر مذهب مالك بها ، ولم يزل قاضياً بها إلى أن توفي رحمه الله سنة إحدى وثمانين ومائتين ، ومنها الموازية وهي كبيرة جداً قالوا وهو أجل كتاب صنفه المالكية وأصح مسائل وأبسطه كلاماً وأوعبه ، وقد رجحه الإمام الحافظ أبو الحسن القابسي على سائر الأمهات ، وقال إن صاحبه قصد إلى بناء فروع أصحاب المذهب على أصولهم في تصنيفه وغيره إنما قصد جمع الروايات ونقل نصوص السماعات ، ومنهم من ينقل عنه الاختيارات في شروحات أفردتها ، وجوابات لمسائل سئل عنها ومنهم من كان قصده الذب عن المذهب فيما فيه الخلاف إلا ابن حبيب (يعني في واضحته) فإنه قصد إلى بناء المذهب على معان تأدت إليه ، وربما قنع ببعض الروايات على ما فيها وفي الموازية قسم منها رد فيه صاحبها على الإمام الشافعي وعلى أهل العراق بمسائل من أحسن كلام وأقبله ، ومصنفها هو الإمام محمد بن إبراهيم بن زياد الاسكندري المعروف بابن المواز ، روى عن الإمام عبدالرحمن بن القاسم وهو صغير ، وسمع أيضاً من ابن بكير وأبي زيد بن أبي الغمر ، والحارث بن مسكين ، ونعيم بن حماد ، وتفقه بابن الماجشون وابن عبد الحكم ، واعتمد على أصبغ بن الفرّج . قالوا كان راسخاً في الفقه والفتيا عالماً في ذلك ، وتوفي رحمه الله سنة تسع وستين ومائتين ، ومولده سنة ثمانين ومائة .

عدم انحصار مذهب مالك في المذكورة وإبطال دعواه مئات الآلاف من المسائل لأبي حنيفة دونها

ولم ينحصر مذهب مالك وأقواله في هذه الأمهات المذكورة ، بل نقل منه كثير من روايات أصحابه الأفريقيين والمصريين والمدينين والعراقيين والأندلسيين في المدينة وتصانيف بنى عبد الحكم ومحمد بن سحنون والقاضى إسماعيل ، ومجموعة ابن عبدوس وغيرهم . وبما تقرر ظهر جلياً للقراء اتساع مذهبه جداً ، وكثرة رجاله المبرزين في الرواية والدراية معاً ، وسقوط قول حضرته : (وقصارى القول فيها أنها تخريجات على رأى مالك) وكيف يسوغ له الحكم على مذهب غيره بأنه تخريجات وهو يجهل مذهبه الذى يتغالى فيه ، وينسب إلى فقهاءه ما لم يقولوه ، فقد نسب إلى أبى الفضل الكرماني والعلامة البارتى قولين متخالفين مخالفة فاحشة . قال حضرته في تعليقه له على صفحة ٨٩ من تأنيب الخطيب مانصه : (وقد أبلغ أبو الفضل الكرماني عصرى ابن الجوينى مسائل أبى حنيفة إلى خمسمائة ألف مسألة على ما في إشارات للرام ، لكن صاحب العناية على الهداية يقول المسائل التى دونها أبو حنيفة رحمه الله ألف ألف ومائتا ألف وسبعون ألفاً ونيف والله أعلم اهـ) أقول : هذا الكلام باطل من سبعة وجوه الأول أن الكرماني وصاحب العناية متأخران فنسبتهما هذا العدد الهائل من المسائل إلى الإمام أبى حنيفة مباشرة بدون إسناد صحيح باطلة . الثانى تخالفهما في مقدارها تخالفاً فاحشاً ، فالكرماني يقول عنه حضرته إنه أبلغها إلى نصف مليون . ويقول عن صاحب العناية إن المسائل التى دونها أبو حنيفة مليون ومائتا ألف وسبعون ألفاً ونيف . الثالث لو صح تعداد مسائل أبى حنيفة للأزعموم تدوينه لها لكان المتقدمون من أعيان فقهاء الحنفية ، كالطحاوى والكرخى والحاكم الشهيد أجدر بإحصائها من المتأخرين بل رجال معمل المسائل الذى ادعاه حضرته كما تقدم في قوله (وربما يكون هذا المقدار أقل بكثير مما ينتجه أبو حنيفة وأصحابه في نحو ثلاثة أشهر) أحق بالإحصاء من هؤلاء كلهم . الرابع تخالف القولين أيضاً من جهة المعنى فقوله : وقد أبلغ أبو الفضل الكرماني مسائل أبى حنيفة الخ ، يقتضى أن الكرماني أحصاها فأوصلها إلى ما ذكر فتكون موجودة في كتب المذهب دونها ناشر مذهب الإمام أبى حنيفة الإمام محمد بن الحسن ، وقوله لكن صاحب العناية على

الهداية يقول الخ صريح في الدعوى على الإمام أبي حنيفة بأنه دوّنّها بنفسه ، وأبو حنيفة رضى الله عنه لم يثبت نسبة تأليف إليه دوّنّه بنفسه سوى الفقه الأكبر ، فلو صح تدوينه لهذا المقدار الهائل من المسائل لما احتاج نشر مذهبه إلى كتب محمد رحمه الله ، ولما قال الحنفية إنما ظهر علم أبي حنيفة بتصانيف محمد رحمه الله كما في ترجمته في الفوائد . الخامس قد عودّ حضرته القراء في رسائله وتعاليقه بقاعدة مطردة ، وهي ركوبه جادة الإيهام والتعمية في نقله عن العلماء ومن الكتب حتى صار عدم وثوقهم بكل ما ينقله مجزوما به ، وعليه فما نقله عن الكرماني وأشار إليه إشارة مبهمه بقوله كما في إشارات المرام لم نطلع عليه ولا ندرى كيفيته ، وما نقله عن العلامة أكل الدين البابرّي صاحب العناية ، المتوفى سنة ٧٧٦ وجدنا حضرته غير أمين عليه فقد تقول على العلامة المذكور ما لم يقله ، وشوّه حقيقة كلامه ، ولعل المعجبين بكلام حضرته يغضبهم كلامنا هذا ، فننقل لهم كلام صاحب العناية لتظهر لهم الحقيقة ، وبعد ذلك لهم الخيار في تصديقنا أو في الغضب علينا . قال : قال العلامة أكل الدين البابرّي في مقدمة عنايته صفحة ٤ من الطبعة الميرية مانصه : (قيل ما وضعه أصحابنا من المسائل الفقهية هو ألف ألف ومائة ألف وسبعون ألفا ونيف مسألة اه) فليطابقوا بين هذا الكلام وبين مانسبه إليه حضرته ، فقد رأوا أن البابرّي حكاه بقيل التي هي صيغة الضعف والتحريض عن غيره ، ونسب ذلك الغير المبهم وضع هذه المسائل الكثيرة إلى الأصحاب ، ولم يقل إن الإمام أبا حنيفة دوّنّها وقال هي ألف ألف ومائة ألف ، وحضرته قال عنه لكن صاحب العناية على الهداية يقول : المسائل التي دوّنّها أبو حنيفة رحمه الله ألف ألف ومائتا ألف الخ ، فقوله تدوين أبي حنيفة لهذه المسائل ، وزاد عليه في عددها مائة ألف ، فاذا كانت هذه أمانته في نقل العلم من الكتب المطبوعة المتيسر اطلاع كل طالب علم عليها ، فكيف تكون أمانته في النقل من الكتب التي لم تطبع ؟ . السادس قد تحققنا على تقدير صحة ما قاله عن الكرماني أو محكي صاحب العناية أن تلك المسائل الكثيرة كلها من تخريجات أتباع الإمام أبي حنيفة على مذهبه يؤيد هذا الوجه ويوضحه كلام المحقق ولي الله الدهلوي الذي نقلته سابقا وهو الوجه السابع ، ومحل الحاجة منه هنا قوله ، ويرشده أيضا اختلافهم في كثير من التخريجات أخذنا من صنيعهم ، ورد بعضهم على بعض ، ووجدت بعضهم يزعم أن جميع ما يوجد

في هذه الشروح الطويلة وكتب الفتاوى الضخمة ، فهو قول أبي حنيفة رحمه الله وصاحبيه ، ولا يفرق بين القول المخرج وبين ما هو قول في الحقيقة ، ولا يحصل معنى قولهم على تخريج الكرخي كذا وعلى تخريج الطحاوي كذا ، ولا يميز بين قولهم قال أبو حنيفة كذا وبين قولهم جواب المسألة على قول أبي حنيفة وعلى أصل أبي حنيفة كذا ، ولا يصغى إلى ما قاله المحققون كابن الهمام وابن نجيم في مسألة العشر في العشر ومسألة اشتراط البعد من الماء ميلا في التيمم وأمثالهما أن ذلك من تخريجات الأصحاب وليس مذهبا في الحقيقة ، ووجدت بعضهم يزعم أن بناء المذهب على هذه المحاورات الجدلية المذكورة في مبسوط السرخسي والهداية والتبيين ونحو ذلك ، ولا يعلم أن أول من أظهر ذلك فيهم المعتزلة وليس عليه بناء مذهبهم ، ثم استطاب ذلك المتأخرون وسعاً وتشجيذا لأذهان الطالبين أولغير ذلك والله أعلم اه كلامه النفيس في رسالته الإنصاف في بيان سبب الاختلاف صفحة ٢٦ و ٢٧ وعليه حضرة أخط رتبة وأشد بعداً عن الصغو ، وقبول قول المحققين كابن الهمام من هؤلاء الذين قال فيهم الإمام ولي الله الدهلوي إنهم لا يفرقون بين قال أبو حنيفة كذا وبين جواب المسألة على قول أبي حنيفة وعلى أصل أبي حنيفة كذا ، ولا يصغون إلى قول المحققين بل تحقق أنه جاوزهم بمراحل ، وأنه من أنصار المعتزلة الذين أدخلوا تلك الثروة الهائلة من التخریجات والأقوال المولدة ، والمحاورات الجدلية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة رحمه الله وهو وأصحابه وأتباعه السنيون المحققون رحمهم الله بريثون من ذلك .

مبالغته أيضاً في إطراء كتب محمد بن الحسن والغرض من الشافعي

وعلماء الحجاز والجواب الشافي عن ذلك

قال حضرته : (وصفوة القول أن محمد بن الحسن سمع الموطن من مالك لكنه كان يرى أن في آرائه ما يرد عليه حتى صنف كتاب « الحجج » المعروف بالاحتجاج على أهل المدينة) ثم أظن بكلام أجنبي مضمونه اطلاعه على عدة نسخ من هذا الكتاب ثم قال : (وهو كتاب قلما تجد له نظيراً في كتب الردود ، وتلقى فيما رد به الشافعي على مالك أثر ذلك الكتاب ملموساً في جميع خطوات الرد الوارد ، ولا تجد مثل تلك الإجابة فيما رد به الشافعي على محمد في بعض مسائله اه) قوله وصفوة القول أن محمد بن الحسن سمع الموطن من مالك لكنه كان يرى أن في آرائه ما يرد عليه — ليس

هنا صفوة بل تكدير لمنهل العلم العذب وتلبيس ، فقد تقدم أن آراء مالك ليست في الموطأ وما فيه إلا جزء نسبته إلى مذهبه ضئيلة جدا ، والموطأ مع ذلك قد تبوأ المكانة العظمى في الاحترام عند أئمة الإسلام وعلمائه منذ زمن صاحبه إلى اليوم ، وما بعد كتاب الله أصح من موطأ مالك ، لواء لازال ظله يرفرف على المعمورة يعطف لنصرته كل خنذيذ من أعيان الأمة على اختلاف مذاهبهم ، ويعضده ببسالة وإقدام فضلاء الحنفية ، وفي طليعتهم شيخ النهضة العلمية بالهند المحقق ولي الله الدهلوي وأتباعه ، وقوله حتى صنف كتاب الحجج المعروف بالاحتجاج على أهل المدينة وهو كتاب قلما تجد له نظيرا في كتب الردود وتلقى فيما رد به الشافعي على مالك أثر ذلك الكتاب ملموسا في جميع خطوات الرد الوارد ، ولا تجد مثل تلك الإجابة فيما رد به الشافعي على محمد في بعض مسائله . أقول : ويقول كل عاقل إن محمد بن الحسن رحمه الله إمام في الفقه يمكنه أن يحتج على أهل المدينة في كثير من كتابه هذا بالرأي ، ولكن ما كل بيضاء شحمة ، وما كل رأي صائبا ، ولا كل فهم سديدا ، وليس كلامه وفهمه مما لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وكل واحد يؤخذ من قوله ، ويرد إلا صاحب هذا القبر كما قال مالك رحمه الله ، وعليه فقوله وتلقى فيما رد به الشافعي على مالك إلى آخره باطل . خلاصته أن الشافعي رضى الله عنه لم يكن عنده فهم ولا علم ، وبيان ذلك في رديه على شيخه مالك وعلى محمد بن الحسن ، فما رد به على شيخه مالك أجاد فيه في جميع خطوات الرد لأنه أخذ ذلك من كتاب محمد وما رد به على محمد في بعض مسائله لم يجد فيه تلك الإجابة ، وأن علماء المدينة وفهم مالك كذلك ليس عندهم فهم ولا علم ، لأن محمدا رحمه الله رد عليهم فأجاد كل الإجابة ، والدليل على ذلك أن الشافعي عالم قریش والحجاز بل والأمة الإسلامية جمعاء في زمانه لما رد على شيخه مالك أجاد ، لأنه أخذ ذلك من كتاب محمد ، ولما رد على محمد في بعض مسائله ضعف ولم يستطع ، فأنحصر بمقتضى دعواه هذه الفهم والعلم ، وتفضل الله برحمته على هذه الأمة العظيمة النبيلة كلها في شخص محمد بن الحسن وفي كتابه هذا

إجادة الشافعي الرد على الإمامين وبعض أعيان أتباعه وإجادة
أعيان من المالكية الرد على محمد بن الحسن
وعلى الشافعي أيضا

وقد أجاد الإمام الشافعي رضي الله عنه في تصانيفه في تعقبه على رأي الإمامين
أبي حنيفة ومالك رحمهما الله ، كما أجاد ذلك كثير من أتباعه كالبايز الأشهب . وأما
المالكية فقد ردوا على غزو محمد رحمه الله لعملاء المدينة أحسن رد ، وتقصوا كلامه
بالرواية والدراية ، فهم حماة الدمار ، ومدركو الأوتار ، وفي طليعتهم الإمام القاضي
إسماعيل بن إسحاق من آل حماد بن زيد البصري البغدادي ، وقد تقدم التنويه
برجال هذا البيت في ترجمة الإمام سحنون ، ولندكر نسب هذا الإمام وشيئا
من محاسنه

ترجمة الإمام القاضي إسماعيل بن إسحاق البصري

هو إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم بن لامك الجهضمي الأزدي
مولي آل جرير بن حازم ؛ أصله من البصرة نشأ وتعلم بها ، ثم استوطن بغداد حمل
إليها لما ظهرت فضائله .

شيوخه

أخذ العلم وسمع من محمد بن عبد الله الأنصاري ، وسليمان بن حرب ، وحجاج
ابن منهل ، ومسدد والقعني ، وأبوالوليد الطيالسي ، ومن أبيه ومن نصر بن علي
الجهضمي ، وأبي بكر بن أبي شيبة ، وأبي مصعب الزهري ، وعلي بن المديني وغيرهم ،
وتخصص في الحديث بابن المديني ، وفي الفقه بأحمد بن المعذل ، وكان رحمه الله يقول :
أخفر على الناس برجلين بالبصرة ابن المديني يعلمني الحديث ، وابن المعذل يعلمني
الفقه ، وابن المعذل هذا تفقه على عبد الملك بن الماجشون المدني أحد تلامذة الإمام
مالك البرزين .

تلامذته والآخذون عنه

قالوا عنه انتشر مذهب مالك بالعراق روى عنه موسى بن هارون وعبد الله
ابن الإمام أحمد بن حنبل ، وأبو القاسم البغوي ويحيى بن صاعد وابن عمه يوسف

ابن يعقوب وابنه أبو عمر القاضي وأخوه، وإبراهيم بن عرفة نفطويه، وابن الأنباري والحاملي وجماعة غيرهم، ومن تفقه وروى عنه وسع منه ابن أخيه إبراهيم بن حماد وابنا بكير والنسائي وابن اللثاب وأبو بشر الدولابي، وأبو الفرج القاضي، وأبو بكر ابن الجهم، وبكر بن العلاء القشيري، وجعفر الغرياني، وابن مجاهد شيخ القراء بيمداد، ويحيى بن عمر، وقاسم بن أصبغ الأندلسيان، وجم غفير غير هؤلاء، وبه تفقه مالكية العراق.

ثناء العلماء عليه ومكانته من الإمامة في العلوم

قال أبو بكر الخطيب كان إسماعيل فاضلاً عالماً متفناً، فقيهاً على مذهب مالك، شرح مذهبه ولخصه واحتج له، وصنف المسند وكتباً عدة في علوم القرآن، وجمع حديث مالك، ويحيى بن سعيد الأنصاري وأيوب السختياني وقال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي: جمع إسماعيل القرآن وعلمه، والحديث وآثار العلماء والفقه والكلام، والمعرفة بعلم اللسان، وكان من نظراء المبرد في علم كتاب سيبويه، وكان المبرد يقول لولا اشتغاله برياسة الفقه والقضاء لذهب برياستنا في النحو والأدب، وكان ثقة صدوقاً وقال الإمام أبو محمد بن أبي زيد القيرواني القاضي إسماعيل شيخ المالكية في وقته، وإمام تام الإمامة يقتدى به، وانضاف إلى ذلك علمه بالقرآن، فانه ألف فيه كتباً ككتاب أحكام القرآن، وهو كتاب لم يسبق إلى مثله وكتابه في القراءات، وهو كتاب جليل القدر، عظيم الخطر، وكتاب في معان القرآن، وهذان الكتابان شهد له ببريزه فيهما المبرد. وقال نصر بن علي: ليس في آل حماد بن زيد أفضل من إسماعيل بن إسحاق وفلان. وقال الإمام أبو الوليد الباجي، وذكر من بلغ درجة الاجتهاد وجمع العلوم. فقال ولم تحصل هذه الدرجة بعد مالك إلا لإسماعيل القاضي، وترجمه الإمام أبو عمرو الداني في طبقات القراء وقال أبو طالب المكي: كان إسماعيل من علماء الدنيا، وسادة القضاء وعقلائهم وأثنى عليه الحاملي وابن وضاح، ومر رحمه الله يوماً بأبي العباس المبرد، فوثب إليه وقبل يده وأنشد

فأما بصرتنا به مقبلاً حالماً الحجي وابتدنا القيام
فلا تتمكن قيامي له فان الكريم يحل الكرام

قال الخطيب في تاريخه : أقام اسماعيل على القضاء نيفا وخمسين سنة ، وكان رحمه الله عفيفا صلبا فهما فطنا . وأما سدادته في القضاء ، وحسن مذهبه فيه ، وسهولة الأمر عليه فيما كان يلتبس على غيره ، فشهرته تغنى عن ذكره ، وكان شديدا على أهل البدع يرى استتابتهم حتى إنهم تحاموا بغداد في أيامه ، وكان يقول : من لم تكن له فراسة لم يكن له أن يلي القضاء ، وقيل له : ألا تؤلف كتابا في آداب القضاء . فقال اعدل ومد رجلك في مجلس القضاء ، وهل للقاضي أدب غير الإسلام .

تراثه العلمي من التأليف ووفاته رحمه الله

تأليفه رحمه الله كثيرة مفيدة ، أصول في فنونها ، فمنها موطؤه ، وكتاب في القراءات ، وكتاب أحكام القرآن ، وكتاب معاني القرآن ، وإعرابه خمسة وعشرون جزءا ولم يتم ، وكتاب الرد على محمد بن الحسن مائتا جزء ولم يتم أيضا ، وكتاب في الرد على أبي حنيفة ، وكتاب في الرد على الشافعي في مسألة الخمس وغيره ، وكتاب المبسوط في الفقه ومختصره ، وكتاب الأموال والمغازي ، وكتاب الشفاعة ، وكتاب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وكتاب الفرائض مجلد ، وزيادات الجامع من الموطأ أربعة أجزاء ، وله كتاب كبير عظيم يسمى شواهد الموطأ في عشر مجلدات وكتاب مسند يحيى بن يزيد الأنصاري ، ومسند حديث ثابت البناني ، ومسند حديث مالك بن أنس ، ومسند حديث أيوب السختياني ، ومسند حديث أبي هريرة ، وجزء حديث أم زرع ، وكتاب الأصول ، وكتاب الاحتجاج بالقرآن مجلدان ، وكتاب السنن ، وكتاب الشفعة وما روى فيها من الآثار وغير هذه ، وتوفي رحمه الله سنة اثنتين وثمانين ومائتين .

أئمة القراء من عهد القاضي اسماعيل إلى اليوم مالكية وكثرة الأعيان المبرزين منهم في علوم القرآن

وبمناسبة ذكر أحكام القرآن الذي صنفه القاضي إسماعيل وقلوا لم يسبق إلى مثله أقول : لعل من خاض في طبقات العلماء على اختلاف مذاهبهم يجد المالكية في أول الرعيل قد رزوا في علوم القرآن من معان وقراءات ، وتفسير وأحكام ، تقدمت لنا الإشارة إلى المختزن تفسير الإمام أبي الحسن الأشعري وهو في خمسة أجزاء مجلد ، وقد

أعدم ، وتفسير الإمام محمد بن أبي زمنين الغرناطى المتوفى سنة ٣٩٩ وكتاب الدليل إلى معرفة الجليل في مائة جزء ، وتفسير القرآن في نحو هذا المقدار ، والوصول إلى معرفة الأصول ، والبيان في إعراب القرآن كلها للإمام الحافظ أبي عمر الطلمنكى المتوفى سنة ٤٢٩ ، وتفسير الإمام على بن سليمان خطيب جامع غرناطة الكبير المتوفى سنة ٤٣١ وهو كبير ، وتفسير الإمام القاضى أبي بكر بن العربى ثمانون مجلدا ، وتفسير الإمام عبد الحق بن عطية الغرناطى أيضاً المتوفى سنة ٥٤٦ وهو من أجل التفاسير ، والبحر الكبير في نخب التفسير ، والاتصاف من الكشف بآلاها للإمام ناصر الدين بن المنير الاسكندرى المتوفى سنة ٦٨٣ ، وتفسير ابن أخيه عبد الواحد ابن المنير المتوفى سنة ٧٣٦ في عشر مجلدات ، وتفسير الإمام أئى عبد الله الأنصارى القرطبي المتوفى بمنية بنى خصيب من أرض مصر سنة ٦٧١ ، وقد طبعت منه دار الكتب المصرية إلى هذه الساعة خمسة عشر مجلداً من أول القرآن إلى سورة الشورى ، ومن تفاسيرهم المختصرة تفسير العلامة أبي القاسم بن جزى الغرناطى المتوفى شهيداً في وقعة طريف سنة ٧٤١ وقد طبع ، والجواهر الحسان تفسير العلامة أبي زيد عبد الرحمن الثعالبي دفين مدينة الجزائر المتوفى سنة ٨٧٥ وقد طبع أيضاً ، وغير هذه ، وكلها قد أخذت من الإجازة بحظ وافر ، وقد تميزوا في كثرة التأليف في أحكامهم وإجادتها ، فمنها أحكام القرآن للقاضى إسماعيل ، وقد تقدم ذكره (٢) وأحكام القرآن أيضاً لتلميذه محمد بن بكير المتوفى سنة ٣٠٥ (٣) وأحكام القرآن لمحمد بن سحنون المتوفى سنة ٢٥٦ (٤) وأحكام القرآن لمحمد بن عبد الله بن عبد الحكم المتوفى سنة ٢٦٨ (٥) وأحكام القرآن لموسى القطان المتوفى سنة ٣٠٦ (٦) وأحكام القرآن لقاسم بن أصبغ القرطبي المتوفى سنة ٣٤٠ (٧) وأحكام القرآن لمحمد بن شعبان المصرى المتوفى سنة ٣٥٥ (٨) وأحكام القرآن لمحمد بن القاسم ابن سفيان المصرى أيضاً من ذرية عمار بن ياسر المتوفى سنة ٣٥٥ (٩) وأحكام القرآن للباغانى المتوفى سنة ٤٠١ (١٠) وأحكام القرآن لابن خويزمنداد البغدادى المتوفى في حدود أربع مائة (١١) وأحكام القرآن للإمام الحافظ القاضى أبي بكر بن العربى المتوفى سنة ٥٤٣ وهو مطبوع (١٢) وأحكام القرآن للعلامة الحافظ عبد المنعم ابن الفرس الغرناطى المتوفى سنة ٥٩٩ ؛ وأما علم ضبطه من رسم وقرئات وغيرها

فهم بلا شك قادة الناس في ذلك ، فهذا أبو بكر بن مجاهد شيخ المقرئين ببغداد والشرق كله في عصره ، ومكي بن أبي طالب ، والحافظ أبو عمر الطلمنكي بالمغرب ، ولهذين الإمامين مصنفات كثيرة في فنون القرآن ، وشيخ القراء وإمامهم بالأندلس والإمام في الحديث أيضاً أبو عمر القرطبي المعروف بالداني المتوفى سنة ٤٤٤ ، ولا زال الناس من زمن هذا الإمام إلى اليوم عالة على كتبه ترجمه الذهبي في الرابعة عشر من تذكرته ، ونقل عن الحافظ أبي محمد الحجري أنه قال ذكر بعض الشيوخ أن أبا عمرو الداني لم يكن في عصره ولا بعد عصره أحد يضاهيه في حفظه وتحقيقه اه . وقال الذهبي أيضاً : قلت إلى أبي عمرو المنتهى في إتقان القراءات ، والقراء خاضعون لتصانيفه ، واثقون بنقله في القراءات والرسم والتجويد والوقف والابتداء ، وغير ذلك ، وله مائة وعشرون مصنفاً قال : وقد استوفيت أخباره في تاريخ القراء وفي تاريخي الكبير اه .

بعض أعيان المالكية الذين ردوا على محمد بن الحسن رحمه الله أيضاً

ومن رد على الكوفيين ، واحتج لمذهب مالك من العراقيين غير القاضي إسماعيل تلميذه أبو الحسن بن الشاب البغدادى بكتاب في نحو مائتي جزء وأبو بكر محمد ابن أحمد المعروف بابن الوراق الروزي المتوفى سنة تسع وعشرين وثلاثمائة أحد تلامذة القاضي إسماعيل أيضاً ألف هذا الإمام كتباً جلييلة على مذهب مالك ، منها كتاب الرد على محمد بن الحسن ، ومنها خمسون كتاباً في بيان السنة ، ومنها كتاب في مسائل الخلاف والحجة لمذهب مالك ، وشرح مختصر بن عبد الحكم الصغير وكان رحمه الله محدثاً فقيهاً . قال الخطيب له مصنفات حسان محشوة بالآثار ، يحتاج لمذهب مالك ويرد على مخالفيه ، وكتبه تنبئ عن مقدار علمه وتفقه على القاضي إسماعيل وعلى أصحاب ابن بكير وغيره ، ومن روى عنه أبو بكر الأبهري وأبو اسحاق الدينوري وامل أوسع رد للمالكية على أهل العراق وأجمعه كتاب النصرة لإمام دار الهجرة ، للقاضي عبد الوهاب بن نصر البغدادى ، المتوفى بمصر سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة ، وتقدم عن الحافظ العلامة المقرئ أنه في مائة مجلد ولهذا الفاضل تآليف كثيرة مفيدة في المذهب والخلاف والأصول ، ومن أهل

أفريقية من تلامذة الإمام سحنون ابنه محمد صنف كتابه الكبير الجامع لفنون العلم
مائة جزء مشتمل على نحو ستين كتاباً في فنون العلم المختلفة ، منها الرد على الإمام
الشافعي وعلى أهل العراق ، وكتاب الحجة على القدرية ، وكتاب الحجة على النصارى
وكتاب الإمامة ، وكتاب الرد على البكرية ، وكتاب الإيمان والرد على أهل الشرك ،
وكتاب الرد على أهل البدع ، وعبد الله بن طالب قاضي القيروان ، المتوفى سنة
خمس وسبعين ومائتين ، له مصنف في الرد على المخالفين لمالك مطلقاً ، وكتاب في الرد
على الكوفيين وعلى الإمام الشافعي ، وسعيد بن الحداد القيرواني ، المتوفى سنة
اثننتين وثلاثمائة ، وكان هذا الإمام يجري في مضمار خول المجتهدين المستقلين ، له
تأليف عظيمة ، منها كتاب إيضاح المشكل ، وكتاب المقالات رد فيه على أهل
المذاهب أجمعين ، وكتاب الاستيعاب ، وكتاب الأمالي ، وكتاب عصمة النبيين ،
وغيرها . قال ابن حارث ألف الشيخ أبو عثمان بن الحداد تأليفاً رد به على الشافعي
وبعث به إلى المزني وابن أبي سعيد ، فلما ورد على المزني رآه وسكت ، فجعل رجل
من البغداديين يحركه في جوابه والمزني يعرض عنه ، فلما أكثر عليه رمى إليه
بالكتاب وقال : أما أنا فقرأته وسكت ، فمن كان عنده علم فليتكلم ، وله مناظرات
كثيرة مع دعاة الفاطميين وغيرهم أجلت عن ظهوره فيها ، ودلت على إمامته
مذكور بعضها في معالم الإيمان في ترجمته ، ومن المصريين محمد بن عبد الله
ابن عبد الحكم . قال فيه ابن حارث كان من العلماء الفقهاء مبرزاً من أهل النظر
والمناظرة والحجة فيما يتكلم فيه ويتقلده من مذهبه ، وإليه كانت الرحلة من المغرب
والأندلس في العلم والفقه ، وإليه انتهت رئاسة العلم بتصرُّ وقال فيه شيخه الإمام
ابن القاسم وهو إذ ذاك صغير له نحو ثمان سنين إن قبل مجد العلماء ، ولهذا الإمام
تأليف كثيرة في فنون العلم والرد على المخالفين ، منها كتاب في الرد على أهل العراق
وكتاب في الرد على الشافعي ، ومحمد بن إبراهيم الاسكندري المعروف بابن المَوَّاز ،
المتوفى سنة تسع وستين ومائتين ، تقدم أنه خص في كتابه الكبير المعروف بالموازية
قبلاً في الرد على أهل العراق وعلى الشافعي بمسائل من أحسن كلام وأقبله ، فهو لاء
المذكورون وكلهم متأخرون عن مجد رحمه الله في درجة تلامذة تلامذته ليسوا ببدونه
في الفقه ، بل جلهم قد جمع الله له بين علمي الأثر والنظر ، وليس في أصحابه رحمه الله
من يقارب أي واحد منهم عند من أمعن النظر وأنصف .

أسطورة ملصقة بمالك في إطار محمد بن الحسن رحمه الله

قال حضرته في صفحة ٥٥ من بلوغ أمانيه تحت عنوان (بعض كلمات أهل العلم في الثناء على محمد بن الحسن) مانصه ذكر ابن أبي العوام الحافظ بسنده أن مالك بن أنس قال يوما وعنده أصحاب الحديث : ما يأتينا من ناحية المشرق أحد فيه معنى ، وكان في الجماعة محمد بن الحسن فوقعت عينه عليه فقال : إلا هذا الفتي اه وأنت تعلم أنه أناه ابن المبارك ووكيع وعبد الرحمن بن مهدي وهو فضله بهذا اللفظ عليهم اه) أقول هذه أسطورة ظاهرة الافتعال يبطلها الواقع من وجوه : الأول ابن أبي العوام مجهول متعصب ، فلو كان إسنادا صحيحاً متصلاً إلى مالك معين الرجال والكتاب لم يقبل لأجله ، فكيف وقد قطع حضرته زمامه واقتصر عليه . فقال : ذكر ابن أبي العوام الحافظ بسنده الثاني هذا الكلام المفتعل على مالك عام يشعل تفضيل محمد في الفقه والحديث على كل من قدم من المشرق كما هو ظاهر في قوله ما يأتينا من ناحية المشرق أحد فيه معنى إلا هذا الفتي . الثالث وعليه فقد قدم المدينة من هو أجل في الفقه من محمد كسفيان الثوري وعبد الله بن المبارك وشيخه أبي حنيفة وأبي يوسف ، فمن المستحيل تفضيل مالك لمحمد على أي واحد من هؤلاء ، ومالك أتق لله من ذلك وأدري بمراتب العلماء ، وقد ثبت ثناؤه على الإمام أبي حنيفة الثناء البليغ ، وتبجيله للإمام الثوري ، وإكرامه لعبد الله بن المبارك الرابع ظاهر قوله في الأسطورة وعنده أصحاب الحديث تفضيل مالك لمحمد على كل من قدم من أئمة الحديث من المشرق وهو مستحيل أيضاً الخامس مهزلة المهازل تفسر حضرته لهذه الأسطورة بقوله (وأنت تعلم أنه أناه ابن المبارك ووكيع وعبد الرحمن ابن مهدي وهو فضله بهذا اللفظ عليهم) أما ابن المبارك فهو إمام في الحديث والفقه مجتهد مطابق لا يقل عن أبي حنيفة ومالك في علمه وإن أخذ عنهما الرواية ، فشهرته بذلك عند أهل العلم لا تحتاج إلى دليل ومحمد لا يدانيه فضلا عن كونه يفضل عليه ، فترجمة الحنفية والمالكية له في طبقاتهم إنما هو باعتبار أخذه عن إمامهم لا لكونه مقلداً بل هو مستقل ، ولم يقم دليل على أنه صنف في مذهب أبي حنيفة كتباً ، ولو صح ذلك ما حصر الحنفية تدوين مذهب إمامهم في كتب محمد بن الحسن ، وكم يضطربنا حضرته لتكرار هذه المسألة ، فتديد حضرته بابن فرحون المالكي في تعليقه التأنيب

صفحة ٧ إيغال في التعصب وسوقه لإسناد ابن عبد البر واحتجاجة به ؛ على أن ابن المبارك ألف في فقه أبي حنيفة لاجحة فيه وفيه غش وتضليل . قال في آخر صفحة ٧ من تأنيبه : ومن أصحاب أبي حنيفة عبد الله بن المبارك ، وعلق عليه بما نصه : (وهذا يرد على صنيع ابن فرحون حيث ذكره في طبقات المالكية لجرد أن روى عن مالك بعض أحاديث . قال ابن الدخيل : حدثنا جعفر بن إدريس المقرئ ، حدثنا محمد بن أبي يحيى . قال حدثنا محمد بن سهل قل : سمعت ليث بن طلحة يقول سمعت سلمة بن سليمان يقول : قلت لابن المبارك وضعت من رأى أبي حنيفة ولم تضع من رأى مالك قال لم أره علما اه كما في جامع بيان العلم لابن عبد البر (٢ - ١٥٧) يعنى أنه ألف في فقه أبي حنيفة ولم يؤلف في فقه مالك ، ومثله كيف يصح أن يذكر في عداد المالكية اه) أقول : هذا الإسناد بعينه مذكور في الجزء الثانى من جامع بيان العلم وفضله للحافظ ابن عبد البر صفحة ١٥٧ في باب حكم قول العلماء بعضهم في بعض ، وعقبه ابن عبد البر بقوله : وهذا مما ذكرنا مما لا يسمع من قولهم ولا يلتفت إليه ولا يعرج عليه ، فجعله لابن الدخيل بقوله قال ابن الدخيل دخيل والإحالة به على ابن عبد البر بقوله كما في جامع بيان العلم لابن عبد البر غش وتضليل مفضوحان يؤيدهما تركه لترجمة ابن عبد البر التى ساق فيها هذا الإسناد وهو قوله باب حكم قول العلماء بعضهم في بعض ، ولتعقيبه وهو قوله وهذا مما ذكرنا مما لا يسمع من قولهم ولا يلتفت إليه ولا يعرج عليه ، وأما تفسير حضرته نقول سلمة بن سليمان لابن المبارك وضعت من رأى أبي حنيفة ولم تضع من رأى مالك ، ولقول ابن المبارك في جوابه لم أره علما بقوله ، يعنى أنه ألف في فقه أبي حنيفة ولم يؤلف في فقه مالك ، فعجيب وهو باطل من ثلاثة أوجه : الأول مادة وضعت من كذا لا يصح تفسيرها بأنه ألف في فقه أبي حنيفة جزماً كما يعلم ذلك من راجع القاموس وغيره من كتب اللغة وإنما معناها الخط من القدر والنقص من المبال ، فمعنى وضعت من رأى أى حنيفة ولم تضع من رأى مالك أسقطت منه بعضا لكونه واهيا في نظرك ليس من العلم أى الظن القوى ولم تضع من رأى مالك ، أى ولم تسقط من رأى مالك فقال إنه لم يره أى رأى مالك علما أى ظنا قويا الثانى قد ترجم الحنفية الإمام ابن المبارك في طبقاتهم ولم يدعوا أنه ألف في فقه أبي حنيفة قال العلامة اللكنوى

في فوائده : وروى الكثير وصنف الكتب في أبواب العلم ، فأبراجع من شاء ترجمته في الفوائد ، وعلى هذا يسقط قول حضرته ، ومثله كيف يصح أن يذكر في عداد المالكية الثالث على فرض صحة تفسيره هذا يترتب عليه جهل قبيح وسوء أدب كبير ، وهو أنه لافقه لإمام من أئمة الدين الصحابة فمن بعدهم من سادات علماء التابعين وأتباعهم يستحق أن يؤاف فيه لكونه علماً إلا رأى أبا حنيفة رحمه الله ، فلا خصوصية لمالك على هذا ، وعلى كل هذه الوجوه لا يلتفت إلى هذا الكلام الذي قذفت به سورة الغضب البشرية كما قال الحافظ بن عبد البر ، وهذا مما ذكرنا لا يسمع من قولهم ، ولا يلتفت إليه ، ولا يعرج عليه ؛ ومن العلوم المجزوم به عند أهل العلم قاطبة أن محمداً رحمه الله تعالى لا يداني أي واحد من أهل المشرق بمن أخذ عن مالك الرواية كوكيع وعبد الرحمن بن مهدي ، وعبد الله بن مسلمة القعنبي ، فضلاً عن كونه يفضل عليهم ، وهامى مناقبهم ين صدها في كتب الطبقات والتاريخ ، وقد ترجم الذهبي في طبقات الحفاظ كلاماً من الإمامين أبي حنيفة وأبي يوسف ترجمة حافلة ولم نجد لمحمد رحمه الله فيها ذكراً ، مع أنه ترجم فيها من هو مختلف فيه من الرواة ممن ادعى حضرته أنه تخرج به في الفقه كيحيى الوحاظي الحمصي حتى أعوز أمره عبد الحمى اللكنوي لقل الثناء عليه من المؤرخين المتأخرين قل في ترجمته في الفوائد مانصه : جلالة ووثاقته مستفيضة مشهورة ، وقد أثنى عليه كثير من المؤرخين ، منهم ابن خلكان في تاريخه ، والياقبي في مرآة الجنان ، والسمعاني في الأنساب ، والذهبي في العبر بأخبار من غير ، وغيرهم من المتقدمين والمتأخرين ، وبسطوا في ذكر أوصافه ، وطولوا الكلام في ذكر مناقبه اهـ . قلت وهؤلاء المؤرخون الذين ذكر أنهم أثنوا عليه كلهم شافعية

البحث الثاني في إبطال دعوى مقارنة أهل العلم بين مالك ومحمد بن الحسن بأسطورة ابن أبي العوام

ذكر حضرته في صفحة ١١ من بلوغ أمانيه ترجمة مشتملة على خمسين نصها

بعض ماجرى بينه وبين مالك ، ومقارنة أهل العلم بينهما

وقد فندت كلامه في الأول منهما وهو بعض ماجرى بينه وبين مالك ، وتعتبه

في جميع ما شط به قلبه عن جادة الاعتدال فيه وفي غيره من رسائله وتعاليقه مما له مناسبة بهذا البحث ، واستلزم ذلك الإسهاب ؛ والآن أتكلم على الشق الثاني من ترجمته وهو مقارنة أهل العلم بينهما قال في صفحة ١٣ من بلوغ أمانيه مأنصه (وكثير من أهل العلم يفضل محمد بن الحسن على بعض مشايخه في الفقه ، فضلا عن مشايخه في الحديث وقال الحافظ أبو القاسم بن أبي العوام السعدي : سمعت الطحاوي يقول : قال سمعت محمد بن سنان يقول سمعت عيسى بن سليمان يقول : لما قدم يحيى ابن أكرم مع المأمون يريد مصر لقي يحيى بن صالح الوحاظي (من مشايخ البخاري بالشام) فقال له يا أبا زكريا أيما كان أكثر تيقظاً مالك بن أنس أو محمد بن الحسن ؟ فقال له يحيى بن صالح : كان محمد بن الحسن نائماً مستقلاً أيقظ من مالك جالسا مجتمعاً اهـ وروى الخطيب بسنده عن يحيى بن صالح أنه قال : قال لي ابن أكرم قد رأيت مالكاً وسمعت منه ورافقت محمد بن الحسن ، فأيهما كان أفقه ؟ فقلت محمد ابن الحسن فيما يأخذه لنفسه أفقه من مالك اهـ) أقول : ألا أتخف القراء ولو بتسمية واحد من هذا الكثير الذين فضلو محمد بن الحسن على بعض مشايخه في الفقه فضلاً عن مشايخه في الحديث حتى يستر به عوار هذه الدعوى ، ولكن قد تحققنا أنه ليس هنا عالم واحد من المسلمين فضل محمد على بعض مشايخه في الفقه أو على بعض مشايخه في الحديث فكيف بالكثير ؟ فكلامه هذا إذا هو البضاعة المعتاد تقديمها للقراء لسد الفراغ ، ثم هو يدفع نفسه بنفسه ، فقله على بعض مشايخه في الفقه بصيغة الجمع يقتضي أن لمحمد رحمه الله مشايخ كثيرين في الفقه ، وفضله كثير من العلماء على بعضهم ولم يختلف اثنان من أهل العلم في أن محمداً ليس له في الفقه إلا شيخان فقط ، الإمام النعمان ، ثم صاحبه أبو يوسف ، ولم يقل ذوعقل إنه أفضل من شيخيه في الفقه حتى إن الحنفية جمعوا قولهم في الفتوى بعدهما صرح الحصكفي في مقدمة دره بأنه يفتي بقول الإمام على الإطلاق ، ثم يقول الثاني ثم يقول محمد اهـ . فهذا الكلام لامعنه إلا التمهيد للنيل من مالك بأسطورة ابن أبي العوام وهراء الوحاظي إن صحت نسبته إليه ، فلو اطلع حضرته على خزائن العلم كلها في جميع العالم ، واستعان بكل غال في تعصبه على المطالعة لما أمكنه أن يثبت عن إمام من أئمة الدين الذين رأوا مالكاً ، أو اطاعوا على علمه وعاصروا محمد بن الحسن أنه فضله على مالك في الفقه

الكلام على إسناده ابن أبي العوام هذا إجمالاً وتفصيلاً

ابن أبي العوام مجهول والطحاوي ثقة ومحمد بن سنان مختلف فيه وعيسى بن سليمان مجهول ويحيى بن أكرم مختلف فيه ، وكذلك يحيى الوحاظي ؛ فقد اشتمل على ستة : ثقة ومجهولين ، وثلاثة مختلف فيهم فهو ساقط لاعتبار له ، وأما إسناده الخطيب إن صح نسبته إليه ، فسيبيله في السقوط سبيل هذا ، فقد تخلص من عزوه إلى أبي كتاب من كتب الخطيب ومن ذكر رجاله واكتفى بالآخرين ، وقد علمنا أنهما مختلف فيهما ، وعلى فرض صحة إسناده لا يستنكر روايته عن الوحاظي النيل من ممالك بهذا الهذيان ، وقد روى في تاريخه بهتاناً كثيراً في الإمام أبي حنيفة عن أناس كثيرين (وتفصيلاً) ابن أبي العوام غير معروف ، وقد منحه حضرته لقب الحافظ وأدرجه في قائمة الحافظ التي جعلها لأتباع الإمام أبي حنيفة في آخر مقدمة نصب الراية ، وقال إنه توفي في حدود خمس وثلاثين وثلاثمائة ، وبمجرد ذكر الذهبي له في تذكرته في ترجمة النسائي بقوله : قال قاضي مصر أبو القاسم عبد الله بن أبي العوام السعدي ، حدثنا النسائي الخ لا يدفع عنه الجهالة ، فلم يذكره أهل الطبقات في جملة المحدثين فضلاً عن اعترافهم له بأنه حافظ بل ولا للمؤرخون كابن الأثير في كامله وابن كثير في بدايته ، بل ولا الحنفية في طبقاتهم وجمعه كتاباً في فضائل الإمام أبي حنيفة وتأليفه مسنده لا يستلزم عدالته عند أئمة الحديث ولا جعله محدثاً وحافظاً ، ومحمد بن سنان الأموي مولاهم القزاز شيخ الطحاوي نزيل بغداد كذبه الإمام أبو داود وابن خراش وقال الدارقطني لا بأس به فقد جرحه الأكثر ، مات سنة إحدى وسبعين ومائتين . وهناك راو آخر يقال له محمد بن سنان الباهلي العرقى ثقة مات قبل ولادة الطحاوي بنحو ست سنين ، وعيسى بن سليمان مجهول أيضاً لم أقف له في كتب الرجال والتاريخ على ترجمة ، ويحيى بن أكرم القاضي تكلم فيه ابن معين وأبو حاتم والإمام إسحاق ابن راهويه وقال ابن الجنيدي كان يسرق الحديث ووثقه الأقلون ، ويحيى بن صالح الوحاظي ضعفه الأكثر أيضاً أحمد بن حنبل والعقيلي وقال جهمي والسكوسي وقال مرجئ . وقال أبو زرعة الدمشقي عن ابن معين ثقة وأبو حاتم صالح ، وقد أراد حضرته أن يرفع من شأنه فجعل بين قوسين هكذا (من مشايخ البخاري بالشام) ومشخته على البخاري لا تدفع عنه الضعف ، ولا تحط من قدر الإمام البخاري ونسبته

إلى مشايخ البخارى الذين ينوف عددهم عن ألف وجلهم عدول عدم ، ثم إن يحيى ابن أكرم لا يمكن مع علمه وذكائه جهله إمامة مالك فى الفقه ، وقد رأى بعض خواص تلامذته ، وأثنى عليه ثناء بليغاً لم يمنحه لبلديه محمد بن الحسن ، نقل ابن فرحون فى ديباجه فى ترجمة عبد الملك بن الماجشون مفتى المدينة فى زمانه وأحد تلامذة مالك ثناء العلماء عليه إلى أن قال وقال يحيى بن أكرم القاضى (عبد الملك بحر لا تنكدره الدلاء) فالذى يثنى على تلميذ مالك هذا الثناء البليغ ، ولم ينقل الحنفية أنه أثنى على محمد رحمه الله مثله يجهل منزلة الرجلين فى الفقه حتى يسأل الوحاظى الذى هو دونه فى العلم والفقه والشهرة بين أهل العلم بمراحل كما يعلم ذلك من ترجمتى الرجلين فى كتب الطبقات والتاريخ ، وقد ادعى حضرته فيما تقدم أن ابن أكرم والوحاظى ممن تخرج بمحمد رحمه الله وقد أبطلناه ، ونزيد هنا قال الذهبى فى تذكرته فى ترجمته وثقه جماعة وقد تكلم فيه لأجل بدعته وقال أيضاً قال أبو عوانة : حسن الحديث صاحب رأى ، وكان عدل محمد بن الحسن الفقيه إلى مكة وكتب المعلق عليه هنا مانصه : زاد فى الجواهر المضية وسمع الإمام محمد بن الحسن اه . قلت ثبت بما قاله الذهبى أن من تكلم فيه لأجل بدعته وبما قاله أبو عوانة أنه حسن الحديث صاحب رأى أنه يميل لرأى المعتزلة وهم مناوئون لأهل الأثر ، فهو إذا محدث متعصب فلا اعتبار لكلامه هذا لو صح عنه ، ومجرد سماعه من محمد لا يجعله فقيهاً ، فضلاً عن كونه تخرج به ، فضلاً عن كونه يسند إليه حكم المفاضلة بين فقهاء الإسلام ، وبما لا يختلف فيه اثنان من علماء المسلمين أن الإمام مالكاً مجتهد مطلق ، ومجد أقصى أمره مجتهد منتسب ، وعليه فمن الحيف ترجيح المحدث للمنتسب على المستقل واعتماد التقليد المتعصب على ذلك ، ومع طغيان قلم حضرته وشذوذه عن جميع المسلمين ، نبحت فى هذه المقارنة والترجيح .

كثرة الأئمة المبرزين فى الرواية والدراية والتصانيف من تلامذة مالك وتلامذة تلامذته

فلا يخلو ترجيح أحد الرجلين على صاحبه من أحد أمرين : إما بكثرة التخرجين البارزين على يده أو بجودة التصانيف فى العلم والفقه ، وقد حاز التبريز وقصب السبق فى كلا الأمرين تلامذة مالك بل تلامذة تلامذته على محمد بن الحسن رحمه الله ،

فلو قارن حضرته بين محمد بن الحسن وبين عبد الرحمن بن القاسم مثلاً ، أو أشبه
أوعبد الملك بن الماجشون أو ابن وهب أو عبد الله بن عبد الحكم أو ابنه محمد أو أصبغ
ابن الفرج ، أو عبد الملك بن حبيب ، أو سحنون أو ابنه محمد ، أو أحمد بن المعتزل
البصري ، أو تلميذه القاضي اسماعيل ، أو محمد بن المواز ، أو الحارث بن مسكين ،
أو عيسى بن دينار القرطبي ، وهؤلاء كلهم من أعيان فقهاء الأمة الإسلامية من تلامذة
مالك وتلامذة تلامذته ، وتلامذة تلامذة تلامذته لقرب من الصواب ، فمن يطالع
طبقات الفقهاء والمحدثين والأدباء بانصاف ، ولم يفت داء التعصب شعوره بحمد كل
واحد ممن ذكر ما يفوق محمد آرحمه الله ، إما بكثرة الأعيان المتخرجين على يده أو بجمود
التصانيف أو بكليهما ، ومنهم من أرى عليه بالجمع بين الفقه والحديث كابن وهب
وابن القاسم وتلامذتهما سحنون وأصبغ والحارث بن مسكين ومحمد بن عبد الله
ابن عبد الحكم ، وكالقاضي اسماعيل بن حماد ، وقد تقدم أن مالكا رحمه الله أملى
مذهبه على أصحابه الكثيرين من مختلف البلدان وهم دونوه ، ومذهب الإمام أبي حنيفة
رحمه الله انحصر ندوينه ونشره في كتب محمد رحمه الله كما ذكر ذلك الحنفية في ترجمته
فهل يصح ترجيح شخص نشر علم شيخه بتصانيفه على إمام أملى علمه على تلاميذه
الكثيرين الثقات وهم دونوه وبشوه للناس مع آرائهم عند عاقل ؟ وهل يستطيع أي
إنسان أن ينقل نقلا صحيحا عن أي عالم من الأقدمين أنه سوى بين محمد وبين ذلك
الإمام الذي ضربت له أكباد الإبل من نواحي المعمورة ، ولم ير نفسه أهلا للفتي
حق أجازته سبعون محنكا من علماء المدينة وأقر له ، وأثنى عليه مشايخه وأقرانه
ومن بعدهم وإذا ذكر العلماء فإلك النجم الثاقب ، كلة عالم قريش والمسلمين في زمنه
كافية في تقدر إمام دار الهجرة ومن العلوم أن تصانيف الإمام محمد رحمه الله كلها
أوجلها في الفروع الفقهية ، وذكر الحنفية في ترجمته أنه صنف تسعمائة وتسعين
كتابا كلها في العلوم الدينية بصيغة التمرريض التي هي (قيل) ونص ذلك من فوائد
اللكنوي (وفي المقدمة شرح المقدمة قيل إنه صنف تسعمائة وتسعين كتابا كلها
في العلوم الدينية اه) فدونة الإمام سحنون التي سمعها من الإمام ابن القاسم ، وهي
سماعه فقط من مالك ، وأدخل فيها بعض اجتهاده ، ورتب وهذب كثيرا من كتبها
مما كانت عليه من الاختلاط في الترتيب العراقي الذي اشترطه أسد على ابن القاسم

في سماعه واحتج لها بالآثار ومات قبل إتمام ذلك ، وهي في عدة مجلدات لا تقل عن تصانيف محمد رحمه الله ، ومن أمعن النظر وأنصف يجد الإمام ابن القاسم وتلميذاه سخنون وأصبغ بن الفرّج إن لم يكن كل واحد منهم أققه من محمد رحمه الله ، فهو يساويه ، وكذلك الأئمة ابن وهب وأشهب وعبد الله بن الحكم ، وهذه أقوالهم واجتهاداتهم محلي بها مذهب مالك كأقوال واجتهادات الصاحبين في مذهب الإمام أبي حنيفة رحمهم الله ، وأما تميز المذكورين عليه بعلم الأثر فما لا ينكره إلا مكابر ، وتصانيف كل واحد من عبد الملك بن حبيب والمحمدين الأربعة الذين قالوا فيهم لم يجتمع في عصر واحد من أئمة مذهب مالك مثلهم اثنان مصريان محمد بن عبد الله ابن عبد الحكيّم ومحمد بن المواز ، واثنان قرويان محمد بن سخنون ومحمد بن عبدوس لا تقل في الإجابة عن تصانيف محمد رحمه الله ، ولا يبعد من الصواب من يقول إن تصانيف ابن حبيب وابن سخنون ومحمد بن عبد الحكم والقاضي اسماعيل في مختلف الفنون ، وكتاب محمد بن المواز أوسع وأجود من تصانيف محمد بن الحسن رحمهم الله جميعاً ، ومن ظن أن الفهم والتأليف العراقي مضمون لهما الصواب على الفهم والتأليف الحجازي أو الشامي أو المصري مثلاً ، فقد خرج عن جادة الاعتدال ، وأوغل في بيداء التعصب :

ومن ظن بمن يلاقى الحروب بأن لا يصاب فقد ظن عجراً
بعض الأعيان من أتباع الإمام أبي حنيفة برزوا على من
تقدمهم من أصحابهم

العلم منحة إلهية لا يختص به متقدم عن متأخر ، فقد جاء بعد أصحاب محمد رحمه الله طائفة من أتباع الإمام أبي حنيفة رضى الله عنه رزوا فيه وحازوا قصب السبق على من تقدمهم من أصحابهم شهرة واتساعاً في الحفظ والدراية ، منهم مشيد صرح مذهب النعمان بعلم الأثر الإمام أبو جعفر الطحاوي ، المتوفى سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة ومؤلفاته كثيرة جيدة ، ومنهم الإمام اليلخي المشهور بالحاكم الشهيد ، المتوفى سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة ، وتصانيفه الكثيرة تدل على كمال فضله منها المنتقى والكافي وهما أصلان من أصول مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله بعد كتب الإمام محمد ابن الحسن ، قالوا كان هذا الإمام يحفظ ستين ألف حديث من حديث رسول الله

صلى الله عليه وسلم ، وضمن تلمذ له الحافظ أبو عبد الله الحاكم بن البيهقي ، ومنهم أبو زيد
الدبوسي المتوفى سنة ثلاثين وأربعمائة ببخارى أجل مؤلفاته الأسرار . قل ابن خلكان
وهو أول من وضع علم الخلاف وأبرزه إلى الوجود ، والمحقق السكاك بن الهمام
المتوفى سنة إحدى وستين وثمانمائة .

وقد انتهى ما كتبه على رسائل وتعاليق الشيخ الكوثري ففيه كفاية ودلالة
للباحث السري على باقي كلامه في مؤلفاته مما شط به قلمه عن جادة الاعتدال في حق
العلماء .

أسأل الله أن يقيني جنف الجبان بالتعصب لبعض العلماء الأعيان ، وأستغفره
من زلات القلم واللسان ، وما أبرئ نفسي عما كتبه من الجهل والخطأ
والنسيان ؟

الخاتمة في ذكر عشرة أحاديث حكمية أخلاقية

(١) أخرج الإمام مسلم وابن ماجه عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام قال : « إن الإسلام بدا غريباً وسيمود غريباً كما بدا فطوبى للغرباء » .
(٢) أخرج البيهقي بإسناد حسن عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه عليه الصلاة والسلام أنه قال : « خياركم أحسنكم أخلاقاً للموطنون أكنافاً ، وشراركم الثرثارون المتفهبون المتشدقون »

(٣) أخرج أبو نعيم في الحلية مراسلاً عن عروة بن رويم عنه عليه الصلاة والسلام قال : « خيار أمتي الذين يشهدون أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله الذين إذا أحسنوا استبشروا ، وإذا أساءوا استغفروا ، وشرار أمتي الذين ولدوا في النعيم وغدوا به ، وإنما نهمتهم ألوان الطعام والياب ويتشدقون في الكلام » .

(٤) أخرج الطبراني بإسناد ضعيف عن عبد الله بن السعدي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « خيار أمتي أولها ، وآخرها نهج أعرج ليسوا منى ولست منهم »

(٥) أخرج الديلمي عن أنس مرفوعاً عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال « طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس ، وأنفق الفضل من ماله ، وأمسك الفضل من قوله ، ووسعته السنة ولم يعدل عنها إلى البدعة »

(٦) أخرج الطبراني في الأوسط عن ثوبان بإسناد حسن عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال : « طوبى لمن ملك لسانه ، ووسعه بيته ، وبكى على خطيئته »

(٧) أخرج ابن حبان في صحيحه عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يبصر أحدكم القذاة في عين أخيه وينسى الجذع في عينه »

(٨) أخرج الترمذي وابن حبان في صحيحه عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : « سعد رسول الله صلى الله عليه وسلم المنبر فنادى بصوت رفيع فقال : يا معشر من أسلم بلسانه ولم يفض الإيمان إلى قلبه ، لا تؤذوا المسلمين ولا تتبعوا عوراتهم ، فإنه من تتبع عورة أخيه المسلم تتبع الله عورته ، ومن تتبع الله عورته يفضحه ولو في جوف رحله » إلا أن ابن حبان قال في روايته « يا معشر من أسلم بلسانه

ولم يدخل الإيمان قلبه ، لا تؤذوا المسلمين ولا تعيروهم ، ولا تطلبوا عثراتهم » الحديث
(٩) أخرج الإمام أحمد والبخارى فى صحيحه وابن ماجه عن أنس رضى الله عنه
قال : قال عليه الصلاة والسلام : « لا يأتى عليكم عام ولا يوم إلا والذي بئمه شرمته
حتى تلقوا ربكم » . قال العزى فى العلقمى عن ابن مسعود « لا يأتى عليكم يوم
إلا وهو أقل علما من اليوم الذى مضى قبله ، فاذا ذهب العلماء استوى الناس
فلا يأمرون بالمعروف ولا ينهون عن المنكر فعند ذلك يهلكون »

(١٠) أخرج الإمام أحمد فى مسنده والإمام البخارى بإسناد صحيح عن مرداس
الأسلمى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يذهب الصالحون الأول فالأول ،
ويبقى حمالة كاهل الشمر أو التمر لا يبالهم الله تعالى بالة » . والله أعلم

بمحمد الله قد تم طبع كتاب [تنبيه الباحث السرى إلى
مافى رسائل وتعاليق الكوثرى] مصححا بعرفة لجنة من
العلماء برئاسة الشيخ أحمد سعد على
القاهرة فى يوم الخميس ١ من رمضان سنة ١٣٦٧ هـ
٨ يوليو سنة ١٩٤٨ م

ملاحظ المطبعة
مدير المطبعة
محمد أمين عمران
رستم مصطفى الحلبى

فهرس

تنبيه الباحث السرى : إلى ما فى رسائل وتعليق الكوثرى

صحيفة

المقدمة

٢

المراجع التى نقل منها معظم الكتاب

٤

مناقشة حضرته فى مبالغته فى إطراء الزيلعى وتحامله على أعيان من الشافعية

٥

ترجمة البنورى لازيلعى ونقله لكلامى الكوثرى واللكنوى

٦

شرح البنورى لبعض كلام الكوثرى هذا وبغيرهما على الحافظ بن حجر

الموازنة بين كلام اللكنوى والبنورى والكوثرى

٧

لأفائدة ولا مصلحة تعود على الإسلام والمسلمين اليوم من هذا الهراء

حاجة المسلمين اليوم إلى زعماء علماء ذوى إخلاص ودين يجمعون رابطتهم

ادعاء حضرته أن الزيلعى أعلى طبقة من العراق والجواب عن ذلك

٨

تهكمه بالإمام الشافعى فى عدم قوله بالاستحسان وسوقه حكاية سخيفة

كلام شاه ولى الله الدهلوى فى مدح مذهب الإمام الشافعى وترجيحه على

سائر المذاهب

١٠

إطراؤه للشعبى لثنائه على النخعى شيخ شيخ أبى حنيفة رحمهم الله

أبو نعيم يروى الأخبار الكاذبة فلا يقبل هو وجميع حفاظ الشافعية مالم يرووا

١١

ما يوافق حضرته

أمثلة من تناول حضرته لبعض سادات التابعين

١٢

طعنه فى بعض سادات علماء الحجاز من التابعين وفى قتادة بن دعامة البصرى

لا يقبل كلام العلماء بعضهم فى بعض فيمن ثبتت إمامته وعدالته من كلام

١٣

ابن عبد البر

طعنه فى ربيعة ونافع شيخى مالك

١٥

ادعاؤه تلمذة الإمام الليث لأبى حنيفة وإبطال ذلك

بوسعه فى هذه الدعوى

صيفة

- ١٧ الحسك على حضرته بما حكم به على ابن السبكي خصوصاً وأهل الطبقات عموماً
- ١٨ هضم حضرته لمقام الإمام أبي يوسف في مراتب الحفاظ من أصحاب أبي حنيفة
توثيق الخطيب لابن قانع الحنفى وهو دليل على اعتراف الحفاظ الشافعية لكل
فاضل حنفى
- ١٩ بيان أن الجصاص ليس بمحدث بل هو معتزلى مناوى لأهل الحديث متقول
على الأئمة في أحكامه
- ٢٠ غمز الكوثرى لحديث الأئمة من قریش وطعنه في الإمامين مالك وإبراهيم
ابن سعد بحكاية مكذوبة
انتشار مذهب الاعتزال في العراق والمعتزلة في الحنفية أكثر وأقدم منهم
في الشافعية وهم أصل كل بلية في الدين
- ٢١ يذمه شيخه أبو يوسف ويتفق العلماء على الطعن فيه ويدافع عنه الكوثرى
- ٢٢ تكلمه في الباقلانى وابن الجوينى والغزالى والفخر الرازى
إبطال طعنه في زكريا الساجى وإثبات أنه إمام من أئمة السنة
- ٢٣ تحقيق نفيس للدهلوى في أصول ومسائل مخرجة على مذهب الإمام أبي حنيفة
وبيان أن المحاورات الجدلية المذكورة في الكتب المشهورة كالمبسوط والهداية
والتبيين من توليد المعتزلة وليس عليها بناء مذهب أبي حنيفة
- ٢٩ طعنه في أعيان من المحدثين في القائمة التى جعلها للجرح والتعديل والجواب
عن ذلك إجمالاً وتفصيلاً وذكر مقدمة في الجرح والتعديل ملخصة من
كلام المحققين
- ٣٠ طعنه في العقيلي وابن عدى والجواب عن ذلك تفصيلاً
- ٣٢ ترجمة العقيلي من تذكرة الحفاظ
ترجمة ابن عدى من تذكرة الحفاظ أيضاً
- طعنه في الإمام البخارى وشيخه الإمام الحميدى وفي نعيم بن حماد والجواب
عنهم مفصلاً
- ٣٥ الطعن في ابن حبان وبيان تلون حضرته في النقل عن العلماء

صحيفة

- ٣٦ إثبات أن يحيى بن معين ليس بخنفي ولم يرمه أحد بالتعصب وطعنه في جماعة من أصحاب أبي حنيفة ثابت
- ٣٧ انتقاد العلماء لابن معين في تكلمه في الأئمة الثقات من كلام ابن عبد البر
- ٣٨ رجاء ورجوع إلى إمام المدافعة عن ابن حبان طعنه في الإمام أبي الحسن علي بن المديني .
- ٣٩ ترجمة الإمام علي بن المديني ملخصة من تذكرة الحفاظ وغيرها
- محنة العلماء بفتنة القول بخلق القرآن في بغداد وعجزهم عن إيقانها بالبرهان وقطعها بسيف حجة فارس الإسلام أني محمد عبد الله بن عبد الرحمن الأزرمي .
- ٤٠ لون آخر من الطعن في الإمام ابن المديني ودحض ذلك بالتفصيل
- ٤١ طعنه في الإمام عبد الرحمن بن مهدي والجواب عن ذلك
- ٤٢ ختم قاعة الجرح والتعديل بالمكيال الأو في من الثلب للحافظ بن حجر العسقلاني والجواب عنه .
- ٤٢ وقوعه في المنفق على صلاحه وعلمه الشيخ النووي رحمه الله .
- ٤٣ طعنه في الإمام أبي عوانة الوضاح وبهتة بما لم يقله فيه أئمة الجرح والتعديل
- ٤٥ التعصب المكشوف
- بيان نواتر حديث الأئمة من قريش وسرد بعض الأحاديث في مناقبهم
- ٤٦ تحامله على إمام الحرمين وتلميذه الغزالي ودحض ذلك بتحقيق
- ٤٨ تشنيع الكردي في رده على الغزالي بمذهب الإمام الشافعي برواية خيالية مفتعلة ومنزلة الغزالي عند أهل الإسلام
- ٤٩ وصمه لإمام الحرمين أيضا بالجهل في الرواية والدراية .
- ٥٢ وقوعه في ابن الجويني أيضا وتبرئته للقفال الشاسي وعييه له من جهة حرفته .
- وقوعه في أبي حامد الاسفرايني وزعمه أنه أثار فتنة المزاحمة على القضاء واعتماده على كلام المقرئ الحنفي وإبطال ذلك من عبدة وجوه والجواب عن ذلك مطولا مفصلا .
- ٥٩ ذكر أحاديث في نهيه عليه السلام عن تتبع عثرات المسلمين .

صحيفة

- ٦٠ التعصب في بعض متفهمة الشافعية أخف منه في متعصبة الحنفية وأمثلة لذلك .
- ٦١ شدة الوعيد فيمن يتكلم بالكلمة لا يلقى لها بالا أولارى بها بأسا .
- رجوعا إلى إتمام أمثلة غلاة بعض المتعصبة
- ٦٢ تلونه وتلويه في كلامه الطويل في الطعن في نسب الإمام الشافعى رضى الله عنه .
- ٦٦ ذكر بعض الأحاديث الدالة على فضل قریش خصوصا والعرب عموما .
- ٦٧ الشارع قد اعتبر النسب فنفيه على الإطلاق لا يلقى .
- ٧٢ شدة الوعيد في الطعن في الأنساب وكونه من خصال أهل الجاهلية
- ٧٤ كثرة ترنمه بحمل الجمل الذى أخذه الشافعى عن عهد وبيان أنه ليس بشيء
بالنسبة لكثرة محفوظ الأقدمين
- ٧٥ دعوى فائلة .
- ٧٧ كثرة كتب المالكية تبرهن على أن مذهبهم لا يقل عن أوسع المذاهب
محدثين وفقهاء ومفسرين .
- ٧٨ كلام ابن خلدون الذى توكأ عليه الكوثرى في تحقير المالكية عموما خاص
بمالكية المغرب والأندلس
- مؤاخذه حضرته في تجاوزه عما قاله ابن خلدون في حيف للمالكية والإمام
بحال ابن خلدون باختصار .
- ٧٩ بطلان كلام ابن خلدون من عدة أوجه
- ٨٣ توسع المغاربة والأندلسيين في جميع العلوم .
- ٨٦ ادعاؤه أن كتب الأئمة المتبوعين إنما صنفت على ضوء كتب عهد بن الحسن
رحمه الله .
- ٩١ توسعه في هذه الدعوى وكثرة ترنمه بمختلطة أسد
- رحلة الإمام سحنون وسماعه للمختلطة من ابن القاسم وتهذيبه لبعضها .
- ٩٣ غمزه للإمام عبد الله بن وهب وشيء من ترجمته .
- ٩٦ كثرة محفوظ الأقدمين وإمامة ابن القاسم في الفقه والحديث معا وشيء من
ترجمته

صحيفة

- ٩٨ عدم إجادة أسد رحمه الله في سؤاله وفي محاورته للإمام أشهب وتجنّبه عليه
وشىء من ترجمة أشهب .
- ١٠٠ غمزه أيضا العلماء المدينة أصحاب مالك والتنويه بشىء من ترجمة عالمها عبد الملك
ابن الماجشون
- ١٠١ كثرة ترجمه بكتب محمد المدعى حمل أسد لها واضطرابه فيها وشروط أسد
القاسية وتفوق ابن القاسم على أصحاب أبي حنيفة .
- ١٠٣ عدم لحوق أسد رحمه الله بأعيان العلماء المعاصرين له والمتأخرين عنه مع
مساعدة الحظ له .
- أسد والمصريون
- ١٠٤ دعاوى كلها باطلة .
- ١٠٥ إبطال الدعوى بأن للإمام أبي حنيفة مصنفات باسناد ابن أبي العوام المقتعل .
- ١٠٦ قصة منقطعة الاسناد ظاهرة الافتعال .
- ١٠٩ ثناء على الأئمة مدخول .
- ١١١ رجوع حضرته إلى إطرأ أسد وإبطال دعاويه فيه وذكر بعض أعيان أفريقية
والأندلس الذين نشروا مذهب مالك .
- ١١٣ قيام بعض المنتسبين إلى أبي حنيفة في الفروع بدور تمثيل محنة القول بخلق
القرآن في القيروان بتأييد أمرائها لهم واضطهادهم للإمام سحنون وأتباعه
وظهور مذهب أهل السنة واضمحلال تلك الشريعة .
- ١١٥ رجوعه أيضا إلى إطرأ أسد ورمسه حقائق في معالم الإيمان تثبت سعة إمامة
ابن القاسم .
- ١١٦ ترجمة صاحب المدونة الإمام سحنون التنوخي .
- ١١٧ ثناء الأئمة من مشايخه وغيرهم عليه .
- ١١٧ بثه العلم خمسين سنة وقوة حفظه .
- ١١٨ لم يخلد التاريخ لأى واحد كان من أعيان أصحاب الأئمة المتبوعين إلا للمالكية
وهذا المترجم في مقدمتهم .

صحيفة

- ١١٩ شمائله . — توليته القضاء ووفاته .
- إبطال الصلة بين المذهبين من ناحية أسد .
- ١٢٠ ركوبه أيضا جادة الابهام وتدليسـه في كلام الشيخ محمد الحضرة الشنقيطى وإيضاح ذلك بسوق كلام الشنقيطى كله ثم نقده من عدة وجوه .
- ١٢٢ تعصب وتدليس مكشوفان
- ١٣١ خلاصة بيان تلاميذ محمد بن الحسن الآخذين عنه الدين سرد حضرته أسماءهم مفتخرًا
- ١٣٢ البحث الثانى طعنه فى مالك بكونه محدثا صرفا
- ١٣٥ تلونه فى مناظرة الإمام الشافعى لمحمد فى المفاضلة بين الإمامين ومناقشته فيها بأسهاب .
- ١٤٣ لون آخر من تخليط حضرته واضطرابه فى هذه المناظرة .
- ١٤٥ الرجوع إلى إتمام سوق كلامه فى روايات العلماء لهذه المناظرة .
- ١٤٩ إطرأؤه لمحمد بن الحسن ومقارنته بينه وبين الشافعى وترجيحه عليه .
- ١٥٠ تفاوت الناس فى الذكاء والنشاط فى الطلب وكثرة محفوظ الشافعى وبعض العلماء الذين هم دونه
- ١٥١ منزلة أصحاب الإمام أبى حنيفة فى رأى الحصكى وابن عابدين والشاه الدهلوى .
- ١٥٢ حكمه على نفسه فى خاتمة هذه المناظرة باعترافه بجميع الروايات وزعمه مناقاتها لرأى العامرى .
- ١٥٣ لارواية عند العامرى وليس هو من أهلها وهو مجهول الحال والزمن .
- ١٥٤ تحقيق حنفى فى إبطال دعوى بطلان الصلة برفع اليدين فيها برواية المكحولى المجهول .
- ١٥٦ الرجوع إلى أول بحث صفحة ١٢ من بلوغ الأمانى .
- ١٥٧ كلام البدر العيى فى بعض المسائل التى قال فيها الإمام أبوحنيفة لأدرى .
- ١٥٨ كراهة السلف الجرأة على الفتيا والحرص عليها والمساورة إليها والإكثار منها من كلام ابن عبد البر .

صحيفة

- ١٦٣ إعادة ماسم القراء من كثرة تكراره له .
- ١٦٤ إبطال حصره مذهب مالك في الموطأ ودعواه إنتاج أنى حنيفة وأصحابه في ثلاثة أشهر أكثر منه .
- ١٦٥ دعوى مبنية على جهل وطعن
- ١٦٧ ترجمة الإمام العلامة عبد الملك بن حبيب السلمي الأندلسي .
- ١٧٠ واضحة ابن حبيب والعنينة من أمهات كتب مذهب مالك و ترجمة العتي ثناء العلماء على العتي وشيء من أخلاقه .
- ١٧١ السلمانية والموازية من أمهات كتب مذهب مالك أيضا و ترجمة صاحبيهما
- ١٧٢ عدم انحصار مذهب مالك في المذكورة وإبطال دعواه مثات الآلاف من المسائل التي دوّنها أبوحنيفة .
- ١٧٤ مبالغته أيضا في إطراء كتب محمد بن الحسن والفض من الشافعي و علماء الحجاز والجواب الشافي عن ذلك .
- ١٧٦ إجابة الشافعي الرد على الإمامين وبعض أعيان أتباعه وإجابة أعيان من المالكية الرد على محمد بن الحسن وعلى الشافعي .
- ترجمة الإمام القاضي إسماعيل بن إسحاق البغدادي .
- ١٧٨ أئمة القراء من زمن القاضي إسماعيل إلى اليوم مالكية وكثرة الأعيان المبرزين منهم في علوم القرآن .
- ١٨٠ بعض أعيان المالكية الذين ردوا على محمد بن الحسن رحمه الله أيضا .
- ١٨٢ أسطورة ماصقة بمالك في إطراء محمد بن الحسن رحمه الله .
- ١٨٤ البحث الثاني في إبطال دعوى مقارنة أهل العلم بين مالك ومحمد بن الحسن بأسطورة ابن أبي العوام .
- ١٨٦ الكلام على إسناد ابن أبي العوام هذا إجمالا وتفصيلا .
- ١٨٧ كثرة الأئمة المبرزين في الرواية والدراية والتصانيف من تلامذة مالك وتلامذة تلامذته .
- ١٨٩ بعض الأعيان من أتباع الإمام أبي حنيفة برزوا على من تقدمهم من أصحابهم .
- ١٩١ الخاتمة في ذكر عشرة أحاديث حكيمية أخلاقية .

تصويب الخطأ

| صفحة | سطر | خطأ | صواب |
|------|-----|------------|------------|
| ٣ | ٢٥ | اعتكاف | اعتساف |
| ٥ | ١٢ | فكيف هذا | فكان ماذا |
| ١٦ | ٢ | قبلها | قبلهما |
| ١٧ | ٢٧ | رماها | راماها |
| ١٩ | ٢ | في أحكامه | من أحكامه |
| ٢٣ | ١٣ | فيحنق | فليحنق |
| ٢٣ | ٢١ | صفه ٢٥ | صفحة ٢٥ |
| ٢٥ | ١٠ | السائحة | الساعة |
| ٢٥ | ٢٣ | المجرح | المخرّج |
| ٢٨ | ١١ | في الملك | على الملك |
| ٢٨ | ١٦ | شدية | شديهِ |
| ٣١ | ٢٣ | غير مضرّ | غير مفسّر |
| ٣٥ | ١ | وصنّف | مُصنّف |
| ٣٦ | ٦ | إلى الساجي | إلى السائب |
| ٣٩ | ٢٣ | الأزرمي | الأذرمي |
| ٤٠ | ٥ | الأزرمي | الأذرمي |
| ٤٤ | ٣ | عيينة | عُتَيْبَة |
| ٤٥ | ١٨ | ضعيفة | متعبة |
| ٥٤ | ٨ | فرخ | فروخ |

| صواب | خطأ | سطر | صفحة |
|---------------|----------------|-----|------|
| من أعيان | في أعيان | ٢٥ | ٥٧ |
| الأزرى | الأزرى | ١٤ | ٥٨ |
| دهراً | هراد | ٢٢ | ٥٨ |
| في صفحة ١٢ | صفحة ١٢ | ٤ | ٦٠ |
| زنكى | زفكى | ١٤ | ٦٠ |
| قرشى | قرشى | ١٦ | ٦٢ |
| الإمام | فالإمام | ١٥ | ٦٥ |
| من باب | في باب | ٢٥ | ٧١ |
| نضجها | نقجها | ٢ | ٨٣ |
| بطليوس | بكليوس | ٧ | ٨٥ |
| جيدة جميعها | جيدة في جميعها | ٤ | ٨٩ |
| خطأ | خطأ | ٥ | ٩١ |
| عنان | عفان | ٨ | ٩٢ |
| فهذا . | لهذا | ١٣ | ٩٦ |
| ودمس | ورمس | ١٤ | ١٠٥ |
| والملوك | والملول | ١٤ | ١١٠ |
| من طريق | في طريق | ٧ | ١١٤ |
| ودمسه | ورمسه | ١٢ | ١١٥ |
| محمد بن سحنون | محمد سحنون | ٢ | ١١٨ |
| وغيرها | وغيرهما | ١٤ | ١٢٠ |
| نحن نحتاج | نحتاج | ١٢ | ١٢٥ |
| لأن أحمد | فإن أحمد | ١٠ | ١٣٠ |

| صفحة | سطر | خطاً | صواب |
|------|-----|--------------------|-------------------|
| ١٣٠ | ١٧ | بن دارة | بن وارة |
| ١٣٣ | ١٣ | بنيل | نبيل |
| ١٤٤ | ١ | الروايات هذه | هذه الروايات |
| ١٤٨ | ٢٤ | ولكن | ولكنى |
| ١٥٤ | ١٦ | الإمام | للإمام |
| ١٦٢ | ٩ | خدم ياتيم بن خدم | خدم ياتيم بن خدم |
| ١٦٥ | ٢٦ | كتابين عظيمين | كتابان عظيمان |
| ١٦٦ | ٤ | من المروية | المروية |
| ١٦٨ | ١٧ | مالكا | ماكان |
| ١٧٢ | ٤ | في المدينة | في المدينة |
| ١٧٣ | ١٢ | قال قال العلامة | قال العلامة |
| ١٧٣ | ١٦ | والتحريض | والتمريض |
| ١٧٦ | ١٧ | وأبو الوليد | وأبي الوليد |
| ١٧٧ | ٤ | الغرياني | الغرياني |
| ١٨١ | ٢٠ | قَبَلَ محمد لعلماء | قَبَلَ محمد علماء |
| ١٨٦ | ١٩ | العرقى | العوقى |
| ١٨٩ | ٤ | بن الحكم | بن عبد الحكم |

